

فی کومیف . زر . اُرورجیف

# المنطق الدیالکتیکی.

« الباری والمائل الأساسية »

ترجمة وتقديم

الدكتور أحمد نسيم براقع



ف. كوسف. ز. ر. أوردجيف

# المنطق الرياضي

« المبادئ والمبادئ الأساسية »

ترجمة وتقديم

أ. ك. أوردجيف



دمشق - شارع بورسعيد - هاتف ٢١١٠٤٨ - ٢١١٠٢٢  
بيروت - الحمراء - شارع المقدسي - بناء بونس - ص.ب. ١٤٥٢٩٩

## تقديم

المنطق الديالكتيكي ! ياللمصيبة سيصرخ أغلب الفلاسفة اللاماركسيين وبعض الماركسيين، ماهذا التطاول على المنطق؟ فإن رضينا في بعض الأحيان بوجود علاقات ديالكتيكية في الواقع الاجتماعي ، فهل هذا يعني أن يصل التادي بالديالكتيكيين بأن يقيموا علماً بأشكال وقوانين الفكر ؟ ثم ، هل من الحكمة وجود منطقيين في آن واحد لهما نفس الموضوع ومختلفين أشد الاختلاف ؟ وماهو مصير المنطق الصوري الذي يحكم شكل تفكيرنا منذ أرسطو حتى الآن - بل ما قبل ذلك -؟ وهل الديالكتيك منطق أم منهج ؟ أم فلسفة ؟ أم علم ؟ وهل المنطق الديالكتيكي واحداً عند هيغل وماركس ؟ أم هناك منطق ديالكتيكي مادي ومنطق ديالكتيكي مثالي ؟ (هذا إذا كان هيغل يتحدث عن منطق ديالكتيكي) .

عن هذه الأسئلة وغيرها سيجيب هذا الكتاب . والكتاب محاولة وليس قولاً فصلاً ، محاولة في صياغة مبادئ المنطق الديالكتيكي ، يبقى الباب مفتوحاً أمام الفلاسفة الديالكتيكيين كي يغنوا هذا المنطق بمحاولات ومحاولات ، وأمام معارضي هذا المنطق كي «يضحدوا» فربما كانت في محاولات ضحدهم قيمة كبيرة في تطويره وإغنائه .

أما نحن - مقدمي - هذا الكتاب فاننا سنتناول مشكلتين لم يتطرق إليهما . الأولى ، ترى هل المرحلة التي نمر بها - سياسياً - اقتصادياً وعسكرياً - حضارياً بشكل عام - بحاجة إلى كتاب أكاديمي في المنطق الديالكتيكي ؟ بكلمة أخرى ما حاجتنا إلى المنطق الديالكتيكي ؟ أما المشكلة الثانية فهي ، هل تقدم الفلسفة السوفييتية شيئاً مبدعاً بعد ماركس وانغلز ولينين ؟ أو هل هناك مجال للحوار والخلاف بين الفلاسفة السوفييت وماهي مسائل الخلاف في قضايا المنطق والديالكتيك بشكل خاص ؟



كيف السبيل إلى استيعاب الواقع العربي بكل ما يعج به من متناقضات إذا لم نمتلك أصلاً منطقاً يقوم على أساس الإقرار بوجودها وإمكانية حلها . بمعنى آخر إن الارتفاع إلى معرفة نظرية للواقع العربي ليس معطى سلفاً ، بل هناك غياب لمثل هذه المعرفة . والانتقال من الجزئي إلى العام غير ممكن إلا عبر توسطات كثيرة - العام هنا هو القانون - فهل استطاع الفكر العربي اكتشاف الترابطات القانونية - العامة - مما أتاح له فهمها وبالتالي الإشارة إلى طريق التغير ؟ بل هل استطاع أن ينتقل من العام والقانوني - إلى الجزئي - الخاص ؟ الإجابة في حدود علمنا لا .

لقد أشار هيجل في وقته إلى أن المعرفة المجردة معرفة وحيدة الجانب ، معرفة جزئية أما المعرفة الديالكتيكية فهي معرفة الكلي العياني في ثرائه . ومهمة الفكر العربي هو الوصول إلى هذا الكلي العياني .

- الفكر العربي لم يقدم حلاً لمشكلات الوطن العربي لأنه أصلاً لم يفهم هذه المشكلات - طبعاً الحل ليس منوطاً بالفكر وحده - ولكن دونه لا حل .

لقد كان فكراً متلقياً وعلى نحو سيء . فما أن لعلت الوجودية في سماء الغرب حتى تلقاها بعض مثقفينا ووجدوا فيها طريق الخلاص . لقد انحلت المشكلة - ببساطة لديهم - إلى مشكلة اغتراب الفرد ، إلى غياب الحرية الشخصية ، بل التخلف والتجزئة والاستعمار كلها أصبحت نتائج مباشرة لغياب الحرية الفردية ، وماذا كانت النتيجة ؟ لم يعد لفكرهم قيمة على مستوى - البشر لأحياء المبدعين لهذه الحياة - وتحولوا إلى مهنهم الضيقة .

برغسون هو الآخر - تلهف له جزء من مثقفينا - «إن رائع» هذا الذي يحافظ على ثنائية الروح والمادة ، وماذا نريد أكثر من ذلك ! هذا ما كان في قرارة أنفسهم . وتلاشت البرغسونية . وتلاشت الوضعية ، والشخصانية . . وانتهت المركوزية لماذا ؟ لأنها لم تقدم إجابات أصلاً على مشكلاتنا . قامت بعملية توفيق تعسفي جداً بين الفكر والواقع . لم تنبه أبداً إلى ماهو جوهري في هذا الواقع وإلى ماهو ثانوي .

على مستوى الفكر الاجتماعي ، لم ير الفكر العربي حتى السبعينات أي أهمية لدراسة الشروط التاريخية الاجتماعية - التي أدت إلى التخلف ، إلى التجزئة . لقد وقف أمام مفهومي مفسرين لكل ما يجري وما جرى : الاستعمار - الأمة .

تحول هذان المفهومان إلى مبدأين : فالإستعمار سبب التخلف - التجزئة - الإقليمية ، العشائرية ، الطائفية ، الانعزالية .. الخ الخ . أما الأمة فهي المبدأ ، الذي أعطى منذ البدء . وكل مايجري خرق لهذا المبدأ . قُدم للتاريخ مفهوم غائي . وكل ما جرى ماهو إلا نشاز سيزول لتعود موسيقى التاريخ - الأمة . وظلت التجزئة ، وظل التخلف ، وظل الإستعمار .

الفكر السياسي لم يكون مفهوماً واضحاً للسلطة - الدولة . حتى الآن تقف الدولة فوق المجتمع ، فوق الطبقات . إنها أداة التوازن . والصراع مع السلطة خرق .

الصراع العربي الصهيوني تحول إلى صراع بين الحد الأعلى الذي تطلبه إسرائيل والحد الأدنى الذي تطلبه الأنظمة . لقد انمحي ماهو أساس وجوهري . اختفى لصالح الوساطة الأمريكية . فكراً : لصالح «صراع مصالح القوتين العظميتين» اللتان تحدان كل مايجري في هذا العالم كما يتوهم البعض .

ولكن هل كل هذا بسبب غياب المنطق الديالكتيكي ؟ بالتأكيد لا . الفكر الاجتماعي - بشكل عام - فكر طبقة محددة ، فكر فئات اجتماعية ، انعكاس لواقع محدد تاريخياً .

غياب الديالكتيك عن هذا المفكر أو ذاك يفسر في حد ذاته طبيعة الفكر - ومن يمثل في نهاية الأمر - الذي يتحرك على أساسه ممثلو فكر الطبقة .

لا ضرورة أن يكون كل وطني ديالكتيكي ، الوطنية ممارسة ، فعل ، سلوك إلى جانب كونها فكراً .

ولكن في عملية الصراع التاريخي الذي يخوضه الشعب العربي - وهو في النهاية صراع طبقي ، سياسي ، أيديولوجي لا بد من امتلاك المعرفة اليقينية ، المعرفة النظرية الحقيقية ، وهذا غير ممكن إلا بالولوج إلى داخل الظاهرة وتجاوز المعرفة المباشرة الزائفة لا بد من امتلاك المنهج الديالكتيكي والمنطق الديالكتيكي .

ولكن استخدام الديالكتيك منهجاً كان أم منطقاً استخداماً صحيحاً يتطلب معرفة بالديالكتيك نفسه ، ومعرفة عميقة بعيدة عن الطريقة التخطيطية في التفكير .

مع الأسف لم تتراكم معرفة ديوالكتيكية تساعد على صياغة جملة مفاهيم ومقولات نظرية حتى لدى اليسار العربي ، وتحول الديالكتيك عن البعض إلى منطق أكثر عمقاً من المنطق السوري .

لو تساءل أحد ما عن المرحلة التي يمر بها العالم العربي - أقصد في أي تشكيلة اجتماعية - لجاءه الجواب فوراً العالم العربي مجتمع متعدد الأنماط ، ولكن هل تفسر هذه المقولة (تعدد الأنماط) فعلاً الواقع العربي الراهن ؟ ليست هناك دراسات جدية حول هذا الموضوع وشكراً للإقتصاديين السوفييت الذي أشاروا على الأقل لما سبق ؟ لم تصدر أية دراسة عن حزب يساري حول هذا الموضوع تضع القارئ العربي أمام الأساس الذي يفسر في النهاية جملة مشكلات عصرية من الفهم .

أسلوب الإنتاج الآسيوي ، هل يفسر تاريخ الشرق العربي القديم وهل هو تشكيلة أم نمط ؟

كيف نفسر الإنشقاقات داخل الحركة العربية اليسارية ؟ هل مقولة البرجوازية الصغيرة كافية لأن نفسر فيها كل شيء ؟ أم أن الأمر أكثر تعقيداً ؟ دور الفلاحين ، البرجوازية الوطنية الخ الخ الخ .

هذا يعني أنه لا يكفي التحزب مع المعذنين والدفاع عنهم بل إن هناك ترابطاً واضحاً بين العلمية والتحزب .

لاشك أن الطبقة برمتها لا تبدع فكراً بل هي الأساس أحد المنابع الرئيسية لصياغة الفكر ، الفكر ثمرة نشاط الناس المبدعين في نهاية الأمر . وبالتالي على أولئك الذين يمثلون مصالح الشعب ، الشعب بالمفهوم الماركسي للكلمة ، أن يمتلكوا قبل كل شيء المعرفة أي العلم ، واستخدامها الاستخدام الصحيح ، إذ ذاك تصبح الفلسفة فعلاً أداة تغيير على أساس تفسير صحيح .

لاشك أن المنطق الديالكتيكي منطق حديث نسبياً - كما يشير الكتاب - وبالتالي ، لم تنته المناقشات والصراعات بعد حوله بل وحول حقه في الوجود . وغالباً ماتختلط الأمور بين مضمون عدد من المصطلحات المتشابهة للوهلة الأولى ، ديوالكتيك ، منطق ديوالكتيكي ، منهج ديوالكتيكي ، مادية ديوالكتيكية .

الديالكتيك بالمعنى الماركسي هو العلم بأعم قوانين الطبيعة والمجتمع والتفكير ، فالديالكتيك بهذا المعنى نظرية فلسفية ومنهج بحث للواقع في حركته الداخلية المتناقضة ، أو أن الديالكتيك بوصفه فلسفة ، هو منظومة نظرية معقدة من المقولات والقوانين والمبادئ ذات المضمون الأنطولوجي ، المعرفي والمنطقي .

أما الديالكتيك منطقاً فهو العلم بأشكال وقوانين التفكير (وهو في هذا يشترك مع المنطق الصوري) . والمنطق الديالكتيكي يختلف عن المنهج الديالكتيكي كون هذا الأخير - أي المنهج - منظومة من القواعد تدرس على أساسها ظواهر وقوانين الطبيعة والمجتمع والتفكير ، أي المنهج قواعد للبحث .

أما المادية الديالكتيكية فهي الأساس الفلسفي للماركسية ، تلك الفلسفة التي تحل المشكلات الفلسفية الأساسية حلاً مادياً ديالكتيكياً . (الوجود ، المعرفة ، الإنسان ، الحرية ، التاريخ الخ) . بهذا المعنى المادية الديالكتيكية تتضمن أيضاً المفهوم المادي للتاريخ وهي - أي المادية الديالكتيكية - مرادفة للفلسفة الماركسية .

إذاً أين موقع «المادية التاريخية» ؟ إنها تندرج في المادية الديالكتيكية . إذ ذاك لا ضرورة للتمييز بين مادية تاريخية ومادية ديالكتيكية ، إنها مادية ديالكتيكية في جوانبها المتعددة حول الوعي والتاريخ .

نرى من المفيد أن نعرض باقتضاب بعض مشكلات الفلسفة السوفييتية المعاصرة ، وبخاصة تلك الذي تتعلق بموضوع هذا الكتاب .

لاشك أن الفلسفة السوفييتية تتحرك في إطار ماركس ، انغلز ، لينين ، أي أنها فلسفة ماركسية - لينينية . وهذا مايوحي للكثيرين غير المطلعين على المؤلفات السوفييتية أو لأولئك الذين لم تسنح لهم الفرصة أن يطلعوا على الحياة الثقافية عن قرب في الاتحاد السوفييتي - أن الفلسفة السوفييتية فلسفة جامدة وليست إلا تكراراً مملاً أو تحصيل حاصل .

والقاريء العربي يعرف بعض الأسماء اللامعة في الفلسفة السوفيتية ؛ فيدوسييف ، أوزيرمان ، شوبتلين ، أفاناسييف ، غاليزرمان كيدروف وآخرين . ولكن هذه الأسماء ليست إلا جزءاً بسيطاً من عدد كبير من الفلاسفة السوفيت وبعض هؤلاء - أصلاً - لا يمثل الوجه المشرق من الفلسفة السوفيتية . فهناك أسموس ، روننتال ، نارسكي ، روجين ، كوبنين ، كيسل ، غايدنكا ، باكرازده ، غروغريان ، النكييف ، أفسيانيكوف ، بخوفسكي . كوزنتسوف ، غوليان ، ماكوفيلسكي ، كونداكوف ، أورلوف ، أرودييف وأسماء كثيرة لا تحصى . ولها باع طويل في الأدب الفلسفي السوفيتي والعالمي . وبين هؤلاء الفلاسفة اختلاف حول كثير من القضايا الفلسفية ، بما فيها المنطق الذي ستتوقف عندها من دون المشكلات الأخرى لأننا بصدد إظهار وجهات النظر المختلفة المتعلقة فقط بهذا الموضوع . فمن الأمور التي لا تنجب اتفاقاً بين ممثلي الفلسفة السوفيتية علاقة الديالكتيك ، نظرية المعرفة والمنطق . حيث صدر عدد كبير من الكتب حول هذا الموضوع . كتاب روزنتال «مبادئ المنطق الديالكتيكي» ، كاسيجينوف ، «مشكلة وحدة الديالكتيك والمنطق ونظرية المعرفة» كوبنين «المنطق الماركسي ، بوصفه ديالكتيكاً ونظرية معرفة» «شنكوراك وحدة الديالكتيك والمنطق ونظرية المعرفة . . الخ» .

وينقسم الفلاسفة السوفيت حول هذا الموضوع إلى ثلاثة أقسام : قسم يرى ضرورة النظر إلى الديالكتيك والمنطق ونظرية المعرفة من حيث هي أجزاء متطابقة بشكل مطلق دون أي اختلاف ، روجين . أما القسم الآخر فيجد تقارباً كبيراً بين المنطق والديالكتيك ونظرية المعرفة ولكن لكل منهما موضوعه الخاص . تشيريكسوف ، م . ن . الكسييف ، وأخيراً قسم يرى فيها جوانب مختلفة للفلسفة الماركسية ، كيدرف ، روزنتال ، كوبنين ، كاسيمجانوف .

يرى كاسيمجانوف في كتابه «مشكلة قوانين الديالكتيك ، المنطق ونظرية المعرفة» أن الديالكتيك شأن المنطق ونظرية المعرفة ، نشأت جميعها في إطار حل مشكلات عملية في مسار حركة تطور المعرفة الإنسانية . وفي وحدة وتطابق المنطق ، نظرية المعرفة والديالكتيك تكمن أهم ميزات الفلسفة الماركسية . لكنه في رده على أولئك الذين يحددون

المنطق تحديداً أنطولوجياً والآخرين المدرجين الفلسفة في نظرية المعرفة فقط ، يشير إلى أن الديالكتيك المادي يملك عدداً كبيراً من الجوانب والحدود . فمن وجهة نظر لينينية حول وحدة وتطابق الديالكتيك الموضوعي والديالكتيك الذاتي للإختلاف طبيعة شرطية ونسبية حيث يهتم الديالكتيك الموضوعي بالجانب الأنطولوجي من جوانب الفلسفة الماركسية ، والمنطق بقوانين وأشكال امتلاك الواقع في النظرية العلمية ، أما نظرية المعرفة فتلاحق علاقة الوعي بالوجود وتناول مسألة الشروط العامة وطبيعة المعرفة .

هذا التصور المنطقي من الإعتراف بوحدة الديالكتيك في إطار تمييز الجوانب الموضوعية الديالكتيكية ، المعرفة والمنطقية يكاد يجمع عليه أغلب الفلاسفة السوفييت .

يقف كوبنين ضد من يميز في الفلسفة الماركسية بين نظرية المعرفة والأنطولوجيا . لقد كتب يقول : يجب أن لا نتصور جزءاً من الفلسفة الماركسية بوصفه أنطولوجيا والآخر بوصفه نظرية معرفة . ففي الماركسية ليس هناك أنطولوجيا مستقلة ونظرية معرفة قائمة بذاتها . ومنطق مستقل أيضاً . الديالكتيك بوصفه علماً حول أعم قوانين الطبيعة والمجتمع والتفكير متطابق مع نظرية المعرفة والمنطق « يجب أن لا نتصور أحدهما أنطولوجياً والآخر نظرية معرفة أو منطقاً » . هذه الجوانب جوانب أنطولوجية معرفية منطقية ، ذلك أن القوانين الموضوعية تتكشف من طريقة تحليل صور الانعكاس ، انعكاس الظواهر في وعي الناس . أما ديالكتيك تطور الأشياء ذاتها فينظر إليها في ترابط وعلى أساس فهم قوانين تطور الموضوع المنعكس . ولهذا فإن الديالكتيك هو بنفس الوقت منطق ديالكتيكي .

ويؤكد كوبنين عدم وجود أجزاء ثلاثة مستقلة في الفلسفة الماركسية ، بل هناك علم واحد اسمه ديالكتيك ، منطق ، نظرية معرفة ، ولكن من هذا ، لا ينتج غياب أي اختلاف بالنسبة للمواضيع المبحوثة من قبلها . أما مشكلة العلاقة بين المنطق والديالكتيك ونظرية المعرفة فيجب أن لا تحل على أساس أن أحدهما يشكل جزءاً من الثاني ، هذه العلاقة المتبادلة أكثر تعقيداً من علاقة الجزء بالكل .

أما مشكلة قوانين ومقولات التفكير ، دور الرموز اللغوية في المعرفة ، طبيعة الشكل المعروف ، مبادئ ومناهج البحث ، العلاقة المتبادلة بين مقولات نظرية المعرفة فهي مشكلات تقع في مقدمة مشكلات الفلسفة السوفيتية .

وينظر عادة إلى أكثر المقولات في الفلسفة السوفيتية بوصفها مقولات متقابلة : المصادفة والضرورة ، الشكل والمضمون ، السبب والنتيجة ، الخ الخ . والحقيقة لا وجود لحكم مشترك ومقبول من قبل جميع الفلاسفة السوفيت حول هذا الموضوع .

والمنطق من المشكلات الهامة التي عاجلتها وتعالجها الفلسفة السوفيتية المعاصرة . ومن المهتمين بشكل خاص بقضايا المنطق : م.ي.كاربنسكي ، ن. أ. توميلسكي ، نارسكي الخ . والحقيقة أن تطور الأبحاث المنطقية قد جرى في إطار نقاشٍ حادٍ جداً بين الفلاسفة السوفيت وبخاصة حول موضوع المنطق وموقعه في المعرفة العلمية وعلاقة المنطق الصوري بالديالكتيكي .

يعتقد البعض أن هناك منطقاً واحداً وحيداً هو المنطق الصوري ، أما البعض الآخر فيقول بوجود منطقتين : صوري وديالكتيكي .

عن وجهة النظر الأولى دافع كل من ك . س . باكرادزه وب . س . بوبف وتبنى الثانية م . س . ستروغوفيش ، شيركيسوف ، أروذجيف وأغلب الفلاسفة السوفيت .

الفريق الأول يقول باستحالة وجود منطقتين لهما موضوع واحد (أشكال التفكير والاستنتاج) ويستخدمان بنفس الوقت قوانين مختلفة بل ومتناقضة .

ويرد عليه م . س . ستروغوفيش بأن كلا المنطقتين لهما الحق بالوجود ، الأول ، أي المنطق الصوري درجة من درجات المعرفة ومؤلفا هذا الكتاب يميلون إلى هذا الرأي . ويعتقدان : أن المنطق الصوري لا يمكن أن يكون المنطق الوحيد لأنه أصلاً لا يعكس إلا العلاقات البسيطة بين الأشياء ، فقانون الوحدة مثلاً يجسد التحديد الكيفي والثبات النسبي للأشياء في فترة زمنية معينة ، والمنطق الديالكتيكي لهذا ضروري من أجل الدخول إلى العلاقات الداخلية المعقدة بين الظواهر . وعلى الرغم من أن هذا الصراع بين

الفلاسفة السوفييت يدور منذ فترة طويلة ، لكنهم لم ينتهوا بعد إلى اتفاق كاملٍ حول العلاقة بين المنطق الصوري والمنطق الديالكتيكي .

وهناك أبحاث كثيرة تتعلق بالمنطق الرياضي هذا المنطق الذي وضع أمام المناطق والفلاسفة مشكلة هامة : ماهي علاقة المنطق الرياضي بالمنطق الصوري وبالفلسفة بشكل عام ؟

يحاول الوضعيون الجدد البرهنة كما هو معروف ، على أن المنطق الرياضي ليس بحاجة إلى تناول فلسفي لمفاهيمه ، أما الفلاسفة السوفييتي فقد وقفوا ضد وجهة النظر هذه : لقد كتب تافانتس . ب يقول أن أحد أهم المشكلات الفلسفية الحادة للمنطق هي مشكلة طبيعة أشكال الفكر وقوانين المنطق ، هذه المشكلة مازالت تحتفظ بأهميتها بالنسبة للمنطق الصوري المعاصر كذلك . حيث يتضح هذا من تلك الصراعات التي لم تنته حول طبيعة المفاهيم الأولية ، البديهيات ، القواعد ، النتائج الخ .

بعض الفلاسفة يرى في المنطق الرياضي موضوعاً رياضياً خاصاً . لقد كتب تشركيسوف يقول : إذا مافهمنا المنطق بوصفه علماً حول الحقيقة وحول طرق ووسائل معرفتها ، فإن الأمر يصبح واضحاً ، ويجب أن نوافق أولئك الذين يعتبرون المنطق الرياضي ليس إلا جانباً من جوانب الرياضيات وأكثر الفلاسفة السوفييت ب. ف. تافانيتس ، أ. أ. زينويفيف ، و. ب. كورسكي ، س. أ. يانوفسكايا الخ . يعتقدون وجهة النظر هذه . أي أن المنطق الرياضي منطق صوري كذلك ولكنه مرحلة أعلى .

والحقيقة أنه مامن أحد الآن إلا ويرى أن المنطق الرياضي خطوة هامة إلى الأمام بالعلاقة مع المنطق القديم . والجميع يشير إلى الدور الكبير الذي يقوم به هذا المنطق في العلم ، في التكنولوجيا ، في الآلات الحاسبة الخ .

وللفلاسفة السوفييت ماثرة كبيرة في حل بعض المشكلات الخاصة بمنطق ومناهج العلم . فلقد بنى أ. أ. زينويفيف منظومة البحث المنطقي ، وعمل د. ب. غورسكي بنظرية تجريد وتحديد المفهوم ، وحصل أ. د. سوبونين على نتائج هامة في مجال القياس



وتطبيق المناهج الجبرية على المنطق . وهنا لابد من الإشارة إلى الجهد الكبير الذي بذله ن . ي . كوندراكوف . . إنه يقف ضد وجهة نظر أولئك المناطق الذين يريدون توسيع موضوع المنطق الرياضي ، حتى يشمل موضوع المنطق بشكل عام والميتادولوجيا . أما الأكاديمي كيدرف ، فإنه يسمي المنطق الرياضي منطقاً صورياً ، يقع بين الرياضيات وبين المنطق .

لقد كتب يقول : « هناك على الأقل ثلاثة مواضيع منطقية مختلفة » :

١ - المنطق الصوري البسيط ، يعرض في صور جد بسيطة أسس المنطق الصوري العامة ، وتطبيقاتها على أشكال التفكير أي بكلمة أخرى ألف باء التفكير المنطقي .

٢ - جوانب خاصة من المنطق الصوري .

تعمق وتوسع الأسس العامة للمنطق الصوري ، مطبقة على تحليل بعض نظرياته .

٣ - المنطق الرياضي بوصفه علماً مستقلاً ، يقع بين الرياضيات وبين المنطق ولكنه لا يدخل كلية في هذا ولا ذاك ، إنه يحتل مكانة في المنظومة العامة للمعرفة العلمية . وهناك اهتمام كبير بمسائل مختلفة منطقية - منهجية كموضوع منطق المعرفة العلمية ، التحليل المنطقي للغة العلم ، المستوى التجريبي للمعرفة ، وسائل بناء العلم النظري ، قانونية تطور العلم ، الخ .

إن إشكالات هذه الأبحاث نشأت بسبب تطور العلوم التطبيقية . لقد كتب ف . ساروفسكي يقول : الحقيقة ، إن منهج العلم مجموعة من المشكلات المعرفية التي اشتقت من النظرية العامة للمعرفة ، ولها هدف تحليل المعرفة تحليلاً خاصاً . وارتباطها بالمنطق يظهر في :

١ - البناء النسقي للتصورات المنطقية يمكن أن يكون حلاً لحلقة محددة من المشكلات المنهجية .

## ٢ - إمكانية استخدام جهاز المنطق عند بنا منهج العلم .

والواقع أن بعض الفلاسفة يعتقدون بأنه لا وجود لما يسمى بمنطق العلم ذلك أن أبحاثاً كهذه إنما تدرسها المادية الديالكتيكية . وفريق آخر يعتقد أن منطق العلم قد خط لنفسه اتجاهاً مستقلاً في المعرفة الإنسانية . وهناك وجهة نظر تعتقد أن التعامل مع مشكلات المنطق ومناهج العلم ماهر إلا تطور لنظرية المعرفة في الماركسية الديالكتيكية ، والبحث في مشكلات المعرفة العلمية للطبيعة جزء منها .

لقد كتب كوينين يقول :

إن تطور العلم وتطور المنطق سواء كان منطقاً صورياً أو منطقاً ديالكتيكياً غير ممكن إلا عن طريق الاقترب من مطالب العلم ، وبحث المنطق الديالكتيكي بوصفه منهج التفكير العلمي النظري بوصفه نظرية معرفة غير ممكن دون دراسة تطور المعرفة الإنسانية دون تحليل المعرفة العلمية .

إن الديالكتيك لا يوجد من أجل ذاته ، أو من أجل البرهنة على ذاته ، بل من أجل تطوير التفكير العلمي ، ولهذا يجب أن يحلل لا تلك المفاهيم الديالكتيكية بل أن يحلل مسار المعرفة العلمية بكل أشكالها وصورها وعناصر المكونة <sup>(١)</sup> .

لاشك أن عرضنا لهذه المشكلات لا يقدم صورة كاملة عن الخلاف في الفلسفة السوفييتية حول المسائل التي ذكرت - ولكنها تبرز على الأقل جانباً حيويّاً من جوانب الفلسفة السوفييتية المعاصرة .

وبعد ، نريد أن نعترف للقارئ أن ترجمة هذا الكتاب عمل تطلب جهداً كبيراً ، تطلب منا الإعادة والتصحيح أكثر من مرة . وتنحصر صعوبات الترجمة في : طول الجملة الروسية ، وإن أغلب المصطلحات الفلسفية الروسية لاتينية الأصل ، وبالتالي غائبة تماماً

كوينين : اسس العلم المنطقية ، ص : ٢٦٠

من القاموس الروسي العربي ، مما حدا بنا أن نردها إلى أصلها اللاتيني الحقيقي ونجد مقابلها العربي ، صعوبة موضوع الكتاب ، ولا سيما أنه يتوجه إلى الاختصاصيين أكثر منه إلى الهواة .

واجهتنا صعوبة اشتقاق اللفظ العربي المناسب وخاصة الدال على «العملية» . فالجملّة التالية مثلاً «جعله مثالياً» يشار إليها باللغة الروسية بكلمة واحدة شأنها شأن اللغة الإنكليزية .

وأخيراً الظروف العامة والشخصية التي لم تخلق لدينا رغبة في التوجه إلى صفحات هذا الكتاب .

ونجد لزماً علينا هنا أن نشير بالشكر إلى أولئك الذين أسهموا بهذا الشكل أو ذاك في ترجمة هذا الكتاب وإصداره ، نخص منهم زوجتي نبيلة التي ساعدتني في ترجمة الأصل اللاتيني للمصطلح الفلسفي الروسي ، وكذلك إلى جميع العاملين في الطباعة وأسجل إعجابي بقدرتهم على قراءة خطّي السيء جداً .

أحمد برقلاوي

دمشق ٢٦/٥/١٩٨٣

قام بكتابة الفصل الأول، الثاني، الجزء الثالث من الفصل الرابع والخاتمة  
ف. كومبف. أما التصدير، المقدمة، الفصل الثالث حتى الثامن، باستثناء الجزء  
الثالث من الفصل الرابع ز. أرودجييف.



## تصدير

لقد ظهر المنطق الديالكتيكي بصورته الأرقى في بداية القرن التاسع عشر على يد ممثلي الفلسفة الكلاسيكية الألمانية ثم أصبح موضوعاً علمياً مستقلاً في الفلسفة الماركسية في أواسطه . ويعتبر المنطق الديالكتيكي علماً حديثاً نسبياً بالمقارنة مع المنطق الصوري الذي يمتد تاريخه إلى أكثر من ألف عام . وقد نجح المنطق الديالكتيكي في إظهار أهميته الكبيرة وتشهد على ذلك تلك النتائج الكبيرة التي حققتها أبحاث كلاسيكي الماركسية - اللينينية ، سواء كان في ذلك في «رأسمال» ماركس ، «أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة» لانغلز ، أو في مؤلفات لينين : «الامبريالية بوصفها أعلى مراحل الرأسمالية» ، «الدولة والثورة» وفي غيرها من المؤلفات .

ومع ذلك ففي المنطق الديالكتيكي «نقطة مطعن» ، وهي صفة لكل العلوم الجديدة. ذلك أن هذا المنطق لم يحصل بعد على صورة عرض منهجي منظم ، غير أن الوضع الحالي للأبحاث المتعلقة بالمنطق الديالكتيكي مدعاة لتفاؤل كبير ، فهناك نتائج مشمرة في هذا الإطار ، مع أنها على درجات متفاوتة ، لعدد كبير من الفلاسفة الماركسيين .

ويختلف اختصاصيو المنطق الديالكتيكي في عدد من المسائل الهامة كما في أي علم آخر ، فهناك اختلاف في وجهات النظر حول هذه المسألة أو تلك من المسائل التي لم تجد حلها بعد ، وجميع وجهات النظر تلك معززة بالبراهين من أجل الدفاع عن نفسها . غير أن هذا الاختلاف لا يمس المنطق الديالكتيكي بوصفه موضوعاً علمياً له مكان إلى جانب العلوم المنطقية الأخرى . ويرى فيه العلماء - الرافضين للفهم الوضعي لموضوعه

بوصفه جملة من مناهج العلم - طريقة في التفكير لا تتحل من حيث جوهرها الى عمليات منطقية أو الى منطق في البحث العلمي (منطق العلم).

ومن الخطأ فصل العلم عن ممثليه (بما في ذلك مؤسسيه) وعن البراهين والمبادئ التي يقدمونها. ويرجع العلماء دائماً الى أبحاث أسلافهم الذين أسسوا هذا العلم أو ذاك، هذه النظرية أو تلك، سواء كان ذلك في العلوم الطبيعية أو في العلوم الاجتماعية. ولا تشذ الماركسية عن هذه القاعدة. وبوخانسكي - عدو الماركسية الذي حاول نصف علمية النظرية الماركسية يؤكد كما لو أن الإيديولوجيا الشيوعية تضع مبادئ ماركس وانغلز ولينين في تناقض مع العلم. غير أن ممثلي الأيديولوجية الشيوعية لا يضعون مقولات ماركس وانغلز ولينين في تناقض مع العلم على الرغم من عدم وجود علم مجرد ورمز للثقة يمكن أن يخفي غياب براهينه وضعف موقفه. ولا يمكن للماركسيين إلا أن يستندوا إلى مقولات كلاسيكي الماركسية - اللينينية حين ينظرون في هذه المشكلة أو تلك، زد على ذلك أنهم واجدون في هذه المقولات ما يغني ويطور ويعمق المعرفة العلمية.

ومن المسائل الهامة التي نوقشت بنشاط وتمتعت باهتمام كبير في المؤلفات الفلسفية السوفيتية مشكلة موقع المنطق الديالكتيكي في نسق المادية الديالكتيكية.

ومعروفة هي كلمة لينين على نطاق واسع. «المنطق، الديالكتيك ونظرية المعرفة مطبقة في رأس المال على علم واحد [لا ضرورة لكلمات ثلاث إنها لشيء واحد] مادية آخذة من هيغل كل ما هو ثمين دافعة هذا الثمين الى الأمام»<sup>(١)</sup>. ولكن هل يجب علينا أن نفهم من ذلك أن لا ضرورة للتمييز بين مفاهيم، «الديالكتيك»، «المنطق الديالكتيكي» و«نظرية المعرفة»؟ طبعاً لا.

الديالكتيك ما هو عام، ما هو بالأساس ديالكتيك الأشياء، ديالكتيك المفهوم، ديالكتيك علاقة الفكر بالوجود، علاقة الذات بالموضوع. لقد كتب انغلز يقول: الديالكتيك علم قوانين الحركة الأكثر عمومية. وهذا يعني أن قوانين الديالكتيك تمنحنا القدرة على فهم الحركة في الطبيعة، في التاريخ الإنساني وفي حركة الفكر»<sup>(٢)</sup>.

(١) لينين، المؤلفات الكاملة، المجلد ٢٩، ص ٣٠١.

(٢) ماركس، انغلز، المؤلفات، المجلد ٢٠، ص ٥٨٢.

لا شك أن الديالكتيك من حيث وصفه لأعم قوانين التطور والحركة واحد، كما هو في العالم المادي، كذلك في عالم الفكر: ولكن الديالكتيك الذاتي بوصفه انعكاساً للديالكتيك الموضوعي يختلف عن هذا الأخير. حيث يتم الديالكتيك الذاتي في أشكال التفكير. وهذا ما يميز خصائصه. ويهتم المنطق قبل كل شيء بمسألة علاقة أشكال التفكير والمعرفة بموضوعها.

وحول اختلاف الديالكتيك عن ديالكتيك المفهوم والمنطق كتب لينين شارحاً تحليل هيغل لفلسفة التطور يقول: «إنما هو صحيح الإشارة إلى عدم معرفة الديالكتيك بشكل عام، وديالكتيك المفهوم بشكل خاص، أما نقد المادية «فهرائ» . طبعاً، جميع قوانين الديالكتيك تفعل فعلها في الفكر. ولكن التطور يسير هنا من المفهوم المجرد إلى العيني، وهذا ما لا يمكن قوله عن العالم الموضوعي.

أما فيما يتعلق بنظرية المعرفة، فهي تمس العلاقة بين المادي والمثالي، ولكنها لا تتطابق رغم ذلك - بشكل كلي مع الديالكتيك والمنطق. لقد كتب لينين يقول: «يجب العودة إلى هيغل من أجل تحليل - خطوة بعد خطوة - المنطق الشائع ونظرية الكانتين في المعرفة»<sup>(٢)</sup> ويتابع لينين: «إن وحدة الفكرة النظرية (المعرفة) والممارسة قائمة في نظرية المعرفة»<sup>(٣)</sup> ويقصد لينين بوحدة الديالكتيك، المنطق ونظرية المعرفة أن الترابط بين الأشياء، المفاهيم، بين المادي والمثالي، تخضع جميعها لقوانين الديالكتيك وكل هذا هو الديالكتيك أيضاً. بهذا المعنى لا ضرورة لكليات ثلاث فعلاً غير أن هذا لا يعني إطلاقاً أن الديالكتيك في ظهوره المتعدد خالٍ من أي خصائص كانت.

وخصائص الديالكتيك من حيث هو منطق، موضوع كتابنا هذا. ويبحث المؤلفان قوانين الديالكتيك بوصفها قوانين المنطق الديالكتيكي لقد كتب انغلز يقول: «إن مضمون التفكير الوحيد هو العالم وقوانين الفكر». كما أشار إلى أن: «القوانين

(١) لينين، المؤلفات الكاملة، المجلد ٢٩، ص. ٢٧٦.

(٢) لينين المؤلفات الكاملة، المجلد ٢٩، ص. ١٦٠.

(٣) لينين المؤلفات الكاملة، المجلد ٢٩، ص. ٢٠٠.



الديالكتيكية هي القوانين الفعلية لتطور الطبيعة وهذا يعني أنها قوانين العلوم العلمية (النظرية). والمنطق الديالكتيكي بوصفه منطق المعرفة موضوعه الخاص ، وهو قوانين الديالكتيك. والمؤلفان إذ يعرضان أهم نقاط المنطق الديالكتيكي فإنها يقومان ببحث الأقسام التالية:

١ - مضمون المنطق الديالكتيكي ومبادئه العامة.

٢ - اندراج أشكال التفكير وعلاقتها الضرورية بقوانين الديالكتيك في المعرفة النظرية.

٣ - نظرية البرهان ، وما يتعلق بنتائجها الأساسية ، وتنشأ على أساس السمة العامة لموضوع المنطق الديالكتيكي مسألة علاقته بالمنطق الصوري.

ولا يناقض المنطق الصوري المنطق الديالكتيكي بوصفه صورياً غير أن ماركس نقده لصوريته. فالمنطق الصوري صوري بمعنى أنه يدرس الترابطات المنطقية وهي واحدة بالنسبة لأي مستوى عياني للتفكير.

ولم يكن المنطق الصوري صورياً بكل معنى الكلمة. وأشار إلى هذا المختصون المشهورون بالمنطق الصوري كـ «لوكاسيفيتش» وآخرون وأسباب الخصوصية هذه والتي لم تسمح للمنطق الصوري أن يكون صورياً محضاً وأن يظل عملية صورية هي ارتباطه بمستوى محدد من التفكير «أرسطو فهم منطقياً في قياسه الصوري المستوى العادي للتفكير، أما ف. ييكون فهم المستوى التجريبي للتفكير في منطقته الإستقرئي. والمنطق الصوري يُوصف حالياً بأنه العلم في حقيقة التفكير ومحققاً نتيجة صادقة. والحديث حول التفكير كما هو ليس صدفة، فقوانين المنطق الصوري تعكس هذه العلاقة المنطقية التي توجد في كل مستويات التفكير.

أما فيما يتعلق بالمنطق الديالكتيكي فهو فهم منهجي - منطقي لمستوى التفكير النظري. إن المنطق الديالكتيكي هو العلم في قوانين وأشكال حركة تطور التفكير النظري.

(١) ماركس، انغلز، المؤلفات، المجلد ٢٠، ص. ٦٣٠.

والتفكير النظري يحتوي في ذاته في حالة الرفع « مستوى التفكير العادي والتجريبي ». ولهذا فهو لا يمكن إلا أن يحتوي في ذاته على مبادئ المنطق الصوري- الكلاسيكي الهامة. ولكن المنطق الديالكتيكي يختلف عن الصوري كما تختلف الفيزياء عن الكيمياء فكلاهما علم عن الطبيعة ولكن كل علم في الطبيعة يختلف عن علم آخر في الطبيعة نفسها. وكلا هذين العلمين المنطقيين أي المنطق الصوري والديالكتيكي (أ.ب) يتضمنان موضوعاً واحداً عاماً بالمعنى الواسع للكلمة - هو التفكير. إن ما يجعل من الديالكتيك منطقاً، منطقاً ديالكتيكياً - هو أشكال التفكير التي تتجسد فيها قوانين الديالكتيك، والتي تصبح مبادئ للتفكير. وهذا يعني أن هذه المبادئ ما هي إلا مبادئ التفكير النظري، وتحفظ بكل مراحل التفكير وبكل حلقاته.

إن كل منطق يحتوي على نظرية في البرهان، والبرهان العلمي يختلف عن برهان المستوى العادي في المعرفة. وهذا الأخير كان قد أدركه أرسطو في إطار منطقته القياسي Syllogismos. ونظرية البرهان في المنطق الديالكتيكي تعكس خصائص منطق التفكير النظري، ولقد انتبه الفكر إلى أن « جميع براهين الرياضيات العالية بدءاً من البراهين الأولى للأعداد المختلفة هي من وجهة نظر الرياضيات البسيطة غير صحيحة. والبرهان لا يمكن أن يكون بخلاف ذلك. وإذا كان الأمر على هذا النحو - الحديث يدور حول ي.دوهرينغ -، فالنتائج الحاصلة في المجال الديالكتيكي تريد أن تبرهن على المنطق الصوري)

فالمؤلفان يعتبران الكتاب ليس إلا تمهيداً لبسط الموضوع بشكل كامل، محيطاً ببحث المفاهيم الأساسية لهذا الموضوع العلمي. وسيكون المؤلفان شاكرين لأي نقد مبرهن.



## المقدمة

### المنطق الديالكتيكي ومنطق العلم

لقد قدم كارل ماركس وفردريك انغلز ولينين، كما أشير من قبل، البحث المادي في مبادئ المنطق الديالكتيكي في بداية القرن التاسع عشر، ومجال تطبيقاته الرائعة في عددٍ من العلوم - الاقتصاد السياسي، التاريخ، نظرية الدولة والحق، وفي علم الاجتماع الخ. ولقد بيّن كلاسيكيو الماركسية اللينية أن المنطق الديالكتيكي مرتبط على نحو ضروري بالمعرفة النظرية، كمعرفة عامة وشاملة، متضمنة في ذاتها المستويات الأخرى من المعرفة على أنها لحظات تابعة. لقد كتب ف. انغلز في القرن التاسع عشر قائلاً: «لقد وصلت العلوم الطبيعية إلى ذلك المستوى، وحيث حققت نتائج عظيمة إلى حدٍ كبير وأصبح من الممكن ليس فقط تجاوز الاتجاه الميكانيكي الوحيد في القرن الثامن عشر، بل إن العلوم الطبيعية ذاتها وبفضل إظهار العلاقات الموجودة في الطبيعة بين مختلف مجالات البحث (الميكانيك، الفيزياء، الكيمياء البيولوجيا إلخ، تحولت من علوم تجريبية إلى علوم نظرية وأصبحت عند تعميم النتائج التي حُصلَ عليها نسقاً من المعرفة المادية للطبيعة»<sup>(١)</sup> وموضوع المنطق الديالكتيكي هو قوانين الديالكتيك والتي تُشكل وحدة مع أشكال التفكير - المفاهيم، المقولات، الأحكام، النتائج. وفي الوقت الذي يدرس فيه المنطق الصوري الفكر في وحدته مع قوانين التطابق المجرد، ونزع التناقض إلى جانب قوانين أخرى. يملك المنطق الديالكتيك كمضمون له نسق قوانين

(١) ك. ماركس. ف. انغلز. المؤلفات المجلد ٢٠ ص. ٥١١.

الديالكتيك والتي بدورها تشترط نسق أشكال التفكير أي طريقة انتقال التفكير من المفهوم المجرد إلى العيني. ولما كان للمنطق الديالكتيكي علاقة مع أشكال التفكير، فهو ليس ببساطة منهج للانتقال من المعروف إلى ما هو غير معروف، وليس كل منهج هو منطق فمثلاً: منهج الترابط المنظم Coordinatio أو المنهج الإحصائي Statos. فالمنهج يصبح منطقاً عندما يحتوي فقط في ذاته على علم بأشكال التفكير. حتى قوانين الديالكتيك ذاتها لا تكون منطقاً إذا ما أخذت خارج علاقاتها بأشكال التفكير.

ومنطق العلم يتضمن بدوره أشكال التفكير - المفاهيم، النتائج، الإستقراء، الإستنتاج التحليل، إلخ إلخ. غير أن خصوصيته تكمن في أن كل شكل من هذه الأشكال يعمل في منطق العلم بصورة منهج مستقل في المعرفة. ونشأة منطق العلم سبقت بكثير نشأة المنطق الديالكتيكي وتعود المأثرة هنا إلى «يكون» و«ديكارت» حيث اكتشف الأول المنهج الإستقرائي والثاني المنهج الإستدلالي. والمعرفة العلمية لا تنطلق ببساطة من المعطيات الحسية المباشرة. وعلى عكس الإفتراض الذي ظهر قديماً، بل من الوقائع المبحوثة بشكل منظم. ومن أجل الحصول عليها يجب اكتشاف وتطبيق المناهج الملائمة. ولهذا فيكون التجريبي، ورغم أنه تجريبي، لم يثق ثقة مطلقة بالمعطيات الحسية المباشرة. بل ويحذر القارئ من ثقة كهذه. والمعرفة المستندة إلى تحليل من هذا النمط للمبادئ الأولية سماها سان سيمون الوضعية داعياً الفلسفة أن تحذو حذو علم الفلك، الفيزياء، الكيمياء. «فالعلوم الجزئية هي عناصر العلم الكلي، والعلم الكلي - أي الفلسفة - يجب أن يظل غامضاً ما زالت العلوم الجزئية غامضة، ولقد أضحي هذا العلم نصف غامض أو نصف وضعي عندما أصبحت بعض العلوم الجزئية وضعية والبعض الآخر بقي غامضاً. وتصبح الفلسفة وضعية بشكل تام إذ تصبح العلوم الجزئية كذلك»<sup>(١)</sup>.

غير أن توقعات سان سيمون لم تتحقق رغم ظهور الفلسفة الوضعية مثلاً. ولقد ميّز «انغلز» الفلسفة عن العلوم الوضعية دون أن يعتبرها غامضة إطلاقاً، وأنها لا يمكن أن تكون شكلاً من أشكال المعرفة الوضعية لأنها تستند على نتائجها، أي على نتائج المعرفة

(١) سان سيمون. المؤلفات المختارة. الجزء الأول. موسكو - ليننغراد ١٩٤٨ ص. ١٤٨-١٤٩.

العلمية والتي ما هي إلا عبارة عن مصدر من مصادر للمعرفة الفلسفية. والمعرفة تصبح علمية لأنها تستند على الوقائع المختبرة (الخاضعة للبحث والتجريب).

إن الوضعية تجعل من خصائص المعرفة العلمية خصائص مطلقة. وهذا ما أشار إليه سان سيمون عندما أعلن أن الفلسفة العلمية ما هي إلا نظرية المناهج الإختبارية الإستقرائية، أي منطق العلم الذي يتناقض مع الميتافيزيقا التقليدية. والفلسفة الماركسية هي الأخرى تناقض الميتافيزيقا التقليدية ولكنها ليست نظرية في مناهج العلوم الطبيعية والإجتماعية<sup>(٢)</sup>.

إن منطق ومنهجية العلم ما هي إلا عبارة عن نظرية في أعم مناهج بحث العلوم الجزئية. لقد كتب مؤيدو هذه النظرية في القرن الماضي: «إن فلسفة العلم ليست إلا العلم ذاته منظوراً إليه لا في نتائجه أو في حقائقه الناشئة، بل في تلك العمليات التي يستخدمها العقل البشري من أجل الوصول إليها، في تلك الإشارات التي يرتب العقل بواسطتها الحقائق على أساس علاقاتها وموقعها المنهجي من أجل الوصول إلى وضوح كبير في المفاهيم ومن أجل الإرتياح المباشر. هذا هو منطق العلم بكلمة واحدة»<sup>(٣)</sup>.

وتألف فلسفة العلم من قسمين أساسيين: «مناهج البحث وشروط البرهان»<sup>(١)</sup>. ويعتقد كونت «أنها لفكرة خيالية دراسة المنطق على خلاف ذلك، خارج تطبيقاته»<sup>(٢)</sup> ومنظرو الوضعية في الغرب ما زالوا يحتفظون بفهم موقع ودور منطق العلم في بنية المعرفة العملية كانتقال من العلم (المنطق، الفلسفة) إلى الجزئي وقوانين وحقائق هذا العلم أو ذاك «فكارنا ب» يعتبر أن الإشكالية في منطق العلم هي الحلقة التي تربط

(٢) إن محاولة تحديد الفلسفة كعلم بمناهج العلوم الطبيعية والإجتماعية ما هو إلا إدراج وضعي للفلسفة في منطق العلم. وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى الوصف الموفق الذي وصفه «لينين» لكتاب ب. فولكمان «الأسس النظرية المعرفية للعلوم الطبيعية» حيث يقف ضد الفينومينولوجيا والواحدة المعاصرة monos، ولكنه لم يفهم إطلاقاً جوهر الفلسفة المادية والمثالية، وهو يتحرك بشكل خاص في إطار العلوم الطبيعية بروح وضعية. لينين. المؤلفات الكاملة المجلد ٢٩ ص ٣٥٣. والفلسفة الماركسية - اللينينية هي العلم في أعم قوانين تطور الواقع، وليس العلم بالمناهج العامة لهذا العلم أو ذاك.

(٣) «أوغست كونت والوضعية» موسكو ١٨٩٧ ص ٥٧ - ٥٨.

(١) نفس المصدر ص ٥٨ «أوغست كونت والوضعية».

(٢) نفس المصدر ص ٦٠ - ٦١.

بين مبادئ العلوم الجزئية ومبادئ المنطق العامة، وهو يضع الحقيقة والرياضيات في موقع واحد. و«فرانك» يضع إشكالية منطق العلم وسطاً بين الفلسفة والتأكيدات الجزئية كما يرسم جدولاً بناءً على ذلك «السلسلة التي توحد العلم والفلسفة، الملاحظة المباشرة والمبادئ العقلية Intelligibilis». (٣) كما كتب بوير يقول: «إن مهمة منطق البحث العلمي يجب أن تكمن في إخضاع مناهج العلم التجريبية في البحث للتحليل المنطقي» (٤).

ولا تخلو الكتابات الماركسية الفلسفية من فهم كهذا لموقع منطق العلم في نسق المعرفة العلمية. ومع ذلك فمنطق العلم لا يتناقض فقط مع المعرفة الفلسفية، كالميتافيزيقيا بالمعنى القديم لهذه الكلمة، بل على العكس يبحث في علاقته بالفلسفة العلمية المادية الديالكتيكية. «إن منطق العلم - علم يحتل موقعاً وسطاً بين نظرية المعرفة المادية الديالكتيكية والأقسام المنهجية في العلوم الجزئية.. وأهم ما يميز منطق العلم هو صيغته التطبيقية بالقياس إلى المنطق الصوري المعاصر (الرياضي) وفي النتائج التي يستخدمها بشكل واسع» (١).

في هذا التعريف نؤكد (ما هو هام من وجهة نظرنا) أهمية منطق العلم كحلقة وسيطة ضرورية بين الفلسفة بما فيها المنطق الديالكتيكي والمادة الخاصة بكل قسم خاص من مجالات المعرفة. فمثلاً علم الوراثة - ينقسم إلى الوراثة الطبيعية، الوراثة الحيوانية، النباتية إلخ. والمنهج الفلسفي يتوزع في المستوى التطبيقي إلى عدد من المناهج: الإستدلالي، الإستقرائي، النفسي، الإختباري، ولكن إلى الحد الذي فيه لا يحتزل كليته من جديد إلى حد منهج خاص لهذا العلم. إن جميع هذه المناهج التطبيقية تكمن في تطبيع مناهج العلوم الجزئية، والتي بدورها تخدم المنهج الفلسفي العام. ولقد وقع هيغل في وهم كما لو أن كل علم مستقل يكتفي بواحد من عناصر المنهج الفلسفي اللامحدود، مناقضاً المنهج المحدود للعلوم الجزئية. وبكلمات أخرى لقد رأى

(٣) ف. فرانك فلسفة العلم. موسكو ١٩٦٠ ص ١٨٣.

(٤) K. Popper logik der Forschung. Tübingen, 1973, S. 3.

(١) «العلوم الفلسفية» العدد ٥. ١٩٧٣ ص ٢٦.

هينغل ميلاً لتحول المنهج الفلسفي إلى مجموعة من المناهج العامة، ولكنها وحيدة الجانب (جزئية) عند اقترابها من مادة العلوم الجزئية، ومع ذلك تصور الأمر على النحو التالي: إن بنية المنهج الفلسفي لا يمكن أن تتطابق مع بنية العلوم المستقلة. ولقد أشار ك. ماركس فيما بعد إلى أن المنهج الديالكتيكي في كليته يظهر في مناهج العلوم الجزئية التي وصلت إلى مستوى النضج النظري.

ولما كانت المقولات الفلسفية المعنية تتطابق مع هذا المنهج أو ذاك من مناهج العلوم الجزئية (منهج الصورية - أي جعل الأمر صورياً، مقولة الصورة أو الشكل، المنهج البديهي - مقولة المبدأ والبديهية<sup>(١)</sup> المنهج الاستدلالي - مقولة الاستدلال إلخ، فإنها يمكن أن تقود إلى تصور كما لو أن المنهج الديالكتيكي ليس إلا تركيب مناهج المعرفة العلمية بعبارة عامة. ولكن الأمر ليس على هذا النحو. فالمنهج الديالكتيكي هو تركيب، نسق من المقولات، أما منطق العلم ما هو إلا نظرية في المناهج العامة للعلوم الجزئية.

إن المنهج الديالكتيكي يُعتبر علماً في طريقة التفكير مأخوذاً بصورته الكلية. وفي منطق العلم تبحث عناصر التفكير في صورة مستقلة وهي لهذا معارف مختلفة.

وهذا النقص تتجاوزه الصور العيانية التي تتحقق فيها عناصر طريقة التفكير في هذا العصر أو ذاك في معرفة علمية حية، حيث تتوحد من جديد في كلية، ولكن كلية تملك صورة جزئية.

ونجد في «رأسمال» ماركس، وفي نظرية أشتين النسبية مثلاً على ذلك، كما نجد - أي هذا المثال - في أي مجالٍ نظري وصل إلى مرحلة النضج.

وفي هذا الإطار يطرح السؤال التالي: لماذا يجب علينا أن نعزل المقولة من الكلي العام عند بحث هذه المقولة أو تلك من المقولات الفلسفية؟ نعز لها من أجل زيادة

(١) مفهوم البديهية ليس هو مقولة الرياضيات. اكتشفها لأول مرة إقليدس إلى جانب نسق بديهيات الهندسة. وعلى أساس نسق البديهيات عند إقليدس جاءت النظرية الفلسفية في علم البديهيات عند أرسطو. وللتوسع في تاريخ نظرية البديهية أنظر: س.أ. يانوسكايا «مشكلات العلم المنهجية» موسكو ١٩٧٢ ص ١٥٠-١٨٠.



تأثيرها المنهجي، من أجل تلازم المقولة مع هذا المجال أو ذاك من المجالات الخاصة، وكأي عمليات ذهنية جزئية تعطى للآلة بناء على ارتباطها بمطالب الإنسان (من أجل مضاعفة سرعة الحساب، من أجل مقدار الذاكرة) ..

ويمكن لمقولة واحدة من مقولات المنهج الديالكتيكي أن تؤدي وظيفتها المنهجية بشكل صحيح، ولكنها تلك المقولة التي صممت بشكل مستقل في بحث أي مجموعة أو مجال من مجالات المعرفة العلمية فقط<sup>(١)</sup>. وعلى هذا النحو كان تطبيق منهج الصورية في مجال المنطق والرياضيات والفيزياء الدقيقة ذا مفعول كبير. أما تطبيقه في ميدان تاريخ المجتمع أو ميدان الاقتصاد السياسي فقد كان مفعوله أقل. ويمكن أن تكون نتائج البحث بواسطة منهج اختباري متواضعة في مجال المنطق والرياضيات، ويمكن أن تكون جد مثمرة في علوم أخرى.

وهناك مناهج أكثر عمومية تملك مجالاً أوسع في التطبيق. كمنهج النموذج, modèle, أو المنهج البنوي النسقي. Systéma-ctructra. ولكن تطبيقاتها في مجال العلوم يعتمد على صورتها إلى حد كبير. بل إن التوسطات المشتقة منها تصبح هي ذاتها مناهج مستقلة. النموذج في الرياضيات مثلاً يستخدم لتعيين مجموعة العلاقات الوظيفية، الذي يختلف عن النموذج في العلوم الأخرى. كما أن المنهج النسقي يختلف في تطبيقه على العلوم الجزئية، بل ويحصل أحياناً على تسمية خاصة « المنهج السيبرناتيكي ». ولقد عبر العالم الأمريكي ت. كون في مفهوم المثال عن أحد مناهج التفكير وخاصة عن تلك الوظيفة المنطقية التي تحققها المقولة المركزية في النظرية العلمية في هذا المستوى أو ذاك من مستويات تطورها. وهذه المقولة أو تلك التي تشأ من حيث تعبيرها عن القانون الأساسي تقوم بدور التنظيم المنطقي الذي يمكن عن طريقها ضبط المادة التجريبية للعلم. أو كما عبر ذلك كون: عن طريقها يمكن دراسة العلم (طغيان النظام في العلم). ومفهوم المثال هذا لا يعبر عن مقولة العلم، بل عن وظيفة واحدة هامة من وظائفه.

ولا بد من الموافقة مع م. غ. يارشوفسكي الذي وضع المثال - بوصفه شيئاً مطلقاً عند كون - في تناقض مع مقولة العلم<sup>(١)</sup>.

وهكذا فإن منطق العلم - منطق الإجراءات المعرفية الهامة الضرورية. ولكنه على الأقل منطق الإجراءات الجزئية التي تجد تعبيرها في مجموعة من الأمثلة، ومجموعة من طرق البحث العلمي. وما موضوعه إلا قانونية العلاقة المتبادلة بين تطور المعرفة العلمية ومناهجها العامة. ومنطق العلم - نظرية في المناهج العلمية وقوانين تطورها وتطبيقاتها في المعرفة. ولهذا فمن الخطأ تضيق مجال منطق العلم إلى منطق صوري، الذي يغتني في كثير من الحالات بالديالكتيك. ولا بد من الإشارة إلى أن الديالكتيك يكشف من قوانين وبنية وتطور أي معرفة علمية بما في ذلك تطور منطق العلم ذاته.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن كثيراً من الكتابات السوفييتية الفلسفية تؤكد أن مشاكل منطق البحث العلمي كانت قد عولجت في مؤلفات ماركس وانغلز ولينين. ففي «بؤس الفلسفة» أسس ماركس المنهج التاريخي في الاقتصاد السياسي. أما في المخطوطات الاقتصادية ١٨٥٧-١٨٥٩ فقد بحث ماركس في فصل خاص متعلق بمنهج الاقتصاد السياسي - ديالكتيك المعطيات التاريخية وعملية ظهور التشكيلة الاجتماعية الجديدة. ولكن منهجاً كهذا يفقد قيمته عند تحليل موضوع الرياضيات. فمجالها المنطق الصوري الذي يستخدم المنهج البديهي وليس المنهج التاريخي. وفي كلا الحالتين يجد المنهج الفلسفي مكانته، ولكن ليس بتلك الأهمية المشابهة. كما اهتم انغلز بتصميم مناهج البحث العلمي، وكذلك كان لينين قد طبق على نحو رائع المنهج الإحصائي في علم الاقتصاد وبخاصة في مؤلفه: («تطور الرأسمالية في روسيا» و«الأمبريالية بوصفها أعلى مراحل الرأسمالية»). كما أكد أن تطبيق المنهج الإحصائي مرتبط بأساس فلسفي.

المنطق الديالكتيكي هو أساس وسائل التفكير النظري. إنه المنهج النظري في

(١) انظر: مشكلات فلسفية. العدد ١١. ١٩٧٤. ص ١٠٥.

حل مسائل بناء الواقع بناءً ثورياً. ولا تشهد على ذلك الأعمال النظرية لكلاسيكي الماركسية - اللينينية فحسب، بل والحلول النظرية لمشاكل التطور الاجتماعي العملية. (لنتذكر في هذا الإطار النقاش حول النقابات. وكتاب لينين؛ مرة أخرى حول النقابات المرحلة الحاضرة وأخطاء تروتسكي وبوخارين.

تري أين تكمن شمولية المنطق الديالكتيكي؟ طبعاً ليس في عموميته فقط المطبقة على المعرفة بما في ذلك على منطق العلم، وعلى الواقع الموضوعي، بل تكمن كذلك في تطابقه مع التركيب العام للعلم وللتجربة في أعلى مستوياتها.

نحصل في المستوى التجريبي على معرفة وحيدة الجانب، أي، على معرفة جزئية بل وعلى معرفة جوانب متعددة لموضوع ما. ولكن لا يتحقق الوصول الى العيني إلا في مستوى العلم النظري بوصفه وحدة تعينات مختلفة، معرفة كلية نسقية. هذه التعينات المختلفة تساعدنا على كشف التناقضات. وعليه، فإن شمولية المنطق الديالكتيكي تكمن في كشفه - وبصورة كلية - التركيب الشامل لمستوى المعرفة النظرية العالية. هذا المستوى الذي يتضمن المعرفة الأولى (المعرفة التجريبية والعادية). وهذا بدوره مرتبط بالممارسة.

## الفصل الأول

### المعطيات النظرية - التاريخية لنشأة المنطق الديالكتيكي الماركسي:

لقد ظهر المنطق الديالكتيكي كعلم نسقي في وقت حديث نسبياً رغم ظهور وتطور عناصر جزئية للتفكير الديالكتيكي في العصر اليوناني وفي العصر السابق. غير أن تطور كهذا لم يؤدِ إلى بناء اتجاه خاص في المعرفة، ذلك أن الشروط التاريخية الضرورية والاجتماعية الإقتصادية والنظرية لم تكن قد توفرت بعد.

### ١ - الشروط التاريخية في نشأة المنطق الديالكتيكي:

نشأ مفهوم تطور المجتمع إلى جانب التحولات الثورية في القرن السابع والثامن عشر، وتغلغل تدريجياً في مجال الفلسفة والعلم. ولقد كتب هرذر وهو من الأوائل الذين استخدموا المنهج التاريخي في بسط آرائهم: «إذا ما فكرنا في أن جميع ما أبدعته الإنسانية في وقت ليس بالبعيد لم يبق منه أي أثر تقريباً ولم يُبقِ أية كسرة من البناء القديم والتي قد لا يكون لها علاقة بالواقع الراهن، فأني مستقبل تفتحه أمامنا هذه الحركة التاريخية للروح الإنسانية في لا نهائية الزمن الآتي»<sup>(١)</sup>.

إن النظرة التاريخية المتوترة للأشياء، والصراع السياسي قد أظهر تناقض التطور، وأحياناً القوى المتصارعة وكذلك الفعل الذي كان وراء ذلك، وأفكار جان جاك

(١) I.J. G. Herder. Zur Philosophie der Geschichte Bd. II. Berlin, 1952, S. 454.

روسو حول تاريخ الإنسانية المتناقض كان يعكس هذه الظاهرة التاريخية. كما تشهد على ذلك أيضاً فكرة أ. كانت التالية: «إن الوسيلة التي تستخدمها الطبيعة من أجل تحقيق تطور ميول الناس جميعهم هي تناحرهم في المجتمع»<sup>(١)</sup>.

ومن هنا لم تبق إلا خطوة واحدة إلى التعريف الهيجلي القائل بأن «التناقض جذر كل حركة وحياة»<sup>(٢)</sup>. أجل إن التناقض بالذات - كاشفاً نفسه بشكل واضح زمن الثورة الفرنسية الكبرى، وعند نشأة المرحلة الجديدة - أدى إلى أن يفهم التطور كعملية دياكتيكية.

وإلى جانب التغيرات الاجتماعية ظهر وبشكل أكثر وضوحاً ترابط المجتمع الداخلي. فليس صدفة - وفي القرن الثامن عشر - أن ظهرت محاولة جديدة في النظر إلى المجتمع ككل عضوي منظم بشكل معين (وإن كانت هذه النظرة من وجهة نظر معاصرة غير مقبولة). لقد قاد فيكو 6 موتسكيو، روسو وهردر ومفكرون آخرون كل على طريقته إلى فهم هذا الكل. إن فكرة الكل الحي العضوي كانت مساهمة هامة في نشأة التفكير الديالكتيكي.

وهكذا فإن الواقع الاجتماعي نفسه هو الذي خلق ضرورة المنهج الديالكتيكي في التفكير. وفي هذا الاتجاه تطورت المعرفة العلمية كذلك. كما أن نشأة الميكانيك الكلاسيكي أدت إلى حد ما إلى انتشار المنهج الديالكتيكي في التفكير رغم أنه قد قام بدور متناقض في تأثيره المباشر على بناء المنطق الديالكتيكي. لقد خدم هذا العلم الأساس النظري للتطور الميكانيكي عن العالم. غير أنه من جانب آخر تضمن بعض العناصر الهامة بالنسبة إلى المنطق الديالكتيكي، واحتوى قبل كل شيء، مستنداً إلى المعرفة العلمية، نموذج الترابط المنظم للواقع الموضوعي. ولقد ساعد هذا النموذج في محاولة رسم خريطة للكون التي عبّرت عن التأثير اللازم للمبادئ العلمية 6 عبّرت عن الطموح في فهم الواقع الموضوعي في وحدته. وحتى لو أخذنا بجذ الاتجاه الميكانيكي في

(١) أ. كانت. المؤلفات في ست مجلدات. المجلد السادس. م ١٩٦٦ ص. ١١.

(٢) انظر هيجل علم المنطق الجزء الثاني موسكو ١٩١١. ص ٦٥.

تصورات كهذه، عندها تبقى نقطة اقتراب شكل التفكير المشار إليه من التفكير الديالكتيكي، والرغبة في عكس الأشياء في ترابطها النسقي. وفي هذا الإطار أصبح التناسب الممين في العلاقة المتبادلة الميكانيكية الشاملة هو التضاد بين قطبين: القوى المركزية النابذة، والقوى المركزية الجاذبة. ومن هنا أخذ البرهان مبدأه العلمي.

وبالمناسبة فإن التضاد القطبي Polaris نادراً وبشكل تأملي هو ما ظهر فعلاً في التفكير الفلسفي، والميكانيك الكلاسيكي في الشكل الذي قدمه فيه نيوتن حيث استعاض بالنظرية الديناميكية للأشياء عن الفهم السكوني Statos للعالم والذي قبل ذلك كان قد وضع في مجال الإستفهام بشكل تأملي. إن حساب الأجسام الصغيرة بشكل لانهائي والمُكتشف من قبل نيوتن ولا ينتز من أجل تفسير الحوادث الفيزيائية أدى إلى انقلاب في التفكير العلمي لأنه سمح بتعين حركة الجسم رياضياً. فالميكانيك الكلاسيكي وبشكل عام يعتبر خطوة هامة على طريق الفهم العلمي للديالكتيك الموضوعي ولقد كان أول موضوع علمي دقيق. وبنتيجة تطور المعرفة النظرية ظهرت الحاجة الموضوعية كذلك في العلم للتفكير النظري. إن التطور الميكانيكي للعالم استطاع مع ذلك أن يحتوي على لحظات ديالكتيكية محددة فقط ولم يستطع بشكل كامل أن يشق الطريق أمام فهم ديالكتيكي للواقع الموضوعي ذلك أنه لم يتضمن أهم عناصر الديالكتيك وهي فكرة التطور، لكنه وفي العلوم الطبيعية للقرن الثامن عشر - ولو بشكل غير واع - ظهر أكثر فأكثر تصور بنية المادة الديالكتيكية. وهذا ما يتعلق مثلاً في العلم حول المغناطيسية والكهرباء (وخاصة بعد إظهار « ن. فرانكلين » للشحنات الإيجابية والسلبية) والتي أكدت فكرة التضاد القطبي.

وكانت الخطوة الهامة على طريق الفهم العقلائي للترابط المتبادل الموضوعي في الطبيعة ما جرى من اكتشافات عظيمة في علم الكيمياء. فمثلاً تجاوز التصور حول التطور النوعي الذي أسسه د. بريستي باكتشافه الأكسجين وأتمه لافوازيه. وكان لاكتساب المعارف المتراكمة في البيولوجيا في القرن الثامن عشر وبداية القرن العشرين أهمية ملحوظة في التطور الديالكتيكي. وإذا كان تصنيف ليني لعالم النبات قد أعطى دفعة هامة بالنسبة إلى التفكير الإحصائي العلمي في وقته، فإن فكرة ج. بوفون عن علاقات القرابة الموضوعية بين أشكال النباتات، والحيوان، ونظرية لامارك،

كانت جميعها معطيات علمية مباشرة أدت إلى الانتشار الواسع لفكرة التطور في علم الأحياء .

غير أن الباعث الحاسم في بناء نظرية الديالكتيك لم تقدمه العلوم الطبيعية على الأقل، ذلك أن التطور في صورته الملموسة ظهر في الحياة الاجتماعية، ومع ذلك فإلى جانب العمليات الاجتماعية في ذلك الوقت إرتبطت قبل كل شيء الصراعات التي لم تتجاوز، والتي بسببها لم يستطيع الديالكتيك أن يتطور كعلم منهجي على أساس مادي. وهذا كان مشروطاً باكتشاف الديالكتيك من قبل ممثلي الطبقة البرجوازية في البداية، ولقد أعطى مؤدجو هذه الطبقة النشاط الروحي الأهمية الأولى في الحياة الإنهائية. أما العلاقات الاجتماعية التي نشأت في إطار الإنتاج المادي، والعلاقات الإنتاجية المادية لم يستطيعوا فهمها كأساس مُحدّد للحياة الاجتماعية. وفي نفس الوقت لم تُفسر الحركة، ولا التطور اللذان كانا ظاهرين ظهوراً واضحاً في ذلك الوقت من قبل ممثلي الفلسفة البرجوازية كعمليتين ماديتين. وهذا ما كان واضحاً في فلسفة « هيغل » والذي اعتبر أن الحركة الداخلية الذاتية والتطور قائماً في الروح.

وفي الفلسفة الهيغلية كان لهذا التطور نتيجة هامة بالنسبة إلى نشأة الديالكتيك كمنطق. ولما كانت الحركة الداخلية والتطور - بالنسبة إلى « هيغل » عمليات دياكتيكية تمت إلى الطبيعة الروحية بشكل مبدئي، فإنه يماثلها مع العمليات الذهنية الصرفة، ولهذا فإن قوانينها وبنياتها العامة تملك بالنسبة له طبيعة منطقية. ولما كان تطور الواقع الموضوعي يُفسر على أنه تطور في إطار الفكر فإن الديالكتيك الموضوعي والتفكير ذاته يفهمان على نحو غامض. وفي الوقت ذاته هناك فكرة حول تطابق التحديدات العامة للواقع الموضوعي والتفكير في هذه المبادئ، ولو أن الموقف المثالي منع التفسير العلمي لتطابق كهذا، كما منع الفهم الصحيح لخصائص عمليات التفكير وفعل قوانينه. وهذه المحاولة التي فكر فيها « هيغل » لبناء المنطق الديالكتيكي ما زالت حتى أيامنا هذه مصدر تقدم مثير في هذا الإطار. وبناء منطق دياكتيكي مبرهن علمياً بعد (علم المنطق) الهيغلي يبقى مسألة تتطلب الآن حلاً.

وأهم شرط فلسفي لحل هذه المسألة هو وحدة المادية والديالكتيك. وهذا ما جرى

عندما ظهرت فلسفة تختلف عما سبقها من فلسفات بناءً على قاعدتها الاجتماعية، ومن ثم أصبحت إيديولوجية الطبقة العاملة التي تنظر بوعي إلى مستقبل تطورها. لأن الهدف ليس بناء أو المحافظة على مجتمع الامتيازات، بل إلغاء التقسيم الطبقي في المجتمع في نهاية الأمر. فالفلسفة الماركسية تحل ماديًا مشكلة العلاقة بين قوانين الفكر وقوانين الواقع الموضوعي. وهذا ما هو هام جداً بالنسبة إلى المنطق الديالكتيكي. فالتفكير كإنعكاس موضوعي بشكل عام يخضع لقوانين هذا الواقع الكلية، ذلك أن تحديد التفكير لا يتطابق ببساطة مع ظواهر الواقع الموضوعي كما يبدو ذلك في المنطق الهيجلي. وفي الفلسفة الماركسية أصبح بالإمكان فقط البرهان وبشكل صحيح - على وحدة قوانين التفكير وقوانين الواقع الموضوعي وعلى خصوصية تحديد التفكير. وإذا يجري الحديث حول بناء منطق ديالكتيكي في الفلسفة الماركسية، فمن الأهمية بمكان الأخذ بعين الاعتبار مطالب العلوم الطبيعية. إن العمليات الثورية الجارية في العلوم الطبيعية تعتبر ينبوعاً حيويًا للتفكير الديالكتيكي من جانب، ومن جانب آخر فإن تطور العلوم الطبيعية وحل مشكلاتها الخاصة تتطلب أساساً علمياً ومنطقاً منهجياً. فتطور التفكير الديالكتيكي تاريخياً في إطار العلوم الطبيعية المتضمنة منذ البدء وبشكل كامل في مجال منظم حققه النشاط البرجوازي قد ولد تناقضاً عميقاً. وقليل من العلماء أعرب منذ البدء عن تأييده للفلسفة المادية الديالكتيكية وقد وقعوا في نشاطهم النظري تحت تأثير هذه الفلسفة، غير أن علاقة أكثر علماء الطبيعة البرجوازيين كانت علاقة سلبية بالأفكار الماركسية. وبنفس الوقت فإن المنطق الديالكتيكي في عملية البحث ولد ضرورة إمتلاك ديالكتيك الشيء الموضوعي المتعلق بهذا البحث. وامتلاك الديالكتيك الموضوعي دون الإعترااف بالديالكتيك المادي واستخدامه بوصفه وسيلة مادية في العلم أدى بالضرورة إلى مصاعب جدية والتي غالباً ما جعلت علماء الطبيعة يجهدون في البحث عن مخرج وكان هذا المخرج في التفسير المثالي لظواهر الطبيعة. وإلى جانب ذلك، فإن تطور العلوم الطبيعية ذاتها - أظهر أن تراكم المعارف الذي بدا قادراً على إيجاد إمكانية بناء خارطة نهائية علمية للطبيعة لم يكن إلا تراكمًا لحقائق نسبية - تحتفظ بأهميتها في تحديد إطار العالم الموضوعي فقط. وكانت طبيعة العلم ذاته الديالكتيكي قد وضعت على جدول أعمال الفكر النظري، وبرزت ضرورة المنطق الديالكتيكي عند عملية تعميم المعطيات النظرية المكونة للعلم. في بناء النظرية



النسبية مثلاً والميكانيك الكوانتي في بداية القرن العشرين، حيث ظهر وبشكل واضح جوهر الترابطات الموضوعية الديالكتيكي.

وهكذا فإن تطور البحث العلمي قاد إلى ضرورة تأسيس نظري للمعرفة ذاتها. وقاد هذا التأسيس التفكير النظري إلى فهم أعمق للموضوع.

وماركس وانغلز أول من طوروا الديالكتيك على أساس مادي. ويتجلى الفهم الماركسي للمنطق الديالكتيكي أكثر ما يتجلى في مؤلفات ماركس الإقتصادية، الذي حلل فيها أسلوب الإنتاج الرأسمالي، مستنداً في ذلك وبشكل واسع إلى المنهج الديالكتيكي. والأهمية الكبرى في هذا المجال تكمن في تلك المؤلفات التي وقف فيها مؤسسو الماركسية على المشاكل المنهجية بشكل خاص، ومنها قبل كل شيء (المخطوطات الإقتصادية ١٨٥٧-١٨٥٩ . المقدمة) ماركس، وكذلك مقالة انغلز حول كتاب ماركس (في نقد الإقتصاد السياسي). وفي عدد آخر من المؤلفات قام كلاسيكيو الماركسية - اللينينية بمعالجة المشاكل الأساسية للمنطق الديالكتيكي كموضوع علم مستقل. ففي «ديالكتيك الطبيعة» لانغلز نجد تطبيقاً خلافاً للديالكتيك على قوانين الفكر. وإلى ماركس ترجع الأفكار الهامة ذات المضمون حول المنهج في البحث الإقتصادي.

والوضع السياسي المعقد في بداية قرننا الحالي الذي جاء نتيجة انتقال الرأسمالية إلى المرحلة الأمبريالية، حيث أصبحت تناقضات الرأسمالية حادة تقدمت إلى المكان الأول مهمة حل هذه التناقضات وبشكل ثوري وهذا ما يفسر إيجاد لينين الوقت والقوة في ذروة الحرب العالمية الأمبريالية، من أجل مراجعة أساسية «لعلم المنطق» - هيجل - أول مؤلف يتعلق بالمنطق الديالكتيكي. لقد راجع لينين هذا المؤلف - كما أشارت ن. ك. كروبسكايا - بهدف امتلاك منهج يفسر ماذا يعني تحويل الفلسفة إلى دليل عمل.

غير أن الأحداث الثورية السريعة لم توفر للينين إمكانية تعميم نتائج دراسته النشطة والجادة في عمل مستقل. ولكن «السودات» التي تقوم اليوم بتنسيقها تعتبر وثائق نظرية ثمينة للغاية تلقي ضوءاً على عدد كبير من جوانب المنطق الديالكتيكي. كما يظهر العدد الكبير من مؤلفات لينين المتعلقة بمشاكل سياسية وإقتصادية بحث

المسائل النظرية الديالكتيكية من وجهة نظر المنطق الديالكتيكي وهذا ما يسم جميع أعمال ماركس وانغلز ولينين. فالفهم الواعي للعمليات الجارية في المجتمع تتطلب تطبيقاً واعياً للديالكتيك. وكذلك الأمر بالنسبة إلى العلوم الطبيعية، فالتركيب المعمم في هذه العلوم يجب أن يمتلك صفة ديالكتيكية. والنظرية الشاملة المادبة للمجتمع (وبشكل خاص العلم الماركسي - اللينيني حول التسيكلة الإجتماعية - الإقتصادية) لا يمكنها الإستغناء عن الديالكتيك. وإذا كان تطبيق المنهج الديالكتيكي في العلوم الطبيعية قد أدى إلى نتائج مقبولة فإن تطبيقاً كهذا في إطار المعرفة الإجتماعية تم على نحو غير كاف. وكما هو معروف فإن العمليات الإجتماعية تجري باشتراك المعرفة الإنسانية. والأشكال العليا للمارسة الإجتماعية غير ممكن بمعزل عن تطبيق نتائج التفكير العلمي. وبالتالي فإن بحث وتفسير هذه العمليات بحثاً وتفسيراً علميين يتطلب دراسة خصائص المعرفة الإنسانية ذاتها، ودورها في المجتمع. وعليه فإن كشف الديالكتيك الموضوعي في العمليات الإجتماعية يجب أن يتضمن فهماً علمياً لديالكتيك التفكير، والذي هو في الوقت ذاته موضوع المنطق الديالكتيكي. ومن هنا فإن الماركسية - اللينينية في جوهرها ما هي إلا معرفة نظرية شاملة للمجتمع وتاريخه. وإن تركيب عام كهذا غير ممكن بمعزل عن الاستعمال الواعي للديالكتيك، ولا سيما أن الحديث يدور هنا لا حول تعميم الحقائق في مجال ضيق محدود، بل يدور حول فهم العمليات الإجتماعية في ترابطها المتبادل الجوهرى والمنظم. وفهم كهذا سيكون في نفس الوقت مقدمة من أجل تفسير علمي للعلاقات الإجتماعية الجزئية ومن أجل فهمها. وبناء على ذلك فالنظرية الماركسية - اللينينية، وممارسة الحركة العمالية غير ممكنة بدون التطبيق الواعي للديالكتيك، بدون الفكر الديالكتيكي، أي بدون المنطق الديالكتيكي كعلم في التفكير الديالكتيكي. ولهذا السبب فإن نشأة الديالكتيك المادي، إلى جانب المنطق الديالكتيكي ما هي إلا نشأة قانونية، ونتيجة تاريخية حتمية للتطور الإجتماعي، ولتطور العلوم الإجتماعية والطبيعية.

لقد أشرنا سابقاً أن المنطق الديالكتيكي كان قد ظهر في البداية في إطار الفلسفة الكلاسيكية الألمانية وعلى أساس مثالي. ولما كان هذا الإطار غير كافٍ بشكل عام، فإن أشكال المنطق الديالكتيكي اعتبرت مادة أساسية من أجل نشأة الديالكتيك الماركسي. ولنتوقف عند هذا الإطار وخصائصه وصفاته.

## مصادر المنطق الماركسي الديالكتيكي الأساسية.

بالنسبة إلى الفلسفة المثالية الكلاسيكية وخاصة بالنسبة إلى مثالية كانت ترانسندنتالية، ومثالية هيغل المطلقة، وما تتسم به المحاولات في بناء نظرية منطقية فإنها تستند إلى تلك المبادئ التي تتميز عن مبادئ المنطق التقليدي.

وإذا تسنى لهيغل بناء كهذا ولو على أساس مثالي، وهذا ما شوه نظريته المنطقية كجزء لا يتجزأ عن منظومته الفلسفية، فإن محاولات كانت بقيت في شكلها الجنيني. وميزة منطقته المسمى ترانسندنتالي - مستعيرين اصطلاحه - عن المنطق السابق تكمن في أن المنطق الترانسندنتالي لا يصرف النظر عن خصائص أي مضمون. وفهم كانت مضمون الفكر بروح مثالية - ذاتية، حيث أن الأشكال الفكرية في نهاية الأمر ما هي إلا ثمرة نشاط الذات، وأضحت في منطقته منفصلة عن الواقع الموضوعي. غير أن هذا لا ينفي أن في منطق كانت ثلاث نقاط تتمتع بأهمية معينة بالنسبة إلى نشأة المنطق الديالكتيكي.

١ - جعل كانت مركز بحثه عملية منطقية، كالتركيب. وبنفس الاتجاه انطلق إلى مشكلة المعرفة النظرية العيانية، والتي تعتبر المشكلة الأساسية في المنطق الديالكتيكي.

٢ - بالنسبة إلى كانت تنقسم مقولات الفهم إلى مجموعتين. مقولات رياضية، ومقولات ديناميكية. وهذه الأخيرة تعبر في الأساس عن الترابط العياني. (ومرة أخرى يتناول الأمر بصورة مثالية) وعلى خلاف العلاقات المنطقية المجردة التي تتميز أنها خاضعة أو غير خاضعة إلى أي غط من الأشياء في تلك العلاقات الثابتة ك (و)، «أو»، «إذا...ف». ولها مضامين ثابتة بشكل مباشر ومعبر عنها في قوانين الحركة، والتطور، في علاقات السببية الخ.

٣ - نجد عند كانت محاولة إدراج التناقضات الواقعية في المنطق المتناقض، في (القوانين) والبرهنة على ضرورتها في حركة المعرفة النظرية.

لقد أدرج هيغل في أسس المنطق جميع العلاقات المنطقية العيانية والمحسوسة، والتناقض، لكنه لم ينظر إليها نظرة ذاتية كما فعل كانت ومن ثم فيخته. وينتقد هيغل المنطق المتعالي «والمنطق القديم» بسبب هذا الفصل الحاد بين قوانين الواقع الموضوعي

وقوانين الفكر. لقد كتب هيغل في « علم المنطق » يقول: إن مفهوم المنطق الذي استمر حتى هذا الوقت والذي أسس مرة وإلى الأبد هو مفهوم المعرفة العادية - وقائم على التسليم بانفصال موضوع المعرفة عن أشكالها. أو القول بصورة أخرى انفصال الحقيقة عن التعمين. يُفترض أولاً أن المادة المدركة توجد كشيء قائم بذاته خارج الفكر، كعالم واحد. وكذلك الفكر مُتناول كشيء قائم بذاته وفارغ. وأنه يلتصق بالمادة كصورة من الخارج ويمتلئ بالمادة. وبها فقط يكتسب بعض المضامين والذي بفضل ذلك يصبح معرفة واقعية»<sup>(١)</sup> هذا المقطع يتضمن النقد المثالي لوجهة النظر التي تجعل موضوع المعرفة خارج التفكير. وفي نفس الوقت فإن هذا النقد يتضمن مطلباً عادلاً من أجل حل الانفصال الكانتي بين صورة الفكر وموضوعه.

لقد طمح هيغل في حل هذه المسألة بواسطة تصوره لوحدة المعرفة والوجود. وفي أساس هذه المعرفة تكمن فكرة الجوهر الروحي للعالم بشكل عام. والروح الإنسانية بناء على تصور كهذا ليست إلا صورة أخيرة للروح العالمية اللامتناهية والتي في ذلك تعي ذاتها. إذاً الفكر والوجود بطبيعتها شيء واحد. ورغم مثالية تصور كهذا فإنه قد تضمن مبادئ لعبت دوراً مثمراً في بناء نظرية منطقية جديدة. وهذا يتعلق قبل كل شيء بتلك الفكرة القائلة أنه تبعاً لوحدة الفكر والوجود فإنها يخضعان بدورها للقوانين العامة في تطورها وتركيبها. لقد كتب هيغل يقول « الروح والطبيعة تمتلكان قوانين عامة وبناء عليها تجري حياتها وتم تغيراتها»<sup>(٢)</sup> كما يرفض هيغل فكرة أن الصور المنطقية ما هي إلا صور خاصة بالفكر خارجية بعلاقتها مع المضمون، ويعتبر أن منهجاً كهذا في المعرفة غير ممكن لأنه لا يعين مضمون المعرفة أو المنهج للوهلة الأولى يمكن اعتباره ببساطة وسيلة للمعرفة، وهو في حقيقة الأمر يملك طبيعة كهذه، ولكن الوسيلة كمنهج ليس فقط في ذاته ولذاته نموذج محدد للوجود، بل المعرفة كاختلاف موضوع محدد من قبل المفهوم وكصورة لأن هذا الاختلاف هو روح كل ما هو موضوعي»<sup>(٣)</sup>.

(١) هيغل. علم المنطق، الجزء الأول - موسكو ١٩٧٠ ص ٩٦ - ٩٧.

(٢) هيغل المصدر السابق ص ١٠٤.

(٣) هيغل علم المنطق المجلد الثالث. موسكو ١٩٧٢. ص. ٢٩.

إن المعنى العقلاني المتضمن في هذه الأطروحة المثالية يكمن في أنه يجب فهم منهج المعرفة كاختلاف للوجود وليس كشيء مضاف من الخارج على المضمون. إن هيغل مقتنع أن تعينات الفكر، وعليه منهج التفكير ما هي إلا تعينات العالم ككل، معبراً عن ذلك بفكرة عميقة، بل إن منهج التفكير (العارف) تحدده قوانين الواقع الموضوعي، ولا يتشكل ويوجد في استقلال كامل عن هذه القوانين. هذه الفكرة في النظرية الهيغلية لها أهمية مركزية، لأن منهج التفكير بالنسبة إلى هيغل يعتبر المشكلة الأساسية في علم المنطق.

إذاً فمضمون المنطق، بالنسبة إلى هيغل، يكمن قبل كل شيء في وحدة قوانين الواقع الموضوعي مع قوانين الفكر. وهذا يعني أن المنطق لا يتعلق فقط بمضمون التفكير، لأن صور التفكير في وحدة مع صور الوجود. وما هو غير مقبول في تصور كهذا هو أساسه المثالي. ذلك أن هيغل يعتبر الفكر الإنساني صورة شاملة فقط لعالم الروح. والتعينات التي تُفسر من قبله ليست فقط تعينات الطبيعة بل تعينات التفكير الإنساني. إن هيغل لم ير أن حقيقة وحدة الفكر والوجود ما هي إلا انعكاس الواقع الموضوعي في التفكير الإنساني. وعلى هذا فإن وحدة الفكر والواقع الموضوعي تتمتع بأهمية فائقة في نشأة المنطق الديالكتيكي. وكما أكد لينين « هيغل يطلب منطقاً على نحو تكون الصورة ذاتها مضموناً » صور المضمون الحي الواقعي، الصور المرتبطة بشكل وطيد مع المضمون<sup>(١)</sup>.

إن أطروحة وحدة قوانين الفكر وقوانين الوجود ما هي بالنسبة إلى هيغل إلا خطوة أولى على طريق بناء المنطق الديالكتيكي. إن ما هو حاسم هو القوانين والترابطات التي تشكل موضوع بحث المنطق الديالكتيكي. وهذه القوانين التي تحدد وتطور الوجود بشكل عام هي بالنسبة إلى هيغل قوانين الديالكتيك. وقوانين الديالكتيك كما يرى هيغل هي قبل كل شيء قوانين تطور المفهوم. ولهذا فالمنطق أساس كل فلسفة برأيه، فيه تبحث جميع القوانين العامة للفكر للطبيعة، وتطور المجتمع الإنساني.

(١) ن. أ. لينين. المؤلفات الكاملة. المجلد ٢٩. ص ٨٤.

وما هو هام في المقطع الأنف الذكر هو تلك الفكرة حول وجوب بحث المنطق في التطور القانوني للفكر. لقد حدد هيجل وظيفة المنطق الذي أسسه في تجسيد مملكة الفكر بشكل فلسفي في تطوره الضروري. وتطور كهذا تحدده قوانين الديالكتيك، والتي ما هي إلا المضمون الأساسي لعلم المنطق.

وهيجل يطرح سؤالاً: من أي الترابطات يجب الإنطلاق من أجل الحصول على الحركة اللاحقة للمضمون الفكري الضروري؟ إنه يصل إلى فكرة، أن الانتقال من مقولة معينة إلى مقولة أخرى (عندما يكون مضمون الثانية قد اشتق من الأولى) مرتبط دائماً بالنفي، دون النفي لا يمكن لمضمون معين أن يتطور إلى مضمون آخر وفي أسوأ الأحوال هذا المضمون الأخير لا يستطيع أن يتميز عن الأول كآخر. واضح بالنسبة إلى هيجل بوارتباط هذه الفكرة بتطور مضمون ما إلى مضمون آخر. فالحديث لا يدور حول نفي كلي لهذا المضمون، ذلك أن هذا لو حصل يعني أن لا ترابط بين المضمونين. والمضمون لا يمكن أن يتطور من الآخر. وفهم كهذا لوظيفة النفي ك لحظة لأي تطور بالنسبة إلى هيجل هام جداً في المنطق. (ما هو ضروري بالنسبة إلى أي تقدم علمي، وبالنسبة إلى الفهم المبسط بشكل كامل، وبالنسبة إلى ما يجب أن نطمح بشكل أساسي - هو معرفة: المبدأ المنطقي. وأن النفي نفي بشكل متطور وعلى نحو إيجابي، أو بكلمات أخرى إن ما هو مناقض لذاته لا ينحل إلى العدم، إلى العدم المطلق ولكنه في الأساس نفي لمضمونه الخاص، أو بمعنى آخر نفي كهذا ليس نفياً لكل شيء، بل نفي شيء محدد، يسمح للشيء ذاته أن يكون موجوداً. إن نفياً كهذا هو تحديد للنفي، وأن ما نحصل عليه كنتيجة هو أن النفي هو نفي معين، ويملك مضموناً ما<sup>(١)</sup>.

والنفي الديالكتيكي هو ترابط العناصر المتطورة ترابطاً عياناً، لأن النفي يتوسط الأشياء الواقعية العيانية، وبواسطته يتم الانتقال من وضع إلى آخر.

ويُظهر هيجل في مفهوم النفي واحداً من أهم الترابطات والتي بدونه لا يمكن لأي تطور أن يحمل صفته عامة. ولقد كتب لينين مؤكداً أهمية النفي الديالكتيكي بالنسبة

(١) هيجل - علم المنطق الجزء الأول. ص ١٠٧. ١٠٨.

إلى النظرية الديالكتيكية يقول: « ليس نفيًا عاريًا، ليس نفيًا ضائعًا، ليس نفيًا ارتيبيًا، وليس تذبذبًا، أو شكًا، كل هذا ليس أساسيًا بالنسبة إلى الديالكتيك - والذي بلا شك يتضمن في ذاته عناصر النفي وكأهم عناصره، لا، بل النفي ك لحظة ترابط، ك لحظة تطور مع الاحتفاظ بما هو إيجابي ».

النفي ك لحظة تطور، ك ترابطٍ عياني يحمل صفة عامة، ويدخل في موضوع المنطق الديالكتيكي.

وبرأي هيغل النفي الديالكتيكي مرتبط بالتناقض الديالكتيكي، ذلك أن في الشيء شروطاً تستلزم تطوره إلى شيء آخر أو إلى حالة أخرى، وهذا الشيء يحتوي في ذاته على نفيه الخاص، والنفي صفة من صفات الموضوع، والنفي مع ذلك ما هو إلا التناقض في وضعه الراهن إذا ما قلنا عن حالة أنها إيجابية، واللحظات التي تقود إلى إلغائها وتحولها إلى شيء آخر قلنا عنها أنها سلبية. ولهذا فالشيء يحتوي في آن واحد على ما هو إيجابي وما هو سلبى، وذلك بحد ذاته يولد التناقض. ويجب أن نضيف: أن فهم طبيعة النفي العامة ك لحظة ترابط وتطور يقود بالضرورة إلى الاعتراف بشمولية علاقة التناقض. النفي والتناقض ترابطات عامة لدى هيغل، تحدد بدورها الحركة الذاتية الداخلية لجميع الأشياء والأفكار. لقد قدّر لينين عالياً فكرة هيغل الديالكتيكية هذه وأشار إلى أهميتها الكبيرة في المنطق الديالكتيكي، محددة موضوعه وخصائصه. لقد طور هيغل التعريفات الأساسية للمنطق، والتي تختلف عن المنطق الصوري التقليدي، كما أدخل في المنطق الترابطات العيانية بوصفها أهم مضمون له. وإذا كان هذا لدى كانت له طبيعة جنينية فإنه لدى هيغل، التوسطات العيانية للفكر كانت في مركز علم المنطق، المنطق عند هيغل هو في المقام الأول العلم في قوانين التطور الضروري للفكر، التطور هنا لا بمعنى مسار الفكر، بمعنى تناوله بواسطة قواعد المنطق الصوري لما هو متضمن في مصطلح ما أو قضية ما، بل التطور العيني التطور الواقعي، للأشياء، للحالات ولطبيعة الأشياء.

والحقيقة أن النفي عند هيغل والتناقض ك لحظتين للتطور يمتلكان قبل كل شيء نظام توسطات فكرية من المفاهيم، وفي المقام الثاني فقط يمتان إلى توسطات الأشياء المادية، إلى طبيعة الأشياء. وفي هذه النقطة بالذات - وليس في إدخال الترابط في

المنطق - يكمن ضعف الاتجاه الهيغلي . وأدى هذا الموقف إلى أنه في منطق هيغل - إلى جانب النتائج التي ترسم الطريق إلى الأمام - هناك أفكار غير قليلة تجمد المعرفة العلمية القادمة . وفي مسار نشأة المنطق الديالكتيكي كعلم يجب في المقام الأول أن تتصور تصوراً صحيحاً للعلاقة بين التطور الموضوعي وتطور الفكر .

ولأن هيغل يتصور جوهر العالم ذا طبيعة روحية فإن قوانين وتراطات الفكر لدى هيغل هي قوانين وتراطات العالم الموضوعي . ولهذا فإن هيغل يتمسك بوجهة نظر تقول: إن التطور المنطقي المحض هو بنفس الوقت تطور القوانين والتراطات الأساسية للعالم الموضوعي . إنه لا ينظر في أصل المفاهيم بل يتناولها كما هي وهذا ما فعله كانت أيضاً، كانت لم يكتثر بطبيعة وأصل التعريف الترنسدينتالي، وما هو خاص في اتجاه هيغل هو أن حوّل هذه العقلية إلى أساس مثالي للعالم والتي بدورها تخلق العالم المادي بما فيها الإنسانية . وبنفس الوقت كما عند كانت بالحديث يدور حول أولوية البنية العقلية، والتي بواسطتها يشكل الأفراد المفكرون العالم المادي - الحسي المعطى .

لقد تناول هيغل محاولة تطوير - عند الامتلاك النظري للواقع - تحديد التفكير في إطار منظومته المثالية في علم المنطق .

إنه ينطلق من التحديد العام والأكثر تجريداً من وجهة نظره، والذي لا يحتاج إلى أي معطيات لاحقة، ويتضمن في ذاته نفيه الخاص، والذي يحقق مسار التطور الفكري اللاحق لتحديد المنطق . هذه الحاجة تحققها - كما هي عند هيغل - مقولة الوجود الخالية من أي تعيين وخالية من أي مضمون، والتي تساوي بدورها العدم . إن مقولة الوجود تضمن في ذاتها (كما يقترح هيغل في جميع التعينات، المضمونية نفيها الخاص . وبواسطة النفي فإن مقولة الوجود في مسار تطورها النظري تتحول إلى مقولة العدم . والوجود والعدم يكونان تناقضاً ديكلياً، والذي يجد تعبيره في مقولة الصيرورة . زد على ذلك أن الوجود والعدم يفقدان استقلالهما، ويعودان إلى لحظتين خاصتين ومتوسطتين أحدهما الآخر . والصيرورة عند هيغل هي الوحدة الديالكتيكية بين الوجود والعدم . وتقتضي في الحقيقة حقيقة مقولتي الوجود والعدم، الخاليتين من أي مضمون مستقل .

وفي هذا المنحى يطور هيغل في (علم المنطق)، جميع تعينات الفكر . وذلك أن



الفكر عند هيغل، أو هو عند جميع الفلاسفة المثاليين ببساطة، ما هو معطى، أي تعيينات المنطق، إذاً يمكن الحصول عليها عن طريق التطور الداخلي لتعينات الفكر ذاته فقط. والوجود كمقولة خالية من أي مضمون تماماً هي، كما عند هيغل، فكرة محضة، والتي-على أساس منهجه العقلي - نحصل على تعيينها اللاحق بواسطة النفي الديالكتيكي والتناقض الديالكتيكي. ونحن لن نقوم هنا بعرض هذا التطور ولكن سنكتفي بأن نعرض بعض المقولات وانتقالها كما يعرضها هيغل.

وكما يفترض هيغل، فإن أكثر التعينات تجريداً والتي يستخدمها الفكر هي - مفهوم الوجود والعدم. وكلاهما مأخوذان بذاتها لا يستطيعان امتلاك أي مضمون، وبوحدتهما يُظهران إمكانية امتلاك الأشياء في وجودها المحض أو اللاوجود. بل نرى أنها يتضمنان في ذاتيهما التعينان، ولما كانا يقعان في عملية صيرورة، فإنها يعتبران دائماً ذلك الوجود الذي يتضمن في ذلك الذي هو بعد ليس وجوداً (أو ذلك الذي أصبح لا وجوداً) ونتيجة الصيرورة أو الانتقال، كما يقول هيغل، يظهر الوجود المتعين، ولما كان الوجود المتعين معيناً فإن يختلف عن الآخر. إن هذا التعين الذي يميز العدم عن الآخر هو الكيفية. هذا الانتقال يتضمن في ذاته إذاً إثبات حركة الفكر المطابقة لحاجته إلى تفكير عارف.

والإقرار بأن الصيرورة تقود بالضرورة إلى النظر الكيفي لمواضيع المعرفة يتطلب شرحاً مشابهاً.

النفي في الوجود المتعين مرتبط دائماً بالوجود.

في هذا المستوى الوجود ليس عدماً مجرداً، إنه ليس وجوداً عارياً. بل الوجود الآخر. وهكذا، في الوجود المتعين، الوجود يتعين على أساس الوجود الآخر والذي يعينه كحد. فالوجود الآخر ليس شيئاً خارجياً ومختلفاً بل معيناً داخلياً للوجود. ومنطق هيغل يثبت: أنه لا يمكن الوصول إلى أي موضوع للمعرفة بذاته، فتعيناته الكيفية تتطلب الإحاطة بعلاقاته مع المواضيع الأخرى المرتبطة بها والتي عن طريقها يغدو معيناً. وهكذا فالعدم يتضمن في ذاته تناقضاً كامناً في أنه عدم فقط لأنه

يتحدد بعدم آخر، وبنفس الوقت، كما يقول هيغل، يخرج خارج حدوده. كل موضوع على أساس تعينه يتضمن في ذاته هذا القلق الذي يقوده بالضرورة. وكذلك يعني ذاته خارج حدوده ويسمح برؤية الترابط الشامل والعناصر المتوسطة بعضها ببعض. وعلى هذا المنوال يتم التطور اللانهائي، بمعنى انتقال مستمر للأشياء الواحد إلى الآخر، وعليه، توجد، وبفضل ذلك، إمكانية هذه التعينات وإمكانية المواضيع المختلفة والمدركة. ولكن الغم شأنه شأن الوجود المتعين يملك علاقة ليس فقط بالوجود الآخر ولكن قائم بذاته دون علاقة مع الآخر ومتعلق فقط بذاته، هذه العلاقة ليست علاقة إيجابية فقط، كما هي عند هيغل بل علاقة سلبية. وخاصة أن يستبعد الآخر من ذاته، وهذا يعني تجريده من التعين الذي هو في نفس الوقت كرفع وعدم اختلاف، ونتيجة استبعاد كهذا تظهر الكمية كفي للكيفية. وهكذا فالشيء قد عين كمياً ويجب أن يبحث في إطار هذا التعين.

التعينات الكمية والكيفية تتعلق بعضها ببعض في المقياس والذي يصفه هيغل ككمية كفية. التعين الكمي والكيفي يتحول أحدهما إلى الآخر. إذاً في المقياس وحدتها. وانطلاقاً من هذا سيطور هيغل في نهاية الأمر علاقة التعين الكمي والكيفي وتغيراتها. إن التغيرات الكيفية تتم في البدء خارج حدود العلاقة المعينة للمقياس. زد على ذلك أن كفية الموضوع أو وضعه لا يتغيران، غير أنه تدريجياً تتم التغيرات فتولد كفية أخرى. ومن هذا الجانب الكيفي تنقطع الدرجة ويتم انتقال سماء هيغل كقفزه في الكيفية الجديدة. وبنفس الوقت يطلب هيغل في منطق النظر في التغيرات الكيفية والكمية بترابطها الواحد بالآخر، بل في تلك الوحدة التي تعين من قبل قانون الانتقال من التغيرات الكمية إلى التغيرات الكيفية.

وعن طريق هذه المفاهيم يُحاط بالموضوع مباشرة في التوسط. والمعرفة مع ذلك لا تستطيع الاكتفاء مباشرةً بأشائها، بل تبحث عن تعينات جوهرها التي لا يمكن البحث عنها في مباشرة الكثير الكيفي. وجود الشيء على هذا النحو يتقدم وجود الآخر وخاصة وجود الماهية التي يظهر فيها، ولهذا فالوجود ظاهرة، وبكلمات أخرى إن ما يبدو عليه الموضوع مباشرة يتناول فقط كمظهر كماهيته، وهذا لدى هيغل مرحلة ضرورية على طريق فهم موضوع المعرفة، ولكنه ليس الفهم ذاته بعد. تعينات

الماهية هي بالنسبة إلى هيغل تعينات الظاهرة ، في ذاتها أو في الإنعكاس . فالحديث يدور إذاً حول طبيعة هذا المستوى من المعرفة ، التي تطمح فيها المعرفة في أن تخرج من الوجود المباشر إلى داخل الشيء . التعينات التي تطمح التفكير هنا هي دائماً مشروطة بالتعينات والتي هي خصوصية التضاد . وكذلك الماهية مشروطة بالظاهرة . والظاهرة بالماهية، ولهذا السبب كما قال هيغل « فالماهية مجال التناقض الكامن » .

والتناقض أصبح موضوع بحثٍ منطقي مستقل ، كما هي ، المقولات التي تعبر عن علاقات التناقض .

فيما يتعلق بتعين الماهية هناك أمام المنطق كما يقدم هيغل مهمتان: الأولى يجب ضحذ وجهة نظر الفهم المجرد الذي ينظر إلى تعينات الماهية (الماهية والظاهرة، الإيجابي والسلبي، الضرورة والصدفة) بوصفها لا كتوسطات موحدة للتضاد .

ثانياً: المنطق يجب أن يكشف العلاقة بين تعينات كهذه وبحثها كعلاقات دياكتيكية للتناقض وإظهار توسطاتها .

بالنسبة إلى الفهم، الماهية بخلاف الكثير تعتبر متوحدة في ذاتها . ولهذا فهيجل يبدأ بحثه في تحديد الماهية من تحليل نقدي لمفهوم الوحدة . الوحدة - هي قبل كل شيء وحدة مجردة حُصل عليها عن طريق عزل كل الاختلافات، إن وحدة كهذه لا يمكنها إعطاء معرفة عيانية « التجريد هو استبعاد لهذه الوحدة الصورية، عودة في ذاتها للعياني في صورة البسيط، اللامختلف، تتم هذه العودة على نحو حذف جزء من الموجود في الكثير العياني (عن طريق ما يسمى بعملية التحليل ويعزل فقط قسماً منه، أو يتم على نحو ترك الكثير المختلف للتعينات في أن تصب في تعين واحد»<sup>(١)</sup> ومن وجهة نظر هيغل التفكير العارف يجب أن يعطي لنفسه حساب إلى أي وحدة يتوجه، إلى الوحدة المجردة أم العيانية، إنه، أي هيغل، يطور مفهوماً للوحدة، يتضمن في ذاته الاختلاف، ولكن ليس اختلافاً خارجياً، وتباين الظاهرة، بل اختلافاً أساسياً، وعليه تضاد في ذاته، هذا الاختلاف يستدعي الوحدة لأنه في علاقة معها يمكن أن يوجد بشكل عام فقط، وبنفس الوقت فإن هذا انتقال من الوحدة المجردة، هذه الوحدة

(١) هيغل موسوعة العلوم الفلسفية الجزء ١ م ١٩٧٤ ص ٢٦٩ .

ليست «انتقالاً إلى شيء آخر، وليس في علاقة مع الآخر، الموجود خارجه، إنها تملك آخرها انها وحدة في ذاتها. وكذلك الوحدة المدرجة في الاختلاف المعين لا تفقد ذاتها في هذا الاختلاف كما في آخرها، بل تحتفظ فيه، إنها انعكاسه في ذاتها ولحظة من لحظاته»<sup>(١)</sup>.

ما يريده هيجل إذاً هو عدم الوقوف عند إثبات الوحدة المجردة، والسير قدماً إلى تلك التعينات التي تشير إلى الاختلاف داخل الوحدة، والتي تحتفظ بالتناقضات الخاصة بالشياء.

الاختلاف الجوهرى، أو التضاد الأساسى، برأى هيجل، هو اختلاف السلب والإيجاب، كل موضوع متطور يحتوي في ذاته على السلبى والإيجابى كاختلاف أساسى. فالشيء المتعين هو وحدة في ذاته وفي هذا الإطار متعينٌ إيجابياً، المعرفة العيانية عن الشيء تسير قدماً، إلى تلك التعينات التي تحتفظ به في تطورها، أي في تعيينها السالب. ذلك أن أي انتقال خارج حدود ذاته - هو نفى له. إنها علاقة تشابه علاقة ما سبق - أي علاقة التناقض. ذلك أن الإيجابى - إيجابى فقط بالعلاقة مع تعينه، والنفى - هو علاقة بالإيجابى، وإلى جانب ذلك السلبى في تعينه كسلبى يُحدد إيجابياً. والتعين الملموس للشيء يجب أن يحاط به ليس كمتوحد في ذاته، ذلك أنه يتضمن في ذاته اللحظات التي تعينه، والتي تخرجه خارج ذاته، في هذه «إبادى» يضيف هيجل خصائص المعرفة الواقعية التي تحيط بالشيء في تناقضه الموضوعى، المتوحد في ذاته وغير متوحد.

وعند هيجل، التفكير الديالكتيكى يختلف عن التفكير اللادىالكتيكى، ذلك أنه، أي العقل الديالكتيكى، لا يقف عند حد إثبات التعينات المختلفة.

إن الفكر اللادىالكتيكى المجرد يتناول التعينات المختلفة في ذاتها، وينظر إلى الشيء كخارجى ليس إلا، ومن هنا تفقد هذه التعينات وحدتها، وبنفس الوقت تناقضها الداخلى. ويشير هيجل إلا أن «الإنعكاس الخارجى - يضع هذين التعينين بمعزل الواحد منها عن الآخر بشكل خارجى، ويعينها فقط ولا يعين انتقالها الذي

(١) هيجل باسم المنطق، الجزء الثانى ص ٣٩

يعتبر مضمون، ومحتوى التناقض، ولكن العقل يشهد الكثير المتآكل، كثير التصور البسيط، حتى مستوى الاختلاف الأساسي، التضاد، فقط التناقضات التي وصلت إلى حدّها الأعلى، اللحظات الكثيرة، تصبح نشطة، حيوية بعلاقاتها بعضها ببعض، وتكتسب في هذه العلاقة النفي - الذي هو النبض الفطري للحركة الذاتية، وللحيوية<sup>(١)</sup>.

ومن هنا فإن مهمة المنطق الديالكتيكي تكمن في أن يقود التفكير إلى وعي التناقضات كخصائص داخلية للشيء، وإلى الإقرار بوحدة التعينات كخصائص داخلية للشيء أيضاً. ولقد كتب هيغل «ولكن أحد الآراء الباطلة الأساسية للمنطق القديم، وأحد التطورات المبتدلة، تلك التي تقول كما لو أن التناقض ليس هو ذلك التعين الأساسي، ليس كوحدة، ولكن إذا ما دار الحديث حول التجاوز فإن كلا التعينين يجب الاحتفاظ بهما كمنفصلين، يجب علينا الاعتراف بالتناقض بشكل أعمق وبجوهرية أكثر.

في التضاد، الوحدة تحديد مباشر بسيط، تحديد ليس له وجود حيوي، التناقض هو جذر كل حركة وكل حيوية. والعدم يتطور فقط لأنه يتضمن التناقض في ذاته، ويمتلك دافعاً نشطاً<sup>(٢)</sup> ويجب أن لا نعتبر التناقض ببساطة لا مباشرة، نصادفها في مكان ما، بل هو النفي في تعينه الأساسي، إنه مبدأ كل حركة<sup>(٣)</sup>.

وكما أشار هيغل فإن العلم السابق حول التفكير رأى أن ما هو أساسي ونقطة انطلاق هي الوحدة فقط. ولهذا كان تصور المنطق في اتجاه واحد. ومنطق كهذا استطاع الإحاطة بأشياء ومدركة فقط جردت عن ماهيتها، وهذه الأخيرة، يمكن الوصول إليها عندما تكتشف اللحظات التي تعكس نفيها، فيما بعد عبر لينين عن جوهر الديالكتيك على النحو التالي:

«الديالكتيك بالمعنى الخاص هو دراسة التناقضات في ماهية الأشياء ذاتها، وليس

(١) هيغل علم المنطق الجزء الثاني. ص ٦٧ - ٦٨.

(١) هيغل علم المنطق الجزء الثاني ص ٦٥.

(٢) هيغل. علم المنطق الجزء الثاني ص ٦٥.

في الظواهر المتغيرة، المتحركة، السائلة، المنفصلة في حدود معينة، ولكن في دراسة التناقض في ماهية الأشياء كذلك»<sup>(١)</sup>.

واستناداً على كشف التناقض يستطيع الفكر الإحاطة بالعالم، ليس فقط في حركته الذاتية وتطوره، فمن طريق المقولات المتناقضة دياكتيكياً كمقولة، الماهية والظاهرة، الداخل والخارج، الإمكانية والواقع، الصدفة والضرورة، السبب والنتيجة يستطيع التفكير الوصول إلى العالم في وحدة الماهية والظاهرة.

وعن طريق حركة هذه التعينات العامة للتفكير، وعن طريق التأكد من بنيتها المنطقية، يمتلك التفكير النظري الديالكتيك الموضوعي. هذه المقولات جعلها هيغل موضوع بحثه في فصله عن الماهية في «علم المنطق». وكل واحدة منها، كما يرى هيغل، تعتبر نفيّاً للأخرى. وتحصل على تعيينها فقط في علاقتها مع المقولة الأخرى، فتنبتق من هذه الأخرى وبنفس الوقت تتضمنها في ذاتها. وفي الوقت ذاته أخذ هيغل على عاتقه حلّ محدودية الفكر الميتافيزيقي القديم، ولذي لم ير الترابطات المتناقضة الداخلية لتعينات كهذه في التفكير، منعكسة في ذاتها وتناقض بعضها بعضاً كتعينات مباشرة، إنّ المنطق ولا شك يجب أن يستخدم مقولات الفهم: المضمون والصورة، الكلي والجزئي، الداخل والخارج الخ، ومع أن تعيينات كهذه للتفكير تخرج خارج إطار المباشرة، وتتعلق بما هو ماهيّ وضروري، لكنها لم تشمل بعد التطور والذي يعتبر كافيّاً نظريّاً بالنسبة إلى التفكير الواصل إلى ذلك.

أن نصل تعني بالنسبة إلى هيغل الإحاطة بالكثير في موضوع المعرفة والإحاطة بوحدة الداخلية. نتيجة هذه العملية هو العياني، أي تركيب الكثير، الذي يعتبر مضموناً للمفهوم، العياني.

أي أن الشيء في كليته يحاط في التأمل، وعلى ذلك، العياني المعطى في التأمل هو

(١) لينين المؤلفات الكاملة. المجلد ٢٩. ص ٢٧٧.

كلي ولكنه كلي حسي - مادة واقعية - يوجد في الزمان والمكان بشكل غير معين»<sup>(١)</sup> وبكلمة أخرى إن العياني الملموس - كما يرى هيغل - ما زال تبعثر الكثرة»<sup>(٢)</sup>. الخطأ الذي ارتكبه هيغل يكمن في أنه اعتبر المعرفة الحسية غير قادرة على معرفة وحدة الكثير. مع أن وحدة كهذه موجودة فيه، ولكن فقط بوصفه وحدة متأملة وغير مدركة، ورافضاً أن تكون المعرفة الحسية قادرة على الوصول إلى وحدة الكثير، ينطلق هيغل من تلك الأسباب: وهي أن العيانية بوصفها وحدة الكثير تملك في نهاية الأمر طبيعة روحية. وإلى هذا الخطأ الفادح في المنطق الهيجلي أشار كارل ماركس: العياني عياني لأنه وحدة تعينات كثيرة، أي لأنه وحدة الكثير، ولهذا يكون في التفكير بوصفه عملية تركيب ونتيجة، وليس كنقطة انطلاق، مع أنه نقطة انطلاق فعلية وعليه نقطة انطلاق التأمل والتصور... ولهذا وقع هيغل في الوهم إذ فهم الواقعي بوصفه نتيجة ذاته والذي يتركب في ذاته، يتعمق في ذاته ويتطور من ذاته، وبالمناسبة، فإن الانتقال من المجرد إلى العياني هو تلك الوسيلة التي على أساسها يحقق التفكير لذاته التعين، ويخلقه عيانياً بشكل روحي»<sup>(٣)</sup>.

بالنسبة إلى هيغل يمكن الإحاطة بوحدة الكثير فقط في الفكر المدرك. وفي الواقع أن الكثير يستوعب من خلال أعضاء حسناً، ذلك أن الكثير ذاته، وترباطاته الداخلية توجد بشكل موضوعي، في صورة ترابطات مادية.

ومع ذلك فلهيغل كل الحق عندما يؤكد في المعرفة، وحدة الكثير يمكن الإحاطة بها عن طريق التفكير النظري، وإدراج الكثير - المتصور، من قبل أعضاء حسناً في الوحدة مهمة قوى التفكير الديالكتيكية كما يقول هيغل.

المفهوم يصل إلى هذه الوحدة لأنه العام، يحيط بما هو عام وجزئي، ومهمة المنطق الديالكتيكي عند هيغل تكمن قبل كل شيء في تحليل وتطوير هذه الآلة المفهومية،

(١) هيغل وعلم المنطق جـ ٣ ص ٤١

هيغل، المصدر السابق

والتي بواسطتها يمكن إمتلاك وحدة العام والخاص والجزئي. رغم أنه في أساس تصور هيغل المثالي: العام مبدع للخاص وللجزئي. ويجب أن لا نفكر أن العام يتضمن عنصراً واقعياً في المعرفة الديالكتيكية، لأن الجزئي والخاص يُعَيَّنَان على أساس الترابط العام. طبعاً فهُم هذا الترابط يستوجب التمييز بين العام العياني، والعام المجرد. إنَّ العام المجرد يتضمن ترابطاً خارجياً مع الجزئي والخاص، والجزئي والخاص متضمنان في هذه الحالة محض صدفة، وفي حقيقة الأمر لا يعينانه. أما العام العياني - فأساس تطور الكلي في شموليته وفي جميع جوانبه.

وأحد أهم اكتشافات المنطق الهيجلي كان فهمه العام كأساس لتطور الخاص والجزئي، وبناء على ذلك فقط يمكن نظرياً فهم هذين الأخيرين. لقد انتبه لينين خاصة إلى هذا المبدأ الهيجلي، «صياغة جميلة، ليس عاماً بشكل مجرد فقط، بل ذلك العام الذي يجسد في ذاته ثراء الخاص، الجزئي» (كل ثراء الخاص والجزئي)<sup>(١)</sup>

الوصول إلى أي موضوع من مواضيع الواقع، يعني قبل كل شيء اخراجه من أساسه العام في التطور، وبنفس الوقت استنتاج إعادته إلى العام. عملية التعميم المتضمنة في إظهار الصفات العامة لأي صنف من الأشياء في دلالتها بمصطلحات عامة - عملية هامة في المعرفة، ولكن من الخطأ توحيدها مع الفهم العلمي أو المعرفة النظرية. في تصوره عن المفهوم يؤكد هيغل أن منطقته يجب فهمه كعلم في أسس المعرفة النظرية والتي تتطلب تعميماً من جنس آخر، وخاصة في استنتاج الجزئي والخاص من العام وفي ضرورة هذا الاستنتاج.

وهكذا فإنه يمكن التعبير عن التصور الهيجلي للمفهوم على النحو التالي:

المعرفة العلمية يجب أن لا تكتفي فقط بإظهار ما هو غير متغير في الظواهر، وتصنيفه، بل من الضرورة الوصول إلى الأسس العيانية العامة المتطابقة مع الكلي، ومنه استنتاج الجزئي والخاص، وهذا الشكل نصل إلى الظواهر في عموميتها، أي بصورة نظرية.

إنطلاقاً من هذا بحث هيغل أشكال التفكير في «علم المنطق»، الحكم، الاستنتاج، ناظراً إليهما كأشكال موجودة في العالم الموضوعي ذاته، وبواسطتهما كما يرى هيغل

(١) ف. أ. لينين. المؤلفات الكاملة. المجلد ٢٩. ص ٩٠.



يتحقق توسط العام، الخاص والجزئي، أي يظهر الترابط بينهم. فلقد درس المنطق القديم من وجهة نظر هيغل، الأشكال الأساسية للتفكير كصور ذاتية خالصة، كطبيعة خاصة بالتفكير وليس بالوجود. والمنطق القديم قد اكتفى بالأساس بضبط هذه الأشكال، زد على ذلك أن ترابطها بالمضمون الموضوعي بقي خارجياً ليس إلا.

واصفاً أشكال التفكير كواقع موضوعي في ذاته، بفسر هيغل ترابطات الأشياء الموضوعية كمفهوم، حكم، كاستنتاج. رغم هذه السمة المثالية، فإن هذه الفكرة أخرجت - خارج إطار التفسير التقليدي - أشكال الفكر، والتي كان ينظر إليها كصور ذاتية فقط. ولقد لاحظ لينين في هذا نقطة عقلانية « جيد جداً » النماذج « المنطقية المادية... مضمون... العلاقات العادية للأشياء »<sup>(١)</sup>.

لقد قدم هيغل فكرة غير عادية بالقياس إلى المنطق القديم، ليس فقط مفسراً أشكال التفكير كأشكال موضوعية للوجود ككل، بل وبشكل جلي، أدخل في المنطق ذاته، ترابطات وقوانين العالم الموضوعي. إنه يبحث بشكل عام تعاريف الميكانيك المعاصرة له، الكيمياء، البيولوجيا ولكن بحوثه كانت بصورة نظرية - مثالية.

من أجل نشأة المنطق الديالكتيكي نجد هنا فكرة هامة، وهي أن العلم وموضوعه الذي يكمن في القوانين العامة للتفكير - يجب أن يستخدم بالضرورة معرفة العلوم الطبيعية، لأنها تصف البنى العامة للعالم الموضوعي. هذه الفكرة أصبحت في الحقيقة فكرة يقينية من وجهة نظر مادية. إذ يمكن معرفة القوانين العامة للتفكير عن طريق معرفة الترابطات العامة للواقع الموضوعي، والتي يظهرها العلم في تطورها التاريخي. وإلى هذه النتيجة توصل لينين حيناً درس منطق هيغل.

« المنطق هو العلم لا بالأشكال الخارجية للتفكير، بل بقوانين تطور « جميع الأشياء المادية، الطبيعية، الروحية » أي تطور مضمون العالم العياني كله ومعرفة، أي مسار تاريخ معرفة العالم »<sup>(٢)</sup>.

(١) ف. أ. لينين. المؤلفات الكاملة. المجلد ٢٩. ص ١٥٩.

ف. أ. لينين. المؤلفات الكاملة. المجلد ٢٩. ص ٤٨.

لقد أعطى لينين قيمة إيجابية لعملية الانتقال من الذاتية إلى الموضوعية في منطق هيغل، أنه يشارك تصور هيغل للتفكير كنشاط ذاتي للواقع الموضوعي ليس إلا. لقد كتب هيغل يقول: «يعتبر التفكير هنا نشاطاً ذاتياً صورياً فقط والموضوعي في تناقض مع التفكير المتناول كشيء أساسي، ومن أجل ذاته، معطى بشكل واضح، غير أن ثنائية كهذه ليست حقيقية. وإن تناول الذاتي والموضوعي دون السؤال عن أصلهما شيء ليس له أي معنى»<sup>(١)</sup>.

واستناداً إلى ذلك كتب لينين: «بذكاء وعمق كبيرين! قوانين المنطق جوهر انعكاس الموضوعي في الوعي الذاتي للإنسان»<sup>(٢)</sup> كما أشار لينين إلى الأساس الواقعي لوحدة الذاتي والموضوعي، والتي تسمح بأن نرى في التفكير انعكاس الواقع الموضوعي.

في القسم الأخير من «علم المنطق» يحلل هيغل فكرة، يفهم منها وحدة المفهوم وتجسده، ينظر هيغل في فكرة الحياة، في فكرة المعرفة، وفي الفكرة المطلقة.

لقد فهم هيغل الحياة ككلية محدودة، يظهر فيها المفهوم بوضوح كوحدة دياكتيكية للكثير. والحياة بهذا المعنى وحدة موضوعية دياكتيكية، يمكن الإحاطة بها عن طريق المعرفة النظرية التي تحمل صفة دياكتيكية. والمفهوم المتطابق مع الوحدة الداخلية الديالكتيكية للمواضيع ذاتها يتضمن في ذاته التحقق، ويمكن أن يصبح واقعياً بشكل كامل في المعرفة، ولهذا ينتقل هيغل من فكرة الحياة إلى فكرة المعرفة.

بناءً كهذا «لعلم المنطق» مشروط بالتركيب الهيجلي للفلسفة، الحياة اللاعضوية كمجال غير متطابق لتحقيق المفهوم، الحياة كشرط من أجل تحقيقه. هذا التحقق لا يمكن أن يتم إلا في المعرفة، في هذا التركيب - مع ذلك - لغز يكمن في أن المعرفة كموضوع للنظرية يجب أن لا نعتبرها أساسية لذاتها، (كما يتصور كانت) بل يجب النظر في وحدتها مع الحياة كأساس لها وشرط ضروري.

(١) هيغل الموسوعة. الجزء الأول ص ٣٧٨.

(٢) ف. أ. لينين. المؤلفات الكاملة. المجلد ٢٩. ص ٣٧٨.

لقد أشار لينين: « الفكر يتضمن الحياة في منطق المفهوم - إنها لعبقيرية »<sup>(١)</sup>.

في الفصل حول فكرة المعرفة، وضع هيغل في مركز اهتمامه المعرفة التحليلية والمعرفة التركيبية. ولقد جعل كانت كما هو معروف الطريقة التحليلية في تناقض مع التركيبية بشكل حاد، ومهمة المنطق الهيجلي تكمن في تفسير وحدتها الداخلية.

المنهج التحليلي كما يرى هيغل يكمن في تجزئ العياني المعطى، تجزئ ما يتضمن من اختلاف، ورفعته إلى صورة عمومية مجردة. ومن هنا فالمعرفة التحليلية - مصدر أولي لمعرفة الحقيقة ومبدأ هذه المعرفة هو الوحدة البسيطة. إنها تدرك تعيينها كمعطى منذ البدء، الذي يجب أن يظهر عن طريق التحليل والتجريد. ويعتبر هيغل مع ذلك أن المعرفة فيما بعد يجب أن تكون حركة إلى الأمام، يجب أن تكون تطوراً للاختلاف..<sup>(٢)</sup> والواقع يعتبر هيغل المعرفة التحليلية هي الأخرى حركة إلى الأمام. ولكنها على أساس المعطيات الأولية للاختلاف، التي تثبتت ببساطة. إن ما ينقصها (أي المعرفة التحليلية أ.ب) وجود الوحدة العيانية للتوسط، الاختلاف الفطري. والتوسط بالمعنى الهيجلي يعني الحركة إلى الأمام من نقطة إلى أخرى، زد على ذلك أن هذا التقدم يعين التوسط. وتوسط كهذا يعتبر موضوعاً خاصاً للمعرفة التركيبية: « المسألة تكمن في الإحاطة بالتعينات الكثيرة في وحدتها »<sup>(٣)</sup>. « ولكن الانتقال التام من المعرفة التحليلية إلى التركيبية يتطلب ضرورة الانتقال من صورة المباشرة إلى التوسط، من التطابق المجرد إلى الاختلاف »<sup>(٤)</sup>. والأشكال التاريخية الموجودة للإحاطة التركيبية للكثير في العلم ينظر إليها هيغل في التعريف *définition* في التقسيم، في إطار المبادئ العلمية. ولهذا فالتعريف والتقسيم فيها نقص كما يرى هيغل، ذلك أنها ينتجان أساس علاقات مختارة بناء على فهم ذاتي، ووجهة نظر خارجية. ومضمون المبادئ العلمية يكمن في أنه يقوم بدور التوسط بين العام والجزئي. والمعرفة النهائية - والتي يفهم منها

(١) لينين، المؤلفات الكاملة، المجلد ٢٩ ص ١٨٣

(٢) هيغل علم المنطق، الجزء الثالث، ص ٢٤٨

(٣) المصدر السابق، ص ٢٥٤

(٤) المصدر السابق، ص ٢٥٣

هيجل المعرفة التي لم تصبح بعد عقلية دياكتيكية بما فيها الكفاية-كافية بالنسبة إلى العلوم الجزئية لا بالنسبة إلى الفلسفة، حيث أن الحلقات التوسطية تدخل من الخارجي، أي لا تستمد من الحركة العنوية للمفاهيم ذاتها. وإلى جانب ذلك، فالمبادئ العلمية تشير إلى شروط بناء الموضوع قبل الذات وتقود إلى النشاط العملي، على هذا النحو يتم الانتقال من الفكرة النظرية إلى الفكرة العملية، هذه هي الوحدة التي ينظر فيها هيجل في الفصل الأخير من «علم المنطق» حيث يدور الحديث حول الفكرة المطلقة. وكما أشار لينين (الممارسة تكمن عند هيجل في الانتقال إلى الموضوعي) («المطلق بالنسبة إلى هيجل هو الحقيقة»)(١).

الفكرة المطلقة كوحدة الفكرة النظرية والعملية - هي تلك الدرجة من الوعي والتي على أساسها لا يدرك الفكر ذاته كمنافض للواقع الموضوعي، بل يفسر حركته الخاصة وحركة الموضوعي على أنها شيء واحد.

وبكلمات أخرى الحديث هنا حول المعرفة التي تتحرك ذاتياً وبصورة دياكتيكية، وهي بنفس الوقت الصفة الموضوعية لهذه الحركة. ومعرفة كهذا تعني أن على التصورات المبكرة في (علم المنطق) إلى الطبيعة الدياكتيكية للمعرفة وموضوعها، أن تنتقل إلى الوحدة التركيبية. وحدة كهذه ينظر إليها في الفلسفة الهيجلية المثالية كوحدة للعالم، حيث تتطابق الفكرة المطلقة وبشكل كامل مع نشاطها الخاص، وتتحقق في حركة الوجود والمعرفة الإنسانية. وتعين تطابق كهذا ينظر إليه هيجل في الطريقة الدياكتيكية التي تسم الصورة العامة للمضمون. وبكلمة أدق الصورة الكلية لحركة ووجود أي مضمون. ولكن ذلك ليس إلا طريقة جديدة في التغيير، في قوانين حركة الفكر والوجود العامة. ومن هنا فإن مضمون «علم المنطق» هو قوانين الدياكتيك العامة. وبناء على ذلك نفسر التقويم الرائع الذي قدّمه لينين للفصل الأخير من «علم منطق» هيجل: «رائع، بجمل الفصل حول «الفكرة المطلقة» لم يقل أي كلمة عن الإله. ترى أليس من صدفة واحدة استدعت المفهوم «الإلهي».. وإلى جانب ذلك - هذا لا يتضمن خصائص المثالية - الموضوع الأساسي هو المنهج الدياكتيكي. إنه الجملة

(١) ف. أ. لينين. المؤلفات الكاملة. المجلد ٢٩. ص ١٨٤.

الخلاصة، الكلمة الأخيرة، وجوهر منطق هيغل هو المنهج الديالكتيكي - هذا رائع إلى حد كبير. وهناك شيء آخر، هذا المؤلف الهيجلي المثالي ذاته أقل من المثالية وأكثر من المادية (تناقض!) «ولكنها الحقيقة»<sup>(١)</sup>.

تناقض كهذا يفسره فهم المثالي في المنطق الهيجلي. المثالي - هو في نهاية الأمر، ليس إلا ما هو منطقي. وبنفس الدرجة معين للوجود والفكر. إله هيغل - هو المنطق. يقول عنه هيغل: «الفكرة المنطقية هي الفكرة في ذاتها في ماهيتها المحضة. الفكرة كفكرة والتي هي في وحدة بسيطة، متضمنة في مفهومها، ولم تظهر بعد في أي تعين للصورة... الفكرة المنطقية أصبحت تملك مضمونها الذاتي كصورة لا نهائية»<sup>(٢)</sup> إذاً بالنسبة إلى هيغل الصورة بشكل عام تتقدم، مضمون المنطقي، وهي على هذا النحو ليست صورة خاصة بالطبيعة والتاريخ الإنساني، بل الصورة الكلية أو القوانين العامة. والتي في ظهورها الخاص وفي التاريخ الإنساني تصبح موضوعاً لفلسفة الطبيعة وفلسفة الروح. ويتناول هيغل هذه الفكرة المنطقية كما هي على أنها أساس ومبدع demiurgos جميع اتجاهات العالم، والذي بنتيجته يكون «علم المنطق» فعلاً «مؤلف مثالي كبير لهيغل». وعلى ذلك فإن تعقيل المثالية الذي حققه هيغل ناقداً لكانت، فيخته، شلينغ وياكوبي كان سبباً في أن المضمون العقلي لفلسفته يناقض بوضوح صورته المثالية، وإلى هذا وجه انتباه بشكل خاص لينين.

وهكذا يدرج هيغل في فصله حول الفكرة المطلقة تلك التعينات الديالكتيكية التي طورها في الفصول الأخرى المتعلقة بوحدة المنهج الديالكتيكي. وفي هذا لم يكتف فقط بهذه الصفة من صفات المنهج الديالكتيكي، ذلك أن من وجهة نظره، كَوْن مضامين المنطق هي التعينات المتطورة للتفكير، والتي بواسطة المنهج تصبح متوحددة في بنية العلم النظري الديالكتيكية.

لن نقف بالتفصيل على صياغة هيغل للمنهج الديالكتيكي، بل سنشير فقط إلى

(١) لينين المصدر السابق ، ص ٢١٥

(٢) هيغل علم المنطق الجزء ٣ ، ص ٢٨٥

بعض النقاط الهامة، النقطة الهامة حول مبدأ البناء الديالكتيكي للنظرية. من وجهة نظر هيغل مبدأ كهذا يجب أن يكون مبدأ بسيطاً وعماماً، بسيطاً بمعنى أن يتضمن «كلية مباشرة»، أي تعيينات الكلي العامة المعروفة في النظرية. المبدأ الكلي معطى مباشرة، فقط لاحقاً يتوسط بالتعيينات المطورة. المبدأ يجب أن يكون عاماً بمعنى العام الهيغلي العياني، أي يجب أن يكون أساس تشكل جميع تعيينات الكلي الخاص. وكما يقول هيغل «عدم كفاية المبادئ يجب أن تتضمن في مباشرتها وفي اقتطاع الدافع إلى الحركة اللاحقة»<sup>(١)</sup>.

وهكذا فإن بساطة المبدأ لا يمكن أن تفهم كغياب التعين والاختلاف، ولئن تعلق الأمر بالمبدأ فالحديث يدور حول الكلي العياني. المبدأ يجب أن يحتوي في ذاته على نفيه الخاص، وبنفس الوقت تناقضه الخاص. وفي نفيه لذاته يتحول إلى عام آخر جديد. هذه الحركة، إلى الأمام، إلى الآخر تتعين - كما يرى هيغل - لا بشيء خارجي بل بحركة المبدأ الداخلية، فالانتقال تحليلي، ذلك أن آخره بمعنى واضح يتضمن فيه، ولكن هذا ليس آخره، بل هو الآخر. ولهذا فالانتقال ليس تحليلياً فقط بل تركيبياً. الأمر يتعلق بوحدة الاختلاف، أي الوحدة التي لم تكن معطاة قبلاً في المبدأ، بل مشتقة منه. فوحدة التحليل والتركيب لا تعني تطبيق متناوب (المنهج الفلسفي بقدر ما هو تحليلي، بقدر ما هو تركيب، ولكن ليس بمعنى وضعها في درجة واحدة أو في تناوب لهاتين اللحظتين في المعرفة النهائية، بل بمعنى أن المنهج الفلسفي يحتويها في ذاته في حالة الرفع. وعليه فكل حركة من حركاته هي بنفس الوقت «حركة تحليلية وتركيبية»<sup>(٢)</sup>.

لقد وضع هيغل فكرة وحدة التحليل والتركيب كواحدة من المسائل المركزية في المنطق الديالكتيكي، والتي أعاق حلها منطقياً رفض المذهب المثالي لفكرة الانعكاس. وهيغل يقيم اختلافاً بين التركيب في المعرفة النهائية والتركيب في المعرفة الفلسفية، وهذه الأخيرة بخلاف الأولى لا تأخذ شيئاً من الخارج، بل تتطور بواسطة ما يسمى

(١) هيغل علم المنطق، ج ٣، ص ٢٩٣-٢٩٤

(٢) هيغل، الموضوع، ج ١، ص ٤٢١

« بالإستدلال الفطري ». وهذا ما يتعلق بتطور الفكر المحض، والذي من خصائصه الحركة الداخلية، وهنا يأتي هيغل بتعريف مصطنع. في المعرفة النظرية (بما في ذلك الفلسفة) اللحظتان التحليلية والتركيبية مترابطتان. وعندما يدور الحديث حول معرفة الكلي، فإن جوهر المعرفة النظرية يكمن في أنها تنطلق من التعين البسيط والعام نسبياً، والذي يظهر فيه مصدر التطور الذي ينقله إلى الخارج، إلى تعين آخر للكلي. ولكن تطور كهذا للمعرفة النظرية ليس حركة خالصة للتفكير، فهذا التطور للمعرفة النظرية مرتبط بما هو موجود خارج التفكير، والذي يعكسه التفكير بدوره. ولهذا السبب فمن الخطأ اعتبار المنطق الديالكتيكي وحده أساساً لتطور التفكير كما هو في ذاته. في المنطق الديالكتيكي التركيب المعطى بنفس الوقت مع التحليل تركيب، بمعنى منهجاً فلسفياً، لأن الحديث يدور هنا حول التطور الطبيعي للكلي الموجود، والذي يبدأ من نفس نقطة الانطلاق، بمعنى من المعرفة النهائية، لأن الانتقال إلى الآخر يتحقق ليس ببساطة عن طريق فكري، بل في تطابق مع الوجود الواقعي ذاته. فمهمة المنطق الديالكتيكي إذاً تكمن لا في التطور الصوري للتفكير كما عند هيغل، بل في التفكير وحركته الذي يدرك كل ما هو جديد، كل التعينات الجديدة للواقع الموضوعي.

والإيجابي في منطق هيغل هو أنه حوّل التناقض إلى لحظة حاسمة لتطور التفكير، والمعرفة الديالكتيكية كبسيطه وعامه، في البدء يجب أن تظهر نفيها الخاص كما يرى هيغل وهذا النفي ضروري من أجل الحركة اللاحقة إلى الأمام. إنّ الديالكتيك في المعرفة يكون في التعرف على التناقض واستكشاف التطور النابع منه، والمعرفة النظرية مرتبطة بالإحاطة بوحدة التضاده أي التناقض والتفكير الصوري يظهر نفسه في قانون التطابق، ولا يُدخل المضمون المتناقض في مجال التصور في المكان وفي الزمان، حيث تبقى اللحظات المتناقضة خارج بعضها البعض، في صفٍ واحدٍ، وفي تنابع. وهكذا فإنها تبدو للوعي بدون تماس متبادل<sup>(١)</sup>.

ومن أجل الإمتلاك النظري للتناقض لا بد من تركيب ديالكتيكي، لأن التحليل،

(١) هيغل علم المنطق، ج ٣، ص ٣٠٠-٣٠١

مع أنه يقود إلى بحث جوانب في تناقض مع بعضها، ولكنه يطرح من اعتباره التناقض المترابط، والذي يعتبر ضرورياً في إطار التعيين الصوري - المنطقي للتفكير. المنهج الديالكتيكي كما يرى هيغل يتسع حتى حدود الإحاطة بالكل المدرك، كمنظومة علاقات تناقضية. وبناء على فهم كهذا يجب على المعرفة أن تكشف التوسط، وعلى نفس الطريق يجب أن تنطلق من التعينات البسيطة المجردة إلى العيانية. «المعرفة تتحرك من مضمون إلى آخر، هذه الحركة إلى الأمام تعين ذاتها على النحو التالي: إنها تبدأ من تعينات بسيطة، والتعينات اللاحقة تصبح أكثر ثراءً وتعيناً. ذلك أن النتيجة تتضمن مبدأها، وحركة هذا المبدأ تغنيه بتعين جديد. ويعتبر العام أساساً، ولهذا فإن الحركة الصاعدة يجب أن لا نعتبرها بديلاً للعملية التي تتبع من شيء ما إلى شيء آخر. في المنهج المطلق المفهوم يحفظ في وجوده الآخر، العام في تجسده في الحكم وفي الواقع. وفي كل درجة من درجات التعين اللاحق، العام يرفع كل مضمونه السابق وليس فقط، لا شيء يُفقد في حركته الصاعدة، أو يترك خلفه ذاته، بل يحمل من معه مكتسباته، ويفتني ويتكشف داخل ذاته»<sup>(١)</sup>. ولقد لاحظ لينين بناء على هذا الوصف للمنهج الديالكتيكي الذي جاء به هيغل: «هذه الفقرة لا بأس بها، أجل نتائجها تعريفها ما هو الديالكتيك»<sup>(٢)</sup>.

لقد أبرز هيغل هنا نقاطاً هامة في المنطق الديالكتيكي حول الصعود من المجرد إلى العياني. ولهذا كان هيغل أول مفكر وصف هذا المنهج وبشكل واضح. ومع ذلك لم يكن المنهج بالنسبة له منهج الفهم، بل قبل كل شيء المنهج الذي تحتويه من قبل الفكرة ذاتها، من أجل أن تطور من ذاتها كل ثراء العالم. أما بالنسبة إلى ماركس الذي بحث أسلوب الإنتاج الرأسمالي على أساس المنهج الديالكتيكي في الانتقال من المجرد إلى العياني فهذا المنهج هو فهم الاستيعاب العلمي لجوهر الموضوع في عيانيته وكليته.

وهكذا حصل المنطق الديالكتيكي في الفلسفة الهيجلية على تأويل معاكس حيث وضعت العلاقة بين الواقع الموضوعي والتفكير على رأسها وقدميها إلى أعلى. بل إن

(١) هيغل، علم المنطق، ج ٣، ص ٣٠٦-٣٠٧

(٢) لينين، المؤلفات الكاملة، المجلد ٢٩٠. ص ٢١٢



هيجل شوه العلاقة بين المعرفة العيانية - العلمية والمعرفة الفلسفية، حيث وحدها هيجل معاً في إطار مثالي. لقد كانت بالنسبة له وسيلة من أجل تفسير العالم بشكل مثالي، ووسيلة من أجل تفسير تعسفي لتطور الفكر الفلسفي. وهذه العلاقة بحثت في الماركسية على العكس من ذلك، على أساس مادي: وتحول المنطق الديالكتيكي إلى وسيلة لانعكاس النظري، واستيعاب العالم الموضوعي. هذا الاستيعاب الذي يساعد على إعادة بناء العالم في الممارسة العملية للقوى التقدمية في المجتمع.

## الفصل الثاني

### طبيعة التفكير الإنساني والمنطق:

الفكر - كأى نشاطٍ نفسي للناس - مرتبط بعملية فيزيولوجية محددة، مؤسساً على إدراك تأثير الوسط المحيط على أعضاء الحس. هذه الإدراكات الحسية للعالم الموضوعي والمتكونة على أساس التصورات تشكل في نهاية الأمر تلك المادة التي يستند إليها التفكير.

المنطق يصرف النظر عن هذه الجوانب للعمليات الفكرية. لقد كتب انغلز يقول: « نحن بلا شك نعزي التفكير عن طريق التجربة إلى شيء ما، إلى حركة الجزئيات، أو إلى الحركة الكيميائية في الدفاع، ولكن هل يحيط هذا بمجهر التفكير »؟<sup>(١)</sup>. ويوصف هذا الأخير عن طريق القوانين المنطقية والتي هي قوانين نشاط الإنسان.

١ - الإنعكاس والتفكير.

التفكير كنشاط نفسي ما هو إلا انعكاس العالم الموضوعي. الإنعكاس بشكل عام يسم جميع العمليات التي تتم في العالم وهو نتيجة التأثير المتبادل العملي. إن جسماً مادياً ما يؤثر على جسم آخر ويستدعي فيه تغييراً معيناً ويترك بعض « الآثار ». وعن الإنعكاس يمكن الحديث في تلك الحالة حيث يكون هذا الأثر مساوٍ بقوته *acqualis-valentis* للتأثير أي عندما تتكرر العلاقة المعنوية بين تركيب « الأثر »

(١) ماركس ، انغلز ، المؤلفات ، المجلد ٢٠ ، ص ٥٦٣

وتركيب « التأثير ». الإنعكاس كالحظة ترابط شامل - مصدر عام وأساس الإنعكاس النفسي، وهذا الأخير يملك سمات الإنعكاس بشكل عام، غير أنه يملك خصائص معينة إلى جانب ذلك. وسنغير اهتمامنا إلى بعض من هذه السمات.

فمن خصائص الإنعكاس النفسي هو أن الجسم الحي - ذات الإنعكاس - في حالة ما يختار - أثراً من الآثار ويستخدمه في توجيه سلوكه. وعن هذا الطريق تقوم هذه الآثار بوظيفة الحفظ الذاتي وتطور الأجسام الحية. وإلى جانب ذلك فإن المنظومات العاكسة في هذه الحالة، وبشكل طبيعي، تميز تركيب الأشياء المعكوسة، وتتلائم معها في استقلالٍ عن المواد المؤثرة والتي تملك ذلك التركيب. فمثلاً الجسم الحي مصادفاً في طريقه شيئاً ما يجب عليه أن يغير اتجاه الحركة، الشيء هنا يؤثر وبشكل مباشر على الجسم على أساس صفاته المادية وعن طريق التركيب المدرك من قبل الجسم الحي بصرياً أو سمعياً أو بأي شكل آخر. وهذا الإدراك يملك صفات مادية، ولكن هذه الصفات ليست مطابقة لصفات الموضوع ذاته، وعلى الأكثر تساعد على تذكر تركيب الموضوع وتتفاعل معه بناءً على ذلك.

الصورة النفسية للإنعكاس تتطور تاريخياً، بدءاً من الحاسة البسيطة للأعضاء والمستجيبة بشكل ما لتأثيرات معينة هامة حياتياً وانتهاءً بتطور الحواس المختلفة، تطور تفكير الإنسان، والتي بفضلها تهضم الأجسام الحسية عناصر معينة من العالم الخارجي أو ترفضها، وتتجه إلى الوسط المحيط، تستجيب له بطريقة معينة من أجل حفظ الحياة. وفي مراحل معينة من تطور الأجسام تستجيب هذه الأجسام إلى المؤثرات التي لا تؤثر مباشرة على وظائفهم الحيوية، ويتعقد الترابط المتبادل بين هذه المؤثرات أو بين حاملي هذه المؤثرات، والمواضيع التي لها علاقة مباشرة حياتية مع هذا الجسم<sup>(١)</sup> ومن ثم عندما ظهرت التوسطات هذه أصبحت الحلقات الوسطى أكثر تعدداً، ومع تعقد واختلاف الأجسام أصبحت إلى درجة كبيرة مثيرة للحساسية النفسية، زد على ذلك أن العلاقة بين الحساسية ورد الفعل أصبحت أكثر توسطاً. ومن الواضح أن الإنعكاس - عملية حياتية محددة، تحقق الترابط بين الأجسام الحسية والوسط

المحيط ، مشكلة إلى جانب تطور الأعضاء الخاصة لإدراك المؤثرات الخارجية - قدرة على الإدراك وقدرة على تراكم أكبر عددٍ من الحساسية التي تقود إلى أن يصبح الجسم قادراً على عكس الوسط المحيط باستقلال عن الترابط المتبادل المباشر مع الجسم المادي. وإن أشكال الانعكاس النفسي القائمة على بناء ترابط مشابه في المنظومة العصبية هي الإحساس والإدراك. والسؤال الذي يطرحه الفلاسفة الذين يفكرون دائماً بصورة مثالية، هل يتطابق الإحساس والإدراك مع شيء ما في العالم الخارجي؟ والشاهد على ضلالهم نسبياً طبيعة هذا الأخير. وأساس وضع سؤال كهذا يكمن في تطور الإحساس والإدراك على أنها حالة للجسم وليست أشكالاً للنشاط في إطار التأثير المتبادل مع الوسط المحيط. وضع السؤال على هذا النحو ينطلق من أنه لما كان الحديث يدور حول النشاط فيجب أن لا نفسره على أنه انعكاس، وواضح بالنسبة إلى واضعي سؤال كهذا وهذه الصيغة، أن الانعكاس يقتزن بوضع سلبى محض فقط.

كل هذا يجعلنا أن نصل إلى نتيجة لها أهمية فائقة بالنسبة إلى فهم بعض خصائص التفكير:

أولاً: العناصر التي يستند إليها التفكير بشكل خاص ولا سيما الإحساس، الإدراك، والتصور أشكال انعكاس الواقع الموضوعي.

ثانياً: الانعكاس النفسي في المستوى الذي نظرنا إليه ليس وضعاً سلبياً بل نشاط الجسم وأحد اتجاهات الفعل المتبادل مع الوسط المحيط والذي بواسطه تتركب الحساسية المطابقة مع الوسط المحيط. وبفضل هذا النشاط (الذي يتضمن في ذاته التحليل أيضاً) أصبح ممكناً إدراك الجوانب المعنية من العالم الموضوعي.

ثالثاً: من الخطأ اعتبار المعرفة الحسية كما لو أنها عملية فيزيولوجية.

فعند تركيب المعطيات الحسية في الإحساس والإدراك فإن عناصر هذه المعرفة تتوحد، وهذا بدوره يحدد موضوع الانعكاس النفسي، ومن البديهي أن تركيباً كهذا غير ممكن بدون عمليات فيزيولوجية.

رابعاً: بفضل الانعكاس نصل إلى تماثل *adeaquatus* إعادة وإنتاج الترابطات المتبادلة الموضوعية داخلياً. والتركيب البسيط الحسي يعتبر ترابطاً متبادلاً للعناصر

التي تقود إلى ردود الفعل والتي تحفظ حياة الجسم مع تلك التي تعتبر أو تشير إلى أنها أولية.

خامساً: إن ضرورة الانعكاس النفسي المتأثر مع الترابط المتبادل للعالم الموضوعي يشير إلى أن الجسم في حالة الإعادة اللامتائلة داخلياً للترابط المتبادل مع العالم الخارجي تقود إلى وضع حرج، إلى موت هذا الترابط.

سادساً: الانعكاس النفسي - أحد وظائف العمليات المادية الحياتية للأجسام - بشكل يترايط مع الأشكال الأخرى للنشاط الحياتي.

والتفكير كثمرة انعكاس، مبني على الانعكاس الحسي ويتضمن عناصره على أنها عناصر أساسية، ويعكس بطريقة ما كل ما يسمى سمات طبيعة للإنعكاس.

وإلى جانب ذلك فالتفكير في صورته المتطورة وخاصة كتفكير عن طريق المفهوم يتكون على أساس العمليات الحياتية التي تخرج خارج إطار ما هو بيولوجي صرف، وفي هذه الحالة يدور الحديث حول العمل قبل كل شيء كصورة خاصة للتبادل المادي للعناصر بين الإنسان والوسط المحيط، المتراكمة في عملية العمل في العلاقات الاجتماعية بين الناس.

## ٢ - التفكير بوصفه دليلاً على نشاط الإنسان المادي -

تطور الإنسان مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعمل وكما لاحظ انغلز: « العمل هو الأساس الأول لكل الحياة الإنسانية، زد على ذلك ففي هذه الحالة يجب أن نقول بوضوح: العمل خلق الإنسان ذاته »<sup>(١)</sup>.

النشاط العملي للإنسان بتركيبه يختلف عن نشاط الحيوان. فهذا الأخير خاضع دائماً ومباشرة لتلبية حاجة بيولوجية ما، أما علاقة النشاط الإنساني مع تلبية الحاجة فهي أكثر تعقيداً. ونشاط الحيوان يمكن أن يتكون من عددٍ من العمليات المترابطة. فتهيؤة التحضري الذي يخدم تحقيق مطالبه مثلاً: جمع أكلٍ احتياطي، ما هو إلا حلقة رابطة بين الحاجة البيولوجية والنشاط المتجه نحو تلييتها. هذه التوسطات نجدها في نشاط

(١) ماركس ، انغلز ، المؤلفات ، المجلد ٢٠ ، ص ٤٨٦

مختلف التجمعات (مثلا في العائلات النحلية)، وحتى في هذه الحالة فالحديث يدور حول توسطات موجهة بالغريزة.

أما في العمل الإجتماعي فالأمر على نحو آخره حيث تقوم هنا توسطات مختلفة عن السابقة بشكل جوهري. إن ما يميز النشاط العملي عن التلبية المباشرة البيولوجية للحاجات هو قبل كل شيء صنع واستعمال الوسائل. وبفضل إنتاج وسائل التأثير وتوجيها في التلبية المباشرة للحاجات، وبفضل العملية ذاتها في إنتاج أدوات الإنتاج يتجسد العمل في فعلين مستقلين نسبياً. وعلى هذا النحو تصبح التوسطات كنشاط، والتي بفضلها تبدع الأدوات وتستخدم. المشاركة هنا في العمل لا توجد بناء على الفرائز بل لها طبيعة اجتماعية، ونعني بالطبيعة الاجتماعية الترابط الوظيفي المتبادل لمختلف الأفراد في النشاط الموجه نحو خلق الظروف من أجل تلبية حاجاتهم.

إن الأفعال المتبادلة الاجتماعية في العمل تقود إلى انفصال العمليات المختلفة التي يتكون منها النشاط، ليس فقط عن طريق تقسيم أوجه نشاط الفرد الواحد، بل عن طريق ترابط أفراد مختلفين في نشاطهم المشترك. ونتائج الطبيعة الاجتماعية للمشاركة في العمل تظهر بالضرورة في النشاط الخاص الذي يعتبر أحد الحلقات الرابطة بين العمليات الإنتاجية التي يقوم بها الأفراد. ومشاركة كهذه، إذا ما نظرنا إليها تاريخياً، كانت متضمنة في البدء مباشرة في ما تم مع مواضيع العمل والنشاط، عندما كانت العمليات التي تنتج من الموضوع ومن خلال فرد واحد تستدعي إنتاج فرد آخر لعملية محددة، وفي هذه الحالة فالعملية، إلى جانب وظيفة التأثير في مواضيع العمل، تتضمن في ذاتها بعض الوظائف الرمزية.

وهكذا فالحاجة والنشاط المتجه نحو تحقيقها تتوسطها عمليات لا تتجه بحد ذاتها نحو تحقيق حاجات بيولوجية ما، بل تعتبر فقط مرحلة على طريق تحقيق هذا الهدف. ولكن وجود هذه المراحل ذاتها يخلق إمكانية تحويلها إلى أشياء مستقلة. وإذا كان أي نشاط يتكون من تتابع العمليات المشروطة الواحدة بالأخرى، فإن هذا الترابط يمكن أن يكون مقطوعاً في مكان ما. ففي نشاط الحيوان عندما تكون العمليات المنفصلة متوسطة فقط بما هو بيولوجي، يقود ذلك إلى نتيجة سلبية، فالترابط ينقطع ولا يتم تحقيق الحاجات التي يتجه إليها النشاط. أما في الطبيعة الاجتماعية لمشاركة مجموع

النشاطات فإن فصلاً كهذا للنشاط الذي يقوم به فرد واحد يمكن أن يكون رمزاً من أجل فعل فردٍ آخر .

وتحقيق إمكانية كهذه يجب أن تكون ضرورية لأسباب تاريخية معينة لنشوء الإنسان . ومع تعقد النشاط وتضمنه لأكثر عددٍ من الحلقات التوسيطية تتميز العمليات غير المرتبطة مباشرة بالتأثير على موضوع العمل، وتصبح الوظيفة الرمزية مستقلة، وتكتسب صفة تأثير ارتباطي Communico . والتأثير الارتباطي تعنى به الأفعال التي يمكن القول أنها تفقد « التماس العملي مع الموضوع » . إن التأثيرات الارتباطية هذه في احتمالها الأولى ما هي إلا إشارات، بواسطتها يستدعي تأثير معين، وتكون في درجة كبيرة متصاحبة مع الأصوات . لقد أصبحت حركة الجسم المشابه أو الأصوات تمثل حركات شئية . والتأثير على موضوع العمل ليس على هذا النحو . تأثير ما أصبح يشير إلى شيء آخر، وبواسطته أصبح ممكناً استدعاء، توجيه أو منع هذا الأخير . مثلاً اللغة تمتلك هذه الصفة الارتباطية حيث تصبح وسيلة ارتباط الأفراد فقط، وهي السمة التي تسم طبيعة التفكير الذي ما زال وبشكل مباشر متضمن في عملية العمل الواقعية .

وبعد أن تكونت التأثيرات فإن الدلالة الوحيدة للارتباطات، الحلقات التي تتوسط التأثير، يمكن أن تتعقد أكثر . وبنفس الوقت أصبح بالإمكان تحول هذه التأثيرات إلى تأثيرات مستقلة . هذه الاستقلالية تظهر من جهة في التواصل بين الأفراد، والذي يمكن أن يتحقق دون احتكاك مباشر مع موضوع العمل، ومن جهة أخرى، داخل مجال نشاط الفرد . إذ ذاك يصبح التأثير الخارجي تأثيراً توطئياً أكثر فأكثر . وعلى أساس هذه التأثيرات المتعلقة بالموضوع بشكل مباشر تنمو بنية فوقية تتكون من تأثيرات كهذه والتي تصبح أولية في كليتها فقط، وتأخذ وظيفة التأثيرات الخارجية التوسيطية، ولكي تكتسب استقلالية يجب أن تملك صورة تجعلها ملائمة من أجل هذا الاستقلال، هذه الصورة في إطار نشأة الإنسان أصبحت هي الصوت اللغوي أي الكلام . ولقد أظهر عالم النفس السوفيتي ل . س . فيغوتسكي أن تطور تفكير الإنسان

من الأصول التي نجدها عند الحيوانات يتكون من وحدة اتجاهين: النشاط العملي المادي من جهة وردود الأفعال المعينة الصوتية التي تظهر وبشكل حتمي في مسار النشاط الجماعي المادي من جهة أخرى. وبنتيجة وحدة كهذه فإن الأشياء الصوتية تصبح وسيلة اتصال في إطار النشاط الجماعي المادي، وهذا الأخير يبدأ أكثر فأكثر باستعمال وسيلة اللغة.

وعلى هذا الأساس ظهرت إمكانية تحقيق النشاط المادي في صورة تفكير مفهومي - منطقي. والتعبير عن التأثيرات الخارجية بمساعدة الأبنية اللغوية يشترط ظهور علاقة معقدة بين تأثيرات الأفراد المختلفين، وتعدد سلسلة التأثيرات التوسيطية في المجال الداخلي كنشاط الفرد. وبنفس الوقت تتم توسطات التأثيرات الخارجية بمساعدة « اللغة الداخلية »، وبفضل هذه الأخيرة يمكن أن يتجمع « ميراث » التأثيرات الماضية الخارجية أو ميراث « أفعال النشاط التوسيطي للفرد ومن ثم تستعمل في حالات مشابهة »، وعند اكتساب التأثيرات التوسيطية استقلالاً نسبياً يحصل الفرد على إمكانية استعمال « ميراث هذه الأفعال » وفي مجال داخلي.

نحن نعرف أن أحد صفات النفسي هي إمكانية التأثير على تركيب التأثيرات ذاتها وإمكانية حفظ نتائجها بمعزل عن الأساس المادي للموضوع المؤثر وصفاته الخاصة. وفي مرحلة التفكير هذه تتحسن الصفات النفسية وتظهر في القدرة على نقل بوبشكل داخلي، (التركيب العميق Interior) للتأثير، وبنفس الوقت مواضيع التأثير.

إن الانتقال من الخارجي إلى الداخلي Interior يحول التأثير الخارجي وموضوعه إلى تأثير وموضوع ذهني، الذي هو عنصر لغوي. وترتبط بهذا الانتقال من الخارجي إلى الداخلي بالضرورة عمليتا التجريد والتعميم. إن التأثيرات الذهنية كما هو معروف تعتبر مرحلة تأثير وحيدة الجانب. والتجريد والتعميم يجدان موقعهما فيما هو خارجي، في النشاط المادي، وتشكل على أساسها العملية الذهنية، « ولكن استعمال الأدوات نفسها يقود إلى بناء موضوع التأثيرات في صفاتها الموضوعية » كما كتب أ. ن. لينتيف. فاستعمال الفأس لا يعبر فقط عن أهداف ذي تأثيرات عملية، بل إلى جانب ذلك يعبر بصورة موضوعية عن صفات الموضوع - موضوع العمل الذي يتجه إليه تأثيره. إن ضربة الفأس تخضع لتجريب غير خاطيء لخصائص هذه المادة التي



يتكون منها موضوعنا، وهذا ما يحققة التحليل العملي، وتعميم الصفات الموضوعية للأشياء بواسطة سمة محددة موضوعية في الأداة ذاتها.

وهكذا فإن الأدوات هي الحامل الأول للتجريد الحقيقي الواعي والعقلي، وإنها التعميم الأول، الحقيقي والواعي والعقلي كذلك<sup>(١)</sup>. التعميم والتجريد كشاطين عقليين خاصين يشابكان في الأصل مع النشاط العملي، وظهور الترابط بين الصفات المعينة للأشياء وأداة العمل الناتجة في البدء عن طريق التجربة المباشرة العملية يتحقق في بنية النشاط الداخلي والذي بواسطته يغدو الترابط ترابطاً عاماً، ومن ثم يستخدم عند الضرورة. إذ ذاك يجب البحث بشكل خاص عن مناع التفكير المجرد كخصوصية للنشاط الإنساني وإذا أصبحت الأدوات حاملة لأول تعميم وتجريد عقليين واعيين - كما يقول لينيتيف - فإن هذا يعني أن هاتين العمليتين تتناوبان بنفس الوقت. فإنتاج الأدوات - نشاط خارجي وعن طريقها تتوسط الحاجة بأشكال النشاط المتجه نحو تلبية هذه الأخيرة. وفي عملية إنتاج الأدوات تظهر العلاقة بين صفاتها وخصائص مواضيع العمل. وإلى جانب التعميم الخارجي يظهر التعميم الداخلي أيضاً كما تظهر عملية التجريد بإرتباط معها. إن نشاط الحيوانات - مثلاً - « تشييد قنطرة كلب الماء » أو تشييد « عش الطيور » تجري بدرجة ما بصورة توسطية كذلك، غير أن التوسطات هنا ما هي إلا الغرائز، والتجربة الموروثة. في عمل الإنسان هدف التوسط يكمن في نقل التعميم العام بواسطة اللغة، وتتجسد نتائج التعميم والتحليل المتحققة بشكل مباشر في النشاط العملي في اللغة، وتظهر إمكانية الترابط بين هذه النتائج والتعميمات الأخرى المتحققة. وعلى هذا النحو يتحقق النشاط ذهنياً في إطار داخلي، وينحل النشاط إلى نشاط ذهني. وإلى هذا أشار ماركس: « في نهاية عملية العمل تظهر النتيجة التي كانت في بداية هذه العملية، في تصور الإنسان ذهنياً<sup>(٢)</sup> ».

وهكذا فإن الكلام - صورة خاصة من صور التأثير الداخلي، والتي بنيتها مشابه للتأثيرات الخارجية. واستعمال اللغة - هو السمة الطبيعية للتفكير، وبواسطة اللغة

(١) انظر أ. ناليونيتيف. مشاكل تطور النفس، موسكو ١٩٧١ ص ٥٧.

(٢) ماركس، انغلز، المؤلفات، المجلد ٢٣، ص ١٨٩.

يتحقق انتقال التأثير، وبفضلها تكتسب صور هذه التأثيرات استقلالية نسبية معروفة. وطبيعياً، فإن إمكانية استقلالية التأثيرات الداخلية تتضمن في داخلها إمكانية عدم التآثر. فإلى جانب اللغة تظهر صور أعلى كينياً للإنعكاس بالقياس إلى أشكال الإنعكاس النفسي الأخرى. ومن الضروري الإشارة إلى أننا نفهم من شكل الإنعكاس النفسي تلك العملية التي عن طريقها يستعمل الموجود الحيواني « نتائج » التأثيرات الخارجية عند توجيه سلوكه، وإلى جانب اللغة يكتسب إدراك وحفظ واستعمال التأثيرات طبيعة جديدة كيفية.

وتأثير العالم الخارجي على الإنسان يتمتع بدرجة غير قليلة بطابع اجتماعي. زد على ذلك إنَّ هذا يجري إلى حدٍ كبير بواسطة اللغة التي ما هي إلا ثمرة من ثمرات البناء الاجتماعي للعالم الخارجي، ويتسع إلى جانب اللغة هذا البناء الاجتماعي بشكل كبير، إذ إنه بفضل اللغة تصبح تجربة كثير من الأفراد ملكاً للآخرين. فالتجربة الفردية ما هي إلا تجربة اجتماعية، والتجربة الاجتماعية ما هي إلا أساس التجربة الفردية.

واللغة تحقق الاتجاه لانتقال التجارب من جيل إلى جيل، والإنعكاس في هذا المستوى عملية تاريخية اجتماعية، لا تتحدد بإدراك العالم الخارجي من خلال فرد واحد.

ومن وجهة النظر هذه فالتفكير كلية يتم بواسطة لغة التأثيرات الداخلية، والتي تتوسط التأثيرات الخارجية في نهاية الأمر، وتملك تركيباً داخلياً تتجسد فيه تجربة تاريخية اجتماعية. وبنية التأثيرات الخارجية تتناقل بواسطة اللغة وتتحول إلى بنية للتفكير. وبنيات التأثيرات الداخلية والخارجية تتطابق مع بعضها البعض، متطابقة، بمعنى أن التفكير عن طريق اللغة ينتج التأثيرات المتطابقة مع التأثيرات الخارجية، أي التي تم خارج الشيء. وعن طريق اللغة يتم الانتقال بين مواضيع التأثير التي تُعكس في البنيات اللغوية. ومن البديهي أن الإنعكاس في هذا المستوى لا يجوز فهمه كما لو أنه يمتلك صفة مباشرة، فالإنعكاس يتحقق بفضل لعب العناصر اللغوية دور توسطات التأثيرات الخارجية. وهكذا، فالعناصر اللغوية يمكن أن تكتسب هذه

الأهمية في حالة واحدة فقط، إذا كانت ترابطاتها في نهاية الأمر تتطابق مع ترابطات التأثيرات الخارجية ومواضيعها.

وكلما أحاط النشاط الإنساني بعمق وبشكلٍ واسع بالأشياء الخارجية كلما أصبح تركيب المؤثرات الداخلية متطابقاً مع تركيب المؤثرات الخارجية بدقة أكثر. وعليه، فالتفكير نشاط إبداعي مترابط - وهذه هي خاصة خلق المواضيع التي ليست انعكاساً للأشياء الموجودة، بل ما هي إلا معطيات لظهورها كامن في الواقع الموضوعي. ولقد انتبه ماركس إلى هذه النقطة واصفاً عملية العمل، وخصائص النشاط الإنساني الأساسية مرتبطة بنتائج الموجودة مسبقاً في تصور الإنسان. وهي ممكنة بفضل خصائص هذا الأخير في إنتاج التأثيرات الذهنية قبل المواضيع الذهنية، والتي تبدو تماماً ذهنية ليس إلا.

خاصة، نشاط الإنسان المتعدد هذا، كان قد فسر بشكلٍ مزيف من قبل المثالية التي جعلت منه شيئاً مطلقاً. ومن البديهي أن إنتاج المواضيع الذهنية يجب النظر إليه في نهاية الأمر كحلقة توسطة للتأثيرات الخارجية المادية، ومن أجل أن لا يظل الموضوع الذهني ذهنياً فقط ولكي يتحول إلى واقعي يجب عليه أن يتحقق عن طريق التأثيرات الخارجية. وهذا الانتقال إلى التأثيرات الخارجية لا يتحقق دائماً، حيث يبقى التوسط في هذه الحالة على أنه إمكانيات فقط. بل وأن تحققاً كهذا أحياناً غير ممكن بشكل عام، حيث تغيب معطيات ضرورية اجتماعية تكنولوجية من أجل هذا التحقق. وفي هذه الحالة فإن النتيجة الذهنية التي حصل عليها تتحقق في المعرفة فقط وتتراكم على نحو معرفة نظرية، ويمكن أن تظهر في مسار النشاط الذهني نتائج ذهنية مختلفة تعتبر توسطات المعرفة النظرية، ولكنها لا تملك تطابقاً مباشراً مع الواقع الموضوعي، الفرضيات مثلاً والتي تؤدي وظيفة هامة في تطور النظرية، والاعداد الوهمية في الرياضيات هي من قبيل النتائج الذهنية تلك.

وهناك إمكانية لوجود تأثيرات ذهنية ونتائجها والتي لا تستخدم لا بالنسبة إلى انعكاس الواقع الموضوعي، ولا بالنسبة إلى التوسطات المثمرة للتأثيرات الذهنية، بل ما هي إلا خلل في النشاط الذهني، مع أن لها أسبابها المعينة التي استدعتها.

خصائص النشاط على الصعيد الذهني كما أشرنا أحد الجذور النظرية - المعرفية للمثالية، التي تفصل هذا النشاط عن النشاط الخارجي، وتنظر إليه كشيء مستقل بشكل مطلق. والمثالية من وجهة نظر نظرية المعرفة لا تتعامل مع التفكير حتى النهاية دائماً، ذلك أنها تتعامل مع الذهني كظاهرة غير مشروطة، ولا تبحث في أصله ووظيفته الواقعية. والاتجاهات المثالية ترى في التفكير ذلك النشاط الذي لا ضرورة للنشاط المادي من أجل الحصول عليه، والذي هو (أي التفكير) دلالة. إن الجذور التاريخية الاجتماعية لوجهة نظر كهذه - تكمن في تقسيم العمل إلى ذهني وفيزيائي (أي عضلي أ.ب). وفي توطيد هذين النمطين من النشاط في الطبقات الاجتماعية المتناقضة، والطبقة الصاعدة هي التي ستعبد الطريق إلى تلك المرحلة الاجتماعية التي سيكشف فيها النشاط الذهني والفيزيائي أن يظلا متناحرين ومتناقضين، ويصبان أكثر فأكثر في كلية عضوية محققة التطور المنسجم للأفراد، الذين يمكن أن يصلوا إلى منبع النشاط الذهني وطبيعته الفعلية.

التفكير - هو ذلك النمط من نشاط الناس الذي يتوسط مباشرة أو غير مباشرة النشاط المادي.

طبيعة التفكير هذه مرتبطة بشكل وثيق بتلك الخاصة من خصائص النشاط الحيوي الذي أشار إليه ماركس في «المخطوطات الاقتصادية والفلسفية عام ١٨٤٤»: «الحيوان هو الآخر ينتج فعلاً، ولكن الحيوان ينتج ما هو بحاجة إليه مباشرة فقط، هو وأولاده، ينتج بشكل وحيد الجانب، بينما ينتج الإنسان بشكل كامل»<sup>(١)</sup>. ولقد رأى ماركس تحقق هذا الكمال في نقطتين: أولاً الطبيعة مجملتها على نحو واقعي أو على نحو ممكن تصبح بالنسبة للإنسان موضوعاً ووسيلة في نشاطه، والإنسان في هذا النشاط يستخدم العمليات، الأشياء الطبيعية المختلفة، والتي تخضع لقوانين معينة، وبناء على ذلك عليه أن يوحداهما مع بعضها. لقد كتب ماركس في «الرأسمال»: «وسيلة العمل شيء أو مجموع أشياء يدخلها الإنسان بينه وبين موضوع العمل، وتقوده إلى التأثير على هذا الموضوع، إنه يستخدم المواد الميكانيكية، الفيزيائية، الكيميائية في الأشياء، من

أجل - بناء على أهدافه - استعمالها كأدوات للتأثير على الأشياء الأخرى.. وهكذا فإن معطيات الطبيعة ذاتها تصبح عنصراً في نشاطه.

إن نمو شمولية الممارسة (مفهومه كمشاركة الإنسان في بنية الترابط الاجتماعي إلى جانب اتساع مجموعة الناس المدرجين في نط كهذا من النشاط العملي) يصبح أساساً للتطور الكيفي لطريقة تفكير الناس ذاتها.

كل مستوى جديد من تفكير الإنسان يتضمن كل ما سبق كالحظة تابعة، هذا المستوى الجديد يقوم على أساس أكثر شمولاً وأكثر عمقاً، وإذا كان التفكير العادي قد قام على أساس التجربة فقط، تجربة الافراد المعزولين وتجربة مجموعة من الناس، والتفكير التجريبي يقوم على اختبار دقيق مستثياً الصدفة، والممارسة المدرجة ضمن الإنتاج المزود تكتيكياً، فإن التفكير النظري يقوم على مجمل الممارسة الاجتماعية التاريخية، وقاعدته هو ذلك المستوى من النشاط الإنتاجي للإنسان الذي يتضمن في ذاته نتائج تطور التقنية والعلوم.

وسابقاً عُرف ولو في صورة محدودة ترابط العلم وبنفس الوقت المعرفة بشكل عام، مع الممارسة. عندها فهمت الممارسة على أنها تجربة واختبار، ولكن الممارسة بشكل كلي (وفي نفس الوقت كمعيار للحقيقة) أصبحت مفهوماً عندما غدت صورتها الأساسية هي نشاط الإنسان، هي الإنتاج، وغدت تتضمن في ذاتها نتائج النشاط الروحي (العلمي - النظري نسبياً).

ويكفي من أجل التحقق من النتائج التجريبية ملاحظة التجربة مرة واحدة، أما من أجل التحقق من النتائج النظرية فلا بد من الممارسة في معناها الواسع.

ما هي الصورة التي يتجلى فيها الترابط المنطقي في مستوى التفكير النظري؟ تُعبر الترابطات العامة والضرورية في بنية التفكير النظري عن القوانين الأساسية للديالكتيك؛ (قانون الانتقال من التغيرات الكمية إلى النوعية، قانون التناقض الديالكتيكي، قانون نفي النفي، هذه القوانين تعبر عن الترابط وتحدد حركة صور التفكير ذاتها والطريقة المحددة كحركة التفكير (الانتقال من المفهوم المجرد إلى العياني)، وما هو أساسي بالنسبة للتفكير النظري - الممارسة، في صورتها العامة والمتطورة.

إن تأكيد ماركس على شمولية الإنتاج الإنساني يكمن في طبيعة الإنتاج الاجتماعية. ذلك أن الإنتاج غير محدود بالنشاط الفردي، بل يتم بتقسيم العمل الاجتماعي المعين، حيث يتابع ويكمل نشاط أفراد معينين نشاط أفراد آخرين. حيث يقع النشاطان في ترابط محدد. إذاً فنشاط الناس الآخرين يجب أن يتوسط بصورة مختلفة العمليات الطبيعية والصفات الطبيعية لأدوات وموضوع العمل. وهذان الجانبان قانونياً يشكلان ترابطاً معقداً. وتتكشف الأشكال الجينية لتوسط كهذا في مرحلة الانعكاس البيولوجي. غير أن ما يميز النشاط الإنساني، أن التوسطات تتشكل إلى جانب استعمال أدوات الإنتاج، وإلى جانب تحول النشاط إلى نشاط اجتماعي. والتفكير عند ظهوره، وبوظيفته الأساسية في توسط مختلف أنماط النشاط، يشابك مع الإنتاج المادي متضمناً فيه على أنه جانب ضروري من جوانبه، وتعد هذه العمليات وظهور تقسيم العمل الاجتماعي، كما أشرنا سابقاً يزيل الترابط المباشر، ويقود إلى اكتساب النشاط الذهني الذي يجري بمعزل عن مواضيع التفكير، واستقلالية نسبية. والتفكير على هذا النحو - تأثير داخلي يحيط بالأشياء الداخلية للتأثير وكذلك بالتأثيرات التي تتوسطها هذه الأخيرة. ومن البديهي أن يتوسع نطاق النشاط المادي مع تطور المجتمع الإنساني ومع نمو قواه المنتجة، الذي ما هو بدوره إلا نقطة انطلاق للنشاط الذهني. ومع استخدام الآلات المعقدة «المنظومات الآلية»، واستخدام مناهج الملاحظة والتجريب الأكثر رقياً، ومع تعدد واختلاف العلاقة المتبادلة في عملية النشاط المادي يتوسع ويتغير النشاط الذهني. ولهذا كان من الخطأ تصور التفكير كمنظومة جاهزة لا تتغير عملياته تاريخياً. وهذا هو التفكير كما تراه الاتجاهات المثالية، التي تربطه إما مع جوهر روحي خاص، أو كما هو في المثالية الترنسدينالية الكانتية التي تنطلق من أن هناك تراكيب غير متغيرة وغير متطورة للتفكير توجد ما قبل أي تجربة. وفي الواقع النشاط الذهني تاريخياً يتطور مع تطور الإنتاج والعلاقات الاجتماعية وكذلك مع تطور المعرفة العلمية، لأن التفكير ما هو إلا توسط النشاط الإنساني المجدد تاريخياً، ويجب في نهاية الأمر أن يحدد هذا النشاط بمواضيعه وأشكاله وأن يتغير تاريخياً.

العقل، التفكير، المنطق.

تحتفظ الصور الموجودة في التفكير بأهميتها بالنسبة إلى أي عملية ذهنية وخاصة

إذا ما دار الحديث حول التفكير العقلاني. والتفكير نفسه ما هو إلا ثمرة من ثمرات التطور التاريخي الطويل وما سبقه من صور مختلفة من الفهم اللاعقلاني للواقع. والصور التي يتجسد فيها التفكير العقلاني توجد في مختلف مراحل التاريخ الإنساني، وليس مهماً في أي شكل تجسدت، وانعكست هذه الصور في النظرية، وفي المنطق الصوري.

الأمر يتعلق هنا بتلك القواعد الضرورية بالنسبة إلى التفكير، ومستخدم إلى جانب التراكيب اللغوية، المصطلحات، الآراء، العمليات المنطقية. والالتزام بهذه القواعد شرط ضروري للتفكير المفهومي، ومن الطبيعي أن هذه القواعد تكونت تاريخياً، ونشأت مع التفكير المفهومي، وتحققت فيما بعد عن طريق علمي. ولما كان الحديث يدور حول القواعد المنظمة لكل العمليات إلى جانب المصطلحات والأفكار بشكل عام، فإن مضمونها يحمل طابعاً عاماً، يمكن تجريده عن التفكير كعملية معرفية، وهو مشروط في نهاية الأمر بالنشاط المادي. وبناء على ذلك، يجب على التفكير الإنطلاق بهذا الشكل أو ذاك من تلك القوانين الذي يخضع لها هذا الأخير، وهذه القوانين بدورها تُحدد إلى حد كبير من قبل صفات الواقع الموضوعي، وكذلك من قبل طبيعة النشاط الإنساني الحتمي تاريخياً واجتماعياً واقتصادياً، وأي تأثيرات خارجية، ومن تحقيق هدفها الذي تتطلع إليه وعليها وبشكل معين أن تتطابق مع خصائص وقوانين الموضوعات التي تنتج نحوها هذه التأثيرات والترابطات المتبادلة الضرورية والمجددة في نهاية الأمر من قبل الواقع الموضوعي - أساس النشاط الذهني.

ومن هنا فإن قوانين الواقع الموضوعي تغدو تحديدات وبشكل ضروري للتفكير. وترتبط بهذه التحديدات خصائص الفكر التالية:

أولاً: الحديث يدور حول تلك الترابطات المتبادلة الضرورية التي تتحدد بقوانين وتراكيب الواقع الموضوعي وليس متاثلة - idem معها. هذه الترابطات معينة من قبل، لأن النشاط يجب أن يتجه نحوها من أجل تحقيق الأهداف التي ترسمها الذات، إنها تتطلب تركيباً محدداً للفعل يسمح بالوصول إلى الأهداف المطلوبة. هذا التركيب ينبع من فعل متبادل بين عناصر ثلاثة: الإنسان كذات اجتماعية للفعل، الموضوع (أو موضوع الفعل)، الوسائل التي يضعها الإنسان بينه وبين الموضوع لكي يغيره. وبنية الفعل إذاً

مرتبطة بتلك المواضيع التي تغدو موضوعاً للنشاط، وبالوسيلة التي عن طريقها يغير الإنسان هذا الموضوع، بمجسّات وخبرات الناس وطبيعة فعلهم الإجماعي المتبادل، وهكذا فإن ترابطات الفعل الخارجي الضرورية لا تتطابق مع قوانين الواقع الموضوعي مع أنها متعلقة به.

ثانياً: ترابطات الفعل الخارجي المتبادلة الضرورية تتغير بتغير الموضوع، بتغير وسائل العمل، وبعلاقات الإجماعية بين الناس. فقوانين العمل تحمل صفة تاريخية، أي أنها تنشأ وتتطور، وتفقد تأثيرها بناء على الشروط الموضوعية. فالعمل الذي يقوم به الناس في شروط الإنتاج الصناعي يتحدد من قبل قوانين أخرى تختلف عن القوانين عندما يكون الإنتاج قائم على استعمال الأدوات الحجرية، واستناداً إلى ذلك تتغير الأفعال الداخلية أي يتغير التفكير.

وكلما أصبح التغيير التاريخي أكثر فأكثر موضوعاً للأفعال الإنسانية الواعية، كلما ظهرت أسباب ضرورية من أجل معرفة قوانين التطور على أنها تعيينات هامة ومنطقية للتفكير. والذي حقق أمراً كهذا هو أن التطور في الطبيعة غدا لدرجة كبيرة موضوع بحثٍ علمي طبيعي. ومن هنا ينتج أن تعيينات التفكير في نهاية الأمر مرتبطة بالمستوى الذي يصل إليه نشاط الناس العلمي. ومن الخطأ طبعاً تفسير ذلك ببساطة كما لو أن تعيينات التفكير ما هي إلا نتيجة تأثير الممارسة الإجماعية المباشر فقط، بل إن الاستقلال النسبي الذي يكتسبه التفكير - والذي جرى الحديث عنه فيما سبق - يفسر لنا لماذا يمكن للتطور في الطبيعة أن يصبح موضوعاً للمعرفة قبل أن يتحول إلى موضوع للنشاط العملي. وبغض النظر عن الكمية المبعثرة من المعرفة المتعلقة بالتطور في الطبيعة، فإن تحديدات التطور غدت تحديدات منطقية، ودخلت في إطار التفكير النظري في ذلك العصر التاريخي، حيث أصبح التطور في درجة كبيرة يدخل في إطار الممارسة العملية.

في هذه الحالة يدور الحديث حول تحديدات التفكير التي على خلاف القواعد المنطقية - الصورية لا تصف أي تفكير عقلائي، لقد تشكلت جنباً إلى جنب مع تطور الممارسة العملية التاريخية، مع تطور القوى المنتجة، وأشكالها النظرية ومرتبطة إذاً



بمستوى معين من التطور الاجتماعي . والنشأة الواقعية لهذه الترابطات المنطقية في تفكير الناس وفهمها متعلقة بوضع الذات العارفة الاجتماعي ، وقوانين التطور وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من المنطق كعلم في قوانين المعرفة النظرية في المنطق الهيجلي . لقد كان هيجل مثلاً لتلك الطبقة التي أظهرت اهتماماً بتطور المجتمع إلى حد معين فقط ، وهذا ما تشهد عليه بوضوح علاقة مثلي الفلسفة البرجوازية المعاصرة بأفكار التطور . وقوانين التطور العامة يمكن أن تصبح علماً كاملاً ملائماً للتفكير في المنطق الماركسي الديالكتيكي فقط .

إن تحديد المنطق الديالكتيكي مرتبط ببنية وقوانين الواقع الموضوعي ، ذلك أن هذا الأخير يصبح أساس وموضوع المادية بالمعنى الواسع للكلمة وفي مستوى معين من تطور المجتمع التاريخي . وقوانين التفكير ليست ببساطة انعكاساً مباشراً لقوانين الواقع الموضوعي ، كما أنها ليست قوانين الدماغ الإنساني ، فعند تطبيق مفهوم القانون على التفكير يجب الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الخصوصية لقوانين العمل الإنساني بشكل عام . لقد كتب ماركس : « الإنسان لا يغير شكل ما هو معطى فقط من الطبيعة ، فإلى جانب ذلك يحقق هدفه الواعي ، والذي يحدد طريقه وطبيعة فعله كشيء قانوني ، الذي يجب أن يخضع له إرادته »<sup>(١)</sup> ، وكلما دار الحديث عن الوضع الغائي ، ونكون في علاقة موضوعية ، وكذلك اجتماعية ، تاريخية مع العملية الحتمية ، كلما كانت طريقة الفعل - التي تتحدد بواسطة الغاية كقانون في الفهم الماركسي - حتمية موضوعياً .

قوانين التفكير - هي ترابطات الأفعال الضرورية تلك والتي يجب أن تكون واقعية من أجل تحقيق الهدف المشروط بشكل موضوعي ، هذه هي الترابطات المتبادلة والتي يجب أن تتحقق في التفكير بصورة ضرورية ، |من| أجل الوصول إلى انعكاس مطابق للواقع الموضوعي ، والوصول إلى توسطات التأثيرات الخارجية . وإذا لم تتحقق هذه الترابطات ، فلا بد عند ذلك من ظهور أخطاء في الانعكاس الذهني للواقع ، وفي توسطات التأثيرات الذهنية الموضوعية .

قوانين التفكير إذاً ليست قوانين الواقع الموضوعي مباشرة ، ومع ذلك فهذا الأخير يكمن في أساسها ويجدها . ولهذا فقوانين التفكير ما هي الا انعكاس لقوانين العالم

(١) ماركس . انغاز . المؤلفات . المجلد ٢٣ . ص ١٨٩ .

الموضوعي. وإلى جانب ذلك خضوع Subordinatio صور التفكير لتلك التي لها علاقة بالمنطق الديالكتيكي يملك أهمية فقط في مستوى معين من تطور الممارسة الإجتماعية، وتطور المعرفة، عندما يصبح فهم الترابطات الديالكتيكية ضرورة موضوعية. ومن البديهي أن الإنسانية تعاملت منذ البداية مع بنى الواقع الموضوعي الكلية الديالكتيكية، والتفكير الإنساني بهذه الدرجة أو تلك بشكل عفوي طور أشكال التفكير الديالكتيكي. وهذا ما طبع قبل كل شيء تاريخ العلوم الطبيعية، ولكن يمكن أن يوجد على الأقل تفكير غير ديالكتيكي ويخدم قضايا علمية. وهذا ممكن لأنه ليس كل تأثير عملي، وكل معرفة يحيط بالترابطات الديالكتيكية العميقة للأشياء. وبمعزل عن أشكال التفكير المكشوفة من قبل المنطق الصوري، التفكير الصحيح غير ممكن. فالتفكير الذي يخرق قواعد المنطق الصوري لا يمكنه أن يعطي إلا نتائج خاطئة. أما التفكير الذي يهمل قوانين التفكير الديالكتيكي فيمكن له إذا ما حافظ على قواعد المنطق الصوري أن يتوصل إلى نتائج صحيحة، ولكن إلى حد معين، وليس في وضع يؤهله بالإحاطة بترابطات الواقع الديالكتيكية.

المعرفة التجريبية في مجالات معينة يمكن أن تكتفي بقواعد منطق التفكير الصوري، ذلك أن موضوعها في كثير من الأحيان ليس بنية الشيء الداخلية الكلية، ولكن هذا لا يعني أنها بالضرورة يجب أن تكون معرفة ميتافيزيقية. ولكن على التفكير النظري، الذي من مهمته معرفة الشيء معرفة كلية في ترابطاته المتبادلة، أن يكون تفكيراً ديالكتيكياً. وهذا ليس معناه أن تطور التفكير النظري في العلوم المختلفة، ومنذ البداية، كان مرتبطاً بالتطبيق الواعي للمنطق الديالكتيكي. وفي كثير من الأحيان يمكن أن تكون الطريقة الديالكتيكية في التفكير ضرورية بفضل أنه موضوع المعرفة العلمية، والضرورات الداخلية لهذه المعرفة جعلت من الضرورة الإلتباه إلى هذه الطريقة من التفكير.

ومع أن هذا لم يقد إلى وعي أهمية التفكير الديالكتيكي العامة، ففي هذه المرحلة المعاصرة من تطور الممارسة الإجتماعية والمعرفة أصبح التطبيق الواعي للمنهج الديالكتيكي في التفكير النظري أحد أهم متطلبات التقدم التاريخية.



## الفصل الثالث

### الممارسة - أساس نشأة وتطور الترابطات المنطقية

نظرنا في الفصل السابق في طبيعة وقوانين التفكير العامة ، ولم نتطرق إلى ارتباط البنى المنطقية المعينة بهذا المستوى العياني أو ذاك من مستويات الممارسة العملية . وفي هذا الفصل سيدور الحديث حول نشأة وتطور أنماط الترابطات المنطقية الأساسية المشروطة بمستوى وبنية الممارسة الإجتماعية المتطورة تاريخياً .

#### ١ - علاقة الترابطات المادية والمنطقية

##### أنماط الترابطات الضرورية الأساسية .

قبل النظر في مشكلة أصل وتطور الترابطات المنطقية في التفكير لنتناول في البدء المعنى الذي يتضمنه مفهوم « الترابط » وما الذي يميزه عن مفهوم « العلاقة » . مفهوم العلاقة مفهوم أكثر شمولاً من مفهوم الترابط . وكل ترابط يعتبر علاقة ولكن ليس كل علاقة تعتبر ترابطاً . يستلزم مفهوم العلاقة وجود شيئين ، أو صفتين ، أو مفهومين أو تصوريين أو أكثر يوجد الواحد مع الآخر . ومن البديهي أن العلاقات تتمتع بطبيعة موضوعية<sup>(١)</sup> .

(١) انظر مثلاً أ. ي. أوييف ، الأشياء ، الصفات والعلاقات ، موسكو ، ١٩٦٣ - ص ٤٧ - ٤٩ .

لقد قدم لنا هيجل في وقته مثلاً على جملة لا معنى لها بضمونها: «الروح - صفراء» ولكن الروح والإصفرار لا يمكن وضعهما مع بعض، مع أنه لا شيء يمنع من بناء جملة كهذه وبنفس الوقت وضعهما الواحد مع الآخر. فكلمة «روح» و«صفراء» تبين أنها موضوعتان كجزء من الكلام، ولهذا فهما يشكلان علاقة محددة فقط من وجهة نظرٍ قواعدية، أما من وجهة نظر منطقية فإنها لا يقعان في أي علاقة. «ما ليس له معنى لا يصبح موضوع المنطق». ولأن كل ما هو موجود يقابل الواحد منه الآخر بهذا الشكل أو ذاك، فإن العلاقات عامة. وإن الشيطان الأصفر، والشيطان الأزرق يتعلق أحدهما بالآخر في علاقة محددة، كشكلين من أشكال تصور الإنسان الوهمي، وبينهما توجد أكثر العلاقات بساطة، علاقة الوحدة والاختلاف.

والأشياء الواقعية توجد في علاقات مختلفة، وتخضع للتصنيف classis, Facio وللتحليل العلمي. وإلى جانب علاقة الوحدة والاختلاف هناك علاقات من قبيل علاقة التكافؤ، النظام، علاقات ثنائية بالنسبة إلى موضوعية، ثلاثية، انتقالية، انعكاسية الخ.

ويعتبر الترابط دائماً علاقة خاصة، ولكن تلك العلاقة التي يؤدي تغير أحد عناصرها إلى تغيير عنصر آخر من العلاقة. (وليس فقط العلاقة ذاتها، والدالة Functio-Function هي صورة فريدة للترابط. (وهي وسط بين الترابط والعلاقة). وتحدد في الرياضيات: بتحول يملك دلالة عددية محدود متعلق بالدلالات التي تمت إلى البرهان. التحول اللامتعلق يعبر عنه بهذه الصيغة:  $YA(X)^{(1)}$ .

وهكذا فهناك من جهة تعلق عناصر العلاقة (التحول المتعلق) ومن جهة أخرى اللاتعلق (البرهان argumentum).

وأما من جهة البنية، فيجب التمييز بين العلاقات المباشرة والتوسيطية وبين الترابطات، وكلما كانت العلاقة والترابط مباشرين كان الأمر بسيطاً، وبالعكس تصبح

ع = ب (س)

العلاقة والترابط أكثر تعقيداً كلما احتوتا على توسطات أكثر، وكلما أصبحت معرفتهما أعقد.

والترابطات المعقدة، أي، الترابطات الأكثر توسطية تتطلب مستوى عالياً من تطور المعرفة. ومن هنا فإن التمييز بين بنية العلاقات وبين الترابطات المباشرة والتوسطية مهم جداً بالنسبة إلى المنطق. ملخصاً علم منطق هيغل، أكد لينين على كلمة «لا، التشديد من هيغل، لا شيء في السماء، ولا شيء في الطبيعة، ولا شيء في الروح، ولا في أي مكان لا يتضمن المباشرة والتوسط معاً» ثم يكتب لينين «١ - السماء - الطبيعة - الروح. تسقط السماء: المادة. ٢ - Vermittelt = توسطي ترابط في وحدة، ترابط على أساس الانتقال، تسقط السماء - الترابط القانوني لكل عملية العالم»<sup>(١)</sup> وهكذا مستبعداً المثالية الهيغلية يستند لينين على طبيعة الترابطات التوسطية لكل شيء.

لقد انتبه هيغل إلى دياكتيك المباشرة والتوسط ولكن هذا الدياكتيك فهم مع ذلك على نحو مثالي. في الفهم الميتافيزيقي تعزل العلاقات التوسطية عن المباشرة، كضرب من قرميد أولي، في النتيجة، الأولى تقود إلى الثانية وتعود إلى تأكيد «كل ما هو توسطي» يتحول إلى أطروحة «كل ما هو مباشر»، لأن المباشر مطلق. إذا نحن أمام صورة التناقضات الكاتنية في البسيط والمعقد والتي لم تحل. وفي الواقع الترابطات التوسطية لا تنبع من مجموعة الترابطات المباشرة، لأن العلاقات والترابطات المباشرة لا توجد بشكل مطلق. فمباشرة العلاقات والترابطات ممكنة فقط في علاقة مع الترابطات الأكثر تعقيداً، أي مع الترابطات التوسطية. وهذا يعني أن الترابطات المباشرة يمكن عزلها عن طريق التحليل، عن طريق الترابطات التوسطية كالترابط الأقل تنظيماً والعلاقة الأكثر بساطة.

إنّ كل ترابط وعلاقة مباشرين مجردان من العناصر الوسيطة المحددة لجوهر الترابط الخاص. ولكن ترابطاً كهذا ممكن في عملية التجريد. والعلاقة المباشرة علاقة

(١) لينين، المؤلفات الكاملة. المجلد ٢٩ ص ٩٢.

مجردة كذلك، تستلزم فصلاً مؤقتاً عن الحلقات التوسيطية. وعليه القول إن نقط P جنوب نقطة Q. ولكن خارج هذه العلاقة وضعنا بعداً بين هاتين النقطتين والذي توسط مسافة نقطة P. وتكمن هذه الحلقة التوسيطية في الواقع فقط، حيث تزول العلاقة بين «الشمال والجنوب» وتغدو النقطتان كما لو أنها متطابقتان الواحدة مع الأخرى. في الهندسة هناك نظرية حول المجموعة المتأسكة والتي تقول أن بين أي نقطتين P وQ يمكن أن نضع ثلاثة R. ومن الصعب أن نفترض علاقة أكثر تجزيداً من العلاقة البسيطة بين نقطتين هندسيتين. وهذه العلاقة على ما يبدو متوسطة من قبل ثلاثة.

ولكن في تلك الحال هل يمكن أن لا نتحدث عن الترابطات المباشرة بشكل عام لا علاقة للعلم بها؟ إطلاقاً لا. العلم يبدأ تجريبياً من دراسة الترابطات التوسيطية، ذلك أنه يقيم الحدود الدنيا التي يقبع خلفها المجال المادي للعلم.

عند الحديث عن علاقة «التفكير - اللغة» لا بد من العودة إلى كلمات ك.ماركس و ف.انغلز في «الإيديولوجيا الألمانية»: اللغة - واقع التفكير المباشر. وهذه المباشرة لا شك نسبية إلى حد كبير. فترابط التفكير مع الأشكال اللغوية متوسط بظواهر فيزيائية (الإهتزاز، الرياح الخ) وفيزيولوجية (الرئة الحنجرة وما شابه ذلك) وكيميائية (الحبر، الفرائيت إلخ) إلى جانب ظواهر أخرى. ولكن في تجزئة ترابط «التفكير - اللغة» أي عزل مباشرته، فإنها تفقد بنفس الوقت ما هو أساسي - الطبيعة الاجتماعية. ومن جميع علاقات التفكير الاجتماعية يعتبر ترابط التفكير واللغة مباشراً. والتفكير مرتبط بنتائج نشاط الإنسان العملي ولكنه مرتبط قبل كل شيء على أساس اللغة، على أساس النشاط العملي ذاته.

وإذا ما تناولت علاقة الإنسان المعرفية مع العالم الخارجي، فإن الإحساس هنا، الشكل الحسي يعتبر (الترابط المباشر للوعي مع العالم الخارجي)<sup>(١)</sup> ولكن الشكل الحسي من جهة أخرى مرتبط بشكل بعيد عن المباشرة مع العالم الخارجي.

عندما يتحدث أ.ن. لوتيتيف عن مشكلة العلاقة بين الصورة الذاتية والموضوع

الخارجي ينتبه إلى غموض هذه المشكلة الكامن في علم النفس. «المباشرة شيء مسلم به في هذه العلاقة» وإذا انطلقنا من فرض أن التأثير الخارجي يستدعي مباشرة لدينا، في دماغنا صورة ذاتية، فيظهر في هذه الحالة سؤال حول: كيف يتم هذا الأمر، إن الصورة هنا تبدو موجودة خارجنا، خارج أنيتنا<sup>(١)</sup>.

جنب إلى جنب Coordinatio مع العالم الخارجي.

سؤال كهذا مشروع - ولكنه سؤال عالم النفس الذي ينظر في علاقة الصورة الحسية بالعالم الخارجي. ولينين يتناول هذه العلاقة المعرفية، علاقة الوعي بالعالم الخارجي، ويكشف ترابطها المباشر. عالم النفس يحزىء هذا الترابط، ذلك أن بحثه يتجه إلى ما وراء هذا الترابط، فالترابط بالنسبة له علاقة معقدة للوعي، ولهذا فهو يبحث التوسطات الممكنة في بنيته.

وهكذا يمكن النظر إلى الترابط (أو العلاقة) كشيئين مباشرين إذا ما غرضنا الطرف عن الترابطات والعلاقات الأخرى التي تتوسطها بهذا الشكل أو ذاك. وفي هذا الإطار هناك اختلاف بنيوي بين الترابط المباشر والعلاقة المباشرة. يمكننا استنتاج من العلاقة «نقطة P جنوب نقطة Q» عنصرها المتوسط - مسافة خط طول الكرة الأرضية. ومن علاقة: «الجسم A أثقل من الجسم B» يمكن استنتاج القوة الإضافية لثقل مختلف الأوزان على أنها عنصر متوسط للعلاقة. وفي كلا الحالتين نستنتج العنصر المتوسط من الحدين، حيث أن خصائصه تتضمن في طبيعتها. ولهذا إذ نضع في علاقة  $Y=F(X)$  دلالات عيانية Y و X مثلاً S و T يمكننا عند ذلك أن نتحدث عن طبيعة F في ارتباطها مع هذه الدلالات المعينة.

والأمر يختلف في الترابط إذ من الخطأ استنتاج العنصر المتوسط من طبيعة الطرفين. فمن استنتاج كهذا لا بد من بحث خاص. فطبيعة التأثير المتبادل بين البروتون والالكترون في بنية ذرة هدرجين هو غيره خارج هذه البنية. ولهذا فالتأثير المتبادل المعطى هنا يخضع لإيضاح ودراسة في كلا الحالين. لقد عرف الكيميائيون أن الذرات ينحدر بعضها ببعض في الجزئيات، ولكن عن أي طريق؟ ما الذي يتوسط

(١) أ. ن. لينونيف، النشاط، المعرفة، الشخصية، موسكو ١٩٧٧، ص ١٢٩، ١٣٠.



ترابطها؟ كان الجواب على هذا السؤال بعد أن ظهرت النظرية الألكترونية فقط . وإذا ما تناولنا الترابط البسيط في المجتمع كترابط مباشر بين الإنسان والطبيعة ، فإن طبيعة هذا الترابط تغدو واضحة إذا ما توصلنا إلى خصائص وسائل الإنتاج وهذا يعني أن المعرفة يجب أن تفسر طبيعة الترابط انطلاقاً من طبيعة العنصر المتوسط ، وليس العكس . وبمهما كان الأمر صحيحاً من أن هذا الترابط المتوسط الوسطي غير ممكن بدون عنصري العلاقة فإن التأكيد بأنه على أساس طبيعة العنصر المتوسط يغدو وضع عنصري العلاقة مفهوماً ليس أقل صحة .

وخصائص الترابط المباشر بكم في وجود تناقض داخل هذا الترابط ، ولا سيما أن العنصر المتوسط للترابط لا يظهر بشكل واضح .

طبعاً ليس في كل ترابط مباشر ثمة تناقض ، فترابط الصدفة بطبيعتها لا يعتبر وحدة متناقضات ، ذلك أنه لا توجد علاقة نفي متبادلة بين القرن وحبات البازلاء الأربع أو الخمس الموجودة فيه (صدفة ، مثال فردريك انغلز) . كما أنه ليس هناك نفي متبادل بين الموت والتهاب الرئة . مع أن القرن (غير الفارغ) مرتبط بشكل ضروري مع وجود حبات البازلاء (ولكن في هذه الحالة يعتبر ترابط المتناقضات صورة خارجية وداخلية كمحتوى) والحياة مرتبطة بشكل ضروري مع الموت وإلى جانب ذلك فالحياة تناقض الموت . وهناك حيث تظهر وحدة الجوانب المتناقضة نجد الترابط الضروري القانوني . هذا الاختلاف بين الترابط الصدي والترابط الضروري هام كما سنرى من أجل فهم الترابط المنطقي والترابط المادي ، ذلك أنه في المنطق الصدفة محذوفة بفضل (التجربة والممارسة) .

إن إظهار الجوانب المتناقضة للعلاقة والتناقض في كثير من الأحيان صعب جداً . وبالمقابل فإن الفهم الصحيح لبنية العلاقة والترابط يبدأ من إظهار هذه الجوانب المتناقضة .

في تاريخ الفلسفة والمنطق شرع في بحث العلاقة والترابط منذ أن كشف أرسطو نمطين من التضاد : النمط الأول في حالة غياب أي ترابط (التناقض الصوري حيث لا شيء في الوسط) النمط الثاني - المتضمن في ذاته فهماً كمياً للتضاد (كالإختلاف

التام) أو (الدرجة القصوى للإختلاف). الإختلاف بهذا المعنى عند أرسطو ما هو إلا تسلسل كمي للإنتقال من تناقض إلى آخر. وفي العصر الحديث العلوم الطبيعية الناطرة في البداية إلى الحلقات التوسطية بين العناصر المتناقضة في العلاقة والترابط كمجموعة لا محدودة من الحالات التوسطية، ظلت جميعها من وجهة نظر منهجية تستند إلى الفهم الأرسطي الكمي للتناقض. في تناقضات antinomos<sup>(١)</sup> كانت، غدت المتضادات يناقض الواحد منها الآخر، وعلى هذا لم تكن علاقاتها الداخلية واضحة إلى حد كبير. ولكن هذا كان مستوى جديداً في النظر إلى ترابط موضوع المعرفة العلمية - بشكل نظري. والحديث دار حول الترابطات التي لا يمكن الإحاطة بها في التجربة، عن طريق المنهج التجريبي. مثلاً الترابط بين حجم وضغط الغاز يمكن قياسه لمرات عديدة في التجربة مع تغيير الضغط. وكذلك يمكن قياس الترابط بين مكان وزمان الجسم المتحرك في التجربة بشكل مباشر، ولكن يمكن فهم الترابط بين المتضادات ذات الطبيعة الكيفية عن طريق التحليل فقط، التحليل الذي يظهر الحلقات المتوسطة. ولهذا يجب التمييز بين تلك المتضادات التي تتطلب طرقات كمية للدراسات فقط وبين تلك التي تتطلب تحليلاً كميّاً مختلف الحلقات المتوسطة. وبعد كانت سمي شلنغ فيما يتعلق بتطور «الوعي الذاتي» على أنه سمة من سمات المتضادات «الإختلاف في الإتجاه»<sup>(٢)</sup>. ويعطي شلنغ هذه السمة للمتضادات والتي هي أكثر عيانية كما هي عند أرسطو ولكنه لم يقدنا بعد خارج الفهم الكمي لعلاقة المتضادات، وفي فهم كهذا للمتضادات يمكن تجزئ العلاقات المتوسطة إلى ما لا نهاية.

مثلاً قانون بويل - ماريوت يضع بين حجم وضغط الغاز علاقة تضاد، مضاعفة قسم منها Componens مرتبط بتناقض القسم الآخر. ولكن هذا تغيير كمي في اتجاه مضاد. أما التناقض الكيفي بين الأجزاء فهو مفقود في هذه التغيرات الكمية. وبكلمات أخرى إن التناقض الذي ينطبق عليه الوصف المشار إليه (اتجاه الحركة) تناقض كمي نسبي مباشر.

(١) Antinomy.

(٢) انظر: ف. ف. شلنغ منظومة المثالية التراسند نيشالية. لينغراد. ١٩٣٦. ص ٨٣.

يتسم التضاد الداخلي بعلاقات كيفية، حيث يتضمن في ذاته تغيرات كمية في اتجاهات متضادة ولكنه ينحل إليها. ينشأ التضاد الداخلي إذاً من عناصر الترابط تلك التي ينفي أحدها الآخر بصورة مباشرة ويرتبط أحدهما بالآخر بصورة توسطية. أي من خلال الحلقات التوسطية المختلفة كيفياً. إن علاقة وجود وغياب الصفات، العلاقات، الظواهر يمكن أن تشكل متضادات كهذه. واتجاهات تضاد كهذا ما هي إلا العناصر الأخيرة أو القطبية المتناقضة Polaris. كل عنصر من عناصرها يملك صفة لا يملكها الآخر. مثلاً نواة الذرة تملك شحنة مناقضة لنواة غلافها الألكتروني، ومع ذلك فالغلاف الألكتروني يتميز ليس بنبات الشحنة الإيجابية، فقط، بل بوجود الشحنة السلبية التي توجد في النواة. إذ ذاك هناك مجال للتغيرات الكمية في اتجاهات متضادة: كلما كانت الشحنات الإيجابية للنواة في الذرات كبيرة كانت الشحنات السلبية في الغلاف الألكتروني أكثر. ولكن الصفة هذه للتضاد الداخلي ليست هي الأساسية، والسمة الأساسية للتضاد الداخلي تكمن في أن التضادات القطبية ليس فقط ينفي بعضها البعض بشكل مباشر في نفس العلاقة، (في مثالنا حول علاقة الشحنات)، بل ومرتبط بعضها ببعض بشكل متوسطي (في المثال السابق، من خلال الألكتروني المغناطيسي). وجوهر هذا الترابط يكمن في طبيعة الحلقات التوسطية. وكلما كان التوسط أكثر تعقيداً كلما أصبح الترابط الداخلي أكثر عمقاً. إن الحلقات التوسطية في الترابطات، والتي هي موضوع اختيار المعرفة العلمية، تحمل طبيعة غير معروفة، أما التوسطات الكمية فتملك صورة واضحة. أو ببساطة دلالات عديدة وسيطة، حالات وسيطة. مثلاً بين الواحد والصفر هناك الكسور. بين الأعداد الإيجابية والأعداد السلبية هناك الصفر، بين السكون والسرعة المعينة للحركة هناك السرعة الأقل، الخ، الخ.

فطبيعة التوسط تسمح لنا بأن نلقي ضوءاً على تلك الفكرة المتضمنة في مفهوم الاتجاهات «الداخلية» و«الخارجية» للشيء. وغالباً ما يقال أن مصطلح «الداخلي» في الفلسفة يعني ليس مجالاً مكانياً - داخلياً للواقع بل مجالاً عصياً عن المعرفة. فما هي السمات المميزة لجوانب الموضوع الداخلية؟ كلما كان الترابط والعلاقة أكثر عمقاً وداخلياً، كلما كانت أكثر توسطية.

هذه المعطيات في علاقاتها المباشرة في سطح الظاهر حلقات توسيطية مرتبطة بعضها ببعض في نظام معين بشكل مستور. **هذا النظام** يتعين إذاً بالضرورة التي تسم الترابط الداخلي للاتجاهات المتضادة. مثلاً في بنية ترابط (الإنتاج - الطلب) الحلقة التوسيطية (شكل الملكية) التبادل، التوزيع، يمكن أن تقع في نظام معين، ذلك أن شكل الملكية مرتبط بصورة مباشرة مع الإنتاج، ومع التوزيع والطلب. وبسبب الدور التوسيطي للتبادل بالنسبة إلى الإقتصاديين لم يكن واضحاً إلى وقت كبير أن عدم المساواة في الطلب يكمن في نهاية الأمر ليس فقط في عدم التوزيع العادل للخيرات الإنتاجية، بل وقبل كل شيء في أسلوب الإنتاج، في الشكل المحدد للملكية، التبادل حجب مصدر، وأسباب التوزيع غير العادل. وإذا كان صحيحاً أن بنية الترابط بين تضاد الاتجاهات تتضمن في تعلق محدد للحلقات التوسيطية، فإنه يصبح من الواضح أن الضرورة ما هي إلا ترابط التضادات التوسيطي، وكلما كانت التضادات توسيطية، كلما كانت الضرورة التي نعالجها أعمق، وعندما نجد ترابطاً مباشراً أحياناً فإننا نطمح لملاحظته أكثر من مرة، من أجل التأكيد من طبيعته الضرورية بشكل تام. بل إن إعادته المتكررة تشهد على وجود ضرورة أكثر عمقاً، والتي تظهر في هذا الترابط. وهكذا فإن تعلق مواد العناصر الكيميائية بالوزن الذري يكشف عن طبيعته التوسيطية، عندما ظهر أن هذه المواد الكيميائية مرتبطة بشحنات النواة الذرية ومع عددٍ من الألكترونات في غلاف الذرات الخارجي، وظهور توسط هذا الترابط الخارجي، أكد للعلماء طبيعته الضرورية، ذلك أنه أصبح واضحاً الانتقال الضروري من تضادٍ إلى آخر.

ولقد أشار لينين إلى ترابط الضرورة مع التوسطات «الضرورة» = (الوجود العام) (العام في الوجود) (الترابط «توسط مطلق»)<sup>(١)</sup>.

يمكن تقسيم أشكال الضرورة أو الترابطات الضرورية في تجريدها وعمقها إلى ثلاثة أفاط: ١ - الترابط المباشر المتكرر (المباشر نسبياً طبعاً) ٢ - التعلق الكمي كالعلاقات الثابتة كجهاً مختلف عناصر الترابط وتحتوي على حدود غير معينة من التغيرات الكمية

(١) ف. أ. لينين، المؤلفات الكاملة، المجلد ٢٩، ص ٣٣٧.

٣- منظومة التوسطات الكيفية المتضمنة في نظام محدد لتراطات معينة مع تراطات أخرى، (هذا يتوافق مع عملية التطور التركيبية).

الصورة الأولى للضرورة خاصة Propotio بكمية تكرار حالات الترابط. ذلك أن الصدفة لا تتكرر دائماً. إنها أي الصورة الأولى - الشكل المجرد للضرورة، فاقدة لعناصر إضافية وتتألف من توافق عنصرين (ظاهرتين، صفتين إلخ).

وأما الصورة الثانية للضرورة - فهي تنظم فعل رابطات النمط الأول الضرورية، مثلاً تغير أوقات السنة ينظم بتأثير قوانين كيبلر التي حُصل عليها على أساس جدول ملاحظة تينخو براغة، أي تكرار تعبيرات كمية معينة، التكرار هنا سمة خارجية وخاضعة لقانون التعلق الكمي للترابط، كما أنه في أساس قوانين كيبلر يكمن قانون الجاذبية لنيوتن، وأهم صفة من صفاته هي ما يسمى بالتوسطات الكمية، توسطات تضاد الحلقات الوسطى المختلفة كميّاً. قوة الجاذبية هي عنصر توسطي لعلاقات الأجسام المادية، إنها التأثير المتبادل بين تلك الأجسام والذي يكمن في جذب كتلتها وفي اتجاهات متناقضة. الترابطات المادية الموجودة موضوعياً تكشف ويُعبر عنها في التفكير بواسطة الترابطات المنطقية، التي تتشكل وتتطور على أساس تطور المعرفة البشرية، على أساس النشاط العملي.

الترابط المنطقي - هو شكل ذاتي لانعكاس الترابط الموضوعي الضروري. ويملك وجوده المباشر في اللغة وفي علاقة القوانين. والترابط السيكلوجي هو أيضاً صورة ذاتية ولكنه ليس انعكاس الترابط الضروري للعالم الموضوعي ذاته، بل هو قبل كل شيء، رد فعل الجسم على ظواهر حالات الواقع الموضوعي.

علم النفس ونظرية المعرفة يدرسان أشكال الانعكاس الحسي لترابطات الواقع الموضوعي، وهذه الترابطات تبدو في صورة صدفة، وغير منعزلة عن الواقع. وتتجسد هذه الترابطات في المنطق في صورة مجردة عامة، والصورة المنطقية تنظم المادة الحسية في بنية محددة من المعرفة، وتجعل من الانعكاس الحسي معرفة. ذاتية الصورة المنطقية تكمن في امتلاكها لسمات وخصائص ومواصفات بالنسبة

للمعرفة البشرية فقط، بالنسبة إلى الذات وهذا ما سوف نتناوله بالحديث فيما بعد..  
أنظر (الفصل الخامس).

الترباط المنطقي يتطلب علاقات بين القوانين وبشكل ضروري، وهذا الترباط غير منفصل عن هذه القوانين، ولكنه لا ينحل إليها. طبعاً ليست العلاقة، وليس رمزها أو تعبيرها اللغوي شروط تشكل الترابطات المنطقية، ذلك أن شروط تشكل ترباط كهذا هي طبيعة القوانين الإجتماعية، ودلالاتها التي فيها تكمن الطرق الإجتماعية الثابتة لتأثير الإنسان في تغيير الأشياء. ولا بد من أن نوافق على التأكيد القائل «بأن وراء المعاني اللغوية تستتر الطرق المكتشفة اجتماعياً للتأثير في العملية التي يقوم بها الناس من أجل تغيير ومعرفة الواقع الموضوعي، أو بكلمات أخرى، في الدلالات هناك الصورة الذهنية المشكّلة والمتحولة في مادة اللغة، لوجود العالم المادي، صفاته، ترابطاته وعلاقاته، ومجمل الممارسة الإجتماعية اللامنظورة»<sup>(١)</sup>.

ما هي السمات المميزة للترابط المنطقي بالمقارنة مع الترباط المادي؟

الترباط المنطقي تعبير عن ترابطات الواقع الضرورية. وإذا كان الترباط الموجود موضوعياً متجسداً دائماً في شكل صدفة عند ظهوره، وغير منفصل عن هذه الصدفة، فإن الترباط المنطقي «ضرورة محضة»، ولا يمكن أن يوجد على شكل آخر. ذلك أن الترباط المنطقي نتيجة ملايين الحالات المتكررة في الواقع الموضوعي لترابطات الأشياء، زد على ذلك متناوله في سياق نشاط الإنسان العملي.

وبالنسبة إلى الصيغة النحوية اللغوية Syntaxis فإن طبيعة الترباط المنطقي أمر غير ذي بال، ذلك أن الصيغة النحوية اللغوية واحدة إذ ما قلنا «الروح ليست خضراء، بل صفراء» أو «الطاولة ليست خضراء بل صفراء». وهناك صور أخرى من التفكير المباشر (فيما يتعلق باللغة) لا تملك ما هو منطقي.

بواسطة الصيغة اللغوية تتكون علاقة ترباط بين جزأين من الجملة، فالإشارات القواعدية «هو» أو «ليس هو» تعبر عن علاقة الوحدة والإختلاف، والتي هي أكثر

(١) أ. ن. ليونتييف، النشاط، المعرفة، الشخصية، ص ١٤١.

العلاقات الضرورية ترابطات الواقع. فملاقة الوحدة والإختلاف  
بشأنه ما يبين هذا الشيء أو ذاك الخ. ولهذا فإن عناصر الجملة  
علاقة الوحدة والإختلاف - كما هي بين عناصر « هو » أو « ليس »  
دلائل منطقية.

منه علاقة معينة من الترابطات النحوية، مع أن هذا الترابط  
مجردة وإلى جانب ذلك فعدم أكثر من المضمون المنطقي هو  
وانعكاس الترابطات الصدفية والترابطات والعلاقات المنطقية  
أن الضرورة الموجودة وجوداً موضوعياً والضرورة المنطقية شيئان  
من وجهة الصورة المحضة أو المجردة للضرورة المنطقية، ذلك أن  
لا تكمن في أنها لا تكثر كذلك بالتناقضات الموجودة بين  
الموضوعي.

في تبرز لحظة الوحدة مع الترابط الضروري (طبعاً بفضل  
ولهذا فمن طريق الترابط المنطقي يمكن التعبير عن العلاقة  
« صفات هذا الحيوان صدفية »، « صفات هذا الحيوان ضرورية »  
في كلا الحالين ضرورياً. الصفات هي ذاتها في كلا الحالين:  
الصدفي والضروري إلى الضروري. وفي أساس هذين القولين يكمن  
يعبر عن وحدة مواضع الواقع بذاتها.

لا يكثر إطلاقاً بتناقض الترابط الصدفي، والترابط الضروري في  
العلاقات الضرورية المطابقة، التي تكمن في الترابط الضروري وفي  
الصدفي إلى حدٍ سواء.

بين الخلق، « الترابطات الضرورية » ما هي إلا ضرورة في صورة  
الضرورة الإنسانية في تفكير الإنسان، انعكاس ليس فقط  
الضرورة، بل والصدفية كذلك. وفي نحو اللغة تعبر عنها  
وبكلمات أخرى فإن الترابط المنطقي ممتلكاً الصورة  
أن يخرج من قبل الذات.

في مستوى المعرفة العادية، الترابط الصدفي والضروري لا يختلفان في تركيبهما، بل يختلفان في درجة تكرارهما فقط. والترابط المنطقي في هذا المستوى لا يكثر من وجهة نظر تركيبية بتناقض الضرورة والصدفة. وإذا أمكن للمعرفة أن تفصل الترابط الضروري عن الصدفي فإن ذلك يكون بفضل عزل الشروط المتغيرة أكثر مرة للترابط المتكرر عن ذلك الذي هو أقل تكراراً.

المنطق الصوري في شكله الكلاسيكي، كما أشرنا، يدرس الترابطات المنطقية المباشرة، المناسبة مع ممارسة المعرفة العادية والعلمية - التجريبية، والتي لا تعبر اهتمامها إلى الحلقات الكيفية التوسيطية. ولكن في هذه الحالة يأخذ التفكير التجريبي بخلاف التفكير العادي بعين الاعتبار الحلقات التوسيطية الكمية. (بفضل طريقة الملاحظة والقياس في التجربة). والمنطق الديالكتيكي يدرس الترابطات المنطقية التوسيطية التي تطبع بنية المعرفة النظرية. وفي هذه الترابطات تُعكس الضرورة الأكثر عمقاً وتنظيماً، والتي تختلف عن الترابط الصدفي، ليس فقط بالتكرار الكبير والتتابع المنطقي المحدد للدلالات العددية لعناصر العلاقة فحسب، بل في التسلسل المنطقي المحدد كيفياً للحلقات التوسيطية المختلفة.

والترابطات المنطقية التي يدرسها المنطق الديالكتيكي - هي نتيجة ليس فقط التكرار، بل نتيجة العملية التاريخية لتطور المعرفة المتحققة بناء على هذا المستوى من نشاط الإنسان العملي، حيث أصبح يستخدم، وبشكل نسقي، (وخاصة في الإنتاج) نتائج البحث العلمي.

إن الصورة الأولية تاريخياً للتفكير هي التفكير البدائي، ومن أهم سماته أنه لا يكثر بالتناقض ويضرب صفحاً عن جميع الحلقات التوسيطية الممكنة بين الظواهر والأشياء المتصورة والمدركة. وتماثل الظواهر غير المتعلقة بعضها ببعض المباشر ما هو إلا تناقض كان قد حذف من قبل المنطق الصوري. وبكلمات أخرى، التفكير البدائي بخلاف التفكير العادي والعلمي - التجريبي، ليس فقط بتجاهل الحلقات التوسيطية، بل أنه يفعل ذلك في تلك الحالة عندما لا يكون هناك أي ترابط مباشر نسبي بين الظواهر والأشياء. ويوحد التفكير البدائي عناصر علاقة كهذه بشكل مباشر تاركاً مثلاً التحول المباشر لأي شيء في شيء آخر. إن توحيد كهذا كان قد حققه



الإنسان البدائي قبل كل شيء خارج حدود النشاط الإنتاجي والذي لا يقود حتماً إلى ضرورة كهذه. وإظهار الترابط في وحدة داخلية بين تلك الظواهر البعيدة بعضها عن بعض والمتناقضة، المتضادة بشكل حادِ صفة للتفكير في مستوى عالٍ من مستويات تطوره، ولكنه مع ذلك لا يهمل الحلقات التوسيطية. فضرب صفح عن هذه الأخيرة يقود إلى الإيمانية Mysticism<sup>(١)</sup>.

لقد كتب ليفي برول: (إن التفكير البدائي لا يتعامل مع الحلقات التوسيطية، أو أنه يعترف بها على أكثر تقدير معتبراً إياها على أنها لا تملك أي دلالة، ولا يعيرها أي اهتمام)<sup>(٢)</sup>.

وتجد الأسطورة خصائصها في التفكير الذي يجهل الحلقات التوسيطية، وحيث لا تكون معرفتها ممكنة، وعن طريق التفكير الأسطوري حاول الإنسان أن يعكس تلك الظواهر التي كان أمامها عاجزاً، والتي تعلق بها وجوده في صورة خيالية Phantastikos. ولقد جاور التفكير الأسطوري التفكير المنطقي مرحلة تاريخية طويلة، ومع هذا فإنه تدريجياً قد بدأ بالزوال نتيجة توسع النشاط الإنساني، وعندما أصبح مبدأ الوحدة المجددة ينظم حركة تفكير الإنسان جعلته ينصرف عن الترابط ذي التنظيم الخالف لهذا المبدأ. ولا يمكن وصف التفكير البدائي بأنه تفكيراً لا منطقياً بشكل مطلق، ولكنه ليس تفكيراً منطقياً، إنه يفتقد للبنية المنطقية الثابتة التي تشكل التفكير المنطقي.

إذا كان التفكير البدائي خالياً بصورة كلية من قوانين الوحدة المجردة والتناقض، فإن التفكير النظري يتضمن هذه القوانين في بنية الترابطات المنطقية على أنها لحظات هامة لهذه الترابطات، كما أن الوحدة وعلاقة الاستبعاد بين عناصر العلاقة لها مكاناً في الواقع الموضوعي، على أنها لحظات من الترابط أكثر تعقيداً وعيانية، ولهذا ففي بنية

(١) «الإيماني، ما هو إلا الخفي، ولكنه خفي بالسبب للفهم، وهذا بسبب أن الوحدة المجردة هي مبدأ الفهم. أما مبدأ التفكير التأملي فهو الوحدة العيانية لتلك التعينات التي يعترف بها الفهم كحقيقة في تحزنها، وتناقضها» هيجل الموسوعة الفلسفة الجزء ١. ص ٢١٢.

(٢) ليفي، برول، التفكير البدائي. موسكو ١٩٣٠ ص ٢٨٣ - ٢٨٤.

الترابطات المنطقية التي تكون منظومة التفكير النظري، الوحدة وعلاقة الإستيعاب تتضمن على أنها لحظات تابعة، مكتسبةً دلالة مستقلة ولكن في مستوى التفكير العادي والتجريبي فقط.

والمنطق الديالكتيكي - منطق التفكير النظري، والذي يعكس تلك الترابطات الضرورية، والعامة التي تظهر ليس فقط من خلال تكرار واحد بل من خلال بنية الترابطات المعكوسة، والجوانب المتناقضة وبشكل مباشرة ينفي أحدها الآخر، ولكنها متوحدة مع بعضها بصورة توطسية، من خلال بنية الحلقات التوطسية، وأن ترابطاً ضرورياً كهذا أساس العلاقات المباشرة المختلفة. هذا الأساس يوحد الترابطات، وللنظرة الأولى، الترابطات اللاتجانسة في بنيتها، ولكن هذه العمومية هي أكثر اتساعاً وعمقاً، أي، تختلف كيفياً عن العمومية الصورية المجردة.

وتتطابق قوانين المنطق، والتي هي عبارة عن مضمون التفكير، مع مفهوم الترابط المنطقي، ذلك أن هذا الأخير ما هو إلا ترابط ضروري داخلي بالنسبة إلى التفكير. أما فيما يتعلق بالتفكير العادي والتجريبي فإن هذه القوانين هي قوانين المنطق الصوري (قانون الوحدة، قانون الثالث المرفوع، وقانون عدم التناقض وقوانين أخرى). ويتسع في مستوى المعرفة النظرية مضمون التفكير، وتغدو قوانينها هي ذاتها قوانين الديالكتيك، وفي بنية تلك المعرفة تحتفظ قوانين المنطق الصوري على أنها لحظة ضرورية ولكنها تابعة.

## ٢ - تطور الممارسة Praktiros التاريخي وبنية Structura الترابطات المنطقية.

عملية نشأة الترابطات المنطقية - موضوع تحليل سيكولوجي. ويميل علماء النفس. أكثر فأكثر إلى الإعتقاد بأن الذهن، التفكير يشآن تحت تأثير نشاط الإنسان المادي، ويتكون الترابط المنطقي نتيجة استخلاص - بتأثير الإنسان على الأشياء - ترابطات الواقع الضرورية. وهكذا فإن عالم النفس السويدي ج. بياجيه يبدأ بتفسير عملية نشأة التفكير من الذهن الحاس والذي يمثل الأشياء في الشروع بأفعاله « والحس يعتبر محقق

الفعل بشكل ذهني « الذي هو أيضاً ما زال « مشروعاَ لأفعاله »<sup>(١)</sup>.

ويؤكد جان بياجيه، راسماً عملية هذا التشكل، أن كل مستوى من مستويات هذه العملية تتسم بتنظيم جديد للعناصر التي حُصل عليها من عمليات المستوى السابق، زد على ذلك التي حُصل عليها في حالة العام، مع أنه عام ذو تنظيم متدن.

يمكن القول أن المعنى العام لأبحاث سيكولوجية كهذه يكمن في تحليل الحلقات التوسيطية بين الأفعال المادية، والعمليات الذهنية، وعلماء النفس يشيرون هنا إلى أهمية اجتماع الفرد مع غيره من الناس، الذي يخلق التنظيم الضروري لسلوكه. ذلك أن الوجود الدائم بين الناس يمنعنا من أن نجعل من ذاتنا مركزاً منفرداً ويحقق إمكانية تنظيم العلاقة الصادرة عن وجهات نظر مختلفة تنظيمياً داخلياً. وبدون هذا التنظيم كان من الصعب الاحتفاظ بما تتضمنه المفاهيم من معنى دائم وتحديدات دقيقة. ولهذا توجه التفكير يبدو مرتبطاً بحفظ الجماعة، وخارجها يغدو التفكير الفردي أقل توحيداً مع الآخرين. لقد كتب أ.ن. ليونيتيف واصفاً عملية (امتلاك الذات للعالم المادي في صورته الفكرية، في صورة انعكاس عقلي) يقول: يجب أن يحدث تحول كهذا لثمرة نشاط الذات، إذ بنتيجة هذا التحول تصبح الذات ذاتاً عارفة، أي عارفة بشكل ذهني. هذا التحول Transformatio يجري عن طريق اجتماع أولئك الذين يدخلون في عملية الإنتاج، « واللغة تحمل في مفاهيمها هذا المضمون المادي أو ذاك، ولكن المضمون المادي المتحرر من صفاته المادية وبشكل كلي ». إذ ذاك فالوعي الفردي كصورة إنسانية خاصة من صور الانعكاس الذاتي للواقع الموضوعي يمكن أن يفهم كثمرة لتلك العلاقات والتوسطات التي تظهر في مسار نشأة وتطور المجتمع. أما خارج منظومة هذه العلاقات (خارج الوعي الاجتماعي، وجود الشعور النفسي الفردي في صورة انعكاس معرفي وأشكال معرفية غير ممكن)<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: ج. بياجيه. أعمال سيكولوجية مختارة م. ١٩٦٩. ص ١٩٢.

(٢) أ. ن. ليونيتيف. الشاط. الوعي، الشخصية، ص ١٣٠، ١٣١.

وبكلمة أخرى إن أي معرفة فردية لا يمكنها التشكل خارج منظومة  
الاجتماعية كما أنه خارج هذه العلاقات لا يمكن فهم عملية تحول المادى ~~في~~  
دماغ الإنسان. غير أنه تظهر في هذا المجال أسئلة عديدة: في أي ~~من~~ ~~العمليات~~ ~~تتكون~~  
تركيب التفكير، الترابط المنطقي مع التركيب المادي مع وجود الترابطات وحو  
موضوعياً؟ ما هي الشروط لمثل هذا التوافق؟ لماذا كان تفكير الإنسان  
الأخير أكثر تعقيداً من تفكير الإنسان في العصر السابق؟ على هذه الأسئلة  
تجيب نظرية المعرفة - Gnosis-Logos .

الممارسة العملية - أساس ومصدر الترابطات المنطقية وتركيبها، ~~وهي~~  
حول الممارسة كأساس ومصدر لنشاط الإنسان المعرفي كان قد بحث في الكتابات  
الماركسية ونحن سننظر هنا في ترابط مستوى نشاط الإنسان المعرفي مع التركيب  
المنطقي.

إن مقارنة قوانين المنطق مع ترابطات الواقع الموضوعي الداخلي  
ضرورية ولكنها غير كافية، فالعملية السيكلوجية لنشأة التراكيب المنطقية مرتبطة  
عملية وحدتها مع الممارسة، ومن خلالها مع الواقع الموضوعي. والممارسة ~~التي~~  
محدداً متغيراً ما هي إلا أساس تشكل الترابطات المنطقية في وعي الإنسان  
طريق هذه الترابطات يستطيع الإنسان فيما بعد امتلاك ترابطات ~~الواقع~~  
والإنسان في البداية يمتلك قوانين الواقع الموضوعي بشكل عملي ومن ثم يمتلكها ~~شكلاً~~

إن التأثير المتبادل بين الإنسان والعالم المحيط به يفترض مقارنة الأشياء الخار  
بعضها ببعض. زد على ذلك، فكلما كانت مقارنة كهذه أوسع كلما غدا النشاط  
وكلما أصبحت مجموعة الأشياء المندرجة في النشاط ~~محاكاة~~ ~~من~~ ~~قبل~~  
وتعتبر هذه اللحظة ضرورية في نشاط الإنسان البدائي، أي لحظة المقارنة  
والتأثير المتبادل، فالحجر الذي يُرمى على الماموت، والسهم المندفع نحو ~~الصيد~~  
كل هذه الأمور توجد في حالة تأثير متبادل مع مواضيع ~~الصيد~~  
العصفور (الخ)، كما لو أنها وحدة الإنسان مع هذه الأخيرة ~~الصيد~~  
السهم - أ.ب) إطلالة أعضاء الإنسان الطبيعية فقط.

ويكمن في أساس الترابطات المتضمنة في بنية التفكير البدائي الترابط الدائم المتكرر بين الإنسان ووسيلة التأثير، بين وسيلة التأثير وموضوع التأثير إلخ. كما أن ضيق المجال العملي - الإنتاجي، استدعى وجود الترابطات المنطقية المباشرة في تفكير الإنسان، في تشعبها وتغيرها. ففي الصيد أو في جمع الثمار يكون التماسك بين الإنسان وضحيته ترابطاً صديقاً، إن سبب ظهور هذه الضحية أو تلك النباتات المكتشفة يبقى غير معروف. ومع ظهور الرعي والزراعة فُتحت أمام الإنسان وبشكل نسبي خارطة لمصدر نشاطه، وبظهور عناصر وسطية بين الإنسان وما هو مبدع من قبله وخاصة (الحيوانات المدجنة، الأرض المحروثة، والشجرة المغروسة وما شابه ذلك) بدا أمام الإنسان ترابط بين بداية ونهاية العملية في تلك المنابع التي يقيمها هو ذاته، فالترابط بين التغير والثبات والتمرة في الزراعة مع أنه غير مباشر، ولكنه ضروري مع ذلك، لا سيما وأن هذا الأمر يتكرر ملايين المرات، التجربة في تكرارها المتعدد - في تربية الحيوانات، في نمو الأشجار إلخ، سمح في درجة معينة فصل ما هو ضروري عما هو صديق.

ومع تقدم النشاط الإنتاجي، مع الظهور اللاحق لتقسيم العمل (وخاصة ظهور الحرفة، بناء السفن، بناء البيوت، منشآت الري إلخ) أصبح التفكير العادي ذا صورة منطقية.

إن التجربة مرتبطة بالتفكير العادي، ولقد كانت أساساً في نشأة التفكير العلمي - التجريبي، ولنشأة عناصره التي ظهرت منذ القدم. كما أن تطور هذا التفكير مرتبط بظهور الطرق التجريبية في المعرفة، تلك التي بحثت في كتابات ليناردو دافنشي، غاليليه، ف. بيكون وآخرين.

وكان منطق أرسطو وهندسة إقليدس، وبداية الجبر وتطوره الذي استخرج في القرون الوسطى الأساس العلمي لدراسة المناهج التجريبية. وأصبحت التجربة السبب المباشر لتطور التفكير التجريبي الذي تكون في العصر الحديث... وفي التجربة العادية . الفطرية « لم يخلق الإنسان الظاهرة ذاتها بمساعدة ذلك الذي هو ضروري من أجل هذا البناء وهي الأدوات، مع أنه - أي الإنسان - تدخل وبشكل فعال في عملية التأثير على مواضيع العالم الخارجي. إن التجربة كلما تكررت كلما أصبحت أفضل.

حتى أن الإقتراب من التجربة ذات التكرار الأكثر للوسائل المتبعة لم يسمح وبشكل نهائي بفصل الضرورة في حد ذاتها عن الصدفة... «إن الملاحظة التجريبية بمحد ذاتها لا تستطيع أن تُظهر وبشكل كافٍ الضرورة... إن هذا صحيح إلى حدٍ ما... فاستناداً إلى شروق الشمس الدائم صباحاً لا ينتج أنها ستشرق في اليوم التالي، ونحن نعلم الآن أنه قد تأتي لحظة لا تشرق الشمس فيها أحياناً صباحاً»<sup>(١)</sup>.

وبكلمات أخرى، إن الضرورة التي نحصل عليها من خلال الملاحظة التجريبية (المرتبطة بالتجربة الفطرية) لها حدود معينة، والتكرار المتعدد في تجربة الترابطات الضرورية يمكن أن يقود معرفتنا بالضرورة إلى الحد الأعلى كتكرار، ولكنها ليس كتعلق محدد، كتتابع منطقي، وكنظام.

والضرورة في صورة علاقات محددة هي خصوصية الترابط المنطقي المتضمن في بنية التفكير العلمي - التجريبي المتطور الذي يتبع الأشياء والظواهر. إن ضرورة كهذه مرتبطة بالإختبار، بناء أدوات، وطرق التأثير على أشياء العالم الخارجي، التي تسمح لنا بحساب النتيجة الكمية وحساب تأثير العملية، والقياس المباشر للظاهرة وعناصرها ممكن في التجربة العادية، ولكن برمجة العملية بكليتها والذي يعطي بالنتيجة علاقات محددة عديدة ممكن عن طريق التفكير التجريبي فقط الذي يستند إلى الاختبار. فساتات الأقدمين المائتة مع أنها نموذج لآلة تجريبية، غير أن الإنسان لا يستدعي هنا إلى الحياة ظواهر مناسبة بمساعدة جهاز مصنوع بشكل فني، بل يقدم لعملية الطبيعة صياغة لصورة الديومة مناسبة لذاته.

لقد أضحى الإختبار ممكناً في مستوى معين لتطور الإنتاج فقط، والذي سمح بصنع آلة بسيطة خاضعة للإختبار بواسطة يمكن تحويل مختلف الظواهر إلى علاقات دقيقة كمية. وقادت بنفس الوقت إلى تتبع التسلسل الكمي للعمليات في كل مرحلة، ومع أن العلاقة هنا لها طبيعة كمية، ولكن ظهور التسلسل المنطقي لهذه المقاييس المكعبة قاد التفكير لاختراق مجال الضرورة المستترة. هذه الفكرة التي أخذت من «جدل الطبيعة» لانغلز تنتهي بالجملة التالية: «ولكن إثبات الضرورة يكمن في

(١) ك. ماركس. ف. انغلز - المؤلفات، المجلد ٢٠، ص ٥٤٤.

النشاط الإنساني، في التجربة، في العمل: إذا ما استطعت أن أصنع بعض Poanos فإنه يصبح متطابقاً مع «Propier nos»<sup>(١)</sup> بكلمات أخرى، إذا ما استطعت أن أظهر الضرورة المنطقية المحددة للظاهرة، فإن هذا يماثل برهان ترابطاتها الضرورية السببية»<sup>(٢)</sup>.

وهكذا إذا كانت التجربة التي نقيم مُحققة بشكل دقيق فلا حاجة لنا إلى التكرار المتعدد من أجل إظهار وبرهنة الضرورة؛ إذ يكفي الإهتمام بالتتابع المنطقي المجدد للظواهر.

ولكن التجربة تفترض - كما قلنا سابقاً - مستوى معيناً من تطور الإنتاج، وإذا كانت التجربة قد ارتبطت بالإنتاج الذي يستند إلى قوى الإنسان، قوى الحيوانات المدجنة من قبله، فإن التجربة سادت في شروط الإنتاج، في التكنولوجيا. لقد قدمت الطواحين المائية الهوائية أساساً قوياً لتطور الميتالورجيا، وعن طريق كير الحدادة، الذي يحركه الماء وليس الإنسان وصلت الحرارة إلى أكثر من ٥٠٠°C. وصهر الحديد الزهري في الأفران العالية من أجل إنتاج المدافع، القنابل، المواسير، الصحون المعدنية، الألواح المعدنية إلخ، أدى إلى ظهور آلات وماكينات جدية. لقد وصف م. بوتسكي هذا العصر ومن وجهة النظر هذه في كتابه «تاريخ الفيزياء» كما يلي: في ذلك الوقت، عندما اكتفى العلم المدرسي بالنظر السلي إلى العالم، متلك الملاحون، المعماريون، البنائون، وصانعو الزجاج والقماش. وعمل المعادن والسباكون وحرفيو جميع الاختصاصات ثراء الطبيعة وحسنوا من حياة الناس. وفي القرون الوسطى جرى تطور متوازٍ للتقنية إلى جانب العلم المودع في الثقافة الموجودة في الكتب، والذي انعكس في إيديولوجية أخرى، وكان ممكناً خلق فهم جديدٍ للثقافة. وفي عصر النهضة حيث ترافق الإتجاهان في نهاية الأمر وأصبحا شيئاً واحداً، ظهر علم جديد إلى جانب مثال جديد للإنسان الذي لم يكن عالماً غريباً عن عمله، وليس جاهلاً بالتجربة، ليس الإنسان العارف ولكنه ليس الخالق أو الخالق وليس العارف كما قال بورنا في الطبعة

(١) ك. ماركس. ف. انغلز، المؤلفات، المجلد ٢٠، ص ٥٤٤.

(٢) ك. ماركس. ف. انغلز، المؤلفات، المجلد ٢٠، ص ٥٤٤.

الأولى من كتابه « السحر الطبيعي ». ولكنه الإنسان الذي يفعل من أجل أن يعرف ، ويعرف من أجل أن يفعل «<sup>(١)</sup>» ولقد كتب انغلز عن ذلك في صورة معبرة واضحة: « وبعد ليل القرون الوسطى المظلم انبعثت من جديد وفجأة العلوم بقوة غير متوقعة ، وشرعت تتطور بسرعة فائقة ، ونحن مدينون إلى هذا التطور بالنسبة إلى الإنتاج : فمنذ الحروب الصليبية تطورت الصناعة تطوراً كبيراً واستدعيت إلى الحياة مجموعة جديدة من الحقائق الميكانيكية (النسيج ، صناعة الساعات ، الطاحون) والكيميائية (التعدين ، الكحول) والفيزيائية (صناعة العدسات) هذه الحقائق التي وفرت ليس فقط مادة كبيرة من أجل الملاحظة ، بل وفرت كذلك وسائل مختلفة عن السابقة من أجل عملية الاختبار وسمحت بتصميم أدوات جديدة . ويمكن القول : أن العلم المنظم الاختباري أصبح ممكناً منذ ذلك الوقت فقط<sup>(٢)</sup> .

وهناك خاصة أخرى من خصائص الاختبار وهي أنه استدعي منظومة مجردة منطقية من الأحكام التي تحدد بنية الوضع التجريبي المقبل . ولهذا فالتقليد يمكن أن يفسر فقط ما سماه ليوناردو دافنشي وكثير من العلماء اللاحقين العلم التجريبي وليس العلم الاختباري . لقد كان العلم التجريبي وثيقاً بالبداية فقط بالتجربة ، أما العلم التجريبي المتطور في (القرن السادس عشر حتى بداية القرن الثامن عشر) فلقد ارتبط بالاختبار التقني . طبعاً التجربة تحفظ في الاختبار كلعطة تابعة (كالتأثير المتبادل بين الأشياء ، والملاحظة في مسار التجربة إلخ).

لقد أوجد النمو الكبير لمصادر الطاقة في ذلك الوقت إمكانية مضاعفة الإنتاج في مجالات كثيرة . والذي تطلب حسابات أكثر دقة لقدرة المصنع وكمية المواد المنتجة ، وأصبحت تكنولوجيا الإنتاج بحاجة إلى قيادة هندسية .

وتوسع الإنتاج ، ثم إيجاد قاعدة تكنولوجية مناسبة من أجل الاختبار ، أوجد التحقق

(١) يونس تاريخ الفيزياء . موسكو ، ١٩٧٠ ، ص ٤١ .

(٢) ك . ماركس . ف . انغلز ، المؤلفات ، المجلد ٢ ، ص ٥٠١ .



الممكن للقيمة الكيفية للعلاقة بين الترابطات التوسيطية الضرورية (المتكررة) للظواهر .  
إن الضرورة كتتابع منطقي محدد - وعليه العام - واللذان حصلا على تعبير لهما في  
مناهج مختلفة من المعرفة ، سمحا بكشف جوهر الحركة على الأقل في صورتها البسيطة ،  
أي الحركة الميكانيكية .

وإذا ما اكتفينا سابقاً ببعض الحسابات الهندسية من أجل الإتمام الناجح للدورة  
التكنولوجية ، فإن التطور اللاحق للإنتاج أصبح يتم بتطبيق نتائج العلم أكثر فأكثر .  
والممارسة « بما فيها صورتها الأساسية - النشاط الإنتاجي » لم تحدد طريقة تفكير  
الناس فحسب ، بل امتحنت ذاتها بتأثير نتائج طرق التفكير ذاتها .

ومستوى تطور الممارسة الملاحظ في نهاية القرن الثامن عشر - ما هو إلى تركيب  
القوى المنتجة المؤسسة على المكشفات التكنولوجية والعلم (وبالضبط ، نتائج العلم  
وقوانين الميكانيك والكيمياء إلخ) .

لقد أضحى العلم في العملية الإنتاجية أكثر فأكثر كلحظة توسيطية . والعلم كسمة  
بالنسبة للحلقة التوسيطية يضم في ذاته سمات العناصر الأخيرة (قوة إنتاجية مباشرة ، كما  
أشار إلى ذلك ك. ماركس في (المخطوطات الإقتصادية ١٨٥٧-١٨٥٩) وبنفس الوقت  
يختلف عن القوة المنتجة بل وحتى يناقضها كشكل من أشكال الوعي الإجتماعي . لقد  
كان لهذا التوسط - حيث العناصر الوسيطة مختلفة بشكل كيني عن النهائية وبنفس  
الوقت يربطها بعضها بعض - مكان في بنية نشاط الإنسان سابقاً . ولكن الآن تدرج في  
النشاط الإنساني عناصر تختلف بنية هذا النشاط كنتائج الإكتشافات العلمية . وفي  
المستوى الأرقى تؤلف بنية نشاط الإنسان العلمي بين تلك النتائج التي وجدت بمعزل  
عن بعضها البعض (أي العلم والإنتاج) .

وتكمن الصفة الهامة للتغير المشار إليه في نشاط الإنسان الإنتاجي العملي في  
ترابط وعلاقة مبادئ العلم العام مع الصور العيانية لتحقيقها في عملية الإنتاج . وكان  
من الضروري حلقة توسيطية تتضمن في ذاتها سمات العلم من جهة وسمات الإنتاج المادي  
من جهة أخرى ، وكان أن تغفل العلم في الإنتاج من خلال التقنية - لقد كان هذا في  
القرن السادس حتى الثامن عشر ، بل وفي وقت أبكر من ذلك - ولكن تظاهرة عرضية

صدفية، وليس كترابط ضروري. ولقد ظهر الآن كنتيجة تطور الإنتاج غط جديد من الترابطات والعلاقات، فلقد تطورت منظومة العلوم النظرية التي تتميز باحتوائها على مشكلة العلاقة بين المبادئ النظرية العامة والحقائق الملموسة المناقضة للصدفة. هذه المشكلة ظهرت منذ ظهور الميكانيك الكلاسيكي النيوتني « مثلاً ضرورة مطابقة الحركة «غير الصحيحة» لكوكب أوران مع قانون جاذبية نيوتن » وتاريخ المعرفة النظرية بعد نيوتن يتكون من أمثلة مشابهة لتوسط نتائج النظرية المشتقة بما يتناسب مع الوضع الحقيقي للأشياء.

وهناك جانب هام آخر من جوانب نشاط الإنسان العملي يتعلق بعلاقة الإنسان ليس بالطبيعة بل بالناس الآخرين أي العلاقات الإجتماعية بين الناس.

ففي شروط العلاقات البرجوازية الناضجة أصبحت الترابطات الإقتصادية تظهر طبيعتها التوسطية أكثر فأكثر، فترابط البيع والشراء أصبح عاماً، فأجزاء هذا الترابط (ب-ن ون-ب)<sup>(١)</sup> يتناول حالياً كجزء من وحدة وحيدة. وهذه الدورة أساس وجود العامل، فهو إذا لم يبيع قوة عمله للأسمالي فإنه لا يستطيع الحصول على ما هو ضروري لوجوده.

والحقيقة أن منظومة كهذه والتي عُبر عنها في هذه الصيغة العامة لحركة رأس المال (ن-ب-ن)<sup>(١)</sup> لم تمتلكها المعرفة مباشرة، مع أن المعطيات من أجل كل منها كانت قد تكونت في صورة توحيد الترابطات التوسطية بنتيجة تكرارها ملايين المرات «وعندما أصبح العمل مثلاً ليس فقط في المقولات بل في الواقع الموضوعي» وسيلة من أجل إنتاج الثروة بشكل عام، وفقد ذلك الإلتحام الذي وجد سابقاً بين الفرد المعين والنمط المحدد من العمل»<sup>(٢)</sup>.

لكي تتوطد الترابطات التي تملك نظاماً معيناً في صورة ترابط منطقي في وعي الإنسان لا بد أن تتكرر ملايين المرات، أي أن تحصل على سمة عامة. والتكرار

(١) حيث ب. = بصاعة، ن = نقد.

(٢) ك. ماركس، ف. انگلز. المؤلفات، المجلد ٤٦ ج ١. ص ٤١.

كصورة بسيطة من صور الترابط الضروري ما زال يحتفظ بأهميته بالنسبة لأي ترابط ضروري مهما كان هذا الترابط عميقاً.

إن تأكيد ترابطات كهذه في بنية التفكير وانتقالها إلى صورة ترابط منطقي لا يتحقق إلا عند نزوعها إلى الخارج، حيث تغدو ملاحظة أكثر من مرة وبشكل منظم. وبالمقابل تصبح كذلك عندما يحيط الإنسان عملياً بنية الترابط الاجتماعي. وعندما أصبح الإنسان البدائي يشارك في عملية الإنتاج الطبيعي لوسائل وجوده (في الرعي) في الزراعة بدأت تشكل في وعيه العلاقات المباشرة الضرورية كعلاقات منطقية. ولكن الإنسان في هذا المستوى من التطور لم يصطدم بمشكلة العلاقات الكمية بين المعطيات، ونتائج عملية الإنتاج كشرط ضروري من أجل الحياة العملية. إن مشكلة كهذه انتضبت أمام الإنسان عملياً في « الملاحة » بناء السفن، الري إلخ) ومن ثم تولدت الرياضيات، علم الفلك والميكانيك ولكن بمناهج ما زالت بسيطة وغير منظمة. أما في العصور الحديثة حيث تحولت المشكلة المذكورة إلى مشكلة إنتاج الحياة عملياً، أصبح بالإمكان التعامل مع المنطق من خلال مناهج التفكير الإستنتاجية والاستقرائية وبصورة دقيقة. وبالتدرج تراكت مناهج التفكير القائمة على حلقات توسطة ومتنوعة كيفياً، وقائمة كذلك على درجة من الترابطات المنطقية، وبالنتيجة كلما تأكد هذا النمط من الترابط في نشاط الإنسان العملي أكثر فأكثر كلما دخل الإنسان في عملية كاملة من العلاقات التوسطية كعلاقة: الرأسمالي في عملية ن-ب-ن، العامل في عملية ب'-ن-ب.

إن اندراج الرأسماليين في سلسلة الترابط التوسطي الاجتماعي لا يجعلهم سبباً لطريقة تفكير جديدة، الذي ما هو إلا ثمرة إدراك بنية هذا الترابط. والطبقة العالية، وإن كانت تعتبر مضطهدة نتيجة ترابط كهذا، تغدو ذات هذه العملية التاريخية التي تطمح إلى بناء الممارسة الاجتماعية على نحو آخر، مرتبطة بالنمط الشيوعي للحياة الاجتماعية. ولهذا فإن الطبقة العالية من مصلحتها إدراك البنى الاجتماعية الموجودة، ومن مصلحتها منهج جديد منطقي يتوافق مع هذا الإدراك. وبنفس الوقت، فإن الوعي البرجوازي يسلم بالتوسطات الديالكتيكية في أحسن الأحوال - في إطار العلوم الطبيعية وليس في العلوم الاجتماعية.

لقد حلل ماركس وبشكل نقدي في (رأس المال) محاولات العلم البرجوازي في تشويه العلاقات الاجتماعية. وعن طريق الانتقال من الحلقات التوسيطية الواقعية في بنية هذه الترابطات من خلال صيغة ن-ن<sup>٢</sup> بين ماركس إلى أي حد من التفكير المثالي تصل المعرفة البرجوازية - عن طريق الصيغة السابقة - إذ تصف النقود كقوة نامية بذاتها، دون دور توسطي، دون تأثير البضاعة المختلفة عن النقد، كالقوة العاملة. ومع الإحاطة الكاملة أكثر فأكثر بالنشاط العملي لبنية الترابطات الاجتماعية يسع مجموع الناس المندرجين في النشاط العملي، ومن وجهة النظر هذه لا بد من الموافقة على الرأي القائل «إن شمولية الممارسة ما هي إلا ظاهرة متكونة ومتطورة»<sup>(١)</sup>.

وقبل أن نختم البحث في علاقة التفكير بالممارسة، لا بد من تناول مسألة علاقة المفهوم «مستوى التفكير» وطريقة التفكير. تتميز طريقة التفكير عن مستوى التفكير، بأن الأولى تتضمن في ذاتها، إلى جانب البنية المحددة للترابط المنطقي، منظومة مفاهيم. ومن بينها: تلك المفاهيم التي نعزلها على أنها مجموعة من المقولات المحددة، وهذه الأخيرة توجه حركة التفكير إلى حالة معينة من الواقع، مندرجة في مجال النشاط العملي، وتتخذ ضمنه مكاناً مركزياً. طريقة التفكير هي بالجوهر: منهج التفكير متناولاً في صورة عامة.

تغير طريقة التفكير من عصر إلى عصر، وطبيعة تغير كهذا قانونية، أي أنه مشروط بتطور الممارسة الاجتماعية - التاريخية. وما يسم عصرنا هو أن طريقة التفكير تتحدد بمضمونه، الذي يتميز بالانتقال من الرأسمالية، ومن الأشكال الأخرى الاقتصادية، الاجتماعية - بما قبل الاشتراكية إلى الاشتراكية، وتطورها نحو الشيوعية<sup>(١)</sup>.

وبناءً على ما سبق، فإن طريقة تفكير عصرنا تعكس هذه السمة التي تنحو نحو البرامج المتقدمة لمقولة الانتقال هذه التي تكون وصفاً هاماً للبحث والدراسة.

لقد بين لينين أهمية الفهم العميق لبنية وصورة الانتقال في إطار الفلسفة بشكل

(١) ي. إيليز. مقولة الممارسة في أعمال ماركس (الممارسة، المعرفة) موسكو ١٩٧٣ ص ٣٣.

(١) انظر ب. ب. فيدوسييف. (ديالكتيك العصر الرهن). موسكو ١٩٧٥ ص ٢٤.

عام، لقد كتب يقول: (إن التصور العادي يحيط بالإختلاف والتناقض لكنه لا يحيط بالانتقال من حالة إلى أخرى وهذا ما هو هام جداً)<sup>(٢)</sup>.

وفي العلم المعاصر يجري الإلتباه أكثر فأكثر إلى الدرجات والحلقات الوسطى للانتقال من ظاهرة وحالة ما إلى ظاهرة وحالة متناقضة، ولا شك أن البنية التوسيطية للانتقال كهذا كانت قد عرفت سابقاً، غير أنها أصبحت في القرن العشرين مشكلة مركزية، وما كان يمكن إلا أن تؤثر هذه المشكلة على صياغة سمات عصرنا بواسطة التفكير النظري. إن صياغة الفكرة هنا هي بدون شك طريقة تفكير العصر الحالي، غير أن هذه المشكلة ما زالت بحاجة إلى بحث.

(٢) لينين. المؤلفات الكاملة. المجلد ٢٩ ص ١٢٨ .

## الفصل الرابع

### بعض مبادئ المنطق الديالكتيكي الأساسية

لقد بحثت في جميع الكتابات الفلسفية - وبشكل نشط - مشكلة مبادئ العلم وموقعها ودورها في المعرفة العلمية وفي البناء النظري للعلم. وغالباً ما تقصد بالمبدأ العلمي النظري القانون العام الذي يكمن في أساس القوانين والمفاهيم الأخرى لموضوع العلم، أي نعني به الأداة المنطقية للانتقال إلى قانون جديد، أي إلى مفهوم جديد للنظرية. وهناك نمطان من هذه القوانين العامة التي تملك أهمية المبادئ في هذا العلم أو ذاك:

١ - القوانين العامة التي تعتبر نقطة إنطلاق.

٢ - القوانين العامة للعلم والتي تعتبر مركزية وأساسية.

ومن المبادئ التي تندرج ضمن النمط الأول مبدأ التناقض الديالكتيكي، مبدأ نفي النفي، مبدأ التطور. وهي مبادئ المنطق الديالكتيكي ومن مبادئه أيضاً النظرة الشاملة للموضوع، تطابق المنطقي والتاريخي في أسلوب دراسته (أي الموضوع) وواقعية الحقيقة، أما المبادئ من النمط الثاني وهي التي تصف فعل القوانين فهي: وحدة المجرد والعياني، التاريخي والمنطقي، وحدة النظرية والممارسة وما هو من هذا القبيل. إن هذه المبادئ تملك وظيفة منطقية محددة في منظومة المنطق الديالكتيكي، ودلالة هذه المبادئ دلالة بنائية بالقياس إلى المفاهيم الأكثر عيانية وخصوصية من مفاهيم المنطق الجدلي.

إن قوانين الديالكتيك، والتي تعبر عن المضمون العام للتفكير النظري هي ذاتها قوانين المنطق الديالكتيكي.

لننظر الآن في بعض مبادئ المنطق الديالكتيكي.

١ - إنشطار الجزئي ومعرفة أجزائه المتناقضة - أهم مبدأ من مبادئ المعرفة النظرية.

**التناقض المنطقي - الصوري والديالكتيكي، وحدتها وإختلافهما:**

في المنطق الصوري قانون الثالث المرفوع يقول أن الوحدة المباشرة للتناقضات غير ممكنة في وقت واحد ومن جهة واحدة. المنطق الصوري يقبل الوحدة المباشرة للتناقضات في نفس الوقت ولكن من جهات مختلفة، لكن التناقض هنا لا ينظر إليه على أنه تناقض وبالتالي فهو ممكن في التفكير. لقد سمح بوحدة المتناقضات بالفلسفة القديمة كنتيجة للحركة (هيراقليط) أو كطرح سلمي للمشكلة (زينون) أو على أنها تفسير مجرد - كمي لعلاقة التناقضات (أرسطو).

أجل لقد نظر أرسطو كما أشرنا إلى التناقض من وجهة نظر كمية « كاختلاف تام »، لدرجة قصوى للإختلاف تاركاً مجالاً لإنتقال التناقضات بعضها إلى بعض لكن إنتقال كهذا متوسط من قبل الإختلاف المتعدد كميّاً.

إن التناقض كوحدة عيانية كمية للتضاد هو أحد نتائج العلم الطبيعي في العصر الحديث، حيث شرع ببحث دقيق عن طريق المناهج الرياضية، للتعلم الكمي بين الفعل والتناقض، الإمتداد والنبذ، بين القوة الجاذبة والقوة النابذة، بين الطاقة الكامنة والطاقة المتحركة. إلخ... ولقد غدت المعرفة النظرية ناجحة نسبياً منذ بناء الخارطة الأولى المنظمة للعمليات الميكانيكية. كما أدركت الفلسفة وخاصة في القرن التاسع عشر حقيقة أن الظواهر والمفاهيم المتضادة تتوسط كذلك على نحو كيني مكونة التناقض. ودون أن ندخل في صميم جميع الآراء حول التناقض سنحلل مفهوم التناقض في المنطق الصوري والمنطق الديالكتيكي.

**للتناقض المنطقي - الصوري السمات الضرورية التالية:**

١ - إن الأحكام والمفاهيم المتناقضة تأخذ في وقت واحد، وفي معنى واحد وفي علاقة واحدة.

٢ - تقوم بين هذه المفاهيم المتناقضة علاقات مباشرة.

٣ - لا وجود لهذه المفاهيم المتناقضة في الواقع الموضوعي أما وجودها في عقل الإنسان فعلاقة ضلال .

٤ - لا بد أن يكون أحد الأحكام المتناقضة كاذباً على الأقل ولا يمكن أن يكون الإثنان صادقين معاً. فأحد الحكمين التاليين يجب أن يكون كاذباً: القمر جرم سماوي - وليس القمر جرماً سماوياً، لماذا؟. لأن العلاقة بين هذين الحكمين الذي يستبعد الواحد منها الآخر علاقة مباشرة. (هذه العلاقة نعبر عنها بواسطة رابطة Conjunction. وهذه العلاقة هي دائماً مباشرة أي وجود والرابطة «و». ويكتب الحكمان عادة على النحو التالي P.P وإشارة «و» هي مكان التوسط والخط الكبير فوق هذه الصيغة تعني نفي المقابلة بين هذين الحكمين المتناقضين.

ولا يختلف التناقض الديالكتيكي عن التناقض المنطقي الصوري بالمضمون فقط بل وفي الشكل أيضاً. إذ يحتل الوصل مكاناً ثابتاً في التناقض الديالكتيكي وتتقدم التوسطات في طبيعة وحدة التناقضات من خلال الحلقات الوسيطة ولكن ما الذي يسمح بإمكانية توسطات كهذه؟ إنها طبيعة التناقضات ذاتها.

في تناقض المواضع، المفاهيم الأحكام إلخ الصوري هناك علاقة وجود وغياب لصفة ما، للظاهرة ذاتها، للعملية إلخ. مثلاً في قولنا إن «القمر جرم سماوي» وحدة القمر مع الجرم السماوي شيء بين، والحكم (ليس صحيحاً أن القمر جرم سماوي). (والحكم «القمر ليس جرماً سماوياً» يناقض الحكم السابق ذلك أنه خالٍ من الوحدة. والحكم الموجود بين القوسين الكبيرين ليس مناقضاً للحكم الثاني الموجود بين قوسين صغيرين - «أي أن الحكم: «ليس صحيحاً أن القمر جرم سماوي ليس متضاداً مع الحكم «أن القمر ليس جرماً سماوياً» (بل على العكس فهو بمعنى من المعاني مرادف للثاني» ولكنه أي الحكم الموجود بين القوسين الكبيرين متضاد مع الحكم الأول القائل (أن القمر جرم سماوي) وأخيراً فإن الحكم الموجود بين القوسين الكبيرين ليس نفيّاً للحكم الأول،



ولكنه على الأقل متضاد معه بسبب من غياب الإشارة إلى الوحدة (التطابق أ.ب). إذ كان من الممكن أن يكون الحكم الثاني قد قبل الحكم الأول وعندها كان يمكن له أي - الثاني - أن يكون منفيًا بواسطة الحكم الأول. بيد أن التضاد بين الحكمين كان قد حفظ بسبب علاقة وجود وغياب الوحدة، إن الوحدة ذاتها والنفي هنا مجردان. وتجريدهما يكمن في أن أحدهما منفصل عن الآخر. الوحدة غير متعلقة بالنفي والعكس بالعكس.

أما فيما يتعلق بالتضاد العياني، فإنه علاقة وجود وغياب متبادلين لصفة ما، لظاهرة ما، لعملية ما إلخ، وإذا عبرنا عن الأحكام المتناقضة، والمكونة للتضاد الصوري بـ

A and A

(A ولا A) - ٢ (P and P̄) (P ولا P) الخ

فإنه يمكن صياغة التضاد العياني على النحو التالي

1 - A P... P̄ A

2 - B Ō O B̄ الخ.

كثير من النقاط المشار إليها والتي لم ندرسها بعد هي حلقات توسطية بين العناصر المتناقضة للعلاقة.

وتناقضات كهذه تحتل مكانها في الواقع الموضوعي ذاته. فوجود الشحنة الإيجابية في البروتون مثلاً لا يعني غياب الشحنة في الألكترون بشكل عام. بل على العكس، يعني وجود شحنة سلبية معينة لا توجد بالمقابل في البروتون. ويبدو الأمر على نحو آخر إذا قلت « القمر جرم سماوي » (A) ومن ثم نضع تأكيداً آخر مناقضاً (ليس صحيحاً أن القمر جرم سماوي) A. فإلى جانب غياب الوحدة هنا لا تظهر أي علاقة إيجابية جديدة.

غير أن تشكل التناقضات يستدعي أن النفي يضيف لحظة إيجابية. ولهذا عندما يجري الحديث عن أن تناقضات الرأسمالية عند ماركس تكمن في التأكيد على أن « الرأسمال ظهر على أساس الإنتاج وفي نفس الوقت لم يظهر على أساس الإنتاج » فإننا في هذه الحالة لم نحصل بعد على تناقض دياكتيكي، هذه الحالة قد تعني تأكيداً آخر

مفاده (الرأس مال ظهر في التداول وليس فقط في التداول) ففي هذه الحالة سوف يصبح التأكيد السابق تعبيراً مختصراً فقط لتناقضات ماركس المشهورة. وسنلاحظ أن التناقضات الصورية تكمن في التناقضات العيانية كالحظة  $A$  و  $\bar{A}$  توجد في  $AB$  و  $\bar{B}\bar{A}$  وعلاقة  $B$  و  $\bar{B}$  كما هو واضح هي لحظة من لحظات التناقض العياني، وهذا الشكل فإن الأجزاء الأساسية للتناقض الديالكتيكي تختلف بشكلٍ جوهري عن الأجزاء الأساسية للتناقض في المنطق الصوري. وهذا الأمر لا بد أن يظهر في العلاقة بينهما، ومن الضروري مع ذلك أن نلاحظ التناقضات التالية: مثلاً  $\bar{B}\bar{A}$  و  $A\bar{B}$  تأخذ نفس علاقة  $B$  و  $\bar{B}$  و  $A$  و  $\bar{A}$ . كما في التناقض الصوري، وفي هذه الحالة فقط تصبح علاقة التناقض متضادة (فمثلاً الإلكترون والبروتون متضادان في علاقة واحدة - في علاقة الشحنة).

في التناقض المنطقي - الصوري، كما أشرنا، العناصر التوسيطية غائبة من العلاقة. ولهذا ففي التجريد فقط يمكن الترابط بين التضادات. ففي قانون عدم التناقض حيث  $A.\bar{A}$  ومبدأ الثالث المرفوع حيث  $(A\vee\bar{A})$ . هناك تقابل وبصورة مباشرة بين التأكيدات المتناقضة  $A$  و  $\bar{A}$ ، ففي الحالة الأولى في الوسط بين العناصر الأساسية توجد علامة الربط والتي هي «و» أما في الحالة الثانية فهناك علاقة الاختلاف وهي «أو».

هاتان العلامتان توحدان أو تفصلان بشكلٍ مباشرٍ الحدود الأساسية للتناقض. فالعلاقة المنطقية الصورية علاقة مباشرة تتألف في نهاية الأمر من حدين، ويمكن أن تغدو علاقة كهذه مفهومة على أساس حدي العلاقة فقط.

أما التناقض الديالكتيكي فيتميز بأنه وحدة توسيطية للتناقضات وذو حلقات وسيطة. وترابط كهذا للتناقضات أصبح موضوعاً للعلوم الطبيعية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ولا سيما في القرن التاسع عشر، لقد كتب انغلز يقول: «بالنسبة إلى مرحلة كهذه من مراحل تطور العلوم الطبيعية، عندما اندرجت جميع الاختلافات في درجات توسيطية، وعندما تداخلت التناقضات على أساس من الحدود الوسيطة، أصبح المنهج الميتافيزيقي غير كافٍ. والديالكتيك الذي يعترف في حالات مناسبة بـ(أو-أو) أصبح يعترف بـ(كما أن، وكذلك الآخر) ويعترف بتوسط التناقضات،

أصبح الديالكتيك المنهج الأرقى في التفكير والذي يتناسب مع المرحلة الراهنة من تطور العلوم الطبيعية<sup>(١)</sup>

ويمكن صياغة بنية التناقض الديالكتيكي على هذا النحو:

$$A\bar{B}(a, b, y, \dots w)B\bar{A}.$$

وإذا ما قارناه مع التناقض الصوري (A.A) فإننا نرى أن علاقة الحدود الأساسية المتناقضة في بنية التناقض الديالكتيكي لا تقود إلى الربط، إذ بواسطة الربط يمكن التعبير عن العلاقة بين A و  $\bar{B}$  وكذلك بين B و  $\bar{A}$  فقط لأن كل واحد منها يستبعد الآخر، ولكن الربط ليس كافياً من أجل التعبير عن العلاقة بين  $\bar{A}$  و  $\bar{B}$ . إذ سيبقى الأمر غامضاً في هذه الحالة، فكيف يمكن أن نوحّد بواسطة الربط بين A و  $\bar{A}$  حتى ولو وجدت B والتي تبدو كما لو أنها تجعل من  $\bar{A}$  حيادية؟، أو كيف يمكن من خلال الربط توحيد B و  $\bar{B}$ ، دون أن نأخذ بعين الاعتبار حيادية A؟.

لنقم بتحفظٍ، إذ لما كان التناقض الديالكتيكي ليس موضوعاً للمنطق الصوري فالصيغة السابقة لا يمكن شرحها بواسطة المنطق الصوري، وسنستخدم ما هو معروف بشكل واسع لنقوم بمعالجة التناقض الديالكتيكي على أساس علاقات المنطق الصوري بهدف إظهار التباين الجوهرى بين هذين النمطين من التناقض في الشكل، حيث لم يتطرق الشك لأحد ما باختلافهما من حيث المضمون ومن ثم سوف نستعمل هذه الصيغ من أجل بناء منظومة مناسبة ليس أكثر..

إن مقارنة الصيغ المقترحة أي صيغ المنطق الصوري سترينا إلى أي حد هي سطحية (من وجهة نظر المنطق) محاولات تصور القانون الديالكتيكي - وحدة المتناقضات - كما لو أنه احتقار لهذا القانون أو ذاك من قوانين المنطق الصوري (رغم التحفظ الذي يقوم هنا في مجال التطبيق)، أو محاولة (إصلاح) قوانين المنطق بناء على نفس المبدأ كما لو أنهم يرفضون، أو يغيرون هذه القوانين «بقوانين» أخرى - قانون الرابع المرفوع كما يفعل هـ. ريشنباخ إلخ، فكما أن قوانين البيولوجيا لا تحتقر قوانين

(١) ماركس، ك. انغلز. ف المؤلفات، مجلد ٢٠، ص ٢٢٨.

الفيزياء ، مثلاً قانون التحول ، وكذلك فإن قوانين الديالكتيك لا تستطيع أن تنفي -  
قوانين المنطق الصوري على أنها قوانين علم آخر .

لننظر في بعض الأمثلة من تلك المحاولات ولنبدأ بالثنائية الحبيبية والموجية . ينظر  
عادة إلى براهين الفيزياء الكوانتية حول طبيعة الضوء على أنه يملك طبيعة موجية غير  
منفصلة وفي نفس الوقت يملك صفات حبيبية (جسمية) منفصلة على أنها شاهد على نقض  
لقانون المنطق الصوري - عدم التناقض (نزع التناقض) .  
لننظر في صياغتنا .

قبل كل شيء ، الصفات الموجية تناقض هنا ليس فقط غياب هذه الصفات (تناقضاً  
جانبياً وحيداً أي نفي صوري فقط) ، بل وتناقض الظاهرة الإيجابية أي السمات  
الحبيبية التي تتضمن هذا النفي في ذاتها كلحظة فقط ، وكذلك تتشكل صيغة معاكسة .  
وناظرين إلى هذا التناقض المعطى نلاحظ أنه ليس صورياً ، بل يمكن تمثيله على النحو  
الآتي .

$$\bar{A}B, B\bar{A}$$

حيث  $A$  هي إثبات للصفات الموجية ، و  $B$  نفي للإنقطاع ، و  $B$  إثبات للصفات  
الحبيبية و  $A$  نفي للإنقطاع .

ونقد قانون رفع التناقض يصاغ للدلالة على العلاقة بين حكمين على الأقل أما هنا  
فنحن نملك حكماً واحداً . ولهذا السبب فإن بنية هذا القانون تفرض علينا أن نسحبه  
على هذين الحكمين :  $A$  - « الضوء يملك صفات موجية (غير متقطعة) وفي نفس الوقت  
يملك صفات حبيبية (متقطعة) » و  $\bar{A}$  - « ليس صحيحاً أن الضوء يملك صفات موجية  
(غير متقطعة) و صفات حبيبية (متقطعة) » وهذا الشكل يحصل لدينا حكمان يخضعان  
في نهاية الأمر إلى التحليل المنطقي - الصوري ، سواء على أساس قانون عدم التناقض ،  
أو قانون الثالث المرفوع ، والفيزيائيون كما هو معروف يتمسكون بالحكم  $\bar{A}$  قبل القرن  
العشرين ، مناقضين الصفات الموجية للضوء بالجسمية (الحبيبية) أما في القرن العشرين  
فإنهم قاموا باختيار نهائي لصالح الحكم  $A$  .

وقد يعترض هنا معترض ذلك أن الحكم  $A$  يتكون من تأكيدين منفصلين مستقلين

ويمكن تطبيق قانون عدم التناقض أو الثالث المرفوع على علاقتها. عندها سيحصل لدينا حكمان: « الضوء يملك صفات موجية (اللانقطاع) ». ويعبر عنه بـ  $A_1$  « والضوء يملك صفات حبيبية (انقطاع) » ويعبر عنه بـ  $A_2$ .

ولكن  $A_1$  لا يمكنها بناء على قوانين المنطق الصوري أن تناقض  $A_2$  وأن  $A_2$  يجب أن تكون متطابقة مع  $A_1$  ولكن مع ذلك ليس هناك من أساس لتناقض كهذا، حيث  $A_2$  ما هي إلا  $A_1$  ذلك أنها تتضمن في ذاتها تأكيداً إيجابياً، ونفي الحكم  $A_1$  ليس إلا لحظة تابعة خفية، والنفي الصوري للحكم  $A_1$  يجب أن يكون على النحو التالي (ليس صحيحاً أن الضوء يملك صفات موجية (اللانقطاع) والمرادف (الضوء لا يملك صفات موجية) ولقد كان واضحاً عند هيوهانس أن هذا الحكم باطل (كاذب).

ومن الواضح إذاً أن قانوني عدم التناقض والثالث المرفوع قد استخدمنا هنا بشكل صحيح. ولقد أقر الفيزيائيون الحكم  $A_1$  داحضين مضمون الحكم  $\bar{A}_1$  وبناء على ذلك نعود إلى العلاقة السابقة  $A \vee \bar{A}$  ولقد أخذت صورة  $A \vee \bar{A}_1$ .

وهكذا نرى أن قوانين المنطق الصوري (تطرد) من هذا المجال أو غيره من مجالات المعرفة لا لأنها لا تفعل فعلها، بل لأنها لا تستخدم بشكلها الصحيح.

ومن المناسب أن نشير إلى الغلطة التالية التي غالباً ما تمر دون الانتباه إليها. النفي في المنطق الديالكتيكي، كلحظة جوهرية، وحيد الجانب أي لا يتضمن الإثبات في ذاته، غير أن هذه الحالة لا تأخذ بعين الاعتبار أن النفي الصوري يستبدل بالنفي الديالكتيكي الذي يعطي في النهاية ليس  $A$  و  $B$  و  $P$  و  $Q$  فقط بل يقدم تأكيدات إيجابية، ومن ثم فالمنطق الديالكتيكي لا يطبق على جانب واحد من جوانب علاقة الفكر المعقدة، بل على العلاقة بشكل عام. ليس هناك من علاقة في الفكر لا يطبق عليها المنطق الصوري ولكن هذا لا يعني أن المنطق الصوري كافٍ من أجل تحليل هذه العلاقات. فعند تحليل تناقض الحركة مثلاً تتغير مفاهيم النفي « الضعيف » والنفي « القوي »، ولكن هذا لا يعني أننا هنا في مجال المنطق الديالكتيكي: إذا كان النفي نفيًا فقط فإنه دون أن يتعلق ذلك بقدرته يبقى نفيًا صوريًا، أي وحيد الجانب وليس نفيًا ديالكتيكياً - الذي استناداً إلى بنيته - متطابق مع التناقض الديالكتيكي.

وقبل النظر في تناقضات الحركة لنرسم صيغة قانون الثالث المرفوع والتناقض  
الديالكتيكي من حيث استعمالهما.

$$\begin{array}{c} A \vdash \neg V \neg A \\ \downarrow \\ \neg AB(a \rightarrow B)A \end{array}$$

واستناداً إلى هذه الصيغة نرى أن التناقض الديالكتيكي لا يتناقض مع قانون الثالث  
المرفوع بل ويتضمنه في حكم إيجابي إذا كان هذا الأخير على نحو صحيح.

أما فيما يتعلق بتناقضات الحركة الذي يصاغ على النحو التالي « السهم المتحرك  
لا يوجد في هذا المكان فقط بل في مكان آخر ». فإن نفي مكان وجود السهم في مكان  
معين ما هو إلا لحظة تابعة، طبعاً ومن الواضح هنا الإثبات الإيجابي، أن السهم يوجد في  
نفس الوقت في مكان آخر.

ويمكن أن لا يجري الحديث عن هذا الآخر، ولكن يجب أن يفهم حالما يدور  
الحديث حول حركة الجسم (السهم) في المكان، وفي هذه الحالة فنحن لسنا في معرض  
التناقض الصوري  $\bar{A}$  و  $A$  يجب نحن أمام تناقض عياني  $AB$  و  $BA$   
والتحليل اللاحق لهذا التناقض يتحقق على أساس الصيغ السابقة.

$$\bar{A}B(a)B\bar{A}$$

حيث توجد مرحلة من الطريق على أنها حلقة توسطة تقع بين نقاط مكان وجود  
الجسم المتحرك بنفس الوقت، والأمر يكمن في أن حد الجسم المتحرك يبدو « ليناً » في  
فترة الطريق كلها، وبنفس الوقت، ليس هنا ما هو لا منطقي، مع أنه من الصعب أن  
تتصور ذلك، وكم كان من الصعب أن تتصور في زمن كبرنيك حركة الأرض حول  
الشمس، وتصور كهذا حصل على حق المواطنة في الفيزياء المعاصرة. لقد كتب آشتين  
يقول « إنني لتأكد أنه يجب أن ندع تلك الفكرة حول تركز Localization الجزئيات،  
ويظهر هذا لي كنتيجة لازمة لعلاقة اللاتين عند هاينريغز »<sup>(١)</sup>.

وتطبيق قوانين المنطق الصوري على تناقضات الحركة يجب أن يأخذ إذاً الشكل

(١) أ. أنشتين. الفيزياء والواقع، موسكو، ١٩٦٥، ص ٦٥.

التالي: الحكم A « السهم المتحرك يقع في هذا المكان ويقع في نفس الوقت في مكان آخر » والحكم A' « ليس صحيحاً أن السهم المتحرك يقع في هذا المكان ويقع في نفس الوقت في مكان آخر » المرادف: « السهم المتحرك لا يقع في هذا المكان وفي نفس الوقت في مكان آخر »، لحصل لدينا العلاقة  $A \vee A'$  حيث أن المنطق الديالكتيكي يقوم باختيار لصالح الحكم A ، فاطراً إلى A' على أنها حكم خاطئ .

ومحاولات نفي تلمس جوانب المنطق الصوري على بعض مجالات المعرفة العلمية تشهد أحياناً على أن من لا يريد الاعتراف بالمنطق الديالكتيكي ليس بمقدوره أن يقترح عوضاً عنه ، أو يدعو إلى « فوائده » الخاصة بالمنطق الصوري ، وهذا ما يميز مثلي منطق العلم ذوي الأفاويل الوضعية .

لقد أكد كل من فرانك وشيخ أنه في بعض الشروط يجب النظر إلى اقتران مبدئين في الفيزياء على أنه فكرة كاذبة ، مثلاً في حالة مبدأ هايزنبرغ في اللاتين ، إذاً يمكننا التثبت بدقة من موقع الجريء (إثبات A) أو من حركته أي (إثبات B) . ولكن ليس هذا وذاك بنفس الوقت .

وفي هذا الإطار يمكن ملاحظة ما يلي :

إننا نصطدم في المعرفة النظرية بوحدة التناقضات التي ليست صورية ، ورغم أنه من السهولة بمكان تطبيق المنطق الصوري هنا (كما في الحالات السابقة) وما سميناهم سابقاً بمناطقة العلوم يهتمون بشكل خاص بما يتبقى بعد تطبيق المنطق الصوري . ذلك أنهم لا يعرفون تناقضاً كالتناقض الديالكتيكي ، إنهم لا يستطيعون اقتراح طريقة إيجابية لتحليل الترابط (المكتشف) .

ومن الواضح أن الحكمين A و B يمكن أن يكونا مرتبطين ببعضهما بشكل مباشر وأما ترابطهما فلا يمكن أن يكون مبرهنأ تجريبياً ، كما يبرهن الحكمان المتناقضان A و B . هذا الترابط موضوع بحث نظري ، حيث الترابط التوسطي للتناقض غير ماثل للعيان كما هي أيضاً أجزاء عناصر هذا الترابط ، ولهذا كانت المفاهيم النظرية غير متقابلة مع الوقائع بصورة مباشرة .

وانطلاقاً من هذه الصعوبة حاول هو. رويشباخ استخدام المنطق ذي الثلاثة معاني بدل المنطق ذي المعنيين.

الحقيقي - الكاذب - اللامعني. أما قانون الثالث المرفوع فبستعاض عنه بقانون الرابع المرفوع، وبناءً على هذا القانون فكل حكم يجب أن يكون إما صادقاً، أو كاذباً أو لا معيناً. ولا وجود للإمكانية الرابعة.

مثلاً يمكن أن تكون القضية B حول حركة الجزئي حقيقياً إذا قمنا بتجربة مناسبة وبالتالي فإن الحكم الآخر لـ A سيظل غير معين لأنه يمكن التحقق من حقيقته أو بطلانه في نفس اللحظة عندما تتأكد من القضية B وبالعكس.

غير أنا نلاحظ خطأ هنا كما في الحالة الماضية. بالنسبة إلى علاقة القضية B و A ليست مطابقة لعلاقة القضية A و A ، B و B التي هي ضرورية من أجل تشكل قانون الثالث المرفوع. ورويشباخ ينصرف عن هذه الحقيقة ذلك أنه حذف ولم « يغير » قانون الثالث المرفوع عندما أعلن عن صدق القضية B ومن هنا أصلاً تنتج الصيغة  $B \vee \bar{B}$  ، نفي القضية B لا يمكن أن يكون صادقاً. أما فيما يتعلق بالقضية A ، فإنها قضية جديدة مستقلة والتي يمكن أن نطبق عليها قانون الثالث المرفوع مع وضع اختبار مناسب.

فعلاقة القضية A والقضية B لا تتسم بعلاقة قانون الرابع المرفوع، بل تتسم بالوحدة التوسطية، وليس من الحكمة وضعهما الواحد في مقابل الآخر مباشرة فالأمر ليس تناقضاً صورياً. ولهذا أكد ن. بور وبشكل صحيح أن « الحديث عن حالة المواضيع المبحوثة، والتي تظهر كما لو أنها غير مترابطة، ففي الواقع لا يمكن أن تكون مرتبطة ببعضها البعض بشكل مباشر وبشكل عادي بل يجب النظر إليها على أنها مكملة لبعضها البعض »<sup>(١)</sup>.

وبمناسبة مناقشة ما سبق من الممتع الوقوف باختصار على مشكلة علاقة الوحدة والتناقض في الرياضيات، وخاصة في مفهوم اللانهاية.

(١) ن. بور - ، دراسات علمية مختارة، الجزء ٢، موسكو، ١٩٧١، ص ٢٠٥.



أحياناً يجري الحديث عن مساواة.

$$A = \frac{A}{2}$$

حيث  $A = \infty$

$\infty$  - علامة تدل على اللانهاية.

إذ يمكن أن نرفض، قانون المنطق الصوري حول الوحدة. والذي عادة ما وضع على النحو التالي  $A = A$ . وأدرج التناقضات الصورية في بعض مجالات العلوم، كبنية تكمن فيها حقيقة عميقة. في حكم كهذا خطأ مرده إلى الخلط

١ - بين المساواة الرياضية والوحدة المنطقية الصورية.

٢ - بين التناقض المنطقي الصوري والديالكتيكي.

قانون الوحدة المنطقي الصوري يعني أن هذا المفهوم أو ذاك، هذه القضية أو تلك إلخ متوحدون. ومن الخطأ إدراجهم في أحكام أخرى.

في المساواة

$$A = \frac{A}{2}$$

حيث

$$A = \infty$$

القانون واضح بشكل تام، في الجانب الشمالي أو اليميني للمساواة استخدمت  $A$  (حيث أن  $A =$  اللانهاية). أما فيما يتعلق بأشارة « = » فإنها لا تعني الوحدة المنطقية بل تشير إلى المساواة الكمية الرياضية.

وفي الصيغ الفيزيائية، صيغة نيوتن مثلاً:

$$F = K \frac{m_1 m_2}{2 r_2}$$

هناك مكان للوحدة أيضاً ولكن من هذا لا ينتج أن قوة الجاذبية  $F$  متوحدة مع الأجسام المادية  $M_1$  و  $M_2$  والبعد  $r$ . وعلى هذا ففي صيغة  $E=mc^2$  هناك مكان للمساواة الكمية لطاقة المادة  $E$  وكتلتها  $M$  مضروبة في مربع سرعة الضوء  $C$  ولكن ليس هناك من وحدة بين الطاقة والكتلة. كما يقال أحياناً، هذه المفاهيم - مفاهيم مختلفة إلى حد كبير وبشكل كافي. ولكن عندما تساوي  $A$  و  $\frac{A}{2}$  حيث  $A=\infty$ ، فإن الحديث يجري حول تساوي لانهائيتين مختلفتين بشكل كمي (أي غير متطابقتين) مثلاً السلسلة اللانهائية للأعداد الطبيعية  $A$  يمكن أن تكون مساوية فقط للسلسلة اللانهائية للأعداد الفردية الطبيعية  $\frac{A}{2}$ .

الوحدة هي المساواة الكيفية، ولا حاجة للبرهنة على أن بين اللانهائيات هناك اختلافات كيفية، وحتى تناقضات كيفية بين اللانهائية الممكنة واللانهائية الواقعية، بين لانهائية السلسلة الحسابية والسلسلة الهندسية بين سلسلة لانهائية من الأعداد الطبيعية، والأعداد الكسرية، ولهذا - من أجل حل مشكلة تناقض الكثرة اللانهائية حلاً صحيحاً - من الخطأ أن نغض الطرف عن الاختلافات الكيفية بين اللانهائيات، والتي هي بذاتها كما قال انغلز نهائية.

ومن هنا يغدو من الواضح أن التناقض المعبر عنه بصيغة  $A = \frac{A}{2}$  حيث  $A = \infty$  ليست تناقضاً صورياً فحسب بل تناقضاً دياكتيكياً. ذلك أن  $\frac{A}{2}$  ليست ببساطة متوحدة مع  $A$ . ولكن تتضمن في ذاتها مضموناً إيجابياً محدداً والذي يتكشف من جراء تحليل شكل اللانهائية المعبرة لنا بصيغة  $\frac{A}{2}$ . وإذا عينا بـ  $A$  سلسلة لانهائية من الأعداد الطبيعية، ومن  $\frac{A}{2}$  سلسلة لانهائية من الأعداد الطبيعية الزوجية والفردية فإن قطبي المساواة كليهما يظهران أن علاقة الوجود والغياب المتبادل للصفات المحددة، متناولة في نفس العلاقة - علاقة سلسلة الأعداد النهائية.

وإذا ما تناولنا علاقة سلسلة الأعداد الزوجية والفردية اللانهائية، فإننا لا نستطيع توحيدها في قانون واحد ولنقل ( $A$ ) ذلك أنها مختلفان كيفياً مع أنها كمياً متساويان، ولهذا السبب لا نستطيع أن نوحّد  $A = \frac{A}{2}$  مع  $A = A$ .

وإذا ما فعلنا ذلك في الرياضيات فإننا نركب ما هو لا منطقي، وستكشف الرياضيات عن الاستناد إلى قانون الوحدة وتغدو لا مبالية بالتناقض الصوري.

## طرائق حل التناقضات:

سيدور الحديث هنا حول حل التناقضات عن طريق النشاط الإنساني، ومن البديهي وجود تناقضات تحل بدون تدخل الإنسان كما يجري في الطبيعة مثلاً.

إن تناقضات الواقع الموضوعي بذاتها تُحل وتنتقل إلى صورة جديدة من صور الحركة، هذه الصورة تتضمن في ذاتها حلقات توسيطية جديدة وأسلوب جديد آخر للتغير، أي لتغير الأجزاء الأساسية للعلاقة المؤثرة بعضها ببعض.

إن حل التناقضات في النشاط النظري للإنسان يختلف عن حله في نشاطه العملي، والحل العملي للتناقضات يتضمن في ذاته سمات الأسلوب النظري في حل هذه التناقضات، وكذلك يتضمن حل التناقضات كما يتم في الواقع الموضوعي ذاته.

وتكمن خصائص حل التناقضات النظري فيما يلي: تخضع تناقضات المعرفة العلمية إلى حلٍ نظري، بهذا الشكل أو ذاك، وتعكس هذه التناقضات تناقضات الواقع الموضوعي. لقد أشار كارل ماركس إلى «أن الحقائق العلمية هي دائماً متناقضة» (١) وهذا ماله أهمية، ذلك أن «تناقض الواقع الموضوعي ينعكس كذلك في تناقضات لغوية، والتي بدورها تتناقض مع أحكام الإنسان العادي» (٢).

إن المعرفة العادية لم تأخذ المتضادات بعين الاعتبار. وما دام الإنسان لم يقبض بعد على ترابطات المتضادات فإنها لم تفتح أمامه أي مشاكل خاصة بها. إذ بقيت هذه المتضادات يستبعد الواحد منها الآخر. غير أن التثبت من علاقة المتضادات بعضها ببعض لا يعني دراستها وكشفها. ومن هنا عدم تحول التناقضات في منظومه من الحقائق النظرية التي تسمى منظومة التناقضات.

في منظومة التناقضات تُثبت الرابطة المجردة بين المتضادات بعضها ببعض، كشيء إضافي.

وإن المتضادات التي يستبعد الواحد منها الآخر، يعني أحدها الآخر بنفس الوقت.

(١) ماركس. ك. انغلز، ف. المؤلفات، المجلد ١٦، ص ١٣١.

ومن أجل فهم الموضوع تظهر السمات المتضادة، العلاقات والظواهر المتضادة. ففي الرياضيات مثلاً هناك الأعداد الإيجابية والأعداد السلبية، في الفيزياء، الشحنات الموجبة والشحنات السالبة، وبالنسبة إلى الكيمياء الذرات المتناسكة والذرات المتفككة في البيولوجيا الوراثة والتغير إلخ. كل هذه المتضادات تنظر إليها في البدء في استقلالٍ عن بعضها البعض - كظواهر منفصلة، حيث كان من الصعب إظهار الترابط بينها، وكان من الضروري النظر إليها في الموضوع الواحد كتناقضات. قبل اكتشاف النظرية التطورية لم يدخل في حساب عالم البيولوجيا مثلاً أن الوراثة والتغير يقعان في وحدة داخلية. وكذلك بالنسبة إلى عالم الفيزياء - قبل اكتشاف الميكانيك الكوانتي. لم يدخل في رأسه أن الضوء يحتوي على صفات موجية وصفات حبيبية. كما نظر إلى الصفات البيولوجية والاجتماعية في الإنسان من قبل علماء الاجتماع قبل القرن التاسع عشر على أنها صفات متناقضة.

لقد كتب كانت إذ ذاك: «أن التناقضات هي تعبير عن المشكلة عند انتقال الفهم إلى خارج التجربة. وهذا صحيح، حيث إن العلاقات الداخلية تصبح موضوعاً للبحث العلمي في المستوى النظري فقط، غير أن هذا لا يعني أن المعرفة التجريبية لها علاقة مع أشياء غير حقيقية، المعرفة التجريبية لا تعيد خلق جوهر الموضوع في كليته، أي لا توحد بين قطبيه الأخيرين (أي المتناقضين أ.ب) بواسطة منظومة الحلقات التوسيطية في كنية واحدة، وهذا ما يتحقق على المستوى النظري من المعرفة فقط. وهكذا فإن حل التناقضات نظرياً (أي التناقضات التي ما زالت مشكلة بالنسبة إلى المعرفة) يكمن في كشف وتحليل الحلقات التوسيطية.

في الحل النظري لتناقضات الوعي، تُعاد البنية الداخلية للتناقضات، يعاد التناقض في حركته. وتحليل الحلقات التوسيطية يُظهر على أي نحو، وبشكل توسطي تبدو التناقضات التي يستبعد بعضها البعض بشكل مباشر، مترابطة. وإن تحليل جميع الحلقات التوسيطية يظهر التناقض في تطوره، لأن نمو منظومة الحلقات التوسيطية - عملية قانونية من قوانين التطور العام. وكلما كانت علاقة الإنسان بالطبيعة بدائية، كلما كانت الحلقات التوسيطية بدائية بدورها (أدوات الإنتاج) والمستوى الأرقى من هذه العلاقة تفترض توسطات أكثر تعقيداً (أدوات الانتاج - العلم، إلخ).

إن الحل النظري للتناقضات يعيد إنتاج بنية التناقضات الموجودة وجوداً موضوعياً في حركتها وتطورها، ويلقي ضوءاً على إمكانية حل تناقضات العملية الاجتماعية، والتي على خلاف العمليات الجارية في الطبيعة لا تجري بمعزل عن الإنسان ونشاطه (الواعي أو غير الواعي). ولهذا وبفضل الإنسان تخلق حلقات توسيطية لم توجد من قبل في الواقع، والتي تحقق تغيير شكل حركة التناقض، أي انتقاله إلى مستوى جديد.

إن الحل العملي للتناقض يؤثر في تطوره الموضوعي وفي انتقاله إلى حالة أخرى بشكلٍ كافي، وإن تسريع عملية كهذه هي نتيجة لتأثير الإنسان.

والحل العملي للتناقض غالباً ما يبدأ، لا من البحث عن الحلقات التوسيطية، بل بحذف أحد الجوانب المتضادة الموجودة في التناقض (عندما مثلاً لا يتطابق هذا التناقض مع مصالح الإنسان). ومع ذلك فحل كهذا للتناقض هو تأكيد لتناقض آخر حل محله مع توسطات جديدة. فحل التناقضات الاجتماعية - الاقتصادية مثلاً ليس ببساطة حذف للطبقة القديمة، بل هو خلق معطيات من أجل تناقض إجتماعي - اقتصادي جديد.

والحل العملي كالحل النظري يتطلب بالضرورة توسط عناصر، أي جوانب متناقضة للكل.

وكما كان موضوع المعرفة أو التأثير العملي أكثر تعقيداً، كلما لعبت الحلقات التوسيطية دوراً أكبر في المعرفة والممارسة. وإن ما يميز الترابط الأكثر تعقيداً عن الترابط الأكثر بساطة (كمياً وكيفياً) هي بالضبط منظومة التوسطات. فالترابط بين الإنتاج والحاجة في المجتمع البدائي كان أكثر مباشرة من الوقت الحاضر مع تقسيم العمل المعقد.

ومن الأهمية بمكان - ونحن نتحدث عن خصائص الحل النظري والحل العملي للتناقض - أن نؤكد ما يلي: ليس هناك من شك في أن البحث النظري - (الحل) - للتناقضات يجب أن يخضع لكيفية حلها في الواقع الموضوعي، وإلى هذا أشار انغلز في معرض تعليقه على كتاب ماركس (في نقد الاقتصاد السياسي)، ولكن الحل العملي للتناقضات إذا ما تحقق على نحوٍ واعي يمكن أن يتحول بعد ذلك إلى بحثٍ نظري، إلى

خلق بنية تناقضات موجودة بشكل موضوعي ويؤدي إلى نتائج مناسبة إذ يطرح مسألة طرق ووسائل الرفع، أي الحل العملي للتناقض المعطي. ولهذا أكد ماركس: إن الهدف النهائي للعلم هو دائماً هدف عملي.

## مبدأ الإحاطة الشاملة بجوانب الموضوع المتعددة

مفهوم الجوانب، الجوانب المتعددة والإحاطة الشاملة

كما قلنا سابقاً، فإن فهم الأشياء المحيطة بنا من حيث هي مرتبطة بعضها ببعض أصبح يشق لنفسه طريقاً وتصوراً حول شمولية الظواهر والتصورات عنها. في البداية، إن تصور شمولية الأشياء، الظواهر، ما زالت تترك مجالاً لامكانية الجزئي والإمكانية الوجود المستقل لأجزاء الكلي، ولكنه يتضح بالتدريج فهم دلالة تراكيب (أجزاء أ.ب، الكلي) خارج الكلي ذاته.

إن الشكل الأعلى لمعرفة الموضوع بكليته تكمن في دراسته من جميع الجوانب، دراسة العلاقات من جميع جوانبها أي علاقاتها بعضها ببعض ومن أجل هذا من الضرورة معرفة ما هي جوانب الموضوع أو الظاهرة.

لقد امتلك مفهوم الجانب مضامين مختلفة في العصور المختلفة، إذ كان مرتبطاً بالوضع العام للمعرفة بطريقة تفكير العصر، حيث نظر إلى جانب الشيء على أنه الجوهر المطلق، إذ نظر الفلاسفة القدماء إلى الأشياء ككل معقد ويتكون هذا الكل من جواهر غير منفصلة ومستقلة، من الأرض، الماء، الهواء كما هو عند الميلين، أو يتكون من العلاقة بين الأعداد عند الفيثاغورثيين... إلخ. الجوهر هنا ما هو إلا جانب من جوانب الأشياء الحسية والعيانية. وبكلمات أخرى كان الجوهر جانباً من الإدراك الحسي وعنصراً من عناصر التأمل. ذلك لأن موضوع المعرفة التأملية صور على أنه مجموعة من الجواهر.

درجات الأفكار عند أفلاطون، الذرات والفراغ الكثير عند ديمقريطس، العالم المافوق الحسي حيث الجوهر منفصل - عند أرسطو... إلخ. كما في الكيمياء تقريباً حيث الصفات الأربع للشيء (الأشتعال، التطاير، أو التبخر، تحمل النار والذوبان،

تحمل صفة مطلقة). وكميات الجوهر هذه غير مرتبطة ببعضها البعض داخلياً ولكنها في تمازج مختلف، تعطي مواد كيميائية مختلفة، مكونة جوانب مستقلة للتفاعلات ومدركة حسيّاً.

ومن ثم تأكد أكثر فأكثر في القرون الوسطى التصور حول ثنائية جوانب الشيء، وانطلق هذا التصور من فكرة اتحاد الجوهر الإلهي المطلق «الجوانب الداخلية» مع الجوانب الصدفية اللاجوهريّة للأشياء «الصورة الخارجية» في هذه الحالة جانب واحد هو الجوهر، أما الجانب الآخر فهو شيء ما صديفي ونسي.

أما في القرنين السابع والثامن عشر واستناداً إلى التطور السريع للعلوم الطبيعية على أساس استعمال وتطبيق المناهج التجريبية والاختبارية الشاملة بدأت الدراسة المنهجية لصفات الأشياء وعلاقاتها. لقد بدأت المعرفة العلمية للظواهر الطبيعية بدراسة صفات الأشياء كجوانب لها. وعملية توحيد الصفات مع جوانب الأشياء يسم المعرفة التجريبية، الشيء هنا متصور على أنه مجموعة من الصفات وليس شيئاً آخر.

لقد كانت المعرفة في العصر اليوناني - على خلاف ذلك - كانت معرفة كلية ولكنها لم تكن عيانية، لقد تناول فلاسفة اليونان الكلي كشيء غير متعلق بالجزئي). ولهذا فإن انقسام الموضوع إلى عناصر جزئية كان من اللازم، باكراً أو متأخراً، أن يقود إلى فهم أن الصفات لا تملك استقلالاً، ليست هي التي تحدد الموضوع أو الشيء كموضوع أو شيء كلي، إن الفهم العياني للشيء لا يمكن أن يكون نتيجة دراسة صفاته الجزئية فقط.

لقد بدأت تظهر محدودية تصور وحدة مجموع الصفات التي سادت في القرن السابع عشر، إذ أصبح واضحاً أن مجموع صفات الشيء لا يمكن أن تستنفذ، زد على ذلك، أنه ليس هناك من معيار للتمييز بين الصفات الجوهريّة - الجوانب - واللاجوهريّة اللهم إلا معرفتنا بأسباب هذه الصفات.

لقد تبين أن في هذا المستوى التجريبي من المعرفة لا يمكن معرفة الجوانب الكلية، ذلك أنها قد فهمت بشكلٍ كميٍّ محضٍ، ولهذا صورت المعرفة أنها كلية وليست معرفة متعددة الجوانب، حيث وُحِدَت معرفة الجوانب الكلية للشيء، للظاهرة مع معرفة الواقع كله، والذي هو واقع لانهائي. ولهذا أصبح من غير الممكن الإمساك بالمعرفة

الكلية للشيء، فمعرفة كل صفة جديدة يظهر عدم كفاية المعرفة القديمة للشيء ذاته كمجموعة أقل من الصفات.

ولقد نضج في القرن الثامن عشر الفهم حول صفات الأشياء كصفات لا تستطيع بذاتها أن تملك معنى مستقلاً. وإن وحدة جوانب الموضوع، صفاته، يجعل منه معرفة لكافة الجوانب ولكن بشكل كمي فقط، وعليه لا يمكن الوصول إليها مطلقاً. ومن هنا ظهرت أشكال مختلفة من الشكية والأدرية. وإن الدرجة الكبيرة من التجريد سمحت لـ لابلاس وآخرين من أنصار الحتمية الميكانيكية - تحت لهم اعتبار: أن القوانين القليلة للميكانيك التي كانت قد نشأت آنذاك - تستطيع أن تقدم أساساً لمعرفة تحيط بالواقع.

في نهاية القرن الثامن عشر وفي بداية القرن التاسع عشر، خاصة، بينت ممارسة الوعي ذاته طريقة أخرى لامتلاك الموضوع فكراً، حيث عزل من مجموعة صفات الشيء جانب محدد تتعلق به الجوانب الأخرى. وأصبح جانب محدد كهذا صفة جوهرية من جميع مجموع صفات الأجسام الحية، عزلت العلاقات التي تتوقف عليها حياة هذه الأجسام ووجودها. وهكذا أصبح ممكناً معالجة الصفة على أساس تصنيفات ثابتة للأجسام الحية، وأصبح ممكناً التقدم أكثر إلى فهم أصلها وتطويرها. وأصبح الانتقال من تعدد الجوانب الكمية إلى الجانب الوحيد الكيفي، في كل مجال من مجالات المعرفة، ومن أجل الإقتراب من الفهم النظري للموضوع بشكل عام، ضرورياً. ولكن هذا الجانب ليس صفة ببساطة، أو كيفية (جوهرية) متطابقة، بل صفة جِهرية، وإلى ذلك أشار كارل ماركس وفردريك أنغلز في «الأيدولوجيا الألمانية» حيث أكد أن بالإمكان تمييز الناس عن الحيوانات بسمات خاصة مختلفة (بالوعي، بالدين، إلخ) «الناس أنفسهم يبدوون بتمييز أنفسهم عن الحيوانات منذ أن يشرعوا بإنتاج الوسائل الضرورية الحياتية - الخطوة التي حدها تنظيمهم الجسمي»<sup>(١)</sup>.

وتنشأ في مفهوم الصفة الجوهرية - لا علاقة صفة بصفة أخرى أو بموضوع آخر - بل علاقة الصفة بالأساس الداخلي للموضوع، للجوهر، ويظهر عدم تطابقه مع مجموعة

(١) ك. ماركس. ف. أنغلز، فيورباخ التضاد بين النظرة المثالية والنظرة المادية، موسكو ١٩١٦، ص ٢٣



الصفات، بل ومع منظومتها أيضاً. إن عزل الصفات الجوهرية كجوانب محددة للشيء يشهد على المستوى العالي للفهم التجريبي لدى البشر، كما ويشهد على الدراسة النظرية لهذا الشيء.

ترى ما هو ذلك الشيء الذي يعتبر صفة جوهرية؟ إنه ليس تلك الصفة التي تستنفذ تحديد الشيء، ولكنها تلك التي تعتبر تحديداً داخلياً على الأقل تميز الشيء وتسمح:

- ١ - بإظهار الثبات الذي يجب النظر على أساسه إلى جوانب الموضوع.
- ٢ - تسمح بفهم منشأ الشيء ومبدئه وبنفس الوقت فهم تلك الخاصة التي تميز جوانبه الأخرى جميعها، والتي تظهر العلاقة بين خصائص الشيء وظهوره وتطوره.
- ٣ - تسمح « باستنباط » التحديد النهائي للشيء كعلاقة أساسية للجوهر أو كقانون أساسي، ومن هذا التحديد الشامل تظهر جميع الأشكال الأخرى المكونة لموضوع كنتيجة.

### الوعي النظري والنظرة الشاملة للشيء:

لقد رأينا أن جوانب الشيء تتطابق مع جوهر مستقل مطلق في المعرفة التأملية، أما في المستوى التجريبي للمعرفة العلمية فإن هذه الجوانب تتطابق مع الصفات كعلاقة خارجية للشيء، للموضوع مع الأشياء والمواضيع الأخرى. لننتقل الآن من المستوى التجريبي إلى المستوى النظري. ويعني الانتقال في إطار مشكلتنا هذه عزل الصفة الجوهرية على أنها جانب محدد. والحقيقة أن الصفة هنا لا تؤخذ على اعتبارها جوهر الشيء الذي هو ذاته يتكون من صفات ويستمر بالإتحاد مع جوانب الشيء.

يجري في المستوى النظري لتطور العلم تغيرٌ أساسي في تصور جوانب موضوع المعرفة. وفي إطار كهذا أصبح من الممكن فهم العلاقات الضرورية الداخلية - الترابط والقانون. لقد حُفظ التصور السابق للجانب ولكن الصفة فهمت فقط كجانب خارجي على خلاف الجانب الداخلي، الذي يمكن أن يكون قانوناً أو أن يكون علاقة ضرورية.

والخطوة الأولى في الانتقال من المعرفة التجريبية إلى المعرفة النظرية هي عزل

الصفات الجوهرية المحددة للصفات الأخرى. هذه الخطوة تساعد في تعيين موضوع المعرفة النظرية. ويمكن القول - مستخدمين كلمات كارل ماركس حول قيمة التبادل - إننا نعر على آثار ماهية الشيء من خلال الصفة الجوهرية، والخطوة الثانية هي عزل علاقة انتقال الجوانب المتناقضة كصفتين للجوهر، أي عزل العلاقة الجوهرية. وهاتان صورتان المتناقضتان للوجود الخارجي للجوهر الواحد، الشكلان المتناقضان لوجوده - واللذان يصاغان في تحديدين - يكمل أحدهما الآخر. الشيء هو هذا وذاك، وذاك وهذا. البضاعة هي القيمة، والقيمة الضرورية، الذرة هي النواة والغلاف الإلكتروني، الخلية الحية هي النوات والبروتوبلازما، المجتمع هو الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي إلخ... إن أداة الربط (و) تعبر في هذه الحالات عن الرابطة، عن وحدة الجوانب المتناقضة.

ومن هنا تبدأ عملية استعادة الموضوع الكلية في وحدة جميع اتجاهاته، أي في علاقاته، ترابطاته وصور نشأته. والدراسة اللاحقة للموضوع تكمن في بحث الترابطات والعلاقات بين الاتجاهات المتناقضة، والتي هي نقطة انطلاقه ترسم منذ البداية الحدود النهائية للموضوع. ولهذا نرى لماذا تقدم المعرفة النظرية والمعرفة النظرية فقط معرفة كلية وشاملة لكافة جوانب الموضوع! على خلاف المعرفة التجريبية مع أن الجانب التجريبي يُحفظ بالضرورة). ولهذا كتب لينين يقول: «إن المعرفة النظرية يجب أن تتناول الموضوع في ضرورته، في كافة جوانبه، أي في علاقاته، في حركته المتناقضة، في ذاته ولذاته»<sup>(١)</sup>

وفي كلمات لينين هذه يكمن جوهر معرفة الموضوع الشاملة في مستوى التفكير النظري، وجميع التحديدات اللاحقة والأكثر عيانية كصفات الموضوع ما هي إلا عملية تعيين العلاقة، والتي تعتبر نقطة بداية التناقضات، وهي تصبح أكثر عيانية فقط بالقياس إلى تلك العلاقات التي هي نقطة بداية، إنها الدرجة اللاحقة للنظر الكلي للموضوع، هي أكثر فأكثر (أي العلاقات) تتحول إلى قوانين عيانية، ذلك أن القانون علاقة وترابط داخلي وضروري في الظاهرة.

(١) ف. أ. لينين. المؤلفات الكاملة. المجلد ٢٩، ص ١٩٣.

لقد لاحظ لينين - مطبقاً ذلك على معرفة الواقع المحيط بشكل عام - « إن المفهوم ، القانون درجة من درجات معرفة الإنسان للوجود والترابط ، لتربط المتبادل ، ودرجة من درجات المعرفة الكلية العملية العالمية »<sup>(١)</sup>.

إن كل موضوع يخضع للبحث النظري يتكشف عن الشمول كمنظومة قوانين ، وكل قانون ما هو إلا صورة العام سواء كان في الطبيعة أو في المجتمع .

ولهذا فإن المعرفة النظرية لظواهر الطبيعة والمجتمع متخلصة من اللانهاي الزائف ومشروطة بالضرورة دون حدود بعدد صفات الموضوع .

وإلى جانب ذلك ، فإن المعرفة النظرية التي تقوم بخطوة أخرى في الكشف عن جوانب الموضوع تستلزم الانتقال من علاقة انتقالية متناقضة الى قانون أساسي ، إلى علاقة أساسية للموضوع ، والتي تعتبر « تحديداً شاملاً » للموضوع أي يعتبر الجانب العام للموضوع والذي على أساسه يمكن تفسير أي واقعة أو أي ظاهرة أي كل صفة مرتبطة بظواهر الشيء المعطى .

في الميكانيك الكلاسيكي الجانب العام هو قانون الجاذبية ، وفي الكيمياء - قانون مندلييف الدوري ، في « رأسمال » ماركس - قانون فضل القيمة الخ .. فالقانون الأساسي إذاً هو تحديد شامل للموضوع ، تحديد يعبر عن جوهره في صورة عامة كلية ومهما كانت هذه الصفة أو تلك من صفات القانون ، فإنها جميعها (أي الصفات أ. ب) تغدو مفهومة على أساسه فقط ، وهي في نهاية الأمر آثاره ونتائجه ، أما ما هو هام ، هي التناقضات ذاتها أي تلك التي تستعيد بعضها البعض ، وتبدو صفات الشيء متجاورة ، متوحدة فقط بفضل هذه العلاقة الأساسية .

ومن هنا تبرز أهمية مسألة وحدة المتضادات مع بعضها البعض . وإذ تتوحد هذه التضادات نحصل على سيمفونيا ، كما قال لينين . ويمكن الحصول على شانه أصوات (أي عدم انسجام) ، ولكن على أساس معرفة الماهية (ليس في هذه الصورة الخاصة أو تلك إذ على هذا الأساس يمكن الحصول على نتائج تجريبية) بل بصورة عامة ، في صورة

(١) لينين ، المؤلفات الكاملة المجلد ٢٩ ، ص ١٣٥ .

العلاقة الأساسية يمكن - ليس بطريقة توقيفية مباشرة بدون علاقة داخلية بل بصورة عضوية - تحديد التضادات بعضها مع بعض .

و بدون معرفة ماهية الشيء المعطى في الصورة العامة يمكننا توحيد صفات ووظائف الموضوع بعضها ببعض، ولكن على أساس تجريبي، وتظل الصفات متجسدة في الموضوع، «إذا أخذنا تحديدين مختلفين أو أكثر وتوحد هذين التحديدين صدفة فإننا نحصل على تحديد توفيقى يشير إلى الجوانب المختلفة للموضوع فقط»<sup>(١)</sup>.

ولهذا فإن لبنين في بحثه (مرة أخرى حول النقابات، حول اللحظة الراهنة وأخطاء تروتسكي وبوخارين) يحدد موقف تروتسكي كموقف إنسان يطمح لأن يستخدم الكأس كوعاء من أجل الشرب حتى ولو كان هذا الكأس بدون قعر. لقد استعاض تروتسكي بواقعة صدفية تجريبية وملاحظة بدل جوهر الأمر، والموقف التوفيقى لبوخارين الذي طمح أن يحل بشكل أحادي الجانب، المواقف المتناقضة عن طريق الجمع المباشر الذي لا يملك أية نقاط ومفاهيم متوافقة حول النقابات ليس أقل خطأ.

لقد كتب أ.ف. ايلينكوف في معرض شرحه للمدخل المنهجي اللينيني حول النقابات ما يلي «إن الدور التاريخي العيان وموقع النقابات في منظومة عناصر ديكتاتورية البروليتارية، تُعبر فقط عن طريق موقف حزبي: النقابات من كافة الجوانب وكيفما نُظر إليها هي مدرسة وجميع التحديدات الأخرى مشتقة من هذا التحديد الأساسي والرئيسي. هذا التحديد يُعبر عن الطبيعة الخاصة للنقابات، ويُبرز بفضل أي شيء تستطيع أن تلعب دورها كناطق باسم ديكتاتورية البروليتارية إلى جانب الحزب وإلى جانب الدولة وفي علاقة متبادلة بينها»<sup>(٢)</sup>.

وهكذا فإن مسألة الشمول في النظر إلى الموضوع لا تملك أهمية نظرية عميقة فحسب بل وأهمية عملية كبيرة. هناك جانبان من جوانب مبدأ النظر الشمولي للموضوع يمتلكان أهمية فائقة أولهما يتعلق بالبنية الداخلية للموضوع: الموضوع

(١) لينين، المؤلفات الكاملة، موسكو ١٩٧٤ ص ٢٩١

(٢) أ. ف. ايلينكوف: دياكتيك المجرد والعيني في «رأس مال» ماركس. م. ١٩٦٠ صفحة ٨١/.

كمنظومة علاقات، ترابطات، قوانين تصاغ في أشكال وتتعلق بالنظر الكلي للموضوع أما الجانب الثاني فيتعلق بمجال الأشكال الخارجية لظهور عناصر الكلي، مجال الوقائع، الظواهر، الصفات إلخ. ونقول مستخدمين تعبير أنشتاين، إن هذا هو مجال النظرة الكاملة. لقد كتب أنشتاين مطبقاً مبادئ البنية النظرية للنظرية النسبية يقول: «يجب الإحاطة قدر الإمكان بجميع الظواهر وعلاقاتها المتبادلة (بشكل كامل) والتوصل إلى: كيف يمكن منطقياً أن يكون الإستقلال المتبادل للمفاهيم والتعرف على العلاقات القائمة بينهما «القوانين الأساسية أو الفرضيات - هذا الهدف سأسميه الوحدة المنطقية»<sup>(٢)</sup>.

وكما نرى فإن أنشتاين يطبق كلا الجانبين من جوانب الشمولية (النظري والتجريبي) مع أنه ليس دقيقاً عندما يتحدث عن العلاقات القائمة بين المفاهيم الأساسية، وليس لها أي مكان في بناء النظرية. كما تحدث لينين عن الجانب التجريبي للشمول والذي نسميه أسوة بأنشتاين الجانب (الكامل): من الضرورة تناول، ليس الواقعة المعزولة، بل كل ما يتعلق بوقائع المشكلة المبحوثة بدون استثناء واحد. وبهذا الشكل فإن الأهمية المنهجية لمبدأ النظر الشامل للموضوع تكمن في أنها تسمح بتفسير جميع الوقائع والظواهر دون استثناء، وعلى أساس نظري.

إن كل منظومة نظرية أصيلة من نظريات المعرفة تتناول الموضوع في علاقاته وترابطاته الشاملة، سواء في المجال الخارجي والتجريبي، أو في النظرة الكاملة للوقائع وللظواهر والصفات المتعلقة بالموضوع.

والحقيقة أن الموضوع في تطور دائم، ولهذا فهو معرض للتغيير في ظهور علاقات وروابط جديدة واستناداً إلى المعرفة يجب الكشف عن هذه العلاقات والترابطات المتطورة الجديدة، في الموضوع. وإذا ما دار الحديث حول معرفة ظواهر الطبيعة الفيزيائية، الكيميائية والظواهر الطبيعية الأخرى، فإن اكتشاف العلاقات الجديدة لجوانب الموضوع لا تعني الرفض للنظرية غير التامة لصالح النظرية الأكثر تامة، بل اكتشاف المستوى الجديد لنظام المادة. إنها عملية لا نهائية، لأن المادة لا نهائية في العمق، بمعنى تعقدها اللانهائي وحتى في إطار هذه أو تلك الصورة من صور الحركة، هذه العملية لا تعني استبدال النظرية غير التامة بنظرية تامة، بل تعني ظهور فروع جديدة

(٢) أنشتاين. مجموعة أعمال علمية الجزء الثاني م ١٩٦٦ ص. /٢٤٤/.

من العلم، ظهور علوم جديدة مع مواضيع جديدة للبحث. فالميكانيك الكلاسيكي مثلاً ليس نظرية أقل تماماً بالمقارنة مع الميكانيك الكوانتي، الفيزياء النووية هي ببساطة فرع آخر من الفيزياء مرتبطة بمجال مادي آخر.

وهكذا فإن تطور الموضوع وتطور الوعي يكمنان في ظهور جوانب جديدة، علاقات جديدة وفي كشفها في عملية المعرفة. لقد كتب لينين يقول: «إنها لعملية لانهائية. كشف جوانب جديدة، علاقات جديدة إلخ».<sup>(١)</sup>

إن منظومة المقولات هي تعبير منطقي لتطور الموضوع الواقعي التاريخي، وهذا التطابق يتكشف في مبدأ وحدة التاريخي والمنطقي، الذي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار وفي هذا المجال كذلك. وهنا تظهر مشكلة التطور الشامل الهرموني للموضوع، تطور الشخصية مثلاً، هذا الجانب من المشكلة يملك أهمية عملية من أجل بناء المجتمع الشيوعي وسننظر باختصار في مشكلة تطور الشخصية الشامل من أجل إيضاح الأساس الموضوعي لتطور المعرفة الكلي وفي مستواها الأعلى.

لقد رأينا أن المعرفة الشاملة هي نتيجة تركيب داخلي لعلاقات كانت قد عُرِلت وصور تشكل الموضوع، زد على ذلك، أن التركيب محقق في نتيجة محددة وفي اتجاه محدد، هذه العملية تتطابق مع عملية تطور الموضوع ذاته.

يتحقق تطور مواضيع الواقع الموضوعي عن طريق التركيب التوسطي لجوانبه وظهورها، والتي ما هي إلا نتيجة اختلاف عناصر الموضوع في مسار تطوره. ولكن ليس كل جانب يكون في حالة وحدة مع الجوانب الأخرى للكلي، ذلك أن ترابط الطفيليات هو نتيجة التطور البيولوجي مع أشكال أخرى توجد بفضلها، هذه الطفيليات تحمل صفات خارجية محضة، ذلك أنها بنظامها وبموقعها في منظومة الكل البيولوجي تعتبر متشابهة فاقدة لتلك الأعضاء الضرورية من أجل الحصول على وسائل من أجل حياتها، ولهذا فإن حذفها لا يؤثر على البنية البيولوجية إنها ثمرة انحطاط الجنس وليس ثمرة تطوره.

إن حذف أي شكل ذي قيمة (ولنفرض حذف أي حشرة) يؤثر سلباً أو إيجاباً على أحوال البيئة لهذا الإقليم أو تلك المنطقة.

(١) أ. ف. لينين. المؤلفات الكاملة المجلد / ٢٩ / ص. ٢٠٣/.

في تاريخ المجتمع، الحالة مرتبطة بظهور تكاليف المنتجات الفرعية للتطور، والتي تجد لها مكاناً في شروط الملكية الخاصة وتقسيم العمل المطابق لها. وإذا كان العمل الفكري بالنسبة للإنسان البدائي غير منفصل عن العمل الجسدي، مع أن النشاط العملي استمر إلى وقت كبير، وكان ضرورياً من أجل توفير الوسائل في سبيل الوجود، فإنه في شروط المجتمع المنقسم إلى طبقات تناحرية فإن تطور وازدهار أحد أشكال النشاط في اتجاه واحد يتبعه انحطاط في نشاط آخر، أي أن التطور يحمل وبصورة واضحة طبيعة واحدة.

إن التوافق الذي وجد لنفسه مكاناً في المجتمع المشاعي سرعان ما ينهار ضمن شروط وجود الطبقات التناحرية، طبعاً من الخطأ التحدث عن تطور شامل (تطور من كافة الجوانب. أ.ب.) لأعضاء القبيلة، إذا لم تخلق بعد مجالات مختلفة للنشاط الإنساني، ولهذا فمن الخطأ في شروط كهذه حتى طرح السؤال حول التطور الشامل. ومن المهم الحديث عن التطور الهرموني - ولكن بمعنى شرطي، في ذلك المستوى حيث نأ تدرجياً نمطان من النشاط الاجتماعي - الفكري والجسدي. فعلاً إن الأشكال المتضادة لنشاط الإنسان المشاعي لا تتناقض مع بعضها البعض خارجياً، فالواحد منها لم يتطور ولم يوجد على حساب الآخر، ولهذا لم يوجد بينهم تناحر، ومع ذلك فإن هذه الأشكال كانت وبشكل مباشر مرتبطة ببعضها البعض في نشاط الناس، إن مباشرة ترابط التناقضات تدل على عدم تطور الكل، على عدم تطور الشخصية ذاتها.

إن الانسجام يتحقق هناك حيث تغني التناقضات بعضها البعض في عملية التطور، حيث تؤثر على نمو وتطور بعضها البعض.. إن الإنسان لقادر على أن يتطور باتجاهات مختلفة ولكن بدون انسجام، إن الإنسان غير المتطور فيزيائياً أي جسدياً ولكنه على معرفة باللغة، بالرياضيات، بالعمران، بالتاريخ لا يمكن أن يكون تطوره منسجماً، هرمونياً، لأن تطوره الذهني جاء على حساب تطوره الجسدي.

إن التطور المنسجم - الهرموني هو لحظة ضرورية للتطور الشامل وبدونه لا معنى للحديث حول التطور الهرموني، هذا التطور الكامن في النمو المناسب للتناقضات وتوسطاتها. فالوحدة المباشرة للتناقضات ما هي إلا حالة غير متطورة. إنها ولادة الموضوع وتناقضاته. لقد جاء في برنامج الحزب الشيوعي السوفييتي أنه « في مرحلة

الانتقال إلى الشيوعية تنمو فرص تربية إنسان جديد وبشكل هرموني، هذا الإنسان يجمع في ذاته الثراء الروحي، والشرف الأخلاقي، والكمال الفيزيائي»<sup>(١)</sup>.

وهكذا نرى أن التطور الهرموني للإنسان مرتبط بامتلاك الثراء الروحي والشرف الأخلاقي من جهة، وبالكمال الجسدي من جهة أخرى. إنه وحدة جميع هذه الجوانب.

وإذا فهمنا الأساس الجوهرية، المضمون الجوهرية لحياة الإنسان بوصفها نشاطه الروحي - المادي، فإن تطوره يعني تغيراً لأشكال نشاطه، إن تطوره يكمن في تعقد منظومة هذه الأشكال، في ظهور اختلافات أو تحولات جديدة، لقد ظهر النشاط مثلاً في وقت من الأوقات بوصفه نشاطاً علمياً، حكومياً إلخ، وفي شروط التشكيلة الاجتماعية المتناحرة فإن الأشكال المختلفة لنشاط الإنسان لا ينفصل الواحد منها عن الآخر فحسب على أساس الموقع الاجتماعي، بل تتناقض مع بعضها البعض وبشكل تناحري.

إن مستوى تطور النشاط الإنساني والقوى المنتجة ذاتها لم يسمح بمزج الأشكال المتناقضة للنشاط في وجه واحد، ولم يتحقق بعض التقدم إلا في مرحلة متأخرة من مراحل تطور الرأسمالية، ولقد ارتبط هذا التقدم باختصار يوم العمل، وبتوحيد أشكال مختلفة من النشاط الإنتاجي، ولكن عملية كهذه تقود في حقيقة الأمر إلى إضعاف التناحر الاجتماعي بل حتى النشاط في المجال الفكري غالباً ما هو محدد بوظائف طبيعية من أجل مضاعفة الربح، وليس من أجل تطوير قدرات الإنسان.

يتحقق ترابط أشكال النشاط الإنساني في شروط التشكيلة الاجتماعية ما قبل الإشتراكية ولكن بشكل خارجي فقط، فبين هذا الشكل وذلك من أشكال النشاط تقف شخصية منظم الإنتاج الذي يستطيع أن يحقق - بشكل وحيد الجانب فقط - وظيفة الترابط.

أما في شروط الإشتراكية، فالى جانب حذف الأساس الاجتماعي لتناحر أشكال النشاط، تقف مهمة رفع مستوى تطور الإنسان، بشكل يسمح بسيادة الترابط الداخلي مع الترابط الخارجي لجميع أشكال نشاطه (أي الإنسان أ.ب.).

(١) برنامج الحزب الشيوعي لاسوفييتي. موسكو، ١٩٧٦، ص ١٢٠ - ١٢١.



إننا نحقق عملية كهذه على أساس تطور النشاط الإنتاجي، وهذا بدوره يحدد التغير في مجالات النشاط الأخرى.

ولكن الثورة التكنولوجية في حد ذاتها لا تستطيع أن تقود إلى التطور الشامل للشخصية خارج الأشكال الاجتماعية المحددة لتطور النشاط الإنتاجي والروحي.

وإن التناحر بين النشاط الروحي والمادي يُبقي التطور وحيد الجانب، كسمة مميزة ليس فقط لتطور الشخصية، بل لتطور الإنتاج ذاته، حتى في شروط التقدم العلمي - التكنولوجي.

ولا شك أن تطور الشخصية الشامل يمكن أن يظهر في مجتمع قائم على الملكية الخاصة. إن أ. شفايتسر مثلاً يبيّن واحد من الشخصيات المتعددة الاهتمامات في القرن العشرين، والذي قلما يجاريه أحد في تطور خصائصه الروحية والمادية المتعددة.

ولكن إذا ما أخذنا الفكرة التي يعتنقها أ. شفايتسر وخاصة فيما يتعلق بالعلاقة الأخلاقية بالتطور المشوه، الوحيد الجانب لإنسان المجتمع البرجوازي فإن هذه الفكرة تؤكد النشاط الذي يقوم مع قوة التأثير الأخلاقي، والمبالغة بتأثير الإنسان الفرد تحت إسم الإنسانية.

أما أفكار الجماعة فإنها تدان من قبله، ويرأها كانهدار لاستقلالية الفرد وتطوره الخلاق.

لقد كتب أ. شفايتسر يقول: «إن خضوع الإنسان المعاصر للتأثير الخارجي يبدو كما لو أنه ليس ظهوراً لضعفه». بل يعتبره الإنسان تقدماً، إن الإنسان لوائق من أن الولاء الروحي واللامحدود لأفكار الجماعة تبرهن على عظمة الإنسان المعاصر، واستناداً إلى خاصته الاجتماعية فإنه يتجه وبشكل قصدي إلى حاجة خيالية، ويخضع كل شيء وبوسيلة العنف إلى مبدأ الجماعة.

ولما كنا في هذا الإطار نرفض جميع حقوق الذاتية التي لا يمكن نزعها، فإن جيلنا ليس في مقدوره أن يقدم أفكاراً جديدة، أو يصلح وبشكل ملائم ما هو موجود. إن على جيلنا أن يعتنق الأفكار المتغلغلة والتي لها نفوذ كبير والتي تحصل أكثر فأكثر

على سمةٍ وحيدة الجانب، وتسير في سيطرتها على الناس حتى النتائج الخطيرة<sup>(١)</sup>. أ. شفايتسر، واصفاً وبشكل صحيح جوهر بـالتطور الضروري المشوه والوحيد الجانب للإنسان في شروط التقدم التكنولوجي في المجتمع البرجوازي، يرفع هذا الشكل من التطور اللامنسجم إلى درجة « قانون تراجيدي - مأساوي » يقوم على الإنتصار في شيء، مصحوب بخسارة في شيء آخر<sup>(٢)</sup>.

ولكن في شروط إنتقال المجتمع الاشتراكي إلى مجتمع شيوعي تظهر مباشرة سمات هرمونية متناقضة للعلاقة المترابطة بين الشخصية والجماعة.

إن عملية تكامل الشخصية تستند إلى مبدأ الجماعية، وتستطيع قدرات الإنسان الحصول على تطورها المنسجم على أساس تطور الجماعة. لقد كُتب في دستور الإتحاد السوفييتي ما يلي: « إستناداً إلى المثال الشيوعي فإن وقت فراغ كل إنسان، هو شرط التطور الحر لجميع الناس، والدولة تضع هدفها في توسيع الإمكانيات الواقعية ومن أجل أن يستخدم المواطن قواه المبدعة، قدراته ومواهبه من أجل تطور الشخصية ومن كافة جوانبها ».

ولا شك أن الشكل الأساسي لهذا النشاط هو النشاط المادي والذي تتعلق به الصور الأخرى من النشاط. إن تطور الشكل المادي لنشاط الناس يحدد طبيعة جماعتهم. لقد كتب ماركس وانجلز يقولان: « في الجماعة فقط يوجد لكل فرد وسيلة تعطيه الإمكانية لتطور مكنوناته بإتجاهات متعددة، وعليه فالحرية الشخصية ممكنة في الجماعة فقط، في الجماعة الموجودة حتى هذا الوقت في الدولة مثلاً - إلخ - الحرية الشخصية وقف على أولئك الأفراد المتطورين في إطار الطبقة المسيطرة، ولأنهم فقط أفراد هذه الطبقة. إنها الجماعة الوهمية التي ما زال يعيش فيها الأفراد تناقضهم دائماً كشيء مستقل، ولما كانت هذه الجماعة توحد طبقة ضد أخرى فهي بالنسبة للطبقة الخاضعة ليست جماعية وهمية فحسب، بل أصفاً جديدة. إن الأفراد في شروط

(١) شفايتسر، الثقافة وعلم الأخلاق. موسكو ١٩٧٣، ص ٤٨ - ٤٩.

(٢) المصدر السابق. صفحة / ٤٥ / .

الجماعية الحقيقية يكتسبون إلى جانب اتحادهم الحرية»<sup>(١)</sup>. وهكذا في الجماعيات السابقة فإن شروط تطور الناس ما هي إلا سلطة، وتناقض الفرد كنتيجة قائمة بذاتها لتقسيمهم إلى أفراد، والذي بنتيجته كان لا بد من وحدتهم المشروطة بتقسيم العمل، والتي أصبحت في نهاية تقسيمهم ترابطاً غريباً بالنسبة لهم»<sup>(٢)</sup>.

أما في شروط الاشتراكية فإن طريقة ترابط مختلف أنماط النشاط الإنساني تحدده مساواة جميع الناس في علاقتهم مع وسيلة الإنتاج، وفي شروط كهذه فإن التقدم التكنولوجي العلمي، والذي يوحد أشكال النشاط المادي الإنتاجي، لا يقف في تناقض تناحري مع الشكل الاجتماعي لتطور الناس واتحادهم، بل على العكس يتأكد أكثر فأكثر تجاوز اللاإنسجام بين العمل الفيزيائي والنشاط الروحي الإبداعي.

لقد تراكمت وجهات نظر مختلفة في الكتابات الماركسية حول مسألة تطور الشخصية الشامل في المرحلة الشيوعية، واستناداً إلى واحدة من وجهات النظر هذه، فإنه في المرحلة الشيوعية وفي أي مستوى من مستوياتها تبقى المهن، والاختصاصات لأن الإنتاج ذاته سيتشعب باتجاهات مختلفة متعددة، وبناء عليه ستتعدد مجالات النشاط الروحي أيضاً أو أي نشاط إنساني آخر.

لقد كتب ي. م. روجوف ما يلي: «يبدأ تطور الشخصية الشامل من النشاط العملي، ومعنى الشمول هنا هو قبل كل شيء القدرة على وحدة العمل الفكري والجسدي، التنظيمي والتنفيذي، المتعدد والواحد، الإبداعي والإمكانات اللاواعية للإبداع»<sup>(١)</sup>.

وكما هو واضح من فقرة روجوف، فإن التطور الشامل للشخصية، والتطور الهرموني ليس شيئاً واحداً.

يجب القول إن شيئاً من ذلك الذي أتى على ذكره المؤلف يحتفي في المرحلة الشيوعية، مثلاً العمل الجسدي واللاإبداعي. فالمؤلف محق عندما يتحدث عن عمل

(١) ماركس - أنجلز. فيورباخ. تناقض النظرة المادية المثالية، صفحة / ٨٢ - ٨٣ / .

• - المصدر السابق.

(١) ي. م. روجوف، التقدم التكنولوجي - العلمي وتطور الشخصية. لينغراد، ١٩٧٤، ص ٧٧.

راقصة الباليه، النحات، عازف البيانو إلخ. ولكن هذا ليس عملاً في مجال إنتاج الخيرات المادية الضرورية للمجتمع، ما من أحدٍ يسمي الرياضة عملاً فيزيائياً مع أنه بالنسبة لبعض أنماط الرياضة فإن الطاقة الفيزيائية التي يفقدها الرياضي تفوق الطاقة الفيزيائية التي يفقدها الحمال.

أما من وجهة نظر أخرى فيجري الحديث على أن مجال النشاط الإنتاجي الاجتماعي في شروط الشيوعية سيكون منعزلاً، فإلى جانب تقسيم العمل المهني بين الناس سيولد تقسيم الوظائف الإنتاجية بين الآلات والخطط الأتوماتيكية. هذه العملية مرتبطة من وجهة نظرنا بالتطور المتعدد الاتجاهات للشخصية. وعلى العكس فإن غياب الوحدة الشاملة في مجال الإنتاج المادي يجعل الإنسان غير متعدد الجوانب، بل ووحيد الجانب، ذلك أن تقسيم العمل هذا في مجال الإنتاج المادي سيكون خارجياً وليس داخلياً. وهذا يعني أن اشتراك الناس في مختلف مجالات الإنتاج المادي لا يتطلب تهيئة منهجية خاصة. إذ سوف يعرف جميع الناس، المبادئ العامة للأتمتة المعممة الشاملة وتوجيهها، والإختلاف بين هذه المبادئ لن يكون هاماً. والوظيفة التي سيقوم بها الناس في مجال الإنتاج المادي سوف تكون مشروطة بدوافعهم الداخلية الآخذة بعين الاعتبار الحاجات الاجتماعية.

والحقيقة أنه يمكن أن نصادف معطيات للواقعة التالية: فحتى الوقت الحاضر تنمو في مختلف مجالات الإنتاج عدد المهن والتخصصات وفي نفس الوقت فإن توحيد المهن يتأخر عن هذه العملية. لقد كتب روغوف يقول: « بناء على المعطيات الإحصائية في الإقتصاد الوطني بلغ عدد الحرف في الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٢٠ ٥,٥ ألف مهنة، ١٩٣٩ أكثر من ١٨,٥ ، عام ١٩٥٩ حوالي ٢٧,٦ ألفاً ، عام ١٩٧٠ ٢٩ ألفاً تقريباً، إن توحيد بعض المهن والإختصاصات المتشابهة في صناعة الدولة « وخاصة في مجال صناعة آلات البناء » قد قلل عدد هذه المهن من عدة آلاف إلى ٣٥٠ ، ومع ذلك فإن هذا لم يعتبر العدد الحالي لمهن السكان. ورغم هذا فإن الوضع الواقعي التجريبي الآن لا يستطيع أن يعطي صورة عن المستقبل. أجل إن المعلومات التي قدمت سابقاً تدل على وجود ميل نحو وحدة أشكال النشاط، وهذا الميل ينمو بنمو القوى المنتجة في المجتمع، وخاصة في شروط التقدم العلمي - التكنولوجي. ولهذا فعندما يستند المؤلف على

معطيات د. برايس والتي تؤكد أن التخصص في العلم يتضاعف كل عشر سنوات فله الحق في ذلك وهذا صحيح في إطار العلم ولكن ذلك لا يستدعي بالضرورة تخصص الناس في مجالات الإنتاج المادي.

ومع ذلك ففي العلم إلى جانب الاختلاف هناك الوحدة، إلى جانب ظهور مجالات علمية جديدة هناك تركيب للمعرفة العلمية. والسمة المميزة لتطور العلم (وخاصة تطور العلوم الطبيعية) هي الميل إلى الارتباط بالتقنية أكثر فأكثر. وهكذا ففي الألكترونيات الدقيقة، في الفيزياء النووية غالباً ما يصبح من الصعب البرهان عما إذا كانت الاكتشافات اكتشافات علمية خالصة أو اختراعات تكنولوجية. ويرى الفيزيائي الإنكليزي س. باول أنه منذ ١٩٣٠ يُلاحظ سمات جديدة في قوة الأعمال العلمية مرتبطة بإنشاء سرعات جديدة، «وتوطيد هذه السمات إلى درجة كبيرة سببه نجاحات الاختبارات التي أدت إلى الحصول على الطاقة النووية من أجل أهداف سلمية وحربية، ومن أجل نجاح اختبارات كهذه تطلب ذلك اشتراك جيل من الفيزيائيين، وعمل مشترك من قبل العلماء وفي مجموعات كبيرة».

ويعتقد س. باول: «أصبح بالإمكان ولأول مرة - وخاصة في الفيزياء الدقيقة - تلمس روح علم المستقبل، هذا النموذج من الأعمال العلمية أصبح مملكاً بسبب من تطور التقنية وفي جميع مجالات العلوم المتعددة<sup>(١)</sup>».

من الصعب طبعاً تصور نشاط الناس الروحي في المستقبل، ولكن يمكن الاعتقاد أن العلم لن يكون مجموعة مجالات متفرقة مستقلة وخارج نشاط الناس بل سيفقدو مجزأً إلى أقسام علمية، وتقنية مختلفة في أهدافها، وهذا ما سيكون كما قال ماركس علماً واحداً حيث ستتضمن العلوم الطبيعية في ذاتها علم الإنسان تماماً كما يتضمن علم الإنسان العلوم الطبيعية<sup>(٢)</sup> ويشهد أكثر فأكثر تحول العلم إلى قوة إنتاجية مباشرة للمجتمع على عملية الوحدة المشتركة بين العلم والتقنية - وهذا يعني جريان عملية توحيد العلم مع العناصر الهامة للقوى المنتجة وتحول العلم إلى فاعل في الإنتاج. وتحت

(١) لينين والعلوم الطبيعية المعاصرة. موسكو، ١٩٦٩، ص ١٥١.

(٢) ك. ماركس ف. انغلز، المؤلفات، المجلد ٤٢، ص ١٢٤.

تأثير التقدم العلمي - التكنولوجيا تطورت وسائل الإنتاج إلى حد لا يستطيع فيه عامل الإنتاج أن يستخدم هذه الوسائل مستنداً إلى الخبرة الإنتاجية أو عادات العمل فقط .

إن الإنسان لقادر على استخدام التقنية المعاصرة إذا امتلك فقط معرفة علمية - تكنولوجية في هذا المجال أو ذاك .

وتلاحم الاتجاهات المتعددة لنشاطات الناس « خاصة العلم ، التقنية ، الإنتاج » مرتبط بالتقدم العلمي - التكنولوجي ، ويتناقض مع المجتمع الطبقي المتسم بالتناحر الطبقي ، والتفاوت الاجتماعي والمرتبط بتقسيم العمل .

ولهذا فإن تطور اتجاهات الناس المختلفة الشامل ليس مشروطاً بالتقدم العلمي - التكنولوجي فحسب ، بل يرتبط كذلك بالشكل الاجتماعي لهذا التقدم . لقد كتب لينين يقول : « تترك الرأسمالية بالضرورة ميراثاً للشوعية ، الاختلاف المهني والحرفي القديم الذي تكون خلال القرون الوسطى بين العمال من جهة والنقابات التي استطاعت أن تتطور ولو بشكل بطيء سنة بعد سنة ، وسوف تتطور بشكل أكبر ، اتحادات إنتاجية ورشية ، (تحيط بمجمل الإنتاج وليس فقط بالورشة الحرفية والمهنية) ، ومن ثم على أساس هذه الاتحادات الإنتاجية يُنتقل إلى محور تقسيم العمل بين الناس ، إلى تربية ، تعلم وتحضير وتطوير الناس في جميع الاتجاهات ، الناس الذين يستطيعون فعل كل شيء ، نحو ذلك تيسر الشوعية ، ويجب أن نسير إلى الأمام ، ولكن من خلال سنوات طويلة »<sup>(١)</sup> .

إن تطور الإنتاج المادي والروحي (العلم) ما هو إلا تركيب لا يتحقق على طريق تنظيم التأثير المتبادل بين الفاعلين المنفردين الواحد مع الآخر ، بل عن طريق تربية ، تعليم وتنشئة الناس القادرين على توجيه منظومات الأمتة والتي بفضلها يمكن خلق ، حفظ وتحقيق الحاجات والمطالب ، إن توجيه منظومات كهذه يتطلب مستوى عالياً من استعداد الناس العلمي - التكنولوجي ، ويمكن الموافقة مع م . س . كاغان عندما يقول : « من الواضح أنها لفرضيات طوباوية تلك التي ترى أن الناس سيحصلون على إمكانية امتلاك - إن لم يكن جميع - بل عدة مهن مختلفة على الأقل والانتقال من مهنة إلى

(١) ف ، أ . لينين ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤١ ، ص ٣٣ .

أخرى»<sup>(١)</sup> ومع ذلك فمن وجهة نظر التطور الشامل للشخصية يعني هذا اشتراك الشخصية في جميع أشكال النشاط «الإصلاحي، التغييري، القيمي، الفني، إذ ذاك ليس من الضرورة أن يتجسد هذا النشاط في صور عيانية، هندسية طبية، تربوية إلخ» وهكذا ستحفظ المهنة بالنسبة إلى الأفراد، ولكن إلى جانب ذلك تشترك الشخصية في مجمل اتجاهات النشاط الإنساني.

وتطبع هذه الحالة - من وجهة نظرنا - المرحلة المبكرة من المجتمع الشيوعي، أي ما هو متحقق فعلاً في المجتمع السوفييتي. ويقوم عدد كبير من الأعضاء بنشاط انتاجي، تفكيري واعٍ، قيمي فني، وفي مستويات ودرجات مختلفة. أجل والكاتب نفسه أي كاغان يلاحظ ذلك «إذا ما حاولنا النظر في التجربة المتراكمة في مراحل بناء الشيوعية في بلادنا وفي البلدان الاشتراكية الأخرى فإننا نرى أن الطموح إلى تطور الشخصية وفي جميع اتجاهات نشاطها الحياتي أصبح قانوناً لنشأة إنسان جديد»<sup>(٢)</sup>

غير أن هذا ليس إلا بداية. على الشيوعية كما يقول ماركس أن تستبدل العمل الجزئي، والوظيفة الجزئية بتطور شامل للفرد، حيث الوظائف الاجتماعية المتعددة جوهر تغير وسائل النشاط الحياتي بعضها إلى بعض»<sup>(٣)</sup>. ويدور الحديث عند ماركس حول تبادل وسائل نشاط الأفراد الحياتي وليس حول زيادة في وسائل النشاط الحياتي الأساسي بوسائل أخرى طبعاً، إذ من الخطأ أن تحدد درجة اشتراك الإنسان المقترح في مجالات النشاط، هذه الدرجة يمكن أن تكون مختلفة إلى حد كبير.

وهكذا فإن تطور الشخصية الشامل - ما هو إلا تركيب داخلي مختلف وصعد ومجالات نشاط الإنسان بناء على تطور الأسس الجوهرية قبل كل شيء، وهي مجالات النشاط الإنتاجي المادي، والذي تتغير بنيته بشكل كيميائي، كما يتطابق مع هذه البنية النشاط الكلي أي الشامل للإنسان. وليست البنية السبرينتيكية والمنظومات الأتوماتيكية هي التي تخلق العمل المبدع، إذ النشاط الروحي المتحقق في المهن العلمية والفنية،

(١) كاغان، النشاط الإنساني، موسكو ١٩٧٤ ص ٣٠٧

(٢) المصدر السابق ص ٣١٠

(٣) ماركس، انغلز، المؤلفات، المجلد ٢٣، ص ٤٩٩.

والتطور الفيزيائي المتحقق في الرياضة ، تتوسط ، أي ، تتركب بفضل استخدام المنظومات الأتوماتيكية التي تنفذ وظائف غير إبداعية ، تقدم للإنسان إمكانية الإبداع المتعدد الجوانب في النشاط الإنساني .

وفي هذه الشروط سوف يُتجاوز التناقض بين العمل وأوقات الفراغ ، سيصبح مجمل نشاط الإنسان عملاً يتضمن السمات الجيدة لوقت الفراغ ، وبنفس الوقت فإن مضاعفة وقت الفراغ ، والوقت الحر ، واختصار أوقات العمل تجد نهايتها في انتشار الصفات الإيجابية لوقت الفراغ في النشاط العملي .

إذا ما لخصنا مجمل ما قلناه سابقاً نصل إلى نتيجة مفادها: أن النظر إلى الموضوع من كافة جوانبه يعتبر عملية تقسيم اختياري لجوانبه، ودراسة نظرية لترابط هذه الجوانب الداخلي على أساس العلاقة الجوهرية التي تشكل جوانب الموضوع ذاتها، وبوصفها علاقات وأشكال حركة هذا أو ذلك المضمون. ولقد ظهرت العملية الواقعية لتطور الموضوع بوصفها عملية تركيب جوانبه، تركيب تتشكل في مساره هذه الجوانب ويجري بنفس الوقت تطابق بين النظر الشامل للموضوع في مستوى نظري وبين العملية الموضوعية لتطور جوهر الموضوع - هذا التطور الذي يتضمن بذاته التركيب الشامل .

## الانتقال من المجرد إلى العيني

### وحدة المنطقي والتاريخي

#### ضرورة الانتقال من المجرد إلى العيني

إن موضوع المعرفة النظرية ما هو إلا منظومة الترابطات الداخلية التي تحدد حركة وتطور الكل وعناصره . والمعرفة النظرية، هي قبل كل شيء، استيعاب فكري للمنظومة الداخلية لترابط الكل المدرك، هذا الترابط الداخلي لا يمكن الوصول إليه عن طريق الملاحظة والوصف، إذ من الضرورة الخوض داخل موضوع المعرفة من أجل فهمه، إذ لا يمكن الإحاطة بالموضوع المعقد على أساس معرفتنا المباشرة، إذ أن تعقده يتطلب تحليلاً لعناصره وترابطاته المختلفة . وإذا ما أردنا الوصول إلى الموضوع كشيء كلي لا بد وأن يقود تحليل الكلي إلى التركيب . وفي هذه الحالة تعترضنا مشكلة حول



طبيعة تركيب كهذا. يجب أن لا نفهم من التركيب العناصر المعقدة الخاضعة للبحث والمنفصلة بشكل تحليلي، بل إن التركيب عملية فكرية توحد العناصر الجزئية في كل واحدٍ مستوعبين التوسطات الضرورية الداخلية لهذه العناصر الجزئية، وبنفس الوقت الترابط الداخلي بوصفه قانون الحركة الذاتية للعناصر الجزئية وللكل.

إذاً لا يدور الحديث هنا حول النظر في الأجزاء المنفصلة المستقلة بشكل تام عن العلاقات مع العناصر الأخرى للكل. وعندما بحث ماركس في «رأس المال» عن عناصر كهذه في أسلوب الإنتاج الرأسمالي، كالقيمة، فضل القيمة الربح - فإنه حلل العناصر الجزئية مستخرجاً الواحدة من الأخرى في تتابع منطقي، التتابع الذي يعتبر شرطاً وتوسطاً لهذه الأجزاء في الواقع الموضوعي ذاته. إذاً أحاط ماركس على أساس تحليله النظري بالتوسطات وبالترابط بين العناصر الجزئية قبل كل شيء. وهذا ما سمح له بالوصول إليها أو إمتلاكها نظرياً. فمن الخطأ مثلاً فهم فضل القيمة، إذا لم تستخرج من القيمة، عن طريق تحليل هذه الأخيرة وحلقاتها التوسطية. وهذا الأمر ينسحب على العناصر الأخرى لأسلوب الإنتاج الرأسمالي ويمكن استيعاب هذا الأسلوب في كليته عن طريق المعرفة النظرية فقط، عن طريق استخراج الترابطات بين العناصر التي يقود أحدها إلى الآخر بهذا الشكل أو ذاك.

وتحليل العناصر الجزئية متضمن طبعاً في استخراج الواحد منها من الآخر، في استنباط توسطاتها والانتقال إلى التركيب، ومن هنا ينتج أن التحليل والتركيب يشكلان في المعرفة النظرية وحدة دياكتيكية. وعلى هذا الأساس فهنا لحظتان تحيطان بعناصر عملية أكثر اتساعاً. لقد رأى هيغل ومن ثم ماركس هذه العملية في انتقال التفكير النظري من المجرد إلى العيني.

المجرد والعيني: العيني بالنسبة إلى ماركس هو وحدة الأشكال المختلفة، تركيب كثرة التحديدات. إن كل موضوع مُعطى للوعي بوصفه شيئاً عياناً تجريبياً ما هو إلا عياني مُعطى لحواسنا ولقد سمى ماركس هذا العيني «العيني في التصور» وفي إطار المعرفة العلمية نسمي المواضيع عينية لا لأنها مُعطاة بالحواس، بل لأنها وبشكل موضوعي وحدة الكثير. وهذا ما يجب التأكيد عليه لأنه أحياناً كثيرة ما يُتوحد مفهوم العيني مع مفهوم المُعطى حسياً وهذا غير دقيق من وجهة نظر علمية.

يُميز العيني المعطى حسيّاً والعيني في التصور عن العيني منطقياً حيث يُعكس هذا الأول. إن المعرفة «المفاهيم النظرية العلمية» تستخرج الموضوع في شكل وحدة تعينات مختلفة. فالموضوع ينعكس بصورة أخرى تختلف عن انعكاسه في حواسنا أي بوصفه موضوعاً عينيّاً. ولما كان هذا العيني تركيب كثرة من التعينات فهو ليس مُعطى لنا مباشرة، بل يمكن الوصول إليه نتيجة عملية إدراكية معينة. استناداً إلى ماركس، فإن الإدراك الحسي للموضوع يبقى مجرد ذاته معرفة مجردة إذا لم يقد في نهاية الأمر إلى استنتاج العياني نظريّاً وبنفس الوقت يصبح لحظة في هذه العملية. على هذا النحو صور ماركس جوهر منهج «الاقتصاد السياسي». لقد كتب يقول «يصور لي أنه من الصواب أن نبدأ من الواقعي من العياني من المعطيات الفعلية. ففي «الاقتصاد السياسي» مثلاً نبدأ من السكان بوصفهم أساساً وذات العملية الإجتماعية كلها في الإنتاج، ومع ذلك يبدو هذا للوهلة الأولى خطأ، فالسكان ما هم إلا تجريد إذا حذف جانب هام وليكن الطبقات التي يتركب منها السكان»<sup>(١)</sup>.

وفي حقيقة الأمر ليس في مقدور الإدراك الحسي الكشف عن العناصر المختلفة وعن البنية الداخلية وتعدد الترابطات والتوسّطات التي تحدد الموضوع. ولهذا ليست المعرفة التجريبية التي تعتمد في الأساس على ملاحظة الموضوع بقادرة على إعطاء معرفة عينية بكل معنى الكلمة<sup>(١)</sup>.

إن المعرفة العينية ممكنة فقط بنتيجة تركيب الأشكال المتعددة نظريّاً. ومن أجل هذا، على المعرفة أن تبدأ بالتجريد، ولقد فهم ماركس من المجرد، الجوانب، العناصر، والعلاقات الجزئية المختلفة مأخوذة بذاتها خارج الكل العيني، وخارج وحدتها.

فالمجرد يظهر في المعرفة بمعنيين: أولاً كتأمل حسي مجرد، لأنه غير قادر على الوصول إلى الوحدة الداخلية للكثير، وثانياً كعناصر جزئية للكل. ومن أجل الوصول نظريّاً إلى وحدة الكثير يجب اشتقاقها من الوحدة الواقعية. حيث الموضوع معطى لحواسنا، بمساعدة تحليل اللحظات الجزئية. هذا الطريق التحليلي في عملية التجريد

(١) ماركس وانجلز المؤلفات المجلد ٢٦ الجزء الأول - صفحة ٣٦ - ٣٧.

أساس للمعرفة النظرية، ولكن إذا كانت المعرفة تتحقق في هذه المرحلة فإن المعرفة المحصول عليها تبقى معرفة مجردة.

في تطور هذا العلم أو ذاك يمكن أن نصادف تلك المراحل، والتي لها سمات المعرفة التحليلية المجردة، هذه المعرفة يمكنها بذاتها أن تغني وإلى حد كبير المعرفة الإنسانية، ولها قيمة كبرى في إطار عملي. فلقد اكتفى مثلاً العلم التاريخي وإلى زمن طويل بتحليل الوقائع التاريخية الجزئية المتعددة، وبيعض الترابطات بينها، كل هذا أغنى المعرفة الإنسانية ولا شك، ولكنه لم يكن بمقدوره أن يقود إلى فهم التاريخ البشري نظرياً. حيث فهم كهذا، وتكديس عددٍ كثيرٍ من الحقائق التاريخية لم يؤدِ إلا إلى معرفة مجردة وعند اكتشاف القوانين المحددة لتطور التاريخ عن طريق تركيب الكثرة من التحديدات، أصبح بالإمكان الحصول على معرفة عينية للعملية التاريخية. وهكذا فإن طريق حركة المعرفة النظرية هي الانتقال من المجرد إلى العيني، فالمعرفة النظرية تنطلق من التحديدات المجردة للموضوع إلى التحديدات الأكثر عيانية، إلى استيعاب الترابطات الكلية، إلى التركيب العيني للتحديدات الكثيرة. ومن أجل الوصول إلى هذا لا بد من امتلاك التوسطات الواقعية والتي بفضلها تنبع العناصر الجزئية الواحد من الآخر كما يشترط بعضها البعض ويحدد بعضها البعض، وتلعب الدور الهام في هذا الإطار مسألة مبدأ امتلاك الموضوع نظرياً.

مبدأ الانتقال من المجرد إلى العيني: لقد رأى هيغل أن مبدأ الانتقال من المجرد إلى العيني وبنفس الوقت إلى المعرفة النظرية يجب أن تقوم به «المباشرة البسيطة اللاحقة». «حيث المبدأ الأول لا يمكن أن يكون متوسطاً ومحددًا»<sup>(١)</sup> وفي إطار المنطق الهيجلي هذا التحديد كان أساساً للتفكير المثالي التصوري. ولكن هذا المبدأ الهيجلي تضمن على الأقل فكرة عقلية اكتشفها ماركس حيث طبقها على الاقتصاد السياسي. لقد أظهر ماركس أنه انطلاقاً من العيني في التصور على الاقتصاد السياسي، عن طريق التحليل، أن ينتقل إلى ما هو أكثر «دقة»، إلى تعيين بسيطٍ والعكس. بكلمات أخرى، إذا ما أرادت المعرفة النظرية امتلاك الكلي فعليها أن تنطلق من

(١) هيغل موسوعة العلوم الفلسفية، الجزء الأول. ص ٢١٧.

تعيينات مجردة، زد على ذلك أن المبدأ يجب أن يكون أقل تعيناً، أن يكون عنصراً بسيطاً.

لقد أجابت مقولة البضاعة « في رأس المال » على هذا المطلب، فبالمقارنة مع التعينات اللاحقة فإن هذه المقولة مقولة مجردة وبسيطة. وهذه المشكلة سيتناولها لينين فيما بعد على النحو ذاته<sup>(١)</sup>.

إذن الانتقال من المجرد إلى العيني يبدأ من ما هو أكثر تجريداً وبساطة.

ولهذا فالتحديدات العينية هي تلك التي تتضمن التعينات البسيطة، المبادئ، العناصر الجديدة التي تجعل منها أكثر عينية، لأنها تغدو تركيباً لهذه العناصر، وهكذا ففي الإقتصاد السياسي « فضل القيمة » بوصفها مقولة أكثر عينية، بالمقارنة مع القيمة تتضمن إلى جانب العناصر الجديدة كل تعيينات القيمة. وهذا المثال يشير إلى جانب آخر، وهو أن المقولة الانتقالية هي مقولة مجردة وبسيطة نسبياً فقط. البضاعة هي مقولة مجردة بسيطة بعلاقتها مع الإنتاج البضاعي البسيط.

وإلى جانب ذلك، فالمبدأ يجب أن يكون ذلك الجانب (العنصر) من عناصر الموضوع الخاضع للبحث، والذي غير مشروط بأية جوانب أخرى (عناصر) من عناصر الموضوع، ولا يتوسطها، أي، أنه المباشر. إن مبدأ كهذا يوجد بلا شك في علاقة مع الموضوع الخاضع للبحث. فالبضاعة كمبدأ بحث نظري في « رأس المال » ليست متوسطة بأي عنصر من تلك العناصر التي حللها كارل ماركس في مسار الانتقال اللاحق من المجرد إلى العيني. وعلى المبدأ أن يكون على هذا النحو، حتى يمكن أن تنبع منه وبالضرورة عناصر وتعينات الموضوع الخاضع للبحث، أي يجب أن يتضمن في ذاته ضرورة الانتقال إلى عناصر أخرى. وهذا ينسحب على العنصر الموضوع الموجود والذي هو أصلاً عنصر ضروري للبحث، كما ينسحب على تلك المقولة التي تبعد هذا العنصر في التفكير.

والمبدأ يمكن أن يتضمن في ذاته ضرورة الانتقال إذا ما كان يتم بتناقض

(١) انظر لينين. المؤلفات الكاملة. المجلد ٢٩، ص ٣٠١.

ديالكتيكي، فقط، وتناقض كهذا يغدو منبعاً للانتقال الواقعي من عنصر إلى آخر. لقد كتب هيغل يقول: «إن التناقضات التي تصل إلى الحد الأخير، اللحظات «المختلفة»، تصبح نشطة وحيوية في علاقاتها بعضها ببعض وتكتسب في النفي، الذي هو مركز النبض الفطري للحركة الذاتية وللحيوية»<sup>(١)</sup> ولقد أشار لينين بمناسبة هذه الفكرة الهيغلية قائلاً: «الاختلاف والتناقضات التي تصل إلى حدها الأعلى فقط تصبح حركية وحيوية لعلاقاتها بعضها البعض وتكتسب ذلك السلب الذي هو النبض الداخلي للحركة الذاتية والحيوية»<sup>(٢)</sup> ولهذا فإن مبدأ الانتقال من المجرد إلى العيني يجب أن يتضمن في ذلك التناقض الذي يشترط ويتوسط الحركة الذاتية وتطور الموضوع. ومن وجهة النظر هذه وصف انغلز المنهج بالديالكتيكي في الانتقال من المجرد إلى العيني كما يلي: «بناء على منهج كهذا، فإننا ننطلق من علاقة أولية وأكثر بساطة، والتي تقف أمامنا تاريخياً وواقعياً، لنحلل هذه العلاقة: الواقعة بذاتها ما هي إلا علاقة، أي أنها تتضمن في داخلها جانبين يتعلق أحدهما بالآخر عند ذلك نخطط بالتناقضات التي تتطلب حلاً، ولكننا هنا لا نبحت العملية المجردة للتفكير التي تتم في عقولنا فقط، بل العملية الواقعية التي تمت أو لم تتم بعد، وإن هذه التناقضات تتطور في الممارسة ومن المحتمل أن نجد حلها، أننا نتتبع على أي نحو ستحل ونجد تحقق ذلك عن طريق ظهور علاقة جديدة، عن طريق ظهور جانبين متضادين علينا أن نطورهما»<sup>(٣)</sup> وعلى هذا النحو تتبع ماركس في «رأس المال» - بمساعدة تحليل التناقضات الداخلية للبضاعة - الانتقال إلى التحديدات الأكثر عيانية للرأسمال كالاتقال مثلاً إلى النقد.

إذاً يجب أن يكون مبدأ الكشف النظري للموضوع الخاضع للبحث مبدأ واقعياً لتطور واقعي. وهذا ذاته لحظة هامة في مسألة وحدة المنطقي والتاريخي: «إن مسار الفكر يجب أن يبدأ مما يبدأ التاريخ»<sup>(٤)</sup>. في أي موضوع خاضع للبحث هناك عنصر

(١) هيغل. علم المنطق. الجزء الثاني، ص ٦٨.

(١) لينين. المؤلفات الكاملة. المجلد ٢٩. ص ١٢٨.

(١) ماركس، انغلز. المؤلفات، المجلد ١٣، ص ٤٩٧ - ٤٩٨.

(١) ماركس، انغلز. المؤلفات، المجلد ١٣، ص ٤٩٧.

داخلي، يتوسط جميع العناصر الأخرى « وراثياً » ووظيفياً. وهذا العنصر يجب أن يخدم مبدأ الإمتلاك النظري. فالرأسمالية مثلاً تتطور من الإنتاج البضائي البسيط، والتبادل البضائي شكل الأساس الوظيفي للرأسمالية، وبدون بحث هذا الأساس أي البضاعة، وتناقضاتها البسيطة يصبح من الصعب فهم عناصر الإقتصاد الرأسمالي الأخرى. ولقد استطاعت البيولوجيا الوصول إلى فهم نظري للأجسام الحية عندما بحثت في الخلية الحية بوصفها أساساً وراثياً وظيفياً للجسم. ومن أجل فهم هذا العصر أو ذاك من عصور التاريخ البشري فهماً نظرياً من الضرورة إظهار العلاقات الإنتاجية التي تكمن وراءها. باختصار لمعرفة التوسطي والشرطي من الضرورة البحث فيما يتوسط ويشترط: إن ما هو في منظومة معينة توسط أساسي يشكل مبدأ البحث النظري.

ويبرز الآن سؤال: ترى هل يشكل مبدأ الانتقال من المجرد إلى العيني مبدأ البحث النظري بشكل عام؟ لا شك أن اللحظة الضرورية في أي بحث علمي هي قبل كل شيء الموضوع التجريبي الواقعي الخاضع للبحث، إنه مبدأ أي بحث بما في ذلك البحث النظري. ولكن لكي نحصل على مبدأ الانتقال من المجرد إلى العيني لا بد من التحليل الدقيق للموضوع (الشيء)، الذي يساعد على تفسير: أي من العناصر هو العنصر الأساسي على نحو وظيفي وتابعي. وهذه العملية تتعلق بالبحث النظري ولكنها لا تستنفذه، إنما هو منفصل عن العملية التركيبية للانتقال، أي النشاط التحليلي لا يؤدي بعد إلى الاستيعاب النظري للموضوع. ومن أجل هذا لا بد من الإحاطة النظرية استناداً إلى بنيته الواقعية الداخلية الحركية، أي، بناءً على مجموع العناصر المتوسطة للعلاقات والتناقضات الداخلية. إن إحاطة كهذه للموضوع هو الأساس النظري، وفي هذا الإطار فمبدأ امتلاك الموضوع نظرياً يتطابق مع مبدأ الانتقال من المجرد إلى العيني.

**دور التناقض الديالكتيكي في الانتقال من المجرد إلى العيني:**

الانتقال من المجرد إلى العيني، بوصفه استيعاباً نظرياً للموضوع في كليته، يجب أن يتبع الانتقال الضروري من عنصر واحد من عناصر الكل إلى عنصر آخر، أي تتبع

جميع التوسطات الداخلية، وبالتالي فالإنتقال من المجرد إلى العيني هو وحدة التحليل والتركيب، ويلعب التناقض الديالكتيكي إلى جانب وحدة التحليل والتركيب دوراً كبيراً في الإنتقال من المجرد إلى العيني. وكما أشرنا سابقاً فإن التناقض الديالكتيكي هو منبع القوى الدافعة لحركة الموضوع الداخلية، كما هو أيضاً منبع الإنتقال من عنصر إلى آخر.

وبنية أي موضوع - منظوراً إليه بوصفه منظومة ذات حركة ذاتية ومتطورة - ما هي إلا مجموعة العلاقات التي تشكل التناقضات، وهذا ينبع من طبيعة الحركة الذاتية والتطور. لقد أكد لينين في تلخيصه « علم المنطق » الهيجلي على فكرة هيجل من أن التناقض « هو سلمي في تحديده الجوهرى، مبدأ كل حركة ذاتية والتي تكمن في بعض صور التناقض ليس إلا »<sup>(١)</sup> وهذا فعلاً ما يعبر عن جوهر الحركة الذاتية والتطور. والموضوع في عملية الحركة الداخلية والتطور ينمى إلى حد ما. ذلك أن الموضوع بوصفه متحركاً ذاتياً يتضمن نفيه الخاص، وبفضل هذا النفي يصبح شيئاً آخر، إنه يتبدل. بكلمة أخرى، إنما يجعل منه موضوعاً هو مطابقته لذاته وإلى جانب ذلك يتضمن في ذاته تناقضه أي نفيه الذاتي، وبدون هذا لا وجود لحركة ذاتية ولا لتطور، ولكن علاقة كهذه بين مطابقة الموضوع لذاته وبين نفيه لذاته تناقض ديالكتيكي يتحقق في الحركة الذاتية، وهو مبدأ كل حركة ذاتية. فلكي نتبع الإنتقال الواقعي داخل الموضوع يجب الربط بين هذا الإنتقال وبين بحث التناقضات الداخلية للموضوع. وفي هذا يكمن الإنتقال من المجرد إلى العيني، فعلى المعرفة النظرية أن تتبع التطور الذي ينبع من التناقضات والإنتقال المرتبط بهذا التطور.

إنطلاقاً من تحليل التناقضات الأولية للبضاعة انتقل ماركس في « رأس المال » إلى تحليل النقد. فبعض العناصر - بفضل التناقضات الداخلية - تنتقل إلى الأخرى والتي تتضمن في ذاتها، إلى جانب التعينات الجديدة في إطار عملية الرفع ديالكتيكياً، التعينات القديمة. وبفضل هذا يتم انتقال المعرفة من المجرد إلى العيني. والتناقضات هي التي تشكل الإنتقال من عناصر معينة إلى أخرى، وهذه التناقضات بدورها تُعين

(١) لينين المؤلفات الكاملة، المجلد ٢٩ صفحة ١٢٥.

حركة الكل الذاتية. وعندما ينتقل ماركس من البحث في البضاعة إلى تحليل النقد فإن هذا يكشف عن تناقض بين البضاعة والنقد، هذا التناقض له أهمية كبيرة في حركة الإنتاج البضائي والتبادل.

وهكذا فإن الانتقال من المجرد إلى العيني يتحقق بفضل بحث التناقضات الواقعية للموضوع ولبنيته الداخلية المحركة. فالبحث يكشف عن الانتقال الواقعي ويخلق بهذا المعنى التاريخ الواقعي للموضوع. إن إمتلاك هذه اللحظات الهامة لتاريخ الموضوع يقدم وسيلة في سبيل الإحاطة بالموضوع في وضعه المتطور، وهذا ممكن جداً، لأن عملية الانتقال تحفظ في حالة الرفع في بنية الموضوع، الذي هو في النهاية منظومة توسطات داخلية، وبكلمات أخرى، إن التوسطات والانتقال الذي يميز تطور الموضوع هي التي تصبح ترابطات وتوسطات وظيفية للموضوع المتطور. على هذا النحو يحاط بالتطور ذاته وفي لحظاته الهامة، وبنفس الوقت فإن البنية الداخلية للموضوع ما هي إلا منظومة محددة لحركة التوسطات والترابطات الداخلية. وهكذا فإن الموضوع يدخل المعرفة بوصفه موضوعاً معيناً، ولكن التعيين الآن ليس تعيناً في تصور، بل تعين مفهوم بشكل منطقي. ففهم أي عنصر من عناصر الكل ممكن إذ نفهم على أي نحو ظهر بالضرورة وكيف تتوسط وتعين وظائفه وموقعه داخل الكل، والكل يمكن فهمه بكشف الترابط الضروري الداخلي الذي هو شرط لحركته الذاتية وكذلك بكشف تلك العلاقات التي تحدد وظائفه وموقعه في الكل الأكثر إتساعاً، حيث موقعه ذاته عنصر من عناصر الكل. ولقد رأينا أن هناك ترابطاً بين التطور وبنية الموضوع، وهذا الترابط ضروري ذو أساس موضوعي مرتبط بالانتقال إلى وحدة التاريخي والمنطقي.

إن تتبع الانتقال والترابطات الضرورية التاريخية الهامة جانب هام من جوانب بحث الموضوع في عملية الانتقال من المجرد إلى العيني. لقد وصف انجلز وحدة التاريخي والمنطقي على النحو التالي: «إذاً» لقد كان المنهج المنطقي في البحث أصلح المناهج، ولكن هذا المنهج ما هو إلا المنهج التاريخي متحرراً من الصور التاريخية والصدف المزعجة. مما يبدأ التاريخ يجب أن يبدأ مسار الفكر، وحركته اللاحقة ستكون انعكاس العملية التاريخية في صورة مجردة منطقية تاريخية، وانعكاساً صحيحاً من حيث تطابقه مع القوانين التي تقدمها العملية الواقعية التاريخية ذاتها، زد على ذلك



فإن كل لحظة يمكن أن نقف عندها في هذه النقطة أو تلك من تطورها حيث تصل العملية ذروتها وصورتها الكلاسيكية»<sup>(١)</sup>.

إذاً فالمنهج المنطقي في البحث مرتبط بالمنهج التاريخي، وأهمية المنهج التاريخي تظهر بفضل أنه لا يتتبع جميع الصدف التي تملك أحداثاً وانقلابات تاريخية، بل إن التاريخ يؤخذ في تطوره القانوني، وهكذا يصبح البحث التاريخي مفتاحاً لفهم التاريخ نظرياً، ولهذا فمن الخطأ استثناء البحث التاريخي من البحث النظري، ومن غير الصواب أن نقيم تناقضاً بين النظرية والتاريخ كما صنعت الكانتية الجديدة. وعليه يجب فهم البحث التاريخي بوصفه بحثاً نظرياً للتاريخ، والذي يؤدي إلى تركيب تعينات مختلفة، كما يؤدي بنفس الوقت إلى معرفة تاريخية عينية.

ترى ما هي خصائص المنطقي في عملية الانتقال من المجرد إلى العيني؟ لقد وضع كانت في وقته هذا السؤال في الصورة التالية: هل المنطق قانون أم أورغن المعرفة؟ ولقد اعتبر أن المنطق لا يمكن أن يكون إلا قانوناً، أي مجموعة من القواعد على الفكر أن يتبعها، ولكنها ذاتها لا تعطي معرفة جديدة. أما هيغل فعلى خلاف كانت، فلقد رأى أن المنطق أورغن، حيث المنطق في مسار تطويرية للتحديدات المعينة يعرف العالم بنفس الوقت. لا شك أن المنطق هو منظومة من القواعد ووسيلة لمعرفة العالم قبل كل شيء، وهكذا هناك فكرة عقيلة في الفهم الهيغلي للمنطق، في الحقيقة إن الصور المنطقية تتضمن في ذاتها - وفي أشكال متعددة - قوانين الواقع الموضوعي. وهذا من وجهة نظر مادية يعني أن حركة الفكر يجب أن تتبع في نهاية الأمر حركة الأشياء الموجودة وجوداً واقعيّاً وبنية التفكير يجب أن تتطابق مع بنية وتراطات الواقع الموضوعي.

على أي نحو يتجسد مسار الفكر في عملية التطور؟ كيف يتم الانتقال من تحديد ذهني إلى تحديد آخر؟ الانتقال من المجرد إلى العيني ما هو إلا استدلال، ذلك أن التحديدات الأكثر عينية تنبع من التحديدات الأكثر تجريداً.

ويتحقق الاستدلال من وجهة نظر المنطق الصوري، كما هو معروف، على النحو

(١) ماركس المجلد - المؤلفات - المجلد ١٣ صفحة ٤٩٧.

التالي: من بعض القضايا - وبمساعدة قواعد الاستنتاج المنطقي - نحصل على قضايا جديدة، زد على ذلك أن استنتاج كهذا غير مرتبط بمضمون هذه القضايا.

أما طرق المنطق الديالكتيكي في استنتاج معرفة جديدة من معطيات محددة فهي أكثر تعقيداً. ذلك أن الأمر يكمن في أن الاستنتاج الذي يتحقق في التفكير - ليس إلا تنابع ذهني، لا انتقال واقعي من عنصر واقعي موضوعي إلى آخر. استنتاج كهذا ليس إلا عملية منطقية تتحقق في توافق مع القوانين العامة التي تحدد حركة الواقع الموضوعي، كما تحدد التفكير الذي يعكسها. والمنطقي بالمعنى العام للكلمة هو الضروري في حركة الفكر. فاستنتاج المعرفة من معطيات معينة أمر ضروري، لأنه يخضع لقوانين الديالكتيك.

وهكذا فإن قانون التناقض الديالكتيكي يشترط حركة الموضوع الذاتية. وهذا يعني أن على التفكير أن يكشف، في العنصر المبدئي، التناقضات، التي ينبع منها الانتقال إلى عناصر أخرى وتنبع منها بنفس الوقت حركة الموضوع الذاتية. وانتباه التفكير إلى هذه التناقضات، وتتبع شروط تطورها عملية ذهنية ضرورية، إنها عملية استدلالية. ذلك أن العناصر اللاحقة تُستنتج من السابقة بما يتوافق مع قوانين انتقال كهذا. ولكن التفكير الديالكتيكي على خلاف المنطق الصوري يجب أن يتجه إلى المادة الواقعية. فمن طريق تحليل مادة كهذه يمكن كشف الترابطات التي هي شرط لاستنتاج العناصر اللاحقة لكل من السابقة. فالاستدلال يتم هنا إذاً بصورة تحليلية، وانطلاقاً من العنصر الأول المعطى بواسطة التحليل تكشف فيه تلك الجوانب التي ما هي إلا شرط انتقاله إلى عنصر آخر. ولكن التحليل من أجل أن يتم هذا الاستنتاج لا بد له من الانتقال إلى التركيب، الذي هو بدوره مرتبط بتحليل العناصر الجديدة.. إلخ، ولا يحصل على الجديد هنا بواسطة عملية ذهنية واحدة فقط في حركة الفكر، إذ في كل درجة من درجات المعرفة هناك مادة واقعية جديدة، يجب أن تخضع للتحليل بشكل دقيق. والمنطق الديالكتيكي يستند في بحثه على تلك اللحظات التي هي شروط الانتقال وشروط الحركة الذاتية وشروط استنتاج الشيء من الآخر، وهذا الاستنتاج نفسه يجب أن يبحث على أساس مادة واقعية متضمنة معطيات جديدة. ذلك أن الاستدلال مرتبط بالاستنتاج ارتباطاً لا تنفصم عراه.

وهكذا فإن المنطقي ذاته يحتوي على التاريخي، أي يتضمن بحث التطور الواقعي للموضوع. وعملية الانتقال من المجرد إلى العيني كما وصفها لينين: «المبدأ - هو الوجود الأكثر بساطة، والأكثر ظهوراً، إنه وجود مباشر، البضاعة الجزئية («Sein» في الاقتصاد السياسي). وتحليله كعلاقة اجتماعية تحليل مزدوج: «استدلالي واستنتاجي، منطقي وتاريخي. واختبار وقائع الممارسة موجودة هنا في كل خطوة من خطوات التحليل»<sup>(١)</sup>.

وهكذا فإن الانتقال من المجرد إلى العيني يتطلب تطبيق مبدأ وحدة التاريخي والمنطقي، هذا التطبيق يتناول الموضوع في ذاته، ويكشف في عناصره تلك التناقضات التي تتوسط الحركة اللاحقة والانتقال إلى عناصر جديدة، كما تخضع هذه العناصر بدورها إلى تحليل دقيق من أجل استخراج المضمون اللاحق للموضوع منها استناداً إلى قوانين الديالكتيك. وعن هذا الطريق يمكن استيعاب الموضوع نظرياً وليس كمعطى تجريبي ببساطة، بل كاستنتاج تاريخي ومنطقي، ولهذا يغدو الموضوع مفهوماً نظرياً.

(١) لينين. المؤلفات الكاملة، المجلد ٢٩، ص ٣٠١ - ٣٠٢.

## الفصل الخامس

### العلاقة المتبادلة بين صور التفكير .

سوف يدور الحديث في هذا الفصل حول العلاقة المتبادلة بين صور التفكير في المعرفة النظرية . وقبل أن نقوم بتحليل هذه المشكلة المعقدة لا بد من الإجابة على السؤال التالي: ما هي صور التفكير؟ ولا شك أن هذا السؤال أكثر تعقيداً من السؤال حول العلاقة المتبادلة بين صور التفكير بعضها ببعض . ويختلف المناطق في الإجابة عن السؤال حول صور التفكير، بل إن بعض ممثلي المنطق الصوري المعاصر يرفضون المصطلح ذاته (صور التفكير).

#### ١ - ما هي صور التفكير؟:

لقد قوي الاتجاه التحليلي إلى حد كبير في المنطق الصوري، أي في المنطق الرياضي . وتحول ظواهر التفكير عند هذا الاتجاه إلى عناصر لغوية رمزية .

ولقد ارتبط التحليل النظري دائماً بجعل مفهوم العلم صورياً وعلى نحو جزئي، وهذا ما سمح باستخدام المنهج الرياضي في العلم بهذه الدرجة أو تلك . إن عملية جعل الشيء صورياً تستدعي استخداماً وحيد المعنى للرموز، والدقة في استخدام المصطلحات والمفاهيم المناسبة، والتي ما هي إلا أركان أساسية بالنسبة للمنطق الصوري أو لقسم كبير منه .

والتحليل النظري يقوم بهذه العملية - أي جعل الشيء صورياً - لأنه قادرٌ على أن

يجعل من الظواهر المعقدة - أو بكلمات ماركس - يحول الأشكال المختلفة للمجال المادي إلى علاقة بسيطة. ففي الميكانيك النظري تحولت جميع صور الحركة الميكانيكية، بنتيجة التحليل، إلى انتقال بسيط مستقيم للجسم، وفي الديناميك سمح تحول الظاهرة الميكانيكية ودفع المواد إلى علاقة بسيطة للامتداد بإدخال المفاهيم المناسبة والعمليات الرياضية. ولقد ارتبط التحليل النظري في الكيمياء في البداية باسم بويل ومن ثم لافوازيه، حيث حول الأول المواد الكيميائية المختلفة إلى جزئيات كيفية بسيطة أي إلى عنصر كيميائي. وأظهر الثاني الترابط بين هذه الجزئيات الكيفية وبين العلاقات الكمية لعناصر المادة. ولقد وجد التحليل النظري كماله عن طريق دالتون، الذي اكتشف الذرة بوصفها مقياس العنصر الكيميائي، ومحولاً إياها بنفس الوقت إلى علاقة بسيطة لصفات العناصر النوعية والكمية، واكتشفت منذ ذلك الوقت امكانية تطبيق المناهج الرياضية الدقيقة في علم الكيمياء. وتوصلت البيولوجيا إلى هذه المرحلة عندما حول ماندل الصور المختلفة لسمات الوراثة إلى علاقة جزئيات كيفية - مورثات أو «جنيات» إذ ذاك أوضحت علاقة الوراثة والتغير علاقة تخضع لدراسة دقيقة كيفية. أما في «رأسمال» كارل ماركس فإن فضل القيمة هي نتيجة التحليل النظري لمختلف أشكالها المتنوعة - الربح، الربح، النسبة، الربح التجاري وأشكال أخرى للدخل، وهذا ما سمح لماركس بتطبيق المناهج الرياضية في الاقتصاد السياسي.

ويقوم المنطق الصوري في الوقت الحاضر بالحديث عن المرحلة التحليلية اللاحقة. فالمنطق الصوري إذ يحول مختلف صور الفكر إلى علاقات بسيطة لمواضيع لغوية فإنه يعزل القضية بوصفها جزءاً بسيطاً، عنصراً للعلاقة منطقياً، وهذه القضية معطاة مباشرة على شكل جملة «موضوع لغوي» لقد كتب ماركس يقول: «حتى عنصر التفكير ذاته، - العنصر الذي يعبر عن حياة الفكر - اللغة - يملك طبيعة حسية»<sup>(١)</sup> ومن هنا ينتج، أن تحويل ظواهر الفكر إلى لغة ما هو إلا عملية تحليلية. ولكن المواضيع اللغوية تحمل معنى وفكرة، وتلك هي وظيفتها الخاصة. ومن هنا نفهم تطور الدلالة في اللغة. إن المعنى والفكرة يصنعان من علاقة مختلف العلامات والرموز بعضها ببعض

(١) ماركس، انغلز، المؤلفات، المجلد ٤، ص ١٢٥

مواضيع لغوية. والمعاني وحدها لا تكفي لكي نصنع من الرموز المعينة وعلاقتها مواضيع لغوية، ولكي تصبح الرموز والعلامات عناصر لغوية فإن ذلك يتطلب عمليات أخرى.

إن دور الرموز شبيه بدور وسائل الإنتاج. كلما توطد نشاط الإنسان المادي في وسائل الإنتاج كذلك في الرموز (أو في القوانين) توطد وتراكم نشاط الإنسان المعرفي.

وما الرمز إلا علاقة اجتماعية يجب أن يُعترف به من قبل الآخرين، أي يجب أن تكون له دلالة لا بالنسبة إلى ذاته بل بالنسبة إلى الآخر. والرموز في العالم الحيواني ظاهرة منتشرة بشكل واسع ولكنها إشارات وليست أفكاراً، الرمز هنا يعبر عن وجود الخطر، الكلاً إلخ... أو عدم وجودهما. وباختصار فإنّ الحديث يدور حول علاقة الحيوان بإشارة معينة، بموضوع واقعي ذي دلالة. إن الدلالة المجردة البدائية والتي تعني مضمون الإشارة، ما هي هنا إلا إعلام بمعزل عن أي تأثير يصاحب هذه الإشارة.

لقد مُيز في المنطق بين الرمز - الدلالة - وبين المعنى - الفكرة - وعدم تطابقهما يتضح من الأمثلة التالية. لقد لاحظ سكان بابل القديمة أن «النجم المسائي» «والنجم الصباحي» ما هما إلا نوران متشابهان، سواء كان في المساء أو في السحر. وأضحى لهذين الاسمين - كما يعتقد المنطقي الألماني غ. فروغه - نفس الدلالة ومعنى واحد. ولكن لهما فكرتان مختلفتان. أما المثال الثاني فقد أتى به الفيلسوف الانكليزي ب- راسل.

سأل الملك جورج الرابع عما إذا كان كاتب «فيغيلا» هو فالتر سكوت، وفالتر سكوت هو فعلاً كاتب «فيغيلا» ولكنه نشره مغفلاً اسمه. غير أنه في وقت آخر وضع تحت مؤلفات أخرى توقيعاً بـ (مؤلف فيغيلا)، وإذا كان الاسم «فالتر سكوت» و «مؤلف فيغيلا» يمكن أن يستبدل الواحد منهما بالآخر «وهو فعلاً كذلك فإنه ينتج أن جورج الرابع أراد أن يعرف ما إذا كان فالتر سكوت هو فعلاً فالتر سكوت هذا المثال يظهر عدم تطابق، الدلالة مع الفكرة. ومع ذلك فما هو المعنى وما هي الفكرة والدلالة. ولقد أُجيب على هذا السؤال بأشكال مختلفة.

إذا كانت الدلالة بنظر غ. فروغه هي الموضوع المشار إليه، فالفكرة هي ما يعنيه اسم هذا الموضوع بشكل عام. وغياب الدلالة لا يعني أن الاسم خال من الفكرة. وفروغه يعطي لهذا التميز أهمية كبيرة من أجل وضع الحدود بين العلم والفن. وهكذا فإن اسم ما مؤنث في الإبداع الأسطوري، وفي الأدب يمكن أن لا يحتوي على دلالة. ولكن يُستخدم هذا الاسم في تسمية فتاة ما. وهكذا فإننا نضمنه فكرة. قد تكنفي القصيدة بفكرة، فكرة بلا معنى، بلا معنى واقعي، ولكن العلم لا يكنفي بذلك»<sup>(١)</sup>.

أما من وجهة المنطقي الأمريكي أ. شرش فيجب فهم الفكرة على أنها معلومات. ولكن العملية الأخبارية المعلوماتية تجري في العالم الحيواني أيضاً، حيث الرموز خالية من الفكرة. وهذا لا يعني أن المعلومات والفكرة لا يتطابقان في بعض الشروط. فوجود الرمز ينتج عنه بالضرورة مضمون لهذا الرمز - معلومات: ولكن المعلومات ذاتها ما هي إلا انعكاس مواضيع محددة، ولهذا فهي، أي المعلومات، معنى الرمز، وهي إشارة معينة تتبادلها وتستخدمها الحيوانات. ولكن المعنى هنا معنى بشكل مجرد لأنه لا يقع في علاقة محددة مع معنى آخر. وعليه فإن إشارة واحدة (رمز) يظهر في علاقة محددة مع إشارة أخرى (رمز آخر). والفكرة هي علاقة محددة من علاقات المعنى.

وهذه هي أول خاصة هامة من خصائص الفكرة وتقابل هذه المعاني المختلفة (وبناء عليه، الإشارات وتعيناتها) يقود إلى ظهور الكلام.

لقد تجمعت في البداية على ما يبدو الإشارات في كلمة، حيث أصبحت الأصوات المختلفة التي استعملها الإنسان البدائي تدل على أشياء مختلفة، وكان لتقابل الإشارات في ذلك الوقت طبيعة تتابع الموقع. والتتابع المبسط لموقع الإشارات يشهد على ولادة الكلام فقط ولكن لا يشهد على الكلام المبني - ذي البناء. والعمليات الأكثر تعقيداً. فيما يتعلق بالأصوات والرموز تقتض تتابعها، ولكنها لا تحل إليه، وتتضمن العمليات المتعلقة بالمواضيع الكلامية في شروط الكلام المبني وتشكل مواضع لغوية خاصة، والتي

G. Froge. Senriften Zur Logik. Berlin, 1973, S. 34. (١)

تسم ليس فقط بكيفية الإشارات» ذلك أن الأصوات في الكلمة تتميز قبل كل شيء بعضها عن بعض كـيفياً «بل بالاختلافات الكمية. وبدقة أكثر. الحديث لا يدور حول سمات الإشارات، ومواضيع «الدلالات» بل حول سمات معانيها، وهذا هو تتابع الإشارات الذي يشير إلى درجة عمومية المواضيع، أي ليس المواضيع بحد ذاتها، وليس عددها، وحجمها، بل يعبر عنها بتلك الكلمات كـ(جميع) «بعض» الخ الخ.

وهذا مرتبط كذلك بنشأة تلك المواضيع اللغوية كـ(يوجد - هو) أو «لا يوجد ليس هو» «إذا... فإن» «و» إلخ. واكتسب تقابل الإشارات والرموز خاصة جديدة، فلقد ظهر إلى جانب اختلاف التتابع اختلاف الضرورة والصدفة في المعاني، كما ظهرت إلى جانب هذا الاختلاف في الكلام. الفكرة، وتتسم الفكرة بتلك الرابطة بين المعاني والتي لها طبيعة منطقية، وهذا ما يظهر باختلاف الترابط الضروري والصدفي في المعاني. ولما كانت الفكرة تمت إلى الرابطة بين المعاني، بل بين الإشارات، فهي التي تطبع مضمون البنية الكلامية.

ويمكن أن لا يكون لجمع المواضيع اللغوية أي معنى، ومع ذلك فليس بالضرورة أن يعي هذا الجمع حقيقة إذا ما اكتسب المعنى، في الخرافة، مثلاً، يمكن أن تتحول الصدفة إلى إينة للقيصر. وإذا ما فهمنا الخرافة وشروطها فإن تحولاً كهذا ليس خالٍ من المعنى مع أنه في الواقع غير ممكن.

الفكرة إذاً تتوافق مع علاقة المعنى المنطقية، وجعل علاقة المعاني محدودة بأطر صارمة من الضرورة هو شرط المنطقي وشرط الفكرة. المنطقي هو دائماً معني. ونعيد لنؤكد مع ذلك ليس دائماً وبالضرورة أن يكون حقيقة. ومن هنا يمكن أن نستنتج ما يلي:

١ - إن التوافق الصحيح قواعدياً لمواضيع كلامية ليس بالضرورة ذا فكرة، إذ قد لا يكون لهذا التوافق مضمون منطقي، مع أنه يملك معنى. والفكرة ليس متعلقة كلية بتوافق الإشارات، إنها متعلقة بتلك العلاقة بين المعاني، حيث إن منظومة القواعد (الضرورة) شرطية أو ما هي مشتقة من العالم الخارجي.

بكلمة أدق إن القواعد الشرطية ما هي إلا منظومة متغيرة من العلاقات، ومشتقة



من العالم الخارجي. الفكرة إذن هي علاقة بين المعاني، معاني الموضوعات اللغوية، مشتقة في منظومة محددة من الترابطات الضرورية المنطقية أو منظومة من قوانين المنطق الضرورية.

٢ - الفكرة مرتبطة بوجود ترابطات منطقية، وهي ذاتها غير مرتبطة بالترابطات الكلامية مع أنها لا توجد منفصلة عن هذه الأخيرة. زد على ذلك أنها على النحو الذي توجد فيه مرتبطة بالمواضيع الكلامية. والمواضيع الكلامية تشكل الصورة الموضوعية الخارجية للترابطات المنطقية، حيث تغدو هذه الترابطات بفضلها واقعية.

لقد أشرنا في الفصل الثالث إلى أن الترابط المنطقي من حيث المضمون هو الترابط الضروري العام للعالم الخارجي مشتق ذاتياً في الانعكاس.

والصورة الذاتية التي يوجد فيها القانون المنطقي ليست صورة لغوية طبعاً، أي ليست صورة خارجية للترابط المنطقي.

وصورة الفكرة الذاتية هي صورة الترابط المنطقي الداخلية، وتماثل مع بنية الترابط المنطقي. الذي ما هو إلا علاقة قوانين منطقية محددة، مكتسبة شكلاً خارجياً لغوياً. ففي الصورة اللغوية البسيطة للتفكير - الحكم يتكون من ثلاثة عناصر: الموضوع المحمول ثم الرابطة.

« S هي P ». ويطبق على الموضوع والمحمول والرابطة قانون الوحدة  $P = P$  و  $S=S$  ، هو = هو. لقد أصبح قانون الوحدة موجوداً ثلاث مرات. وقانون عدم التناقض فمرتين BS و BP أما قانون الثالث المرفوع فهو مطبقاً على الحكم إلى جانب القانونين السابقين بشكل عام. فإذا كان الحكم « S هي P » يشار إليه بـ A فبناءً على ذلك قانون الثالث المرفوع هي نقيضه وسيكون  $\bar{A}$ .

ويمكن الاعتراض إذ يجب أن يكون للقانون المنطقي الواحد صورة منطقة. أما هنا فالصورة متوحدة مع علاقات مجموعة القوانين. وهنا الإشكال، فلا وجود لصورة منطقية لقانون منطقي واحد. نضرب كمثال قانون عدم التناقض.  $\bar{A.A}$  ولنصفه في كلامنا العادي « تساوي A و A باطل » وهنا نحصل على صورة كلاسيكية للحكم حيث الجملة (تطابق A ولا A) تشير إليها من خلال (S). وكلمة (هي) (وباطل)

وعليه من خلال هو أي P. وفي النتيجة نحصل على صور منطقية يوجد فيها قانون عدم التناقض ثلاث مرات مطبقاً على S و P وعلى الحكم بشكل عام إذا أشرنا إليه من خلال Q مثلاً.

وتكمن ذاتية الصور المنطقية في حركة الفكر في أنها خاصة فقط بالتفكير، فقانون الوحدة أو عدم التناقض لا يمكن تطبيقه على الظاهرة الواقعية أكثر من مرة، فالأشياء توجد أولاً توجد وهي طبعاً متطابقة مع ذاتها إلخ. ويظهر تأثير عدد كبير من قوانين المنطق في الصورة البسيطة لحركة الفكر وهي الحكم، أي تأثير علاقات وترايبات المعاني. ومع ذلك فنحن لا نستطيع أن نفهم الدور الحقيقي للمعنى في نشأة صور التفكير إذا ما ضربنا صفحاً عن الصورة الحسية التي وجدت قبل وجود الكلام (كصورة للانعكاس النفسي بشكل عام). وكما كتب أ. ن ليونيتيف «تكتسب الأشكال الحسية عند الإنسان كيفية جديدة وخاصة معانيها... ومع أن اللغة هي حاملة المعنى، ولكن اللغة ليست ديمورغ<sup>(١)</sup> المعنى. ف وراء معاني اللغة هناك عمليات التأثير الذي خلقها المجتمع.

وتتوسط الأشكال الحسية والتصورات المواضيع اللغوية إلى جانب العالم الموضوعي، مع أنها ذاتها ليست معاني وليست دلالات. وعلاقة الكلمة بمواضيع العالم الخارجي تشكل المعنى متوسطاً بصورة حسية. ومن هنا تنتج معاني الصور الحسية لدى الإنسان. والكلمة لا يمكن أن يكون لها معنى خارج الصورة الحسية عن هذا الموضوع أو خارج التصور. ولهذا يمكن القول بشكل عام إن الصورة الحسية والتصور هما المعنى المباشر للكلمات، وللأسماء. والتصور يمكن أن يكون دلالة ولكن في تلك الحالة، إذ يصبح موضوعاً للتفكير.

والإنسان لا يستطيع أن يوحد بين معنيين، أي أن يضمهما في علاقة معينة دون أن يرتبطان بالصور الحسية. وما يجعل من مضمون هذه التصورات وترايباتها شيئاً موضوعياً هي معانيها، أي معنى الكلمة ومعنى الاسم إلخ. ولهذا فالمعنى يجد ذاته،

(١) ديمورغ: عند أفلاطون هو الواسطة أو هو الخالق لهذا العالم.

أي تجرده من وظائفه ليس شيئاً نفسياً في الوعي الفردي، بل هو إلى جانب ذلك يتضمن صفة اجتماعية»<sup>(١)</sup>.

والسبب في ذلك يعود إلى أن المعاني تتضمن الصورة اللاحسية لوجود العالم المادي المتكونة والمندرجة في مادة اللغة، صفاته، الترابطات والعلاقات، المكتشفة من قبل الممارسة الاجتماعية<sup>(٢)</sup>.

ويجب تقسيم التصورات إلى نظتين:

التصورات - الأشكال - والتصورات - النظم.

والتصورات النظم هي الانتقال من الصور الحسية إلى صور التفكير المنطقية. ذلك أن هذه النظم تتضمن في ذاتها سمات الشكل (الوضوح) من جانب، والمفهوم من جانب آخر، (أي نحن هنا أمام غياب الصفات الفردية الصدفية، ومادة الشكل) وبشكل النظم ينشأ الحكم الذي لا ينتج إلا بسبب من ترابط تصور مع تصور آخر. والحكم صورة التفكير الأولى في مستوى المعرفة العادية.

والتصورات كافية بشكل عام لنشأة الحكم، إذا كانت هنا لغة لها نظامها المنطقي (إذا.. ف)، (و) «يوجد»، «لا يوجد» «كل» «بعض» إلخ. والحكم يتضمن المفهوم، ولكن الحكم في مستوى حركة التصورات ما هو إلا صورة بسيطة من صور حركة الفكر.

وعليه يمكن تعريف صور التفكير بصورة عامة جداً بوصفها حركة التصورات التي تتحقق عن طريق الإشارات (الرموز) في نظام محدد. وعلى ضوء ما سبق يمكن أن نستخدم تعبير «حركة المعاني»، وبناء على نظام هذه الحركة تنقسم صور التفكير إلى أشكال مختلفة.

الحكم، الاستنتاج، المفاهيم (في مستويات المعرفة العادية والتجريبية). والمفاهيم

(١) أ. ن. ليوتيف، النشاط، المعرفة، الشخصية ص ١٤١.

(١) أ. ن. ليوتيف، النشاط، المعرفة، الشخصية، ص ١٤١.

والأحكام. والاستنتاجات (في مستوى المعرفة النظرية) وما يحدد النظام هي الأبنية المنطقية.

في حالة الحكم حيث التصورات هي الأجزاء الأساسية، فالأمر يبدو في غاية البساطة. أما فيما يتعلق بالأشكال الأخرى للتفكير فإن الأمر لا يبدو في هذا الوضوح، الكلمة مثلاً يمكن أن تكون مفهوماً ويمكن أن لا تكون، وفي هذا يكمن الإشكال. فالكلمة تلك دلالة، معنى وهذا ما يمكن أن يكون تصوراً، أو أي موضوع آخر، ومع ذلك تعبر الكلمة في تركيب الحكم عن صورة التفكير، أي المفهوم. والمفهوم ما هو إلا نظام يربط أعم التصورات عن صفات الأشياء مع الشيء ذاته الذي يشكل مضمون الكلمة، فلقد ظهر مفهوم المثلث عندما درست بعض صفاته على الأقل، وترابطاتها الضرورية معه.

ولكن هذا يستدعي مجموعة من الأحكام والتي تعبر عن ضرورة انتهاء هذه الصفات إلى الموضوع، وليس فقط مجموعة بسيطة من الأحكام، بل علاقات محددة بينها، تسمى الاستنتاجات.

أما فيما يتعلق بالمفاهيم النظرية فإن بنيتها أكثر تعقيداً، وهذا ما سنتناوله في الفقرة التالية. سننظر الآن في مسألة علاقة صور التفكير وفي قواعد الإستنتاج.

تختلف صور التفكير، بوصفها حركة التصورات في إطار نظام معين، عن قواعد الإستنتاج اختلاف الداخلي والخارجي. ولقد ارتبط انتقال صور التفكير إلى قواعد الإستنتاج في تاريخ المنطق بعملية جعل المنطق صورياً. وكما كتب المنطقي البولوني يا. لوكاسيفتش يقول: «الصوروية تتطلب أن تكون الفكرة قد عبر عنها بواسطة مجموعة من الكلمات بشكل دقيق ومرتبطة بطريقة ما، وعندما يكون الإستنتاج قد بني بما يتناسب مع هذه المبادئ، نكون في وضع يؤهلنا لأن نجعل من قانونه واقعياً، على أساس شكله الخارجي، دون الأخذ بعين الاعتبار معاني تلك المصطلحات التي تستخدم في هذا الإستنتاج»<sup>(١)</sup>، ويؤكد لوكاسيفتش: «أن أرسطو وأتباعه المشائين لم يكونوا صوريين»<sup>(٢)</sup>، ويشير المؤلف مستخدماً كلمات المشائي الكساندر، «بأن جوهر القياس

(١) يا. لوكاسيفتش. القياس الأرسطي من وجهة نظر المنطق الصوري المعاصر. م ١٩٥٩. ص ٥٣.

(٢) نفس المصدر ص ٥٥.

المنطقي مرتبط لا بالكلمات بل بمعانيها»، إلى أن هذا التأكيد موجه بصورة واضحة ضد الرواقين حيث يمكن فهمه على النحو التالي:

إن القياس المنطقي لا يتغير جوهره، أي يبقى قياساً منطقياً حتى لو استبدلت تعابير بتعابير أخرى مشابهة<sup>(١)</sup>. ويؤكد لوكاسيفتش أن القياس المنطقي التقليدي يغدو استنتاجاً عندما يتكون من مصطلحات محددة، أو قواعد للإستنتاج عندما يتجسد في مصطلحات متغيرة». والواقع أن القاعدة تستدعي تأثيرات واحدة مع مواضيع وإشارات واحدة إلخ. في قاعدة الإستنتاج التي تسمى Modus Ponens.

ويجب أن نعرف أنه إذا كانت  $a$  ف  $B$ ، ولكن  $a$  إذا  $B$  متعلقة بشكل لا ينفصل بـ (إذا... ف) إذاً يجب أن يصاغ الإستنتاج في مصطلحات واقعية، ذلك أن الفكر يكتسب استقلالاً نسبياً بالمقارنة مع الصورة اللغوية مع أنه لا يتخلص منها. وفي الإستنتاج التالي مثلاً:

«إذا اصطدمت الكرة بزجاج المكتبة، فإن هذا الزجاج سيتحطم، ولكن الكرة اصطدمت بالزجاج إذاً الزجاج تحطم.. في هذه الصورة فنحن لا نتعامل مع صيغة قواعد الإستنتاج، ولا مع قواعده مجد ذاتها بل مع صورة حركة الفكر التي لا تتغير، وإذا استعصنا عن الجملة التي ذكرناها بجملة أخرى مثلاً «بسبب من اصطدام الكرة بزجاج المكتبة تحطم الزجاج»، الكرة اصطدمت فعلاً بزجاج المكتبة، وهذا يعني أن الرابطة (إذا... ف) لا وجود لها. ولكن صورة حركة الفكر (الإستنتاج تبقى. وتسمية حركة الفكر هذه بـ Modus Ponens خطأ. ويجب إعادة تشكيل هذه الصورة بصيغة مناسبة من أجل أن تكتسب وضع أو نظام هذه القواعد.

وعلى هذا النحو «فصورة» حركة الفكر يمكنها أن تتحقق في عبارات مختلفة، وبنفس الوقت فإن القاعدة المنطقية تملك دائماً صورة معينة من العبارات اللغوية.

ويلاحظ لوكاسيفتش أنه يمكن تكوين قياس معين بناء على قواعد الإستنتاج، ولكن من الصعب أن نعكس المسألة على ما يبدو، إذ من غير الممكن أن نشق قياساً

أرسطياً مناسباً من طريقة أرسطية صحيحة بواسطة قواعد منطقية معروفة»<sup>(١)</sup>.

وهذا من وجهة نظرنا غير ممكن، لأن خاصة القياس المنطقي ليست مرتبطة مع هذه أو تلك من الدلالات اللغوية، وتكوين قواعد الاستنتاج في القياس المنطقي يجب أن تتحقق بناء على قواعد الاستنتاج التي تتطلب حفظ تلك الدلالات والدلالات فقط بالنسبة إلى عناصر الاستنتاج.

وهكذا فإن قواعد الاستنتاج تتطلب التعامل مع إشارات وصور التفكير، أي الدلالات وعلاقاتها. إذ ذاك فالإشارات التي تتطلب هذه العملية هي دلالات اللغة الطبيعية.

ترى هل قوانين المنطق هي ذاتها قوانين التفكير؟

بعض ممثلي المنطق الصوري يجيبون إجابة سلبية على هذا السؤال. ومن أجل حل هذا السؤال لا تكفي طرق المنطق ذاته، ذلك أنه يظهر سؤال آخر حول علاقة التفكير بالعالم المادي الخارجي.

ولم يعطِ لوكاسيفتش جواباً مباشراً حول السؤال: منطق أي الظواهر هو المنطق الصوري؟ لقد كتب يقول: «ليس صحيحاً أن المنطق هو علم قوانين التفكير، والبحث في كيف نفكر فعلاً أو كيف يجب علينا أن نفكر، ليس موضوع المنطق».

المسألة الأولى تمت إلى علم النفس، أما الثانية فإلى مجال الفن التطبيقي، على شاكلة فن التذكر «منيونيكا». والمنطق يتعامل مع التفكير ليس أكثر مما تتعامل معه الرياضيات، ولقد فهم منطق أرسطو مثلاً بوصفه نظرية في العلاقات الخاصة كالنظرية الرياضية.

أما وجهة نظر ب. راسل فهي أكثر تحديداً، مع أنه لم يتوصل إلى نتائج منطقية من أطروحاته.

وأطروحته الأساسية تؤكد على أن قوانين المنطق هي مضمون قوانين العالم

(١) نفس المصدر ص ٦٠.

الموضوعي الخارجي، ونحن نفكر بناء على هذه القوانين، ولكن من هذا - كما يعتقد راسل - لا ينتج أن قانون الثالث المرفوع، أو قانون عدم التناقض هي قوانين التفكير<sup>(١)</sup>، فنحن نفكر وفقاً لقوانين المنطق لأنها ليست قوانين التفكير، إذ لو أنها كانت فعلاً قوانين التفكير لما أمكننا أن نعرف - كما يعتقد راسل - ما إذا كانت هذه القوانين حقيقية فعلاً. وفي الواقع فهذه مشكلة، كيف يتسنى لنا أن نخرق قوانين المنطق في التفكير إذا ما كانت هي ذاتها قوانين التفكير.

ذلك أن الأمر يكمن في أن ما يسمى بخرق أي قانون فاعل موضوعياً، لا يكمن في استبداله، بل في طريقة استعماله التي تؤدي إلى نتائج سلبية. فعندما أسبح في المياه مثلاً فإنني أستخدم قوانين الهدروديناميكا، وفيما لو غرقت، فهذا لا يعني أن القوانين لم تعد تفعل فعلها، أي استبدلت. وكذلك الأمر: فإذا ما كانت نتائج التفكير غير حقيقية فليس معنى هذا أن قوانين المنطق لم تعد صالحة، وأصبحت ملغاة. إن النتائج غير الصحيحة مرتبطة باستخدام للقوانين غير صحيح، وغياب الحقيقة، والنتيجة الصحيحة لا يعني غياب المنطق وإلغاء تأثير قوانينه. فخرق أو مراعاة قوانين المنطق يتعلق فقط بطرق استعمالها من قبل الإنسان في عملية التفكير، وليس متعلق بحقيقة فعلها والتي يمكن أن تتحقق في صورة سلبية (أي في صورة خرق).

أما وجهة النظر الأوسع انتشاراً بين ممثلي المنطق الصوري المعاصرين حول موضوعة فتكمن في التأكيد: على أن المنطق يدرس العلاقات بين المواضيع اللغوية (المصطلحات، الجمل) باستخدام العمليات المنطقية.

ومع أن هناك تبايناً في التعبير عن وجهة النظر هذه، فإن تبايناً كهذا ليس له أهمية مبدئية، وتبدو وجهة النظر هذه أكثر وضوحاً عند الفيلسوف الإنكليزي الوضعي الجديد أ. آير. وبالمناسبة فإن فهماً كهذا لموضوع المنطق أصبح منتشرأ في الفلسفة الوضعية بفضل هـ. لقد كتب آير يقول: «ليست جمل الفلسفة حقائق، بل جملاً لغوية، وهذا يعني أنها تصف علاقات مواضيع فيزيائية أو حتى فكرية، أنها تعبر عن تعريفات

(١) B. Pussell. Probleme der Philocophie. Frankfort a. M. 1969. S. 65 - 78.

أو نتائج صورية لهذه التعريفات. ويمكن القول إذاً إنّ الفلسفة هي أحد جوانب المنطق<sup>(١)</sup>. والصعوبة الأساسية لمدخل كهذا تكمن في تقادي تحول المنطق بدوره إلى أحد أقسام علم اللغة، ولهذا فممثلو وجهة النظر هذه لا يتحدثون عن مواضيع اللغة بشكل عام، بل يتحدثون عن التعريفات، الجمل، الروابط المنطقية إلخ. ولكن جميع هذه المواضيع اللغوية هي مواضيع علم اللغة ولهذا تسمى لغوية.

غير أن علم اللغة وكما هو معروف لا يدرس قانون الثالث المرفوع، ولا قانون الوحدة ولا أي قانون من قوانين المنطق الأخرى.

ولهذا فمن الخطأ أن لا نستخدم برهان ب. راسل المتضمن أن قانون التناقض يقول لي مثلاً: أن شجرة الزان لا يمكن أن تكون بنفس الوقت ليست شجرة الزان، أي أن هذا القانون يحدثنا عن مواضيع العالم الخارجي ذاته، وهذا ما يبرهن على أن فعل قوانين المنطق تمتد خارج المواضيع اللغوية.

وتسمح المواضيع اللغوية بتجسد علاقات المعاني ليس أكثر، وهذا ما له أهمية كبيرة في تطور التفكير. وكما في وسائل الإنتاج حيث يتأكد أكثر فأكثر نشاط الإنسان العملي، كذلك في المواضيع اللغوية يتأكد ويتراكم نشاط الإنسان الفكري، وكما أن أدوات الانتاج ليست هي عمل الإنسان، كذلك المواضيع اللغوية ليست هي التفكير، واللغة ذاتها - ما هي إلا عمليات محددة مع مواضيع لغوية - ممكنة فقط لأنها وسيلة تعبير الفكر عن ذاته.

وبخلاف ذلك تكف اللغة عن أن تكون لغة وتتحول ببساطة إلى مجموعة من الإشارات.

لا شك أن قواعد اللغة لا تبالي بجوهر اللغة وقواعد النحو لا تحرق ما أقول أو ما أكتب (وبماذا وكيف أكتب). وقوانين المنطق من جهة أخرى لا تبالي بقواعد النحو، حيث يمكن أن تعبر عن هذه القوانين أو تراعيها بقواعد نحوية مختلفة. وقد لا يؤدي خرق قوانين المنطق إلى خرق قواعد النحو وكذلك الأمر فخرق قواعد النحو لا يؤدي إلى خرق قوانين المنطق، ففي الجملة التالية: «الزهرة كان قد قطع، أو لم يكن قد قطع».

(١) A. S. Ayer . Sprache. Wannheit und logik. Stutzgart. 1970. S. 73 - 74.



ورغم أنا استخدمنا صيغة المذكر للزهرة بدل صيغة المؤنث فإن مبدأ الثالث المرفوع لم يخرق بسبب من خرق قواعد النحو، ولكن هناك حدود لهذا الخرق يبقى عندها ممكناً. وفي الجملة التالية « الزهرة كانت قد قُطعت، أو لم تقطع ». حذف لمبدأ الثالث المرفوع بل إنه قد خُرق. فالفاصلة التي وضعت في غير موقعها أدت إلى غياب مبدأ الثالث المرفوع، وجود الفاصلة قبل « أو » يعني غياب علاقة التنافر، وتأكيد علاقة التجانس بين عناصر الجملة، بل وفي بعض الحالات نحن هنا أمام علاقة ترادف. ومن هنا يظهر أن التفكير غير ممكن خارج اللغة، مع أنه يتجسد في مواضيع غير لغوية في تأثير العمل الإنساني، وخلق الإنسان الأشياء بيديه.

إذاً بأي شيء تتعلق قوانين المنطق إذا كانت لا تتطابق مع قواعد النحو، وبمنفس الوقت غير ممكنة خارج اللغة؟.

تُطبق قوانين المنطق على علاقات معينة ومحددة للمعاني، وتندرج في عمليات منطقية، هذه العمليات المنطقية، وعلى خلاف الكلمات مثل « بيت »، « نحلة » إلخ، ليس لها معنى، بل بمساعدتها يمكن التعبير عن علاقات معانٍ محددة ومتكررة بشكل ضروري، ومن اللغة يمكن حذف هذا المعنى أو ذاك دون أي ضرر على اللغة، (فهناك لغات لا تحتوي على كثير من الكلمات الموجودة في لغات أخرى) ولكن لا وجود للغة خارج العمليات المنطقية.

وفي جميع اللغات هناك بعض الكلمات التي لها معاني شرطية، أي فاقدة المضمون الواقعي، ولكن بناء على هذا الاشتراط تكتسب إمكانية خضوعها للعمليات المنطقية. وهكذا فإن مجال فعل القوانين المنطقية هو مجال العلاقات بين المعاني، زد على ذلك مجال المعاني المحددة، وأساسها ليس علاقة تشابه ونقل بل أساسها علاقات الأشياء الضرورية والواقعية.

والمواضيع اللغوية التي أساسها التشابه والنقل (كعروس البحر) مثلاً، هي دائماً مشتقة من تلك المواضيع اللغوية التي لها معانٍ فعلية منطقية تعبر عن ترابطات الأشياء الموضوعية والضرورية.

فالتفكير يظهر مثلاً في صيغة S هي P ولكن لا ينحل لا إلى «S» أو « هي » أو «P»

ولا إلى أي علاقات لغوية معقدة. فرأس المال مثلاً يصاغ في ن-ب-ن- «ن= نقد ب= بضاعة، ن=نقد» ولكن الرأس مال ليس ن وليس ب وليس ن رأس المال غير ممكن إلا بوجود «ن» «النقد». مع أن له أشكال أخرى من الوجود ب «بضاعة» أدوات إنتاج إلخ والتفكير على هذه الشاكلة غير ممكن بدون مواضيع لغوية، مع أنه يوجد في أشكال أخرى، في نشاط الإنسان العملي، في الأشياء التي يبدعها.

## ٢ - المفهوم - الصورة الأساسية لحركة المعرفة النظرية

يمكن للمعرفة العادية والتجريبية أن تظهر في صور تصورات - خطة، وفي مفاهيم تجريبية، أما المفاهيم النظرية فهي الصورة الخاصة لحركة المعرفة النظرية وفي مستوياتها المختلفة.

نحن نعلم أن التصورات - الأشكال في مستوى المعرفة العادية تتركب بواسطة روابط منطقية في أحكام، وتتركب هذه الأحكام في استنتاجات، وبالنتيجة نحصل على تصورات بناء، أي تصورات معبرة عن سمات الموضوع المحددة، أو عن عناصر الشكل. فرسوم الإنسان البدائي هي تصورات خطط في مستوى التفكير العادية، أي المعرفة العادية.

والمفهوم التجريبي كذلك نظام يتطلب جملة من الأحكام، بفضلها يوجد هذا النظام. ومجموعة التعينات المرتبطة بعضها ببعض برابطة الحكم تنشأ الاستنتاج، ومن هنا فالمفهوم التجريبي يتطلب استنتاجاً محدداً، أو علاقة استنتاج. فمفهوم الحرارة التجريبي يتطلب وجود طريقة ما لقياسها، نقطة محددة للحساب، علاقة تسلسل وهذا بدوره يتطلب جملة من الاستنتاجات. فالمفهوم التجريبي هو نتيجة نشاطٍ تركيبي للفهم كما أشار كانت، نتيجة مستوى التفكير والمعرفة التجريبي.

والمفهوم التجريبي مرتبط بالنظرية التجريبية المعممة للعلاقات الضرورية المباشرة وللتراطات بين الظواهر ذات الطبيعة الكمية. ولظواهر كهذه ليس بالضرورة أن يكون لها دلالات كمية معينة، ولكنها يجب أن تخضع لهذه الطريقة أو تلك من طرق القياس، الحساب إلخ.

فلقد حل مفهوم الحركة التجريبي محل تصور الحركة العام عندما أمكن إيجاد طريقة قياسها بواسطة صيغة  $s/t$ .

ولقد أغنى مفهوم القيمة التجريبي تصورهما بوصفها سعراً، عندما أظهر الترابط المباشر بين العمل والقيمة. إن إمكانية نشوء ترابط مباشر كمي بين ظاهرتين أو صنفين، هو الشرط الضروري لنشأة المفهوم التجريبي.

وبهذا يختلف المفهوم التجريبي عن المفهوم العادي (التصور).

أما في المفهوم النظري فتقوم وحدة توسطة بين المفاهيم التجريبية المتناقضة، والمفهوم النظري من حيث المضمون هو القانون. وهكذا فإن مفهوم القيمة النظري هو قانون القيمة، ومفهوم القوة - الطاقة النظري هو قانون الطاقة.

وكلما كان المفهوم النظري أكثر تعقيداً وأكثر تضمناً كلما احتوى على قوانين أكثر، فإذا كانت مقولة القوة لا تملك إلا قانون القوة بوصفه مضموناً لها، فإن مفهوم الجاذبية يتضمن قانون الجاذبية الكوني، قانون التوازي، تأثير المقاومة، السقوط الحر، إلخ.

ومن غير الصواب أن نوافق على ما جاء به المنطقي الأمريكي كارناب وآخرون من حيث أن الاختلاف بين المفهوم التجريبي والمفهوم النظري يكمن في أن الأول يتعلق بالملاحظة أما الثاني ففي غير الملاحظة. ذلك أن المواضيع التي لم تخضع بعد للملاحظة يمكن أن تصبح أو أصبحت غالباً ملاحظة وهذا ما كان بالنسبة إلى بعض الذرات.

وفي الحياة الاجتماعية تتسم مواضيع المعرفة النظرية بأنها دائماً تخضع للملاحظة إذا لم توحد الموضوع مع مادة العلم (الموضوع هنا ما هو معزول من أجل غايات الدراسة العلمية وبشكل نسبي بوصفه جزءاً عاماً من الواقع، أما مادة العلم فهي مجموعة من القوانين التي تخضع لها حركة هذا الموضوع)، وأخيراً فإن التأكيد السابق (تأكيد كارناب. أ.ب.) لا يقول شيئاً عن جوهر (مضمون وبنية) المفهوم التجريبي والمفهوم النظري فإنه يحيلنا فقط إلى خصائص مواضيعها التي ليست مفاهيم بحد ذاتها بل ما هو موجود خارجها. ولهذا فلم يُشر كارناب إلى المقياس الذي نستطيع بواسطته أن نميز

المفهوم النظري عن التجريبي. بل استند إلى حقائق علم النفس، (غياب الشك في الاختلاف الجذري لطبيعة القوانين النظرية التي يجب أن تتشكل)<sup>(١)</sup>، بل وينفي الحدود الكيفية بينها بشكل عام.

ويمكن الاختلاف الكيفي بينها في أن المفهوم النظري هو وحدة توسيطية للمفاهيم التجريبية المتناقضة، والمقولة بوصفها نقطة إنطلاق للمنظومة النظرية للمعرفة هي المفهوم النظري، وتكمن خصائصه في أن الحلقات التوسيطية ليست واضحة فيه، بل موجودة في صورة خفية، ففي مفهوم القوة مثلاً من الصعب أن نرى مباشرة وجود مفهوم الكتلة وهو على الأقل متضمن فيه، فمفهوم القوة يربط الحركة والسكون بواسطة مفهوم الكتلة التجريبي (كرد فعل الحركة) وإذا لم يتضمن مفهوم القوة مفهوم الكتلة يغدو من غير الواضح لماذا يجب على الجسم أن يحتفظ بحالة السكون والحركة. وكذلك مقولة القيمة التي تحقق الوحدة بين قيمة البضاعة الضرورية والبضاعة التبادلية مُتوسطة من قبل مفهوم العمل، ولكن هذا التوسط ليس معطى في الشكل البضاعي بصورة جلية..

ولما كانت عناصر المفهوم النظري هي جوهر التضاد، فإنها بالضرورة علاقات وترابطات ثابتة لا متغيرة، وتستمر عناصر المفهوم في بقائها في المعرفة، ومع ذلك يبقى الحديث الذي يدور حول موضوع معرفتنا هذه وموقع العناصر في منظومة المعرفة العلمية - النظرية، بوصفها عناصر ضرورية للعلاقة، غير واضح. ومن أجل موقعها في هذه المنظومة لا بد من تحليل منطقي - منهجي لبنية ومنظومة المعرفة.

وكلما كانت المعرفة النظرية متطورة تركز انتباه العلماء على الحلقات التوسيطية للمنظومة أكثر، بل يزداد عدد هذه الحلقات أكثر فأكثر. فلا تجري المقارنة في علم الوراثة مثلاً بين الوراثة والتغير بصورة مباشرة، مع أن هذين المفهومين المتناقضين يستمران في لعب دور العناصر الهامة في منظومة البيولوجيا النظرية. كما أشار كارل ماركس نفسه في رأس المال: إلى أنه في تحليل الأزمات يظهر التناقض كنقطة أساسية للقيمة وللقيمة الاستهلاكية.

(١) أساس الفيزياء الفلسفية ص: ٣٦٠.

فالحلقات التوسيطية تربط المفاهيم المتناقضة في مفهوم نظري واحد، ويتصف كل مفهوم نظري جديد بحلقات توسيطية جديدة. والتركيب المباشر بشكل مطلق - كما سوف نرى في الفصل القادم حول البرهان النظري - غير ممكن في المعرفة العلمية، ولهذا يتحقق الانتقال إلى المفهوم النظري الأكثر تطوراً عن طريق تركيب وتحليل جميع التوسطات الجديدة.

وطريقة حركة الفكر هذه طريقة نظرية، تختلف عن الطريقة التجريبية، إذ يكون الترابط فيها بين عناصر المعرفة المتناقضة عن طريق تحليل الحلقات التوسيطية. وفي المستوى التجريبي ترتبط عناصر المعرفة بموضوع المعرفة بنفس الوقت. ومهما كان الاختبار معقداً فإن الحلقات والمراحل المنطقية تدخل في المعرفة كي تنقل معطيات التجربة لتكوين موضوعاً مجرداً أو أي تجريد بشكل عام (ثبات سرعة الضوء... إلخ). والطريق الذي يؤدي إلى نتيجة كهذه هو طريق تجريبي، ينتقل من الموضوع إلى المعرفة وليس من عنصر واحد من عناصر المعرفة إلى عنصر آخر مناقض. فالمفهوم التجريبي يعبر عن الترابط بين صفات الموضوع، ولكن ترابطاً كهذا يحمل صفة مباشرة ويمكن له أن يصبح توسطياً من خلال العلاقة الكمية فقط.

ومن هنا ينتج: أن المفهوم النظري لا يستخرج من التجربة بشكل مباشر، وإذا كان مستخرجاً من التجربة إذ ذاك يغدو مفهوماً تجريبياً. وهو كذلك ليس مستخلصاً من مفاهيم أخرى بمعزل عن الحلقات التوسيطية (أي من المفاهيم المشتقة من التجربة أو من مجالات المعرفة الأخرى. وفي أسوأ الحالات فإن مفهوماً كهذا يمكن أن يكون صورياً أو تحصيل حاصل).

وأنتهين هو الذي اكتشف تقابلات المفهوم النظري، لقد كتب يقول: « يمكن للتجربة أن تدلنا على المفهوم الرياضي المناسب، ولكن لا يمكن له أن يكون مستخرجاً منها » « وإن محاولة الإستنتاج المنطقي عن طريق فحص مفاهيم أو مبادئ الميكانيك الأساسية من التجارب المنفصلة محاولة غير موفقة »<sup>(١)</sup> والمفاهيم النظرية يعبر عنها (أو

(١) أ. أنتهين. الفيزياء والواقع. ص ٦٤.

بكلمة أدق تتشكل) في أحكام مناسبة، حيث يحصل المفهوم في الحكم على تعينه. وفي الحكم يُعبر عن الترابط المتضمن في المفهوم. وهناك اختلاف بالضمون وبالصورة بين أحكام مستوى التفكير العادي - التجريبي وبين مستواه النظري، ولهذا فمن غير الممكن التعبير عن المفاهيم النظرية بأحكام المستوى التجريبي، ولكنها تتضمنها كل لحظة خفية. ويعبر عنها في أحكام المستوى النظري.

### ٣ - مشكلة الحكم

يضرِب المنطق الصوري المعاصر صفحاً عن مشكلة صور التفكير، لأن المنطق الصوري يدرس الصور المنطقية بمعزل عن مضمونها. وهذا ولا شك خطأ، إذ ذاك ستفقد الصور المنطقية أي معنى، لأن في ذلك غياب القوانين التي تخضع لها هذه الصور المنطقية الخاضعة لبحثه.

فلماذا إذاً يبقى المنطق الصوري شكلياً؟ لأنه لا يعبر انتباهه إلى المضمون بشكل عام، بل لا يعبر انتباهه إلى الأشكال العينية لحركة التفكير وفي جميع مستوياتها الأساسية: العادي، التجريبي والنظري. وتبقى صور التفكير صوراً مجردة تتطابق تقريباً مع اللغة، بل مع عناصرها التي لها معنى منطقي (الروابط المنطقية، صورة القضية، الجملة). وحتى في حساب عدد أخبار<sup>(١)</sup> عناصر الجملة تناول في إطار صورها الخارجية، وخاصة اللغوية الرمزية.

إن الأحكام تُجرد من البنية في القضية، وتُدرس بنية الحكم بناء على المنطق الصوري التقليدي، وهذه البنية لم يشكلها المنطق الصوري إطلاقاً، بل ظهرت على أساس المعرفة العادية قبل أن تنشأ العلوم الطبيعية، وتطورت استناداً إلى المعرفة العلمية الطبيعية. وفي الطرح الكانتي للمشكلة حول علاقة الحكمين التحليلي والتركيبى بعضها ببعض، كان قد أشير إلى الفرق بين أسلوب حركة الفكر الصورية والتجريبية.

(١) مفرد خبر في الجملة الاسمية.

كما فقد المنطق الصوري استقلاله في مستوى المعرفة النظرية، وأصبح لحظة من لحظات المنطق الديالكتيكي، على الرغم من أن المنطق المعاصر، أي المنطق الشكلي، قد تأكد بوصفه موضوعاً خاصاً مستقلاً.

ويعبر الحكم في مستوى المعرفة العادية عن العلاقة، الترابط بين الموضوع (الجوهر) وصفاته الخارجية. وهذه العلاقة يمكن أن تكون في أشكال مختلفة، لقد صيغت هذه العلاقة بأشكال مختلفة بناء على الحكم المرتبط بها.

والحكم التجريبي الذي يعبر - في - مرحلة ناضجة - عن الحقائق العلمية، يصف الترابطات وصفات الشيء الضرورية، وخصائص هذه الترابطات تكمن في أنها ترابطات كمية في الأساس. ولهذا ضرورتها ليست فقط ضرورات متكررة، بل هي ضرورة التتابع والاتجاه المحددين. الحكم: إن « كل جسم يتمدد إذا ما سخن » يكرر الضرورة المتضمنة في كل « جسم »، ولكن الترابط الضروري الأساسي المعبر عنه في الحكم التجريبي يكمن في التعلق الكيفي لحجم الجسم بالحرارة. فهذه الصفة وتلك هي خصائص الموضوع، ولا يعبر دائماً عن الترابط الكمي في الحكم التجريبي في صورة واضحة، ولكن الحكم التجريبي يعبر عن ذلك الترابط الذي يتضمن إمكانية نشأة العلاقات الكمية بين صفات الموضوع.

إن الأحكام النظرية هي الصورة الأعلى للحكم، وتختلف بمضمونها عن الأحكام التجريبية، فهي بوصفها مفاهيم نظرية، تعبر عن الترابط بين التناقضات الواحد منها مع الآخر. وإذا كان المفهوم التجريبي قد عبر عن القانون الذي يطبع الترابط المباشر بين صفات الموضوع، فإن المفهوم النظري هو القانون الذي يجسد ترابط اتجاهات الموضوع المتناقضة، التي من الخطأ توحيدها مع صفاته، لأنها تمثل العلاقات والترابطات بين الصفات. فالأحكام التالية: « القيمة هي العمل المنتج والمفيد اجتماعياً »، « النور هو وحدة الصفات الجسمية والموجية »، « الذرة هي وحدة التتروا المشحون إيجابياً، والألكترون المشحون سلبياً ». كلها أحكام بسيطة في مستوى التفكير النظري. هذه الأحكام عبرت عن المقولات المتطابقة مع منظومات المعرفة النظرية.

أما المقولات اللاحقة فمعبرٌ عنها في أحكام، الأحكام التي تتضمن - في صورة

واضحة - الحلقات التوسيطية بين التناقضات الأساسية. فمثلاً مقولة « فضل القيمة » بالقياس إلى مقولة « القيمة » بوصفها مقولة علمية نظرية يمكن أن يعبر عنها في الحكم التالي وبدقة أكثر: « فضل القيمة هي وحدة العمل الضروري والعمل الإضافي للعامل الحي الأجير ». وإذا كان الحكم الذي عبر عن مضمون « القيمة » لم يعبر عن حقيقة وجود قوة العمل بوصفها بضاعة. فإن الحكم المعبر عن مقولة « فضل القيمة » قد تضمن وبشكل ضروري واقعة وجود قوة العمل بوصفها بضاعة.

وهنا يظهر تعلق الحكم بالمفهوم النظري، أي « المقولة »، فتحليل مقولة « فضل القيمة » يجب أن يظهر وبالضرورة وجود التوسط عند الانتقال من مقولة « القيمة » إلى المقولة المناقضة - « فضل القيمة »، وهذه الحلقة التوسيطية هي قوة العمل بوصفها بضاعة، أي بوصفها عمل مستأجر موجود بالقوة.

فالحكم النظري في المستوى الأول له صفة جوهرية، يعبر عن علاقة الموضوع الجوهرية إن صح التعبير. أما الحكم النظري في المستوى الثاني فإنه يعبر عن بنية الموضوع الأكثر تعقيداً. فالقول بأن « فضل القيمة هي وحدة العمل الضروري والإضافي للعامل الحي المستأجر » يتضمن في ذاته العلاقات الجوهرية الأساسية: فهو يتضمن من جهة القيمة بوصفها عملاً محدداً ونافعاً اجتماعياً، وهذا العمل النافع اجتماعياً يتألف من: العمل الضروري والعمل الإضافي أي اللاضروري. زد على ذلك فإن علاقة هذين الشكلين المتناقضين للعمل تُحدد من خلال وجود قوة العمل بوصفها بضاعة، أي العمل المستأجر (العنصر الثالث من مضمون الحكم).

إذا ما تناولنا الحكم الانتقالي لعلم الميكانيك الحراري<sup>(٢)</sup> الذي يصاغ على النحو التالي: (كل شكل من أشكال الحركة قادر على أن يتحول ويجب أن يتحول في شروط معينة وبالنسبة لأي واقعة مباشرة إلى أي شكل من أشكال الحركة). فنحن هنا كما يلاحظ انغلز « أمام حكم مفاهيم لا سيما أنه حكم قاطع، وهو الصورة الأعلى للحكم »<sup>(١)</sup>.

(١) ماركس، انغلز، المؤلفات، المجلد ٢٠، ص ٥٣٨.



مضمون الحكم هذا هو قانون حفظ وتحول الطاقة، أي وحدة المتناقضات. فالطاقة ماهي إلا جوهر يبقى في جميع الأشكال الممكنة المتغيرة لحركة المادة.

أما الحكم التالي: (تتحول الطاقة دائماً من أشكال عليا إلى أشكال دنيا) فإنه يتضمن الحكم السابق، حول حفظ الطاقة في جميع التحولات بوصفه مضموناً للحكم، كما يتضمن أيضاً اتجاه تحول الطاقة العام. وعليه في حكم كهذا تعبير عن مضمون مقولة « التحول الداخلي ». وهو تفسير المفهوم للتحول الداخلي النظري، وصياغته الصورية.

وبمناسبة المثال السابق حول الحكم النظري المتعلق بعلم الميكانيك الحراري أشار انغلز إلى « أن حكماً كهذا لا يقف أمامنا بوصفه تطوراً فقط لمعارفنا النظرية المستندة إلى أساس تجريبي حول طبيعة الحركة بشكل عام، بل بوصفه درجة معينة في تطور الحكم ذاته - بوصفه صورة أرقى للحكم ».<sup>(١)</sup>

لقد بحث انغلز في التصنيف الهيجلي للأحكام والتي تنقسم إلى أربع مجموعات:

١ - « أحكام الوجود المتعين.

٢ - أحكام الإنعكاس، التأمل.

٣ - أحكام الضرورة.

٤ - أحكام المفهوم.

في المجموعة الأولى يُعبر عن صفات هذا الشيء الجزئي العامة أو تلك بصورة نفى أو إثبات، وفي الثانية عن التعينات النسبية الانتقالية عن بعض علاقات الذات، وفي الثالثة - عن التعين الجوهري، وأخيراً في الرابعة عن مرحلة تطابق الذات مع طبيعتها العامة، أي مع المفهوم. يعتبر انغلز أن أحكام المجموعة الأولى أحكام جزئية والثانية والثالثة أحكام خاصة، والرابعة أحكام عامة. ويأتي انغلز بالحكمين التاليين بوصفهما مثالين عن الأحكام الجزئية والخاصة:

١ - (الاحتكاك منبع الحرارة).

٢ - (كل حركة ميكانيكية قادرة بواسطة الاحتكاك أن تتحول إلى حرارة).

أما مثال الأحكام العامة كان قد أشير إليه في الحكم النظري للميكانيك الحراري.

لقد نشأ الحكم الأول في مستوى المعرفة العادية. أما الثاني في المستوى العلمي

(١) ماركس، انغلز، المؤلفات. المجلد ٢٠، ص ٥٣٨.

التجريبي. مضمون الحكم الثاني هو قانون القوة المتوازية الميكانيكية للحرارة، بوصفه قانون الميكانيك الحراري التجريبي.

ويظهر هذا القانون التناسب الكمي لتحول الحركة الميكانيكية إلى حرارة. وبالمقارنة مع الحكم الأول فإن الحكم الثاني يبدو أكثر تعميماً لا بمضمونه فحسب بل وبصورته.

كل حكم في المستوى الأعلى من مستويات المعرفة - وبناء على الصورة السابقة - يتضمن في ذاته، ويعبر عن علاقات التفكير المعقدة. وكل حكم تجريبي يتضمن على الأقل حكمين من أحكام المستوى العادي للتفكير. الحكم التالي مثلاً (كل حركة ميكانيكية يمكنها بواسطة الاحتكاك أن تتحول إلى حرارة)، يتضمن حكمين وهما: كل حركة ميكانيكية مرتبطة بالاحتكاك - الاحتكاك مصدر الحرارة. ويمكن أن نضرب مثلاً آخر للحكم التالي: « كل جسم يتمدد عند تسخينه » إذ يتضمن هذا الحكم وبشكل خفي حكمين:

١ - كل جسم يسخن.

٢ - كل جسم يتمدد.

طبعاً لا يشكل كل ترابط بين أحكام مستوى التفكير العادي أحكاماً تجريبية، ولكن كل حكم من أحكام المستوى التجريبي يتضمن، وبشكل خفي أو واضح، حكمين من أحكام المستوى العادي على الأقل، والتي تعبر عن تصور صفات الموضوع الجزئية. وتظهر في أحكام المستوى التجريبي تصور صفتين أساسيتين من صفات الموضوع على الأقل. والتي تفترض وسائل محددة لقياس علاقاتها أو ترابطها.

وبفضل تلك الروابط المنطقية كـ « كل »، « بعض »، « هو »، « ليس هو » وروابط أخرى... يعزلها المنطق الصوري، فإن أحكام جميع مستويات المعرفة غير مختلفة من جهة الشمول، فالحكم التالي مثلاً « كل احتكاك هو مصدر للحرارة » أو الحكم « كل حركة ميكانيكية تتحول بواسطة الاحتكاك إلى حرارة » متساوية في درجة الشمول، إذا ما تناولنا الشمول بمعنى صوري أي بمعنى شمول تحليلي فقط، وإذا ما انطلقنا من الشمول التركيبي الذي يخص لا حركة صور التفكير الصورية بل حركتها العينية فإنه

يلزمنا إذ ذاك روابط منطقية أخرى تكون روابط ضرورية لمستوى التفكير المناسب. فالروابط المنطقية كـ «كل» «بعض» «هو» «ليس هو» «إذا... ف» وروابط أخرى أكثر تجريداً تحتفظ بأهميتها بالنسبة إلى مستويات المعرفة الثلاثة. أما بالنسبة إلى مستوى التفكير التجريبي فهناك روابط أخرى كـ «متعلقة بشكل ضروري»، «متناسباً طردياً»، «متناسباً عكسياً»، «كمية ثابتة»، «يتطابق بشكل ضروري في كيفية معينة (في درجة معينة) إلخ أما بالنسبة إلى المستوى النظري فإن ما له أهمية خاصة تلك المواضيع اللغوية كـ «هي وحدة توسطية كهذا وذاك» وكما أن.... فذلك الآخر»، «متناسباً طردياً... ومتناسباً عكسياً»، «هي الصورة الخاصة للحركة» «أو التطور»، «يكون له حالة متناهية»، إلخ.

وكل هذه الأحكام السابقة والممكنة من أحكام مستوى المعرفة التجريبي والنظري يمكن أن تشكل بواسطة هذه المواضيع (اللغوية أو الروابط المنطقية)، مع أن هذا لا يعني أنها تشكل في صورة واضحة عن طريقها. أجل فالأحكام لا تشكل بمساعدة الكلمات «هو»، «إذا... ف»، إلخ.

والحكم النظري بوصفه حاملاً للمفهوم النظري ما هو بصورته إلا علاقة ترابط الأحكام التجريبية المتضادة. فالحكم التالي مثلاً: كل صورة من صور الحركة يمكن ويجب أن تتحول مباشرة أو غير مباشرة وفي شروط معينة لكل حالة إلى صورة أخرى؛ يتضمن حكمن متناقضتين. ١ - كمية الطاقة ثابتة لا تخلق ولا تفتنى، ما من صورة من صور حركة المادة تتضمن كمية ثابتة من الطاقة (لأنها تتحول إلى صورة أخرى) أما الأحكام من قبيل الحكم: «النور يملك طبيعة موجية، وطبيعة حبيبية» فليست بحاجة إلى تحليل خاص.

وهكذا فهناك اختلاف بين الأحكام التجريبية والأحكام النظرية، كما يختلف هذان النمطان من الأحكام عن أحكام مستوى المعرفة العادي. لا بالصورة فقط بل وفي المضمون. وعلى خلاف الروابط المنطقية المتعلقة بالمنطق الصوري التي تعتبر عامة بالنسبة إلى جميع مستويات الوعي فإن هذه الأحكام تتمتع بعناصر منطقية تسمح بتركيب مضامين مستويات المعرفة الأخرى. وأخيراً فالترابط نفسه بالنسبة إلى الصور العليا للحكم مع الصور الدنيا تتميز بشكل عام عن الحكم بوصفه حكماً، فحركة المعرفة

من الجزئي إلى العام (في مثال انگلز) هي استنتاج، وهذا ما يشكل صورة أرقى من صور حركة الفكر.

#### ٤ - الإستنتاج والانتقال من المفهوم المجرد إلى المفهوم العيني

يعرف الإستنتاج عادة بأنه الترابط بين القضايا (الأحكام) عندما تشتق منه قضايا معينة - عن طريق قواعد الإستنتاج - قضايا جديدة. ولقد أُشير إلى أن الحكم يتضمن معطيات الإستنتاج سلفاً. كما يُنظر إلى بعض صور الأحكام على أنها أحكام انتقالية للإستنتاج. فالحكم التالي مثلاً «كل الناس فانون إذاً بعض الناس فانون» هو نتيجة مباشرة أو أن نقطة إنطلاقه إلى الاستنتاج، أي شبه حكم وعليه شبه استنتاج، ويمكن صياغة هذا الاستنتاج المباشر بشكل حكم شرطي «إذا كان جميع الناس فانين، فإن بعض الناس فانون بالضرورة» .

وإذا ما أخذت الاستنتاجات في مستوى المعرفة النظري بمعزل عن بعضها البعض، فإنها لا تحقق جوهر الاستنتاج بشكل ضروري. فترابطات الموضوع المكتشفة تحمل في مستوى المعرفة النظرية طبيعة توسعية، أما الاستنتاجات إذا ما أخذت بمعزل عن بعضها يمكن أن تعبر عن الترابط المباشر فقط. أما من حيث المضمون فما هي إلا ترابط منطقي مباشر، يرى س.ب. تسيريتلي الإستنتاج في المنطق الصوري على أنه حكم: «إن الاستنتاجات التي يبحثها المنطق الصوري يمكنها التحول إلى أحكام، والحديث لا يدور حول تحول مصطنع، بل يدور الحديث حول أن الاستنتاجات المنطقية - الصورية بطبيعتها أحكام. وفي الواقع، ومن وجهة نظر المعرفة، فالاستنتاجات الصورية - المنطقية ما هي إلا أحكام، فالمعرفة التي يتضمنها الحكم تنحل في المعرفة المعطاة في الاستنتاج المنطقي - الصوري. ويبدو الأمر على هذا النحو لأن الاستنتاجات في المنطق الصوري غير متوسطة، إنها ترابط مباشر تملك طبيعة الحكم... مثلاً: في القياس القطعي «وهو الاستنتاج النموذجي الصوري - المنطقي» لا وجود لترابط توسعي، بل ترابط مباشر. فالمعطيات فيه بوصفها شيء أساسي، مرتبطة بالنتيجة (الخاتمة) بشكل مباشر وليس هناك من توسط بينها. وجميع النتائج القياسية الصورية تنحل إلى حكم شرطي «إذا كانت  $A \supset B$ » «إذا كانت هناك معطيات

فهناك نتائج « . والوسط متضمن في الأساس الذي تتمخض عن النتائج بشكل مباشر . نحن أمام تعبير غير موفق عن الإستنتاج المنطقي - الصوري، ذلك أن جميع الاستنتاجات استنتاجات منطقية صورية . أما فيما يتعلق بمباشرة ترابطات الأسس والنتائج ففي حديث المؤلف فكرة صحيحة، إن الاستنتاجات التوسيطية ذاتها نتائج مباشرة من حيث المضمون، فالعناصر المتعددة للنتائج تظهر بشكل تغير متبادل وتختلف عن بعضها البعض بالصورة الخارجية كميّاً

وفي محاولة تجاوز محدودية الاستنتاجات في حل المشكلات النظرية انتبه سيريتلي إلى مفهوم « الاستنتاج اللانهائي »، حيث الأساس ليس بحاجة إلى معطيات خارجية، بل على العكس من ذلك في النتائج ذاتها يحصل على أسسه اللاحقة . ومع الأسف فإن سيريتلي لا يكشف عن تلك الصورة أن يكتسبها « الإستنتاج اللانهائي »، أجل والتسمية ذاتها أي « الاستنتاج اللانهائي » لا تتطابق مع حقيقة الأمر، ذلك أنه لا وجود لاستنتاج بشكل عام يمكن أن يحقق المطلب المتصور من قبل سيريتلي حول تلك الصورة المنطقية، فالترابط التوسطي بين الأساس والنتيجة، هو الذي يقف خلف صدق المعطيات، وليس التركيب الصوري بل التركيب العيني .

ومشكلة عدم كفاية الاستنتاج المنفرد في الحصول على حقائق نظرية كانت قد طرحت في منطق هيغل في القرن الثامن عشر . ولقد صاغها انغلز في صورتها الحادة على النحو التالي: « إذا كانت معطياتنا صادقة، وطُبقت عليها قوانين الفكر بشكل صحيح فالنتيجة يجب إذاً أن تتطابق مع الواقع، تماماً كما يجب أن يتطابق الحساب في الهندسة التحليلية مع النظام الهندسي . على الرغم من أن هذا وذاك منهجان مختلفان تماماً، ولكن مع الأسف لم يجد هذا مكانه في وقت من الأوقات وإن وجد ففي عمليات بسيطة جداً »<sup>(١)</sup>.

هذه المشكلة كانت وما زالت تثير اهتمام علماء مختلف مجالات المعرفة . فلقد طرح الرياضي الفرنسي أ . بوانكاريه السؤال التالي: ترى من أين تنبع الاكتشافات الجديدة

(١) س . ب سيريتلي . المنطق الديالكتيكي ص ١٥٦ - ١٥٧ .

(١) ماركس، انغلز، المؤلفات، المجلد ٢٠، ص ٦٢٩ .

في الرياضيات إذا كانت جميع تأكيداتنا تتبع من بعضها البعض بشكل منطقي صوري؟  
 المفارقة تكمن في أن جميع تأكيدات الرياضيات تتبع عن طريق المنطق الصوري،  
 حيث أنها أصبحت متخمة بالاكشافات، بدل أن تتحول إلى تحصيل حاصل.  
 وبوانكاريه محل هذا الإشكال في أن يجد في الاستدلال الرياضي صفة خاصة. ولوضع  
 الأساس لهذا الاستدلال هو أن ما هو حقيقي بالنسبة إلى العدد ١ وبالنسبة إلى  $N+1$   
 حقيقي بالنسبة إلى  $N$  وكذلك بالنسبة إلى الأعداد الأخرى. وهذا ما يعتبر مبدأ  
 تركيبياً للمعرفة القبلية، غير أن آير يعتمد مثل هذا التفسير معتبراً أننا هنا لسنا أمام  
 أي تركيب كان مع أن المبدأ مبدأ مينلي. وحله المقترح يكمن في أن «الاختيار الجيد  
 للتعريف يجب أن يتوجه إلى الحقيقة التحليلية، والتي تضع منا عن طريق آخر،  
 والحصول على معنى كلي، وتعريف مثمر يمكن النظر إليها كواقعة إبداعية»<sup>(١)</sup>.

ومع ذلك يبقى أمر طريق الحصول على تعريفات موفقة كهذه أمراً غامضاً. ومع  
 أن القضية ليس في التعريفات، ذلك أن السؤال يكمن في: هل بإمكاننا عن طريق  
 القواعد التي حصل عليها في إطار المنطق الصوري الانتقال إلى نتائج علمية جديدة  
 هامة؟ أم أن هذه القواعد لا تكفي لهذا؟ وبالنسبة إلى آير لا وجود لسؤال من هذا  
 القبيل، ذلك لا وجود لمنطق آخر إلا المنطق الصوري.

ولنر كيف يطرح المشكلة ج. بياجي. لقد كتب يقول: «الذهن - وكما لاحظ بدقة  
 ل. برونشغيل - يمكن مقارنته بالانتصارات في ساحات القتال، أو مقارنته بعملية  
 الإبداع الشعري المعقدة.

إذ ذاك فالاستدلال المنطقي يتشابه مع خطة الاستراتيجية الحربية، أو مع الفني  
 الشعري. هذا الوصف يعبر عن الانتصارات الماضية فقط في مجال العقل أو الروح وفي  
 صورة شرعية، لكن لا يجهز ساحة الحرب لمعارك قادمة، وبعد ذلك يستخلص بياجي  
 النتيجة التالية: «المنطق البدهي ينظم العمل الواقعي للعقل بعد وقوعه»<sup>(٢)</sup>.

(١) A. J. Ayer. Sprache, Wahrheit und Logik, S. 113.

(٢) جان بياجي. مؤلفات سيكولوجية مختارة. ص ٩٥.

يمكن أن نرى في هذه النتيجة نتيجة جد تصفية، لأن الطريق المؤدي إلى الاكتشافات العلمية لا يمكن أن يتحقق خارج قوانين وقواعد المنطق الصوري، زد على ذلك أن النتائج العلمية ذاتها - كما يشير المؤلف - تخضع إلى تحليل من قبل أدوات منطقية - صورية على الرغم من أنه تحليل متأخر في وقته.

وها هي ترسم أمامنا فعلاً مشكلة عميقة آخذة شكل تناقض ظاهري. إن النتائج العلمية الجديدة لا تتناقض مع قوانين وقواعد المنطق الصوري، هذا من جهة ومن جهة أخرى ما من استنتاج أو نتيجة منطقية - صورية تتضمن أكثر مما تتضمنه المقدمات. وتقسيم قواعد المنطق إلى قواعد موثوق فيها ومنزهة عن الخطأ من جانب وإلى قواعد احتمالية غير معصومة عن الخطأ من جانب آخر لن يحل الإشكال. وهذا قد يقود بعضهم إلى القول إن «العلوم الطبيعية تتحرك بشكل كامل على أساس قواعد غير معصومة عن الخطأ»<sup>(١)</sup>.

ومن الصعب أن نوافق على النتيجة التي تنبع من التأكيد السابق، إذ يظل ما قد يحققه العلم من وجهة النظر السابقة احتمالاً<sup>(٢)</sup> وي. بوخونسكي الذي تمت إليه الفكرة السابقة يعرف أن احتمال الفرضية يختلف جوهرياً عن احتمال اصطدام السيارة الذي يمكن حسابه.

وإذا ما طرحنا على مثلي مما يسمى بالمنطق الاستقرائي الاحتمالي «ب-كارناب، غ. رايشنباخ وآخرين» سؤالاً حول كيفية إمكان استخدام هذا المنطق، فإن إجاباتهم ستكون على هذا النحو: كل تأكيد جديد للقانون يضاعف احتمال حقيقة التأكد منه. ولكن «ملايين الأمثلة الإيجابية غير كافية للوثوق بالقانون وتكفي صدفة واحدة مناقضة له لدحضه»<sup>(٣)</sup>. تفكير كهذا يحتفي تحت خطأ بسيط، والذي يحذف كل اختلاف بين الاحتمال واللاتحديد. لا شك أن الاحتمال يتضمن في ذاته اللاتحديد ولكن

(١) J. M. Bochenski. Wege sun philosophisnen Denxen, S, 65.

(٢) المصدر السابق.

(٣) كارناب التأسيس الفلسفي للفيزياء. ص ٩٢.

في إطار هذا التحديد أو ذاك. الالتحديد ما هو إلا جانب فقط من جوانب الاحتمال، الذي لا ينحل إلى الالتحديد.

والآن لنبحث في هذا الخطأ، يقول ب. كارناب إن الإحتمال المنطقي على خلاف الاحتمال الاحصائي أو «الجزئي» والذي يملك من وجهة نظرنا وحده معنى، مفيد في القضايا الميتا علمية والتي تتعلق مثلاً بأسئلة على هذا النحو: «كيف يمكن صياغة القانون» أو «إلى أي حد يمكن الثقة بالتوقع»؟ ولقد كتب كارناب يقول: «العالم يمكنه أن يجيب أو لا يجيب على أسئلة كهذه من الأسئلة الميتا علمية في المرحلة الراهنة في مصطلحات كمية، ولكنني على ثقة أن العالم يستطيع أن يجيب في حالة تطور الميتا علمية المنطقي بشكل كافٍ». إن هذه الفرضية تتأكد بنسبة ٨٠٪ وبناء على شواهد معروفة. والعالم الذي يجيب على هذا النحو يؤكد العلاقة المنطقية بين الشاهد والفرضية المبحوثة، وهذا النمط من الاحتمال الذي يعنيه العالم أسميه «درجة التأكد»<sup>(١)</sup>.

نحن في الاحتمال الجزئي في علاقة مع حد معين ووجودها لا يستدعي أي شك، وفي العلاقة مع هذه الحدود يتناول الاحتمال أي يوجد الاحتمال.

وهذا الاحتمال ينمو باقترابه من هذا الحد، أما فيما يتعلق بالحقائق فهي ليست حداً وإنما الحقيقة توجد أو لا توجد، فالمشكلة تحل في إطار مبدأ الثالث المرفوع. وأن دياكتيك الحقيقة النسبية والمطلقة متعلق بالحقيقة الموجودة فقط. وعندما يأتي كارناب بمثال مناقض للقوى الداحضة المطلقة ومتحدثاً عن أن ملايين التأكيدات التي تقف في وجهنا فإن هذا المثال - لا يعني شيئاً، ذلك أنه يتحدث في الحقيقة لا عن احتمالية الحقيقة، بل عن احتمال تعرض هذه الملايين لحالة أولى من دحض حقيقة القانون أو الفرضية إلخ. وفي حالة غياب هذا المثال الداحض فإننا نملك احتمالاً يدحض القانون ولا يؤكد، وهكذا ينتج أنه كلما تأكد القانون أكثر كلما قلت حقيقته «إذا عنيينا هنا الطبيعة الكمية للحقيقة»، وهنا يتشابه الطرفان اللاتعيين واضح، زد على ذلك أنه كامل.

(١) كارناب، المصدر السابق، ص ٧٩-٨٠.



آخذين بعين الاعتبار كلمات كارناب حول: أن المنطق الاستقرائي غير متطور فلن يطلب منه دقة أكثر من اللازم. ومناطق آخرون على غرار كارناب لا يطلبون من الحقيقة العلمية الدقة أيضاً. يجب أن تكون الحقيقة مُبدعة ومبرهنة نهائياً، إذا ما كانت نتيجةً للاستقراء، ومع ذلك ففي مدخل كهذا هناك مضمون عقلي: ففي مستوى المعرفة التجريبي يبقى الاستقراء إشكالياً، وقد تحدث عن ذلك كل من هيغل وانغلز في القرن التاسع عشر، وبالتالي الحديث عن إمكانيات هذه الاستنتاجات أو تلك بمعزل عن مستوى المعرفة يعني البقاء في الطرح المجرد للمشكلة.

وفي مستوى المعرفة النظري يقودنا الاستقراء والاستنتاج والتحليل والتركيب إلى حقيقة يقينية، وهذا ما يظهره تاريخ العلوم الطبيعية وكذلك تاريخ العلوم النظرية المتعلقة بالظواهر الاجتماعية.

ومع ذلك في هذا المستوى من المعرفة تتراكم علاقة مختلفة مبدئياً بين الاستنتاجات في مستوى المعرفة التجريبية والعادية. هذه العلاقة الخاصة بين الاستنتاجات تبحث في إطار المنطق الديالكتيكي فقط، والتي وصفها انغلز بوصفها علاقات الجوهر<sup>(١)</sup>.

وكان مؤسسو المنطق الديالكتيكي أول من أشاروا إلى أن اخفاق الاستدلال والاستقراء يعود إلى تناولها بمعزل عن بعضها البعض، وهذا الاخفاق يُتجاوز في التحليل النظري، ومنه يبدأ الفهم النظري لجوهر الموضوع كما قال كارل ماركس. كما أشار هيغل إلى أن كل خطوة من خطوات التحليل خطوة استقرائية واستنتاجية. وأكد كلاسيكيو الماركسية اللينينية الأمر ذاته، مبتعدين مع ذلك عن اتجاهات هيغل التصورية والتأملية حول الطبيعة والتفكير النظري والذي حول المشكلة إلى مستوى أكثر تعقيداً.

غالباً ما نلاحظ الاهتمام بالاستقراء بوصفه نتيجة احتمالية وفي تناقض مع الاستدلال بوصفه نتيجة تعينية. إن هذا الأمر سطحي إلى حد كبير. ويجب علينا أن نوافق أ.ي. أويوف في قوله: (من الخطأ أن نعزل الاستدلال عن الصور الأخرى

(١) ماركس، انغلز، المؤلفات، المجلد ٢٠، ص ٥٣٨.

للاستنتاج بسبب أن النتيجة هنا دائماً يقينية. فالاستدلال يمكن أن يقدم نتيجة احتمالية<sup>(١)</sup> كما كتب أيضاً يقول: «الاستدلال استنتاج نتيجة تتعلق بالموضوع ليس خارجاً عن أطر تلك الفئة من الأشياء التي جرى الحديث عنها في المقدمات، والاستقراء استنتاج نتيجة تتعلق بعدد كبير من المواضيع أكثر من تلك التي يجري عنها في المقدمات... والتشابه «أي التشكيك (Anology) هو الاستنتاج حيث النتيجة تتعلق بموضوع آخر من تلك التي تحدثنا عنها في المقدمات»<sup>(٢)</sup>.

دعونا الآن ننظر في بعض الأمثلة التي تشهد على أن الاستدلال ذاته لا يساعدنا بشكل صحيح في مجالات النظرية.

لقد كان معروفاً بشكل جيد في فترة سيطرة الهندسة الاقليدية «أن مجموع زوايا المثلث تساوي قائمتين». كان يكفيننا أن نوحّد إلى هذا المعطى الكبير شيئاً صغيراً: «هذا الشكل الهندسي لمثلث» كي نحصل على النتيجة القائلة: «أن مجموع زوايا هذا الشكل الهندسي تساوي قائمتين». ولكن تبين أنه في مستوى المنحنى المختلف عن الصفر لا تساوي مجموع زوايا المثلث قائمتين. وأن مجموع زوايا المثلث في المنحنى المختلف عن الصفر أكثر أو أقل من قائمتين. وينتج من ذلك إن من الواجب العودة إلى التاريخ السابق للمعطى الكبير، وهذا يعني أن الطبيعة الاحتمالية للنتيجة الاستقرائية تحدد احتمالية الاستنتاج، وكلما كان هذا الأخير غير يقيني كلما غدا الاستقراء أقل يقينية.

مثال آخر في علم الميكانيك الفلكي الكلاسيكي، هنا قانون اكتشفه كبلر وأسسّه نيوتن نظرياً. يقول هذا القانون: «إن كواكب المجموعة الشمسية تتحرك إهليلجياً». ولكن بعض الكواكب لا تتحرك بشكل دقيق بناء على الحركة الاهليلجية. وإذا جمعنا إلى هذه المعطيات معطى صغيراً وليكن: (أورانوس كوكب) فإننا نحصل على نتيجة غير يقينية. ويجب من جديد أن نعود القهقري لنصحح فنقول: «جميع كواكب المنظومة الشمسية تتحرك إهليلجياً باستثناء بعضها». إذ ذاك فإن هذا القانون يفقد

(١) أ. ي. أويوف، التشابه في ممارسة البحث اعلمي. م. ١٩٧٠ ص ٢١.

(٢) نفس المصدر ص ١٩.

صفته القانونية ويصبح قاعدة يمكنها أن تخيب آمالنا مرة أخرى. ومع ذلك فالمعرفة الحية الواقعية النظرية تتطور على نحو آخر. فعندما رفض «الاقتصاديون المتدخلون» مثلاً قانون القيمة بحجة أنه كثيراً ما يتناقض مع الواقعة ويتفق مع بعض الوقائع الاستثنائية فقط، وصف كارل ماركس هذا الاتجاه في الاقتصاد السياسي بوصفه انحطاطاً «وفظاظاً» بالنسبة إلى العلم.

لقد كانت معرفة الاستثناءات في جدول العناصر الدوري من قبل د.ي. مندليف، ولكن استثناءات كهذه لم تجعله يرفض القانون الدوري أو تحويله إلى قاعدة مع استثناء. وما كان قد اكتشف في مخبر أ.ريزير فورد ظل إلى حد كبير استثناءً، كان هذا اكتشاف النظائر المختلفة بعضها عن بعض بصفات فيزيائية وليس كيميائية، وحصل على القياس التالي.

١ - تتعلق الصفات الكيميائية للعناصر الكيميائية بوزنها الذري.

٢ - النظائر عناصر كيميائية.

النتيجة: صفات النظائر الكيميائية متعلقة بوزنها الذري.

ولقد تبين عدم صحة هذه النتيجة، حيث أن مواد النظائر الكيميائية ليست متعلقة بوزنها الذري، ولكن هل كان من الضروري دقة أكثر للمعرفة النظرية من قبيل: «إن المواد الكيميائية للعناصر الكيميائية متعلقة بوزنها الذري باستثناء اليود، البوتاسيوم والنيكل».

إن قانوناً من هذا القبيل ما كان يمكن أن يتسم بسمة النظرية، بل سيفقد نظام القانون.

وكان لا بد من أجل تطور القانون النظري الذي صاغه مندليف مسار آخر لحركة الفكر، (لا يلغي الدقة المشار إليها وإنما لا ينحل إليها). والترابط بين الوزن الذري والمواد الكيميائية - كما اقترح - ف. بور ليس مباشراً. إذاً إن الوزن الذري للعنصر تحدده جزيئات نواة الذرة، أما المواد الكيميائية فتحددها كمية الإلكترونات في غلافها. ولكن كمية الإلكترونات تتطابق مع كمية البروتونات المشحونة إيجابياً في نواة الذرة. إذاً عدم تطابق الأوزان الذرية مع المواد الكيميائية ينبع من وجود جزيئات ثقيلة في

النوات أخرى حيادية بشحنتها . وهكذا كان قد اكتشفت الحلقات التواسطية والتي عن طريقها أتم التفكير النظري الانتقال من الوزن الذري إلى المواد الكيميائية للعناصر وحُصل على النظام التالي:

١ - الوزن الذري مواد كيميائية .

٢ - الوزن الذري - النواة - الغلاف الألكتروني - مواد الكيميائية .

وكان قد تحول عالم الذرات المتعدد الاشكال وموادها إلى علاقة (بروتون - الكترون) والتي حققت العلاقة الانتقالية للمواد الكيميائية (الوزن الذري - مواد الكيميائية) .

وهناك نظام مشابه في «رأسمال» كارل ماركس مطبقاً على تطور العلاقات البضاعية - النقدية:

١ - ب<sup>١</sup> - ب<sup>٢</sup> «صورة القيمة البسيطة» .

٢ - ب<sup>١</sup> - ن - ب<sup>٢</sup> «صورة القيمة النقدية» .

٣ - ب<sup>١</sup> - ن - ب<sup>٢</sup> - ن<sup>٢</sup> - ب<sup>٣</sup> «صورة رأسمال العام»<sup>(١)</sup> .

ومن هذا المثال ومن تحليل ماركس لتطور العلاقة البضاعية، ومن النظام المعطى سابقاً نرى أن حركة الفكر النظرية لا تنحل إلى استقراء أو إلى استدلال فقط . إن العلاقة الانتقالية بـ (وزن الألكترون الذري - المواد الكيميائية) أو (ب<sup>١</sup> - ب<sup>٢</sup>) ما هي إلا علاقات تجريدية عامة، ذلك أن الترابط والعلاقة اللاحقتين المعبر عنهما بمفاهيم «وزن العنصر الذري - الذرة - الغلاف الإلكتروني - المواد الكيميائية» أو «ب<sup>١</sup> - ن - ب<sup>٢</sup>» تتضمنان صفات أكثر ومضامين أكثر ثراءً .

وعليه يمكن اعتبار مسار الفكر هذا استدلالياً، ذلك أن النتيجة كما يحددها أ.ي. أويوف تتراكم في إطار العلاقة الانتقالية - وفي إطار الأمثلة السابقة: «وزن العنصر الذري - الصفات الكيميائية» أو «ب<sup>١</sup> - ب<sup>٢</sup>» ولكن من جانب آخر . تحيط العلاقات اللاحقة بعددٍ من العلاقات والترابطات أكبر من الموجودة سابقاً، ولهذا فهي

(١) ب = بضاعة . ن = نقد

أكثر شمولاً ولهذا يمكن اعتبار حركة الفكر في هذه الحالة استقراء أي حركة من جملة علاقات وظواهر أقل إلى أكثر.

وهذه الحركة الثنائية الاستقرائية والاستنتاجية للفكر ممكنة في صورة من التحليل النظري. وإلى هذا أشار لينين إذ تحدث عن التحليل الماركسي لتطور الصورة البضاعية، كما أكد انغلز أن الاستقراء يغدو مفهوماً في بنية التحليل فقط، لقد كتب يقول: « ما من استقراء على هذه البسيطة يستطيع أن يفسر لنا بنفسه عملية الاستقراء . هذا ما يستطيع أن يقوم به تحليل هذه العملية فقط »<sup>(٢)</sup>.

ترى ما هو جوهر التحليل النظري؟ التحليل النظري بخلاف التحليل التجريبي - الذي يجرى الكلي إلى أقسامه المكونة بهدف دراستها بمعزل عن بعضها البعض - يقود الأشكال المتعددة المختلفة، أشكال الموضوع الخاصة، إلى وحدتها الداخلية، إلى أساسها العام، إلى علاقة بسيطة والنظر إلى هذا الأساس بصورة نظيفة غير غامضة.

والتحليل التجريبي أساس التحليل النظري. فمن أجل عزل صفات الموضوع البسيطة، يجب معرفة الأجزاء والعناصر التي تكون منها الموضوع، ومع ذلك فالتحليل النظري كافٍ لدراسة صفات العناصر الجزئية فقط، أي دراسة أجزاء الموضوع وترابطاتها الكمية الدقيقة، ولكنه غير كافٍ لمعرفة جوهر الموضوع الكلي معرفة كهذه نصل إليها في مستوى المعرفة النظري فقط، وهذا المستوى يتبدى من التحليل النظري.

فالتحليل النظري يحيط بكلية الموضوع منذ البدء ويحتفظ بالأقطاب الأساسية، وبعناصر العلاقة والترابطات النهائية. ويتحقق ذلك على أساس مبدأ « انشطار الجزئي ومعرفة أجزاء جوانب الموضوع المتناقضة في وحدتها ». ولهذا فالفيزياء النووية بوصفها علماً نظرياً تبدأ من تلك اللحظة، إذ انحلت الذرات المختلفة إلى جانب صفاتها المتنوعة إلى علاقة بسيطة من الألكترون والنوترون في بنية الذرة البسيطة - الهيدروجين. هذه العلاقة تبقى ولا تزول في بنى الذرات الأكثر تعقيداً بل يعتبر أساسها العام. ففي

(١) لينين، المؤلفات الكاملة. المجلد ٢٩، ص ٣٠١.

(٢) ماركس، انغلز، المؤلفات، المجلد ٢٠، ص ٥٤٢.

الكيماء أدى التحليل النظري إلى عزل علاقة تعلق المواد الكيميائية بالوزن الذري في العناصر الكيميائية بوصفه علاقة كيميائية بسيطة. أما في البيولوجيا فعلاقة كهذه في إطار حركة الأجسام الحية هي «الوراثة - والتغير» في الأجسام الحية بما فيها الاجسام وحيدة الخلية. وفي الاقتصاد السياسي العلاقة البسيطة الأساسية هي «القيمة - القيمة الاستهلاكية» في بنية البضاعة والعلاقات البضاعية. وهكذا نرى أن التحليل النظري هو تحويل الصفات الخاصة لترابطات الموضوع إلى علاقة كلية للموضوع لتغدو هذه العلاقة أساس العلاقات الأخرى. وأدى هذا إلى اختصار خاص حيث يحتفظ بالجذر الاساسي لأشكال الموضوع الأخرى. فلقد حوّل نيوتن مثلاً حركة الجسم على الأرض إلى علاقة أي جسمين في عالم المكان  $m_1$  و  $m_2$  والاجراء المنطقي لتحول كهذا يكمن في أن التناقضات الأساسية (الكتلة والحركة) غير منعزلة عن بعضها البعض، ولكنها جزئّت من أجل خلق علاقة بسيطة بينها وترابط بسيط. والتحليل الواقعي، أي النظري، (يعتبر التحليل التجريبي بالمقارنة مع التحليل النظري مجرداً ذلك أنه يفقد خاصية المواضيع إذ يقسمها إلى اجزاء مكونة)، ممكن بواسطة التجريد النظري. والتجريد النظري، بخلاف التجريد الصوري، لا يقوم بعزل العناصر الجزئية أو سمات الموضوع، أو عزل عناصر تسحب على جميع مواضيع المجال المادي، أو على هذا الصنف أو ذلك، ذلك أن هذه العناصر أو تلك السمات لا يمكنها اكتشاف أشكال الموضوع المختلفة الخاصة.

وفي تجريد كهذا لا تستبعد التناقضات بعضها البعض بل «تنظف» من الاساس المعقدة لجوهر الموضوع. وبنتيجة التجريد النظري نحصل على الموضوع في صورته البسيطة والعامة، ويستوعب في جميع لحظاته الضرورية، والتي بدونها لا يمكن الحصول على ما هو فكري، وبالمناسبة فإن الاختبار الفكري أحد صور التجريد النظري.

ويقم التحليل النظري ترابطاً بسيطاً بين التناقضات الأساسية للموضوع إلى حد كبير. وهو تركيب بنفس الوقت، ولكنه تركيب مجرد، لأن التركيب العيني ما هو إلا لحظة لاحقة لهذا الترابط.

ويكمن جوهر التركيب في الواقع في جعل ترابطات الموضوع المجردة والانتقالية عينية، هذا التعين هو الحد الفاصل بين التناقضات. حيث يقام بتحليل جميع الحلقات

التوسيطية الجديدة، التي تعقد الترابط بين التناقضات الانتقالية.

وبالنتيجة فإن العلاقة والترابط المعقدان يستخرجان من علاقة التناقضات البسيطة والانتقالية. فمثلاً تتحول علاقة ب<sub>١</sub> - ب<sub>٢</sub><sup>(١)</sup> (حيث تتناقض الصورة النسبية والصورة المطابقة للقيمة) إلى صورة نقدية لعلاقة بضاعية ب<sub>١</sub> - ن - ب<sub>٢</sub>. والتي تنتقل بدورها إلى صورة أكثر تعقيداً لعلاقة رأس المال ب - ن - ب<sub>٢</sub> - ن - ب<sub>١</sub>.

ومفهوم الارتقاء في البيولوجيا الذي يعبر عن علاقة وحدة الوراثة والتغير، يتحول إلى مفهوم ذي بنية أكثر تعقيداً «الوراثة - المسار الوراثي - التغير». وعلم الوراثة هو علم عن أصل وتطور الأنواع كذلك، ولكنه أكثر عينية وثراءً بمضمونه.

ونتيجة التركيب هي ذاتها تحليل لصورة أكثر تعقيداً للموضوع (تطابقاً مع المفهوم). والتركيب، أي «الاستخراج الوراثي»<sup>(١)</sup>، المتعلق بصورة أكثر تعقيداً لعلاقة الموضوع يعزل البنية العامة لجميع صورها الخاصة، وهو بهذا المعنى تحليل للعلاقة. مثلاً استخراج ماركس لشكل القيمة النقدي من الصورة البضاعية البسيطة هو بنفس الوقت تحليل لجميع أشكال العلاقات النقدية الخاصة، واستخراجها من فضل القيمة وشكلها الخاص - الربح، النسبة، الإيجار، الرأسمال التجاري - ما هو إلا تحليل لجميع هذه الأشكال، وتحليل لرأس المال بشكل عام - لجميع أشكاله التاريخية والقومية في هذا البعد أو ذاك. واستخراج لينين مفهوم الرأسمال الاحتكاري من مفهوم الرأسمال بوصفه رأسمال فقط هو تحليل لجميع أشكال الامبريالية الخاصة.

وبكلمة واحدة التحليل ينتقل إلى التركيب الذي بدوره يصبح تحليلاً لأشكال الموضوع المختلفة الخاصة والعينية. وفي هذه الصورة الدوارانية للفكر تصبح المعرفة أكثر عينية وأكثر تعقيداً. كل هذا يقدم لنا حركة المفهوم النظري من المجرد إلى العيني، والتي تتضمن في (صورة الرفع) الاستدلال والاستقراء، التحليل والتركيب. ولهذا فحركة المفهوم النظري من المجرد إلى العيني، هي لهذا السبب، شكل التفكير وليس

استنتاجاً صورياً، بل منظومة أشكال التفكير، طريقة منطقية للمعرفة النظرية، أسلوب حركة وتطور التفكير النظري.

## ٥ - الانتقال من المفهوم المجرد إلى العيني وقانون الترابط العكسي، تضمن وشمول المفهوم

لا بد من بعض الكلمات حول ترابط مفهومي «العيني» و«العام» في المنطق الصوري والمنطق الديالكتيكي.

كل مفهوم نظري تال في مسار حركة الفكر من المفهوم المجرد إلى العيني - هو مفهوم أكثر عينية، وأكثر عمومية بنفس الوقت. ويتضمن في ذاته محتوى المفاهيم السابقة بوصفها لحظات تابعة. ولكن هذا ما يتناقض مع القانون المنطقي - الصوري حول العلاقة العكسية لشمول وتضمن المفهوم. إذ كلما كان المفهوم أكثر شمولاً كان أقل تضمناً أي أقل عينية. وفي المؤلفات الفلسفية والمنطقية غالباً ما يوضع هذين القطبين في تناقض الواحد مع الآخر. وعلى أساس موقف هذا المؤلف أو ذاك تعطى الميزة إما للشمول أو للتضمن.

ومع ذلك تناقض كهذا قائم بسبب أن المؤلفين لا يقيمون تميزاً بين نطين من العام أو بين نطين من المفاهيم العامة: «الصورية التحليلية» والعينية (التركيبية). ويجدد العيني بشكل صحيح بوصفه وحدة التحديدات المختلفة. أما المجرد فبوصفه تحديداً وحيد الجانب. كل تجريد هو أكثر عمومية، ولكنه مفهوم تحليلي. ومع ذلك ليس كل ما هو عام تجريد. العام التحليلي هو استنباط التجريد من الكل العيني، وبفضل ذلك تتسع مجموعة المواضيع المشمولة بتلك المفاهيم.

العام التركيبي خاص بالتفكير النظري، وهو وحدة التحديدات المتناقضة. وكل تحديد جديد يعين هذه الوحدة المجردة، ولكنه لا يقودها إلى العدم. ووحدة المتناقضات تشمل منذ البدء عناصر الموضوع العامة، أي تشمل الموضوع ككل. وفي النتيجة، كل مفهوم لاحق أكثر تعيناً لتحديدات جديدة يتضمن العلاقات السابقة بوصفها واقعة متناهية. (فإذا اندفعت الحلقات التوسعية المستخرجة نحو الصفر، فإننا



نحصل من جديد على علاقة انتقالية بوصفها (واقعة متناهية). ولهذا فكل مفهوم نظري لاحق ينطبق على جميع الحالات بما فيها الحالات الانتقالية، وبهذا المعنى، المفهوم عياني وعام جداً. فالمفهوم المعاصر للنسبية - مثلاً - يعبر عنه بالصيغة التالية.

$$l.v = l.o \sqrt{1 - v^2/c^2}$$

ولكن إذا كانت  $v \rightarrow 0$

نحصل على ترابط  $l.v = l.o$ .

وهذا ما يطبع مفهوم النسبية الكلاسيكي.

ولهذا نقل لينين كلمات هيغل « العام ليس مجرداً، لكنه العام الذي يشمل بذاته ثراء الخاص » وبهذه المناسبة كتب ملاحظته (رأس مال CP).

ذلك أن كل مفهوم نظري لاحق يتضمن في ذاته محتوى المفاهيم السابقة بوصفها لحظات جزئية تابعة. ليس هنا ما هو غامض أو « صوفي »، وأنه لأمر آخر عندما تظهر صعوبات على ما يبدو فيما يتعلق بالعلاقة العكسية لشمول وتضمن المفهوم. وهذه الصعوبة كما يلي: مفهوم الشكل النقدي (ب<sub>1</sub> - ن - ب<sub>2</sub>) ما هو إلا مفهوم مركبي عام بالمقارنة مع مفهوم العلاقة النقدية البسيطة (ب<sub>1</sub> - ب<sub>2</sub>)، ولكن إذا مأخذنا بعين الاعتبار أشكال النقد التجريبية المختلفة فالعام هنا تحليلي، حيث نجد ما هو خاص بجميع الاشكال. فمفهوم النقد - بشكل عام - أكثر تجزئاً وأقل تضمناً من مفهوم النقد الورقي الحديث ... الخ.

وهذا الأخير بدوره عام وأقل عينية من مفهوم النقد القومي إلخ. فقانون العلاقة المعاكسة لشمول وتضمن المفهوم ينطبق على المفهوم النظري الذي يعتبر إلى جانب ذلك مفهوماً عاماً تركيبياً.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى مفهوم النسبية النظري. حيث مفهوم النسبية المعاصر مفهوم عام - كما رأينا - أكثر من مفهومها الكلاسيكي ذلك أنه يشمل كذلك المفهوم الكلاسيكي وكحالة متناهية، ولكن بنفس الوقت أكثر عينية وثراءً من الكلاسيكي بمضمونه. وهو إلى جانب ذلك مفهوم تحليلي وصوري عام بالنسبة إلى مفهوم الحركة، مثلاً بالنسبة إلى حركة الجزيئات الدقيقة، والجسم الصغير في عالم المكان.

وهكذا ، فإن قانون العلاقة العكسية لشمول وتضمن المفهوم والذي يؤكد أنه كلما كان المفهوم أكثر شمولاً كلما كان أقل عينية وثراءً في المضمون - هذا القانون من قوانين المنطق الصوري - صادق أيضاً بالنسبة إلى المفهوم النظري . ولكن تطبيقه ذو صفة تابعة ، تتعلق بعناصر المفهوم النظري .

وكما أن قوانين البيولوجيا لا تغير قوانين الكيمياء ، كذلك قوانين المنطق الديالكتيكي لا تغير قوانين المنطق الصوري ، ولكن من جانب آخر ، كما أن قوانين الكيمياء المطبقة على العالم الحي لا تستطيع أن تفسر جميع خصائص هذا العالم ، كذلك قوانين المنطق الصوري التي تطبق على التفكير النظري لا تستطيع أن تفسر جميع خصائص حركته وتطوره .



## الفصل السادس

### النظرية العلمية بوصفها منظومة مقولات. تطور النظرية

تتجسد في منظومة المعرفة النظرية وحدة قوانين الديالكتيك وصور التفكير - المقولات - الاحكام، الاستنتاجات وأسلوب شكل حركة التفكير النظري. وفي هذا الاطار يغدو التفكير واقعياً، ويصح على نحو عيني متحقق. وسنتقل الآن لمعالجة البنى المنطقية لمنظومة المعرفة النظرية.

#### ١ - موضوع النظرية

على خصائص الموضوع أن توحى إلى خصائص النظرية، مضمونها، الصورة المناسبة للتعبير عن هذا المضمون.

ولا نجد من الضرورة الوقوف بإسهاب على مدخلين خاطئين في فهم موضوع المعرفة النظرية - المدخل الواقعي والمدخل اللغوي. والجانب المعرفي لهذين الاتجاهين يمكن أن نلاحظهما في الكتابات الفلسفية المطابقة للمدخلين السابقين. والاتجاه الواقعي الذي يُسمى أحياناً اتجاه أفلاطوني - والذي يرى في موضوع المعرفة النظرية أشكالاً صورية عامة، ماهيات - ما هو في حقيقة الأمر إلا اتجاه صوفي. أما الاتجاه اللغوي الذي ينفي وجود العام في الواقع المادي فإنه ينزع عن النظرية بشكل عام موضوعها ويحيله إلى بناء لغوي محض .

ولكن ما يقع في ساحة اهتمامنا هو جانب المشكلة المنهجية المنطقي حول موضوع

النظرية. ووجهة النظر الأكثر انتشاراً في هذا الاطار تلك التي تقول بأن مواضيع المعرفة النظرية غير ملاحظة (الكثرون، الحقل الألكتروني المغناطيسي إلخ). ولكن فهماً كهذا لموضوع النظرية لا يفسر كيف يمكن لهذه الأخيرة أن تحتفظ بقانون المعرفة النظرية بعد أن يغدو الموضوع غير الملاحظ - بفضل تطور التقنية والاختبار - موضوعاً ملاحظاً.

ولكن ما يقع في ساحة اهتمامنا هو جانب المشكلة المنهجي المنطقي حول موضوع النظرية. ووجه النظر الأكثر انتشاراً في هذا الاطار تلك التي تقول: بأن مواضيع المعرفة النظري غير ملاحظة (الكثرون، الحقل الألكتروني المغناطيسي إلخ). ولكن فهماً كهذا لموضوع النظرية لا يفسر كيف يمكن لهذه الأخيرة أن تحتفظ بقانون المعرفة النظرية بعد أن يغدو الموضوع غير الملاحظ - بفضل تطور التقنية والاختبار - موضوعاً ملاحظاً.

فمن المناسب - في هذا المجال - أن نقف على الفرق بين التأمل والعلم والمعرفة العلمية.

لم يكن بمقدور الفهم العلمي أن يظهر بمعزل عن التأمل بوصفه شرطاً له، ذلك أن التأمل مصدر الافكار (على الرغم من أنها أفكار مجردة) ومصدر التخمينات والفرضيات. والفكرة المجردة، بوصفها ثمرة التأمل، تناقض التجربة المباشرة، وتعتبر عن جزء كبير من صفات الموضوع «صفات منعزلة» عن الموضوع ذاته وتقع في تقابل معه. وعلى هذا النحو نشأ العدد الفيثاغورثي، ونشأت فكرة الخير والجمال الأفلاطونية إلخ، كما نشأت هندسة أناكساغور وذرات ديمقريطيس. وعند مقارنة هذه الأفكار مع التجربة المباشرة، كانت عاجزة عن كشف ترابطها مع الوقائع الجزئية، وتفسير الظواهر الجديدة في أشكالها المتحققة... إلخ. وأساس التأمل التجريبي - الإحساس البسيط وليست الوقائع المدروسة بشكل جيد ودقيق.

وعلى هذا الأساس أخذ التأمل طريقه إلى المعرفة النظرية عندما بدأت نشأة العلوم الطبيعية. والمعرفة العلمية النظرية - على خلاف التأمل - تبدأ من المعطيات المدروسة الصحيحة ومن القوانين التي ترتفع فوق الحسي المباشر، إنها نتيجة تطبيق المناهج الدقيقة في البحث والتجريد مع أنها لا تكف عن كونها معرفة تجريبية.

واتتبه سان سيمون إلى ضرورة تحول التأمل، «المعرفة الميتافيزيقية»، إلى معرفة علمية إذ تحدث عن ضرورة تحول جميع العلوم إلى معارف وضعية، ولم يستثن الفلسفة من ذلك. كما أكد أنه ومنذ القرن الخامس عشر «يطمح العقل إلى تأسيس جميع أحكامه على الوقائع. الملاحظة والمبحوثة، وعلى هذا الأساس نشأ علم الفلك، الفيزياء، الكيمياء، وهذه العلوم أصبحت ضرورية للتعليم العام. ومن هنا تتوصل إلى نتيجة مفادها: أن الفيزيولوجيا - وهم قسم من العلم حول الإنسان - سوف تدرس عن طريق المناهج المتبعة في العلوم الفيزيائية الأخرى، وسوف تدرج في التعليم العام عندما تصبح علماً وضعياً»<sup>(١)</sup>.

ولقد جعل أغوست كونت من الاتجاه الاختباري في المعرفة العلمية شيئاً مطلقاً، مظهراً أن اللحظة الوضعية في العلم هي السمة الوحيدة والخاصة. ولم يتابع وضعيو القرن العشرين دائماً هذا الاتجاه في جعل المبدأ الوضعي في العلم مبدأ مطلقاً، واضعين مكان الوقائع الملاحظة والخاضعة للبحث «اقتراحات بروتوكولية» وفي بعض الحالات بساطة «لغة العلم». ذلك أنه كلما كان مستوى العلم النظري متقدماً وعالياً كلما كان من الصعب حل المشكلات النظرية عن طريق المنهج الاختباري.

وإلى ذلك أشار انگلز. ويجعل الوضعيون - في بعض الحالات - من جوهر وضعية المعرفة النظرية - قضايا صوفية - وهذه المعرفة إما أن تُدحض بوصفها تفكيراً لا علمياً، أو تتحول إلى طريقة لاستخدام لغة محددة فقط، أو تصنف بوصفها معرفة للأشياء الملاحظة... إلخ إلخ، ولكن لا ينظر إليها على أنها طريقة محددة التفكير حول دراسة الحقائق، على أنها طريقة لدراسة الظواهر في ترابطاتها الداخلية.

وغالبية مناطق العلوم والعلوم العملية يربطون النظرية بالمعطيات التجريبية، بالاختبار، بالتجربة. ومع ذلك فإنهم يشعرون بصعوبة عند النظر في أصل المعرفة النظرية وجوهر موضوعها. فإذا كانت مواضيع النظرية ملاحظة فكيف يمكن عكسها بواسطة ما هو تجريبي؟ وما هو الترابط بين هذه المواضيع؟ وكيف يظهر التركيب النظري؟.

(١) سان سيمون. المؤلفات المختارة، الجزء ١. ص ١٤٨.

لقد رأى أنشتين في التفكير وفي التجربة قطبين متناقضين يكونان المعرفة الإنسانية، لقد كتب يقول: «الحديث يدور حول التناقض الأبدي بين شيئين غير منفصلين يكونان معرفتنا: التجربة والتفكير... فالتفكير المنطقي الخالص لا يستطيع يجد ذاته أن يقدم أي معرفة حول عالم الوقائع، فمعرفة العالم الواقعي تنطلق من التجربة وتنتهي بها. والقوانين التي نحصل عليها عن طريق منطقي خالص لا تقول لنا شيئاً عن عالم الوقائع»<sup>(١)</sup> وهكذا فإن مصدر المعرفة النظرية يكمن في التجربة، وبدونها غير ممكنة (أي المعرفة النظرية أ.ب). ولكن المضمون الخاص للنظرية من جانب آخر لا ينبع من التجربة، من الاختبار بشكل مباشر. «كان نيوتن مكتشف منظومة الفيزياء النظرية الواسعة والواقعية، يظن أن المفاهيم الأساسية ومبادئ نظريته تنبع من التجربة. وعلى هذا الأساس يجب أن نفهم قوله «Hypothesis Non Fingo».

وهنا أقام أنشتين التقابل الأساسي لمصدر ما «و نظري: النظرية تنشأ من التجربة ولا تنشأ منها أيضاً» ومع ذلك أملى عليه الترابط في مجال المعرفة الرياضية - الفيزيائية حلاً محدوداً نسبياً للمشكلة. لقد كتب يقول: «إنني لعلّ ثقة من أن البناء الرياضي الخالص يسمح بإيجاد تلك المفاهيم، وتلك الترابطات القانونية فيها، والتي تقدم لنا المفتاح في فهم ظواهر الطبيعة. ويمكن أن تكون التجربة قد أوحى لنا بالمفاهيم الطبيعية والرياضية، ولكنها لا يمكن أن تكون قد اشتقت من التجربة بأي شكل من الأشكال» وتبقى التجربة المعيار الوحيد لصدق بعض البنى الرياضية، ولكن المبدأ المبدع يتعلق خاصة بالرياضيات<sup>(١)</sup>

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار - علوم نظرية أخرى - فيمكننا أن لا نوافق على نتيجة كهذه، ولو تناولنا المنطق عوضاً عن الرياضيات فلا نستطيع أن نفهم: لماذا يتعلق «المبدأ المبدع» في المستوى التجريبي - بالملاحظة، بالتجربة والاختبار، والأمر يختلف في تطور النظرية؟.

ومع تقديرنا، في درجة ما، للإجابة عن السؤال المشير إلى الدور الإبداعي للمبدأ

(١) أنشتين. الفيزياء والواقع، ص ٦١ - ٦٢ المصدر السابق ص ٦٣.

(١) المصدر السابق. ص ٦٤.

المنطقي في بناء النظرية، لكننا نلاحظ أن هذا الدور مشروط تاريخياً، بتطور المعرفة السابقة. فالقواعد المنطقية والرياضية لا تحقق بحد ذاتها عملية الانتقال إلى المستوى النظري، ومقولات النظرية تلك التي تخص هذا المستوى تشكل وتنشأ تاريخياً، ولهذا تنشأ من التجربة وكذلك من المنطق، وليس من التجربة وحدها والمنطق وحده. ما من عملية صورية قادرة على تحويل المعرفة إلى معرفة نظرية، إذا كانت هذه المعرفة بمضمونها ليست نظرية. ولكن مضمون النظرية يتكون تاريخياً هو الآخر، يتكون بناء على تطور المعرفة، على تعمق هذه المعرفة في عمق الأشياء. وها نحن نعود مرة أخرى إلى ذلك الشيء الذي هو موضوع المعرفة.

وهيات أن نوافق على التأكيد القائل بأن موضوع الواقع المادي لا يشكل موضوع النظرية، «ذلك أن العملية لا تجري فيه بشكل نظيف». ومن الخطأ القول أن موضوع المعرفة «ثمره نشاط البحث البنائي»، والمعرفة النظرية بشكل عام تشكل موضوعها. فالتجربة والاختبار يتطلبان عزل تحضري ذهني لمجمل صفات الواقع المادي. ولقد اتسمت معرفة الانسان دائماً بطبيعة فعّالة، وهذه الفعّالية انتشرت أيضاً في موضوع المعرفة ذاته، التي لا تتمتع وجود الموضوع واقعياً. والهندسة الاقليدية بنقاطها التجريدية، بخطوطها، وسطوحها حصلت على تفسير تجريبي، وهذا يعني أن موضوعها يتعلق بالعالم الخارجي. إذاً فيما يتعلق بالنظرية فإن تشكل الموضوع في مسار المعرفة النظرية يجب أن لا يعني أن هذه المعرفة تقع خارج حدود العالم المادي.

ومن الصعب كذلك الموافقة على أن موضوع المعرفة النظرية ما هو إلا صفة واحدة من صفات الموضوع الخارجي، وإنها مجردة منه، ولا يمكن للصفة أن تكون خاصية موضوع المنظومة النظرية.

ومن هنا يبدو واضحاً ترابط موضوع النظرية مع خصائص بنائها. وتشرط الإحاطة الكلية بالموضوع ضرورة النظرة الشاملة له. ولما كانت النظرة الشاملة غير ممكنة عن طريق حساب ووصف جميع صفات الموضوع هذا يعني بروز مشكلة أخرى حول طريقة الإحاطة بالماهية إحاطة شاملة. ومشكلة كهذه مشكلة المنهج النظري، أي صورة البناء المنطقي. لقد بين هيجل سابقاً أن المنهج التصوري، أي النظري يتوافق مع بنية الشيء مأخوذاً بكليته.



وربما انتبه القارئ إلى أن الحديث يدور حتى الآن لا حول مادة بل حول موضوع النظرية، ونقول بدقة أكثر إن النظرية لا تملك مادة بل مجال مادي للبحث، والمجال المادي جزء من مادة العلم الذي يعتبر مجموعاً كلياً للنظرية ولأقسامها. الموضوع جزء محدد من الواقع يملك شمولية وكلية نسبية، زد على ذلك أن هذا الجزء يمكن أن يكون موضوع مجموعة كبيرة من العلوم ولكل علم موضوع بحث ومنظومة قوانين يخضع لها هذا الموضوع أو ذاك من مواضيع الواقع.

ويمكن الحديث عن الموضوع بصورة أضيق، وفي هذا المعنى يكون الموضوع - الأشياء و الظواهر التي يصادفها الباحث في مجاله المادي. فهي مثلاً في علم الاقتصاد السياسي للرأسمالية: النقد - البضاعة - وسائل الإنتاج إلخ... وهي الجرم السماوي في علم الفلك، أما في الفيزياء النووية فهي الجزيئات الدقيقة إلخ... ولكن موضوع النظرية بالمعنى الواسع - ماهية فئة معينة من الأشياء في كليتها.

ومن هنا يمكن إعطاء التعريف التالي للنظرية: النظرية منظومة من المقولات والقوانين التي تحيط في بنيتها بجوهر مادة البحث، أي بنيتها الكلية. ومن التعريف هذا للنظرية يبدو واضحاً أن غاية النظرية لا تميل إلى التفسير بوصفه وظيفة رئيسية لها، فالنظرية لا تصف الوقائع والظواهر الجزئية، بل ماهية الموضوع الكلية. وبكلمة أدق، يجب أن يدور الحديث لا عن النظرية بل عن المنظومة النظرية للمعرفة.

## ٢ - المشكلة النظرية والفكرة

تبرز المشكلة النظرية إذ يدور الحديث حول النظرة الشاملة للمادة، للموضوع. وبخلاف المشكلة التي تبرز أمام الاختبار، أو الملاحظة، أو أي مناقشة منطقية رياضية أخرى مساعدة، أي لها أهمية جزئية، المشكلة هنا تبرز من زاوية النظر في تطور معرفة الموضوع بشكل كلي. المشكلة ذاتها يمكن أن تتحقق من خلال جملة مسائل محلولة. ومن البدهي أن المسألة يمكن أن تحمل طبيعة عملية، ولكننا سنعني المسائل المعرفية. وحل المسألة هو الطريق إلى حل المشكلة، درجة في حل المشكلة. ووضع المسألة ذاتها مشروط بوضع المشكلة وهذه الأخيرة هي مصدر المسألة.

ترى ما هي المشكلة؟ إن التأكيد بأن المشكلة هي «المعرفة باللامعرفة»، تأكيد

غير محدد بعض الشيء. ذلك أن هذه « المعرفة باللامعرفة » بصورة أكثر جزئية من حيث الشكل هي المسألة. ومصدر المشكلة يجب أن يكون صورة إيجابية للمعرفة.

وغالباً ما يعبر عن المشكلة في صورة تناقض ديكارتية، زد على ذلك يتناول التناقض في هذا الإطار بين النظرية والوقائع والظواهر غير المفسرة الجديدة على أساس النظرية هذه. ولا شك أن تناقضاً كهذا يجب أن يؤدي إلى ظهور المشكلة بوصفه بداية تركيب النظرية، بداية المعرفة النظرية والفهم لا سيما إذا كانت الإصلاحات الجديدة لنظرية لا تسمح بتقديم فهم مرض للظاهرة الجديدة. ولكن تناقضاً كهذا لا يقدم بعد تعبيراً صادقاً عن المشكلة. فالمشكلة تظهر عندما تصدم نظرية تجريبية - بنتيجة اكتشاف وقائع جديدة - مع نظرية تجريبية أخرى. أي عندما تسمح الوقائع والظواهر الجديدة غير المفسرة على أساس النظرية القديمة ببناء نظرية تجريبية جديدة مكونة بعضاً من جملة الترابطات الضرورية، وليس ببساطة إصلاحات وإضافات للنظرية القديمة، بل مناقضة لها.

وهكذا تنشأ المشكلة من تناقض نظريتين تجريبيتين، أو بكلمة أدق من تناقض قضائيهما وقوانينها الأساسية.

التناقضات في المبادئ هي الصورة المطابقة للمشكلة النظرية. لأنها ترسم الحدود والنقاط القصوى لمجال البحث، وهذه الحدود هي الأطروحة ونقيضها ثم التركيب - أي الصور الإيجابية للمعرفة. وبنفس الوقت استبعاد أحدهما للآخر بشكل مباشر. والمطلوب من النظرية الكشف عن ترابطاتها التوسيطية، الكشف عن الوحدة.

ومن هنا تتضح أهمية المشكلة بالنسبة إلى بناء النظرية، إذ أنها تحدد المجال المادي للبحث النظري، وأن صياغة المشكلة بشكل صحيح يعني نصف حلها.

ولما كان قطبا التناقض يقينين حقيقيين ويصاغان في صورة ترابط قانوني، فإن المشكلة ليست شكاً شرطياً بسيطاً أو فضولياً، بل نتيجة ضرورية لنتائج تطور المعرفة السابقة، يمكن أن يظهر التساؤل نتيجة الدهشة أمام الظواهر غير العادية، أو الوقائع الغريبة، أما المشكلة فتتطور بشكل قانوني: وهذا ليس نتيجة مواجهة معرفة غير محددة أو فهم غير واضح بالنسبة إلى ظواهر أو وقائع ما، بل نتيجة مواجهة فهمين متشكلين للمعرفة. ولهذا فالمشكلة تنشأ نتيجة تطور المعرفة وليس نتيجة توقفها.

وفي منظومة الأحكام التي تكون المشكلة يمكن عزل السؤال الأساسي الذي يعبر عن مضمون المشكلة ذاته فالسؤال الأساسي في الفلسفة<sup>(١)</sup> مثلاً يقع دائماً في مركز الاهتمام.

وعند الإجابة على هذا السؤال بنيت منظومات فلسفية مختلفة. وعند ذلك ظهر دائماً هذا القطب أو ذاك من أقطاب التناقض بوصفه الأساسي المطلق « بالعلاقة مع نمط الواحدية »، ولم يتكون السؤال الأساسي في الفلسفة بوصف مشكلة دفعة واحدة. ولقد كتب بليخانوف يقول: « لقد كان هناك وقت لم يقف فيه سؤال كهذا أمام الفلاسفة، فـ « فالس » الذي اعتبر الماء هو المادة الأولى التي نشأ منها كل شيء ويعود إليها كل شيء لم يسأل نفسه كيف يتعلق الوعي بهذه المادة الأساسية؟ كما أن انكسيانس لم يطرح على نفسه هذا السؤال وهو الذي اعتبر الهواء المادة الأساسية وليس الماء »<sup>(٢)</sup>. طبعاً عندما ظهرت الاتجاهات الرئيسية في الفلسفة (خط ديمقريطس وخط أفلاطون) ظهر السؤال الأساسي في الفلسفة، مع أنه لم يصغ في مشكلة كلية؛ ولقد أصبح هذا ممكناً عندما أمكن منهجياً عكس - وفي صورة تعميمية - الصفات بوصفها شيئاً مادياً وفكرياً في المعرفة، وكشف علاقاتها المحددة (علاقة تبعية في حالة وحدة الوجود) « وعلاقة استقلال كما في الثنائية » ولهذا كتب انغلز يقول: ما كان يمكن للسؤال الأساسي في الفلسفة « أن يوضع بكل دقة وأن يكتسب هذه الأهمية، إلا بعد أن استيقظ سكان أوروبا من نومهم الأرضي الطويل في العصر الوسيط المسيحي »<sup>(٣)</sup>. أي بكلمات أخرى، عندما وصلت الاتجاهات الفلسفية المتناقضة - في تطورها - إلى درجة من النضج عالية. لقد أصبح العلم في العصر الحديث خاصة يقدم المادة التجريبية من أجل اختبار قوانين الفلسفة حول سمات وخصائص تطور الروح والمادة.

وهكذا ففي القرن العشرين فقط نشأت المشكلة الميكانيكية الكوانتية/ بعد أن تكونت النظرية الحبيبية والموجية للضوء على أنها نظريتان مختلفتان. بل وعلى أساس

(١) السؤال الأساسي في الفلسفة يصاغ على النحو التالي: أيها أولي المادة أم الوعي (المترجم).

(٢) بليخانوف. المؤلفات الفلسفية. الجزء الثالث، موسكو ١٩٥٨، ص ٦١٤.

(٣) ماركس. انغلز. المؤلفات. المجلد ٣١. ص ٢٨٢.

تعميمي أكثر من عصر نيوتن وهيوينس، أي على أساس بحث صفات المادة والطاقة (الجزئيات البسيطة).

وهكذا فالافكار التي كمنت في أساس الميكانيك الكوانتي لم تتكون دفعة واحدة، بل مرت في مراحل متعددة. فلقد قدم بلانك في عام ١٩٠٠ قضيته الرائعة حول الكوانتات، وجاء أنشتين في عام ١٩٠٥ بقانون حول كوانتات الضوء التي سميت فيما بعد « فوكون ».

ولكن أهمية هذه الاكتشافات ظلت غير واضحة. وما يشهد على ذلك التصور المثالي التالي عن مؤلفات أنشتين في أكاديمية العلوم البروسية لمجموعة من الفيزيائيين الكبار في عام ١٩١٢ « إذا كان « أي أنشتين أ.ب » قد انطلق في بعض أحكامه خارج حدود الهدف، كما هو مثلاً في فرضيته حول الكوانتات الضوئية، فلا يستدعي ذلك لومه. فإن من لا يقرر الدخول في المخاطرة لا يجسد الحقيقة، حتى في العلوم الطبيعية الدقيقة »<sup>(١)</sup>. وفي العشرينات فقط وبفضل ن. بور ول. دي. برويل وآخرين الذين أشأوا تناقضات « الموجات والجسيمات كانت قد بحثت الفكرة الكوانتية الميكانيكية ».

وهكذا تنشأ الفكرة تاريخياً جنباً إلى جنب مع نشوء المشكلة، ويكمن جوهرها في أنها تحقق الترابط بصورة عامة بين قطبي التناقض. فهي لهذا السبب تركيبية منذ البداية، كما أنها نتيجة التحليل النظري الذي يقود جميع الأشكال المعقدة للموضوع إلى أساس عام هذا الأساس هو العلاقة البسيطة بوصفها وحدة التناقضات.

ولهذا يمكن القول: إن الفكرة التي تقع في أساس النظرية مرتبطة لا بمشكلة هذه النظرية فحسب، بل إنها حركة الانتقال من الوقائع التجريبية المعروفة إلى الأساس الاتقالي للنظرية.

ويمكننا بيان ذلك لا من خلال مثال « رأس مال » كارل ماركس، إذ قاده التحليل النظري، كما هو معروف من مفهوم الربح المعطى تجريبياً إلى مفهوم فضل القيمة فقط، بل من خلال مثال المبدأ الثاني للترموديناميكاء الذي حُصل عليه بنتيجة تعميم وتحليل

(١) اتجاهات العلوم الفيزيائية. ٥٩. الإصدار الأول. موسكو، ١٩٥٦. ص ١٢٧ - ١٢٨.

الوقائع التجريبية المرتبطة بنشاط الآلة الحرارية وبالظواهر الأخرى للترموديناميكا. وهكذا فالفكرة نتيجة تحليل نظري، ولما كانت تعبر عن العلاقة فهي تركيب للتناقضات الأساسية. وهذا ليس لغزاً ببساطة، فالنتيجة المتضمنة والتي تغير أساسها تنشأ في مسار الحركة التاريخية السابقة للمعرفة.

وتقوم الفكرة في النظرية بدور المبدأ الموحد، وإلى هذا أشار كانت في وقته قاصداً منظومة العلم<sup>(١)</sup>، ولما كانت النظرية منظومة علمية، ولما كان العلم ممكناً في صورة نظرية فقط، فالتأكيد القائل بأن الفكرة تضمن في ذاتها برنامج بناء النظرية، طريقة بنائها أو مستخدمين كلمات كانت لنظامها، تأكيداً صحيحاً. ولقد أصاب كوبنين عندما كتب يقول: «على أساسها - «أي على أساس الفكرة أ.ب.» - يتم الانتقال من المجرد إلى العيني»<sup>(٢)</sup>.

ولكن إذا كانت وظيفة الفكرة مبدأ التوحيد، توحيد منظومة المفاهيم النظرية، فمنظومة المفاهيم من جانب آخر تكشف عن مضمون الفكرة، فالفكرة موجودة في كل مقولة من مقولات النظرية (في صورة واضحة أو غير واضحة).

ومن أجل أن تحقق الفكرة هذه الوظيفة عليها - من حيث مضمونها - أن تغير علاقة الشيء الجوهرية. فلقد بُدئ - مثلاً - ببناء نظرية الذرية بعد أن قدم ريزير فورد فكرة التأثير المتبادل المحدد للبروتون والالكترون. والعلاقة الجوهرية هنا هي وحدة التناقضات التي يمكن تسميتها المغناكهربائية. أما فيما يتعلق بالفكرة الكوانتاميكانية الأساسية لوحدة الصفات الجسيمية والموجية للأجسام الدقيقة، فإنها تتضمن بصورة جوهرية مفهوم كوانت التأثير.

والأساس الجوهري يسمح لنا بفهم الصفة الداخلية لوحدة التناقضات، والتي ماهي إلا - أي الوحدة - شيئاً إضافياً. وواضح أن القيمة الاستهلاكية والقيمة في البضاعة تتم إحداها الأخرى، وضرورة ذلك مشروطة بأن العمل بوصفه جوهر القيمة يكمن

(١) كانت. المؤلفات، الجزء الثالث، ص. ٦٨٠.

(٢) كوبنين. أفكار لينين الفلسفية والمنطق. موسكو ١٩٦٩، ص. ٤٣٦.

في أساسها على أنه علاقة متناقضة. وكذلك الأمر بالنسبة إلى علاقة الجزئيات، والجزئيات الضدية حيث تملك في أساسها طاقة حجمها، والتي على أساسها يتحقق تأثيرها المتبادل.

إن كشف الأساس الجوهرى لوحدة الجوانب المتناقضة التي تظهر الصفة الضرورية لهذه الوحدة، والتي تفسر لنا لماذا كانت هذه الجوانب متناقضة وفي علاقة من نفس النوع، أمر ضروري لفهم الصفة الكلية لمجمل النظرية. وفي هذه النقطة تُرسم منذ البدء حدود كليتها في ترابطها - أي الحدود - والعلاقة الجوهر توجد في جميع مفاهيم النظرية الأخرى.

وبفضل هذا الوضع يغدو أساس النظام وتحققه كامن في الفكرة منذ البدء، أي يكمن فيها برنامج الحركة اللاحقة - التي بناءً عليها - تتموضع المعطيات تجريبياً في نظام محدد يسمح بدراسة عينية لترابطات الشيء الداخلية. وكانت لم ير: من أين نحصل على نظام تحقق الفكرة (وحدة المتناقضات) غير أن على الأقل فهم: أن الفكرة تتطور في منظومة كلية عن طريق نظام محدد (ولكن فهم ذلك بصورة مثالية) ولقد كتب يقول: «تحتاج الفكرة من أجل وجودها إلى نظام، أي إلى أفكار قبلية Apriori محددة من مبدأ الكل، إلى كثير ضروري، إلى نظام الجزئيات. والنظام المرسوم لا يتطابق مع الفكرة، أي ليس انطلاقاً من الهدف الأساسي للعقل بل تجريبياً، أي المطابقة صدفيّاً مع الأهداف المتصورة (وعدها الذي لا يمكن معرفته مسبقاً) يعطي وحدة تقنية، أما النظام المبني بما يتطابق مع الفكرة (عندما يشير العقل والأفكار المسبقة إلى الأهداف، وليس توقعها تجريبياً) فإنه يخلق وحدة منظمة<sup>(١)</sup>.

وإذا ما أهمل الأساس الجوهرى الكامن في الأفكار فمن غير الممكن اكتشاف المبدأ الواحد الذي بفضلله يمكن فهم المعطيات التجريبية. وهكذا يجب أن يكون في أساس النظرية مفاهيم الحد الأدنى عامة بالنسبة إلى جميع المعطيات التجريبية، ولكن

(١) كانت. المؤلفات، الجزء ٣، ص. ٦٨٠ - ٦٨١.

مفاهيم الحد الأدنى منعزلة عن التجربة كما يقول أنشتين، وفي جملتها ينشأ المبدأ أو المقولة الانتقالية والقانون الأكثر عمومية والمجرد.

وفي مسار البناء هذا تتعين أكثر فأكثر النظريات والمقولات والقوانين وتغدو نتائج غير منفصلة.

### ٣ - مبادئ النظرية ومقولاتها الأساسية

التأكيد بأن المبدأ أول وأعم تعميم للفكرة تأكيد صحيح ولا شك، ولكن المبدأ يتكون من مفهوم (مقولة) عام نظري ومضمونه القانون العام الذي يعبر عن علاقة الموضوع الجوهرية. وهذا ما تحدثنا عنه سابقاً.

فمقولة القوة الاستمرارية يمكن اعتبارها المفهوم المبدئي للميكانيك الكلاسيكي بوصفها أول تحديد لفكرة النسبية، والتي بُدئ على أساسها دراسة الصورة البسيطة أي الميكانيكية لحركة المادة دراسة نظرية - علمية. ومضمون هذه المقولة قانون القوة الاستمرارية المشهور (قانون نيوتن الأول) ويسمى أحياناً مبدأ القوة الاستمرارية. وكان قد عومل بمفهوم القوة الاستمرارية بوصفه مبدأ أو كما كتب أنشتين وينفلد، على أنه الفكرة الموجهة فيما يتعلق بمسألة الحركة. ولقد صاغ غاليليه فيما بعد هذا المبدأ على أنه قانون نيوتن. وبفضل فكرة النسبية المتحققة في قانون القوة الاستمرارية قيض لنا أن نفهم وحدة الحركة والسكون، ولقد ساعد هذا القانون على فهم مفهوم القوة بسرعة الحركة الأهلبيجية للكواكب. وكما أشار كل من أنشتين واينفلد: فإن الطريق الذي قاد إلى تعميم أفكار غاليليه طريق متعرج وطويل. ولا نستطيع أن نعرض هنا جميع النتائج الكثيرة والمثمرة لتعميم كهذا. وتطبيقه يقود إلى تفسير بسيط ومرض لوقائع كثيرة كانت قبل هذا الوقت غير مفهومة<sup>(١)</sup>.

ومبدأ الكوانت هو مبدأ النظرية الكوانتية الأساسي التي صاغ فكرتها لوي دي برويل.

(١) أنشتين، اينولد. تطور الفيزياء. م. ١٩٦٥. ص ٩٠.

ولقد صيغ هذا المبدأ في البداية بوصفه مبدأ الطاقة الكوانتية، أما فيما بعد فقد أعطاه بلانك صورة عامة، وصاغه في مبدأ كوانتية التأثير. كوانت التأثير ما هو في الحقيقة إلا جوهر موجود في جميع الظواهر التي تدرسها النظرية الكوانتية. مع أنه كما كتب دي برويل: «أن اكتشاف بلانك للفرضية المقترحة بدا للوهلة الأولى أسلوباً ذكياً، سمح بتحسين نظرية الجاذبية، ولكن بشكل عام بوصفها ظاهرة جزئية»<sup>(١)</sup>.

ويجب البحث في حركة الجوهرة الفرد للمجال المادي المعطى عن أساس الوحدة، وأساس جميع مفاهيم النظرية المرتبطة ببعضها البعض عن طريق مبدأ بوصفه نقطة انطلاق. ومبادئ النظرية الأخرى تعين أكثر فأكثر الفكرة التي ما هي إلا أساس أجزاء النظرية الأخرى «وفروعها». كمبدأ حفظ الكتلة والطاقة مثلاً، في الميكانيك الكلاسيكي، أو مبدأ الانقسام الطيفي في الميكانيك الموجي... إلخ.

وبفضل هذا المبدأ الأساسي للنظرية والذي يعبر عن صفات الشيء الجوهرية، أصبح بالإمكان بناء منظومة نظرية واحدة من المفاهيم والقوانين وهذا ما يلقي ضوءاً على جميع الأشياء التي بدت كما لو أنها لا تملك فيما بينها وقائع وظواهر مشتركة.

ويتحدد الدور المنطقي للمبدأ الأساسي بالنسبة إلى جميع النظريات بعكس علاقات الموضوع الجوهرية، ووظيفته الموحدة هذه والمنطقية تسحب لا على الوقائع التي تبدو في الظاهر كما لو أنها تناقضية، «الطاقة المستمرة، تساوي القيمة في عملية التبادل، كوانتية الطاقة والتأثير إلخ هذه الأمور لا توجد في عالم الوقائع للوهلة الأولى، بل وجودها كامن في إطار المفاهيم، القوانين، وفي المبادئ الأخرى للنظرية. زد على ذلك أن المبدأ الأساسي هو مبدأ حفظ الصفات الجوهرية، ذلك أن مبدأ الطاقة المستمرة مثلاً يعبر عن حفظ حالة الجسم في السكون أو الحركة.

ويعبر مبدأ الكوانتية عن ثبات كمية التأثير المتقطع  $h$  ومبدأ الوراثة الأساسي يعبر عن حفظ ونقل السمات الوراثية إلى الجنين، أما قانون القيمة - فيعبر عن حفظ كمية القيمة في حالة التبادل إلخ...

(١) لوي دي برويل، ثورة الفيزياء. موسكو ١٩٦٣، ص ٩١.



والمبادئ قوانين عامة تسمح بنشأة قوانين جديدة وربط المفاهيم بقوانين ما، وربط القوانين في منظومة واحدة من المعرفة، ومن هذه الجهة يمكن القول: أن المنظومة النظرية تتكون من مجموعة مبادئ، وقوانين ومفاهيم، ومن النتائج الحاصلة منها. لقد كتب أشتين يقول: «المنظومة التامة في الفيزياء النظرية والمطبقة على النظرية الفيزيائية تتكون من مفاهيم ومبادئ أساسية كما تتعلق النتائج التي استقت منها عن طريق الاستدلال المنطقي بها أيضاً»<sup>(١)</sup> ومن غير الحكمة أن لا نشير إلى فكرة أشتين حول الترابط بين المبادئ والمفاهيم، وتكتسب المبادئ في البنية النظرية والتي عبر عنها في مفاهيم أساسية كما أشرنا سابقاً والتي بنتيجة ارتباطها بمبادئ النظرية العامة وظيفة منطقية محددة في بناء وخلق النظرية. وهذه المفاهيم التي تعبر عن القوانين الأساسية التي يخضع لها الموضوع، تلعب دور مقولات العلم، ذلك أنها تحقق بفضل هذا التحديد وظيفة منطقية منهجية. لقد كتب ريمان يقول: «إذا كان قانون ما صحيحاً، فمن طريقه يمكن اكتشاف قانون آخر»<sup>(٢)</sup> ويجب أن نضيف: ليس كل قانون يملك تلك الوظيفة، ويضرب ريمان قانون الجاذبية بوصفه مثلاً على ذلك، ولكن هذا القانون قانون الميكانيك الأساسي.

ويمكن تقسيم البنية المقولية للمنظومة النظرية إلى ثلاثة أصناف:

١ - مبدئية.

٢ - مركزية.

٣ - نهائية.

المقولة المبدئية لنظرية تعبر عن العلاقة الجوهرية للشيء، وعن وحدة المتناقضات المباشرة نسبياً، أي تعبر عن «التعين الأولي» وبفضل هذه المقولة المبدئية (أي نبدأ منها أ.ب) يمكن الانطلاق إلى اشتقاق مفاهيم وقوانين أكثر تعقيداً.

ومن الواضح أن الجوهر، ويمكن القول الجوهر المحدد، مضمون المقولة المبدئية، إذ عن طريقها تحصل الفكرة على تعيينها الأولي. (الذرات بالنسبة إلى الكيمياء)، القوة

(١) أشتين. الفيزياء والواقع، ص ٦٢.

(٢) ريمان طبيعة القوانين الفيزيائية - موسكو ١٩٦٨. ص ١٩.

المستمرة للكتلة بالنسبة إلى الجزئيات الأولية، بالنسبة إلى الديناميك القوة المستمرة، كوانت التأثير بالنسبة إلى النظرية الكوانتية، العمل بالنسبة إلى الاقتصاد السياسي، وأخيراً المادة بالنسبة إلى الفلسفة المادية إلخ.

والمقولة المبدئية للنظرية ما هي إلا نتيجة المقولة النهائية، وهذه الأخيرة تصبح مبدئية عندما تصل إلى درجة كافية من الشمول وتعمق حتى فهم الجوهر، «الجوهر» الدرجة الهامة في عملية تطور المعرفة الإنسانية للطبيعية والمادة<sup>(١)</sup>.

ولقد ضربنا سابقاً مثلاً، اكتشاف بلانك. ولم يعمم بلانك مفهوم كوانت الطاقة إلى درجة مفهوم كوانت التأثير، كما أن اكتشاف النظرية الكوانتية لم يكن ممكناً. ولو ظل العمل - بوصفه مصدر الثروة الإجتماعية - صورة محدودة للعمل الاقتصادي الوطني في الفيزوقراطيين، ولم يفهم بوصفه جوهرأ للثروة، لكان من غير الممكن أن يجري الحديث عن مقولة مبدئية من مقولات علم الاقتصاد السياسي بشكل علمي.

أما المقولة المركزية فتشأ بوصفها شيئاً يخص النظرية وتتناقض صورياً مباشرة المقولة المبدئية. فمقولة الديناميكا المبدئية هي قوة الاستمرار كما قلنا، وهذه الأخيرة تصرف النظر عن القوة، وغياب القوة ما هو إلا خرق (تغير حالة) قوة الاستمرار.

أما مقولة الديناميكا المركزية فهي مفهوم الجاذبية وفي تناقض مع قوة الاستمرار. وإذا كانت قوة الاستمرار قد وُجدت في وقت سابق. ووضعت بداية فهم الحركة النظري، فإن مفهوم الجاذبية أضحى خاصية الديناميك الكلاسيكي.

ومن غير الممكن أن تشتق المقولة المركزية وبشكل مباشر من المقولة المبدئية.

وكل انتقال من مقولة إلى أخرى مناقضة يتطلب وجود الحلقات التوسيطية التي تجمع في ذاتها سمات المقولات السابقة واللاحقة. وبناءً على ذلك كان الانتقال من مفهوم قوة الاستمرار إلى مفهوم الجاذبية متوسطاً بالقوانين الثانية والثالثة من قوانين الديناميك. وقانون الديناميك الثاني ينفق عن الثالث - التأثير المتبادل بين القوى.

(١) ج. عبد الدين. مشكلة المبدأ في المعرفة النظرية، الماتا، ١٩٦٧، ص ١٩٦ - ١٩٧.

أما في مفهوم قوة الجاذبية فهناك تركيب مفهوم الكتلة والتأثير المتبادل .

والطاقة هي المقولة المبدئية في الترموديناميك الكلاسيكي ، ولقد تشكل تصورها (هواء في صورة جزئية ميكانيكية) أو في طاقة حركية أو كامنة منذ زمن باكر في إطار الديناميك (تطابق مقولة الترموديناميك قانون حفظ وتحول الطاقة). والمقولة المركزية بوصفها مفهوم التحول تطابق مفهوم الترموديناميك الثاني .

ولقد كتب م. لوي يقول : « وكما أن القانون الأساسي الأول يولد وظيفة الطاقة ، فإن القانون الثاني في صورته التي قدمها « تلاوزيوس » ينتج وظيفة جديدة للموضوع سماها التحول . وفي الوقت الذي تبقى فيه الطاقة غير متغيرة في صورة منظومة مغلقة ، فإن تحولها المتشكل من جراء تحول جزئياتها عن كل تغير يتضاعف »<sup>(١)</sup> .

وعلى هذا النحو استند قانون الترموديناميك الأول على مفاهيم الثبات ، والثاني على تغير طاقة أجزاء المنظومة . وإذا كان القانون الأول لا يستبعد انعكاس عمليات تغير الطاقة ، فإن الثاني على النقيض ، مؤسس على عدم انعكاس العملية التحولية . ومع أن لوي يسمي هذين المبدأين من مبادئ الترموديناميك (القانون الأول والثاني) وغير متعلقين ببعضهما البعض ، ولكن القانون الثاني يستدعي الأول مرتبط به داخلياً ، ولهذا على الرغم من أن قانون الترموديناميك الثاني كان قد اكتشف بشكل عام من قبل « س. كارنو » قبل القانون الأول ، فإنه منطقياً أنشئ على أساس الأول .

وكان من الممكن أن يفقد انتقال الحرارة من جسم ساخن إلى جسم بارد طبيعته القانونية الضرورية إذا ما سلّم بخلق وفناء الطاقة .

وفي هذه الحالة يجب أن تفسر الانتقال من القانون الأول إلى القانون الثاني . وفهم الحرارة بوصفها جوهرأ متضمناً في الأفكار حول حفظ الطاقة « كان من الممكن فعلاً أن تكون للحرارة بالنسبة إلى جميع العمليات الحرارية أهمية الجوهر ، ولكن هذه الأفكار اغتنت بأفكار تحول الطاقة من صورة إلى أخرى . ولهذا فإن الترموديناميك ذاته ما هو إلا أحد أقسام منظومة نظرية أكثر شمولاً مع أن قانون حفظ وتحول الطاقة

(١) م. لوي . تاريخ الفيزياء ، موسكو ١٩٥٦ ، ص ١٠٩ .

كان طبق في الحقيقة بشكل فعال في مجال واحد محدد - مجال حفظ التوازن الحراري المترابط بشكل مباشر أو غير مباشر بتحول أشكال الطاقة الأخرى في الحرارة، وفي جميع الأحوال من الصعب أن نشك في أن قانون حفظ وتحول الطاقة - وعلى أهميته القصوى - مقولة مبدئية - لعدد كبير من أقسام الفيزياء وليس فقط للترموديناميك.

والمقولة المركزية في «رأسمال» ماركس - وكما هو معروض بشكل مقنع في الكتابات حول المنطق الديالكتيكي - بالنسبة إلى علم الاقتصاد السياسي للرأسمالية هي مقولة فضل القيمة. ويستتر خلفها الجوهر الخاص لموضوع البحث. والمقولة المركزية - فضل القيمة - بالمقارنة مع المقولة المبدئية - القيمة لها خصوصيتها، ولكنها بالمقارنة مع المقولات الأخرى الأكثر تعقيداً ما هي إلا مقولة عامة تكتسب أهمية مبدأ النظرية الأساسي. ومضمونها يحتوي على تناقض، ولكنه يختلف عن مضمون المقولة المبدئية، حيث تبدأ الحلقات التوسعية في الظهور وبصورة واضحة.

وغالباً ما تتناقض الوقائع والتجارب مع مقولات النظرية المبدئية والمركزية. وبنفس الوقت تقدم المقولة النهائية لها التفسير. والمقولة النهائية تكشف صورة تحقق المضمون المعبر عنه في المقولة المركزية. تعبر عن الوحدة الجوهرية بين جوانب الموضوع المختلفة. وإذا كانت المقولة المركزية تعبر عن الماهية، فإن المقولة النهائية تصف الظاهرة، وصورة ظهور الماهية الضرورية، والماهية هنا ما هي إلا صورة خاصة. ويمكن القول أن المقولة النهائية للنظرية تملك الظاهرة بوصفها مضمونها، تملك الواقع والإمكانية ومقدمة مصدر المقولة المبدئية للنظرية الجديدة. وبكلمة واحدة، فإن مضمون المقولة النهائية بخلاف المقولة المركزية، متعلق بعالم الظواهر التجريبي، مع أنه لا وجود هنا لترباط مباشر بينهما.

وغالباً ما يتحدث العلماء عن نتائج النظرية وهم يقصدون بذلك المقولة النهائية. وفعلاً ففي «رأسمال» كارل ماركس الربح ما هو إلا نتيجة واحدة من النتائج التي حُصل عليها على أساس مفهوم النظرية المركزي - أي فضل القيمة. كما اشتق ماركس من مفهوم فضل القيمة إلى جانب مفهوم الربح، مفهوم الربح، النسبة، الرأس المال التجاري، الأزمات، إلخ.. ولكن مقولة الربح بدت بوصفها مقولة ماركس النهائية،

لأنها تملك نظام النتيجة الأساسية. وبدون هذه الصورة الأساسية لظهور الماهية لا يمكن للنظرية أن تكون نهائية، وتامة البناء.

لقد عُرف قانون حفظ وتحول الطاقة في صورته الأولى بوصفه قانون حفظ الطاقة الميكانيكية، ولقد سميت كمية الطاقة الكواتية والممكنة للمنظومة بالطاقة الميكانيكية التامة. وهذه المقولة النهائية بالنسبة إلى الميكانيك الكلاسيكي ما هي إلا تعبير عن قانون حفظ الطاقة. أو كما كتب مؤلفو كتاب الفيزياء المدرسي: «القانون الذي يسمى قانون حفظ الطاقة الميكانيكية واحد من أهم نتائج قوانين الميكانيك الأساسية»<sup>(١)</sup>.

والمقولة النهائية في الترموديناميك هي مقولة الاشعاع والتي لوحظت تجريبياً شأنها شأن مقولة الربح والفعل الميكانيكي. وإلى جانب نتائج الترموديناميك المختلفة امتلك قانون الاشعاع لدى بلانك أهمية قصوى بوصفه نتيجة هامة.

ومن البديهي، على التحول الذي يعتبر أن الجسم يعطي سخوته للوسط المحيط ويفقدها، أن يتحقق في صورة إشعاع. ولقد عبرت فرضية نرنست عن الخصوصية العامة المحدودة عن هذه الصورة والتي تقول: «الحرارة المطلقة لتحول أي جسم كيميائي متجانس لا تتعلق بحالة الجسم الفيزيائية والتحول الكيميائي المنظور إليه». والتي ظهرت على أساس مبدأ بيرتللو (بعض التحولات الكيميائية التي تجري في منظومة ما، تجري واقعياً تلك التحولات التي تحرر أكبر عدد ممكن من كمية السخونة، مضافاً إليها ثبات بلانك الجاري في تحول محدود<sup>(١)</sup>).

ويصور ي.لوي وبشكل حاسم الترابط بين مفهوم التحول وقانون الاشعاع عند بلانك، فلقد لعب مفهوم التحول دوراً هاماً، بل يمكن القول دوراً حاسماً<sup>(٢)</sup>.

إن الأفكار المتضمنة في النظرية تتطابق دائماً بمضمونها مع مقولتها المركزية ولكن الانتقال مباشرة منها (أي النظرية أ.ب) إلى المقولة المركزية متجاوزين المقولة المبدئية،

(١) س. أ. فريش. أ. ف. تيجوريف، دروس في الفيزياء العامة. الجزء ١ - موسكو ١٩٥٧، ص ٩٢.

(١) انظر: ب. شامبادال. تطور وضع قانون التحول. م. ١٩٦٧. ص. ١٣٧ - ١٣٩.

(٢) لوي. تاريخ الفيزياء. ص ١١٢.

كان ممكناً في صورة نظام فقط . وهكذا فلقد قدم كبلر مفهوم الكتلة والحركة مفسراً الحركة الأهليلية للكون، والتي على أساسها نشأت فكرة وحدة الكتلة والحركة بوصفها فعلاً متبادلاً ، بوصفها مضمون للفعل المتبادل وحصلت على تعبيرها العيني في قانون الجاذبية الكوني، أما حركة الكواكب الأهليلية فما هي إلا أحد نتائج هذا القانون .

ويشهد الحصول على نتائج النظرية من جملة الأفكار، متجاوزين المقولة المبدئية والمقولة المركزية، على أن بناء النظرية يتحقق بفعل نظام معطى إلى جانب الأفكار . وهذا ما جرى في الاقتصاد السياسي ، حيث الربح - المقولة النهائية - ما زال ينظر إليه كلاسيكيو علم الاقتصاد السياسي البرجوازي بوصفه عملاً غير مأجور ، مع أن وصفاً كهذا يتطابق مع مقولة الاقتصاد السياسي - للرأسمالية - المركزية (فضل القيمة) .

### تطور النظرية واكتهاها

لا يمكن تطور النظرية في تصحيح قوانينها وأفكارها الأساسية .. إلخ (حتى ولو افترضنا ذلك تحت تأثير الدحض كما يقترح منطقة العلم الأنكليز، ك بوير، وي.لاكاتوس)، كما لا يمكن في رفض النموذج وتنمية ظهور ما هو شاذ، إن معرفة العلماء للطبيعة لا تتكون من قوانين جاهزة نموذجية، كما يعتقد الباحث الأمريكي ت.كون، بل يمكن تطورها في الانتقال كل مرة من مقولة إلى مقولة جديدة من مقولات العلم .

ومن الواجب أن نميز بين تطور النظرية وبين اكتهاها . ولا يتحقق اكتمال النظرية إلا عن طريق اكتشاف مفاهيم تفسر حقائق جديدة وتؤكد قوانين ومفاهيم النظرية السابقة، وإحدى الظواهر الغالبة في العلم القيام بعملية تصحيح للنظرية تحت تأثير وقائع وظواهر جديدة لا تثبت هذه النتيجة أو تلك من نتائج النظرية، وأغلب الاتجاهات المنتشرة في تطور العالم هي اتجاه كون من جهة واتجاه لাকاتوس من جهة أخرى، إذ يعتبر الأول أن شرط العلم الصحيح وجود النماذج التي ما هي إلا موديل لتفسير جملة من الظواهر والتي قد يصادفها العلماء في وقتنا الحاضر . والنموذج -

مجموعة من الطرق لطرح المشاكل، ومجموعة من الوسائل المنهجية لحلها، وسائل نموذجية تبحث في مبادئ منفصلة. أما ما الذي يعنيه كون من النموذج بالضبط فإننا لا نجد تحديداً لديه لذلك. لقد كتب يقول: إن الانتقال من نموذج إلى آخر يعني الثورة في العلم (بنية الثورات العلمية - ١٩٦٢).

لقد كتب انغلز في وقته، أن التفكير النظري ثمره تاريخية لكل عصر من العصور، يأخذ مضموناً مختلفاً وصورة مختلفة في مختلف الأوقات<sup>(١)</sup>.

وهذا هو الأساس الذي تبنى على قاعدته جميع النظريات وليس نظرية واحدة فقط، جميع النظريات التي « تنافس » بعضها البعض، وتغني بعضها البعض.

والحقيقة أن النموذج يظهر في إطار النظريات الجزئية، أما معيار وجوده فمتعلق بقبوله (من قبل أعضاء الجمع العلمي). والإجماع العلمي ذاتي، يتكون من أناس يتشاطرون النموذج، وهذه الحقيقة تغدو مفهومة بناءً على ما قاله انغلز سابقاً. والأشكال التي تتوطد « وتتراكم » على أساسها قدرة التفكير العلمي - النظري هي ذاتها المقولات بوصفها المفاهيم الأساسية للنظرية، والتي تتركب المادة العلمية المتراكمة (حقائق، مفاهيم تجريبية، قوانين). والمقولات الفلسفية بالنسبة إلى التفكير النظري - في كل عصر من العصور - تطبع درجة تطور الإنسانية النظري. وهناك مقولات ملائمة لهذا العلم أو ذاك ولهذه النظرية أو تلك. وإننا لنوافق في هذا الإطار على ما قاله م. غ. ياروشيفسكي: « يُرسم منطق تطور العلم بوصفه منظومة متكاملة - بشكل ملائم من وجهة نظرنا - في مصطلحات « في شكليات نظرية » وليس « في نماذج أو برامج بحث ». والمقولات الفلسفية تحيط بالواقع كله، وتنظم عمل التفكير الإنساني في جميع مظاهره. وإلى جانب ذلك، فكل علم يملك مفاهيمه العامة، التي تعكس ما هو ثابت (غير متغير في الواقع، المبحوث من قبله)<sup>(١)</sup>.

وبين هذه وتلك (أي بين مقولات الفلسفة ومقولات العلم. أ.ب) هناك توافق

(١) ماركس، انغلز. المؤلفات، المجلد ٢٠، ص ٣٦٦ - ٣٦٧.

(١) م. غ. ياروشيفسكي. بنية النشاط العلمي، مشكلات فلسفية ١٩٧٤، العدد ١١، ص ١٠٥.

بنيوي: إذ أن البناء المقولي للتفكير لعصر ما، ما هو إلا شرط البناء المقولي للعلم وللنظرية. ومن هنا نفهم الأشكال المتعددة في تطور العلم والنظرية والتي ينبغيها ت.كون. لقد كتب يقول: «إن التراكم المتعدد الذي لا يقدم ما هو جديداً في العلم ليس استثناءً هاماً في المسار القانوني لتطور العلم، كما يمكن القول إن الاكتساب المتعدد لما هو جديد لا يحدث واقعياً بشكل نادر فحسب، بل غير ممكن من حيث المبدأ»<sup>(١)</sup>. وكما لاحظ ف.م.ليغوستيف «فإن نفي الصفات المتعددة لتطور العلم هو الفكرة الأهم في اتجاه ت.كون»<sup>(٢)</sup> وفهم البنية المقولية للنظرية العلمية يتضمن في ذاته فكرة الترابط في تطور العلم، فكرة الارتقاء من مقولة النظرية النهائية إلى المقولة المبدئية، مثلاً في النظرية اللاحقة. تماماً كما أن مفهوم النموذج يتضمن في ذاته فكرة معيارية التفكير في هذه المرحلة أو تلك من مراحل تطور العلم، دون شرح للأسباب الداخلية، للأساس المنطقي المعرفي لهذه العملية.

وهكذا فإن أصل المفاهيم (المقولات) الأساسية للنظرية لا يمكن فهمه إلا انطلاقاً من وحدة تطور المفاهيم، والمشكلات النظرية، (حركة غير متقطعة) مع الأساس التجريبي للمعرفة (حركة متقطعة)، ونموذج كون فقير إلى حد كبير، ولا يحيط باتجاهات تطور النظرية ووحدتها، وإن غياب الاتجاه المتعدد (غير المتقطع) في تطور العلم يجعلنا نشق أصل (رأس) المشكلات النظرية، فالنموذج لا يفسر أصلها، على الرغم من أي تفسيرات يمكن اضافتها إلى هذه النظرة على أساس النموذج.

ومفهوم المقولة الوحيد القادر على تجاوز محدودية مفهوم النموذج، معبراً بنفس الوقت عن جميع النقاط، كالمشكلة النظرية، الأفكار النظرية، تواصل النظريات، القواعد، النماذج، الوسيلة المحددة، واتجاه نشاط الباحثين، وأخيراً التركيب التجريبي للوقائع المتعددة. زد على ذلك، أن جميع النقاط السابقة متناولة في وحدتها وفي مقولة مبدئية من مقولات النظرية، وتغدو هذه الوحدة ملموسة على أساس الانتقال إلى مقولات لاحقة للنظرية. وهكذا فإن مبدأ القوة الاستمرارية خدم خدمة كبيرة دائماً

(١) ت.كون. بنية الثورات العلمية. ص ١٣٣.

(٢) خ.م. ليغوستيف. التفسير الفلسفي لتطور العلم عند توماس كون. مشكلات فلسفية، ١٩٧٢ العدد ١١ ص ١٣٣.



في حل مشكلات الميكانيك الكلاسيكي وساعد على ربط مختلف أشكال الحركة الميكانيكية. وهذا ما ينطبق على مقولة الجاذبية، وعلى مقولة الانعكاس في الفيزيولوجيا العصبية كما يقول ياروشيفسكي.

وكثير من العلماء الطبيعيين يقدمون خريطة استبدال أكثر واقعية مما يقدمه كون، استبدال منظومات نظرية للمعرفة بمنظومات أخرى دون أن يزول الترابط بينها، وهذا لم يصرفهم عن النظر في المنظومات بوصفها أشياء نهائية، بل ومكتفية، وتقدم العلم ليكتمل عن طريقه استبدال المنظومات وليس عن طريق زيادة في المعرفة. وهكذا فلقد أظهر هاينزبرغ أربع منظومات في تاريخ الفيزياء وجدت فيها صورتها الكاملة: الأولى هي ميكانيك نيوتن، الثانية الترموديناميك، والثالثة المنظومة المكتفية من المفاهيم والبدييات التي حصلت على صورتها النهائية في السنوات العشر الأولى من القرن العشرين في أعمال لورنتس، انشتين ومينكوفسكي، «الحديث يدور حول نظرية النسبية الخاصة»، وأخيراً المنظومة الرابعة المكتفية - (النظرية الكوانتية)<sup>(١)</sup>.

وكون يسحب تصوره حول الثورة العلمية على جميع تغيرات العلم الكيفية، غير معطٍ في حقيقة الأمر جواباً مقبولاً على السؤال: ما هي الثورة العلمية؟. ولهذا يغدو واضحاً لماذا يشك كثير من مثلي منطق العلم في الاتجاه الذي قدمه. فلقد لاحظ س. تولمين: «سواء كان ذلك في المجال السياسي أم في المجال العلمي، تسمية التغيرات بأنها تغيرات ثورية، لا يعني ضرورة شرح «الظروف والعمليات التي وقفت وراء تغير كهذا»<sup>(١)</sup>. أما بالنسبة إلى كون فإن الثورة العلمية لا تعني في حقيقة الأمر إعادة بناء بنية المعرفة النظرية - على الرغم من أنه يتحدث عن بنى الثورات العلمية - بل ظهور اتجاه جديد في تفسير الظاهرة التي كانت سابقاً عصية على الفهم. ولكن التفسير مرتبط ببعض النظريات في إطار منظومة المعرفة النظرية، ولهذا فلا يمكن له أن يقدم سبباً كافياً بالنسبة إلى تأكيد التغيرات الثورية في العلم. فالنظرية الموجية - مثلاً - لم تشكل انقلاباً ثورياً في العلم، مع أنها وضعت مبدأ تفسير ظاهرة تداخل وانعطاف

(١) انظر: هاينزبرغ، الفيزياء والفلسفة، موسكو، ١٩٦٣، ص. ٧١ - ٧٤.

(١) س. تولمين. الثورات النظرية في العلم. (بنية وتطور العلم) موسكو، ١٩٧٨، ص. ١٨٢.

الضوء . وكذلك نظرية الاشعاع في الترموديناميك على الرغم من أنها كانت خطوة كبيرة إلى الأمام سمحت بتفسير ما لم تستطع تفسيره نظرية التحول ولكنها لم تكن ثورة في العلم .

واقترح لاكاتوس « البرنامج البحثي » مع أنه وحدة منطقية للمعرفة ، لكنه بنية منطقية تتكون من « نواة قاسية » والتي تُقبل بشكل مؤقت بدل الشيء المدحوض ، لأنها تتألف من قوانين عامة لا علاقة لها مع الوقائع التجريبية « والاكتشاف الوضعي » والذي يحدد المشكلة والفرضيات المساعدة إذ عن طريقها يتحقق الانتقال إلى الوقائع التجريبية « والاكتشاف الوضعي » يتطابق مع نتائج النظرية . والبرنامج يظل شيئاً متقدماً لأن تطوره النظري قادر على توقع وقائع جديدة وبنجاح واضح ، وكيف عن أن يكون على هذا النحو إذا ما بدأ بحته النظري ينساق وراء المواد التجريبية الجديدة ، ولهذا السبب عليه أن يفسر الوقائع والاكتشافات التي تقف أمام البرنامج .

ومن الضرورة الإشارة إلى أنه إذا كانت القوانين العامة لتطور العلم قد عولجت في القرن التاسع عشر بصورة تجريدية ، ففي القرن العشرين قوي الاتجاه في جعلها واقعية ، في كشف ظهورها الخارجي ، والأشكال الخاصة لفعل هذه القوانين العامة . « والبرنامج البحثي » واحد من هذه الصور والأشكال الخارجية لتأثير قوانين تطور العلم العامة . ومع أن هذا الجانب الخارجي يجعل من قانونية تطور العلم واضحة بيّنة - وهو ضروري بهذا المعنى من أجل البحث - ولكنه وحيد الجانب ، أو بكلمة أدق يبقى ظهور العناصر الجزئية للبنية الداخلية لهذه العملية في تعددها .

واللوحة التي غا منها برنامجان - متقدم ومنحط مطبقة من وجهة نظرنا إما على العلم الذي لم يتشكل بعد (مثلاً علم بطليموس) أو على نظرية تجريبية (مثلاً نظرية الضوء الموجية أو الجسيمية) .

ولكن تطور منظومة المعرفة النظرية ليس بمعلقة بين النظرية والوقائع الجديدة فحسب، فلا اختبار والوقائع الجديدة يمكن أن تقدم لنا فرضية، فكرة ما، ولكن أصل ونشأة هذه الأخيرة تتطابق مع مقولة جديدة ليست ثمرة التقاء النظرية والوقائع الجديدة، وهذا الالتقاء عليه أن يتسع في إطار المنظومة النظرية السابقة دون أن يقود ذلك إلى رفض المنظومة النظرية السابقة أو «البرامج البحثية». وغالباً ما يتطلب ذلك تدقيق بعض مفاهيم النظرية، بل يتطلب ظهور مفاهيم جديدة تلعب دور حلقات متوسطة، أي دور إتمام النظرية.

فمقولة العنصر الكيميائي التي جاء بها بويل في القرن السابع عشر، كانت قد دقت كميّاً من قبل لافوازييه في القرن الثامن عشر، ومع ذلك فإن الحديث دار حول مستوى جديد في تطور الكيمياء في بداية القرن التاسع عشر فقط باكتشاف دالتون لمقولة الذرة التي حصل عليها نتيجة قوانين العلاقات القابلة للقسم. ولقد كانت مقولة الذرة - في جوهر الأمر - تطور لاحق لمقولة العنصر، ذلك أن الذرة مقياس العنصر. كما أن هندسة لوباتشيفسكي اكتُشفت بناء على فهم جديد لمفهوم التوازي، الذي اكتسب شكل مقولة في الهندسة الإقليدية (مفهوم التوازي في الهندسة الإقليدية تحديد جزئي وحيد الجانب). ولقد ولدت نظرية المجموعات مع اكتشاف ف.غ. كانتور لمقولة المجموعة في الرياضيات، وتضمنت نظرية المجموعة اللانهائية في ذاتها تناقضاً داخلياً قائماً في: (أن مجموعتين كل واحدة منهما جزء من الأخرى أو جزء لا يتجزأ، تملكان عدداً كميّاً واحداً)<sup>(١)</sup>، ويلاحظ فيل أن العلاقة الأساسية بين المجموع والكل لم تجد لها مكاناً في الرياضيات قبل نظرية المجموعات، لا شك أن المجموعة تملك أجزاءً «ولكن في العالم الذي يملك أجزاءً فإن المجموعة تعزل، أي نظرية العناصر بمعنى نظرية المجموعات، أي الأجزاء التي لا أجزاء لها»<sup>(٢)</sup>.

وغ. كانتور يحل التناقض بين الكل والأجزاء في مقولة المجموعة اللانهائية مقدماً مفهوماً متوسطياً هو التعادل المتكافئ، لقد كتب يقول: «عند البحث الدقيق نجد

(١) «أفكار جديدة في الرياضيات» مجموعة مقالات. العدد ٦، ١٩١٤ ص ٩٢.

(٢) غ. فيل. حول فلسفة الرياضيات. م ١٦٣٤. ص ١٢٦ - ١٢٧.

مجموعتين تملكان عدداً كميّاً واحداً، عندها| - وعندما فقط - تكون هاتان المجموعتان متكافئتين الواحدة مع الأخرى» (٢).

وكان اكتشاف نيوتن لمقولة الجاذبية قفزة كبيرة في تطور الميكانيك، وبمبحثه بوصفه منظومة نظرية. ولقد كتب في ذلك لوتسي ما يلي: «مع أن مبادئ نيوتن كافية لحل أي مسألة، ففي عملية تطور الميكانيك كان من الأفضل الاتيان بقوانين خاصة (حفظ حركة مركز الثقل، كمية الحركة، زمان كمية الحركة، القوى الحية، إلخ) من أجل البحث الصحيح في بعض مستويات المسائل» (١)، وهذا التدقيق للمبادئ العامة للمنظومة النظرية استدعى ملاحقة «البحث في بعض مستويات المسائل» غير أن تطور النظرية ليس متعلقاً بهذا، فلقد اشتق أشتين عن طريق رياضي صرف، عن طريق تعلق الكتلة بالسرعة عام ١٩٠٥، النتيجة حول التعادل المتكافئ للطاقة الحركية والكتلة، وحصل عام ١٩٠٧ على صيغة مناسبة  $E = mc^2$  حيث  $E$  طاقة،  $M$  كتلة أما  $C$  فهي سرعة الضوء، فمقولة طاقة الكتلة مقولة نهائية خاصة بنظرية أشتين، أدت إلى بناء أساس نظرية الجزيئات الدقيقة، والتثبت التجريبي من قانون تعادل الطاقة والكتلة المتكافئ كان قد حصل عليه مع تطور الفيزياء النووية وتطور التقنية.

(٢) «الأفكار الجديدة في الرياضيات، ص ٩٢.

(١) لوتسي، تاريخ الفيزياء، ص ١٥٤.

أحياناً يجري الحديث عن مساواة.

$$A = \frac{A}{2}$$

حيث  $A = \infty$

$\infty$  - علامة تدل على اللانهاية.

إذ يمكن أن نرفض، قانون المنطق الصوري حول الوحدة. والذي عادة ما وضع على النحو التالي  $A = A$ . وأدرج التناقضات الصورية في بعض مجالات العلوم، كبنية تكمن فيها حقيقة عميقة. في حكم كهذا خطأ مرده إلى الخلط

١ - بين المساواة الرياضية والوحدة المنطقية الصورية.

٢ - بين التناقض المنطقي الصوري والديالكتيكي.

قانون الوحدة المنطقي الصوري يعني أن هذا المفهوم أو ذاك، هذه القضية أو تلك إلخ متوحدون. ومن الخطأ إدراجهم في أحكام أخرى.

في المساواة

$$A = \frac{A}{2}$$

حيث

$$A = \infty$$

القانون واضح بشكل تام، في الجانب الشمالي أو اليميني للمساواة استخدمت  $A$  (حيث أن  $A = \infty$  اللانهاية). أما فيما يتعلق بأشارة « = » فإنها لا تعني الوحدة المنطقية بل تشير إلى المساواة الكمية الرياضية.

وفي الصيغ الفيزيائية، صيغة نيوتن مثلاً:

$$F = K \frac{m_1 m_2}{2 r_2}$$

## الفصل السابع

### البرهان النظري

ما من منطق فكر به دون نظرية مناسبة في البرهان، ولقد تضمن المنطق الديالكتيكي-بوصفه منطق التفكير النظري - منذ البدء نظرية في البرهان. والبرهان في المنطق الديالكتيكي برهان نظري.

لقد أكد أنغلز في نقده لدوهريغ أن البرهان المنطقي - الديالكتيكي (المتطابق مع عملية تطور المعرفة والذي ليس برهاناً بسيطاً) أصبح منذ زمن بعيد حقيقة واقعة في تطور العلم النظري.

ولقد تبين بظهور الرياضيات العالية عدم كفاية البرهان المنطقي - الصوري. ولقد أكد أنغلز بصورة مباشرة أن « جميع براهين الرياضيات العالية تقريباً بدءاً من براهين الحساب الأولى المتعدد ليست صادقة من وجهة نظر الرياضيات البسيطة، ولا يمكن أن يكون الأمر على نحو آخر، ولا سيما إذا ما أريد أن يبرهن على النتائج التي حصل عليها في المجال الديالكتيكي عن طريق المنطق الصوري »<sup>(١)</sup>.

#### ١ - وضع المشكلة في منطق هيغل

بُحِثت أسس البرهان المنطقي ولأول مرة في فلسفة هيغل، الذي عاصر نشأة العلوم الطبيعية، وتاريخها الذي بدأ ببناء نيوتن لأول منظومة نظرية في الفيزياء، ولقد

ظهرت منذ القرن التاسع عشر خصائص البرهان النظري التي عُممت من قبل هيغل، بوصفها برهاناً فلسفياً «تصورياً». ولقد تضمن البرهان في فلسفة أرسطو عناصر البرهان الصوري وكذلك البرهان النظري، ولكن غياب المعرفة العلمية أفقدت أرسطو إمكانية بحث نظرية مستقلة في البرهان النظري، غير أنه وضع مشكلة هامة حول تطابق البرهان وعملية المعرفة، وبنتيجة هذه العناصر لفلسفة أرسطو تكونت نظريتان مستقلتان في البرهان - نظرية البرهان الصوري ونظرية البرهان النظري.

وتكمن مأثرة هيغل في أنه وضع الأساس الديالكتيكي لمسألة جوهر البرهان النظري. والحقيقة، بما أن المعرفة الفلسفية بالنسبة إلى هيغل مرادفة للمعرفة النظرية، فلقد نظر إلى البرهان النظري بوصفه الصورة الوحيدة للبرهان الحقيقي، والذي يخص الفلسفة فقط. «ولكن بعد أن انفصل الديالكتيك عن البرهان أصبح مفهوم البرهان الفلسفي - عملياً - زائلاً»<sup>(١)</sup>. والواقع أن الحديث هنا لا يدور حول «البرهان الفلسفي» بل حول البرهان النظري.

لننظر الآن وباختصار في مضمون تصور البرهان الهيغلي. البرهان بالنسبة إلى هيغل ممكن وضروري فقط في المعرفة التركيبية، أما المعرفة التحليلية فليس لديها قضايا مبرهنه، بل لا تملك إلا مسائل فقط: «الصيغة التحليلية تتضمن في مسألة محلولة بذاتها»<sup>(٢)</sup>. ولقد نظر هيغل إلى تحصيل حاصل البرهان في الصيغ التحليلية بوصفه غياب «الانتقال إلى شيء آخر»<sup>(٣)</sup> في هذا البرهان.

وكذلك الوضعيون المنطقيون يصرحون بفكرة كهذه ولكن فيما يتعلق بأي برهان منطقي، وهذا مالا نجده في التصور الهيغلي. فلقد أكد فينجنشتين: «أن العملية والنتيجة في المنطق شيء واحد ولهذا ليس هناك ما هو ليس بمتوقع». والبرهان في المنطق ما هو إلا وسيلة ميكانيكية لتسهيل معرفة «تحصيل الحاصل حيث وجد»<sup>(٤)</sup>.

(١) هيغل، المؤلفات، الجزء الرابع، موسكو، ١٩٥٩، ص. ٥٣.

(٢) هيغل، علم المنطق. الجزء ٣٠، ص. ٢٥٠.

(٣) هيغل المنطق الجزء ٣ ص. ٢٥١.

(٤) فينجنشتين. بحث منطقي - فلسفي. موسكو ١٩٥٨، ص. ٨٨.

بالعملية المنطقية هنا مطابقة مجد ذاتها مع الوظيفة التحليلية للتفكير. ولقد كتب يقول: «جمل المنطق مضمون تحصيل الحاصل، فالجمل المنطقية إذن لا تقول لنا شيئاً (إنها جمل تحليلية)<sup>(٢)</sup>». أما فيما يتعلق بجمل الرياضيات فإنها «لا تعبر عن أية فكرة»<sup>(٣)</sup>. ولا شك أن هيجل في تناوله للطبيعة التحليلية لصيغ الهندسة - وبلا مقارنة - يقع في مستوى أرفع - في فهم طبيعة المعرفة العلمية - من أغلب ممثلي الوضعية المعاصرة.

ويفرد هيجل ثلاث نقاط أساسية في المعرفة التركيبية التي تطمح إلى الوصول إلى ما هو موجود في المفاهيم، «أي تطمح إلى الإحاطة بمختلف التعينات في وحدتها»<sup>(١)</sup> التحديد، التجزيء والقوانين العلمية التي ترفع التعدد في التجزيء الخاضع للبرهان.

والتحديد ينظف المفهوم من السمات الخارجية للشيء، عن طريق عملية التجريد وعزل الصفات العامة الأساسية في الموضوع، والتحديد - بوصفه نتيجة التحليل - لحظة من اللحظات الأساسية للتركيب. ولكنه غير كافٍ بشكل واضح، بالنسبة إلى عملية البرهان ذاتها، ذلك أنه لا يستطيع أحياناً أن يحيط بجميع أشكال الموضوع الخاصة (بما فيها ما يسمى بالأمثلة المتناقضة).

ولهذا فاللحظة التالية في حركة تركيب المعرفة هي التجزيء والذي يتطلب منه الإحاطة بأشكال وجوانب الموضوع المختلفة. وهذا معنى لوحة الملاحظة في الفيزياء، ومعنى التصنيف في البيولوجيا.. إلخ. إن ما يخضع للتجزيء هو العام دون شك، على الرغم من أن الانتقال من تحديد إلى آخر ما هو إلا الانتقال من الجزئي إلى العام، ولهذا فإن الانتقال من تحديد إلى آخر يعني الانتقال من العام إلى تحديد جزئي. وبفضل هذا - كما يعتقد هيجل - تغدو المعرفة التركيبية ممكنة وتصبح معرفة منظمة. لقد كتب هيجل يقول: «إن ما يخضع لمفهوم الحركة من العام إلى الجزئي يغدو أساس وإمكانية العلم التركيبي لبعض المنظومات والمعرفة المنظمة»<sup>(١)</sup>.

(٢) المصدر السابق: ص ٨٣٠.

(٣) المصدر السابق: ص ٨٩.

(١) هيجل، علم المنطق. جزء ٣، ص: ٢٥٤.

(١) هيجل، علم المنطق، الجزء ٣، ص ٢٦٢.



وإن ما يحيط بجميع تعيينات الموضوع الخاصة في وحدتها هو القانون العلمي ، وعلى البرهان أن يظهر الترابط المتضمن في قانون كهذا ، وإظهار ضرورته ، ومضمون القانون العلمي هو الأفكار ، إذ ذاك فوظيفة البرهان العلمي هي إظهار ضرورة الأفكار وتحقيقها .

وبناء على هيجل ، فإن الأفكار تشتق من خارج العلم وتكمن في أساس قوانينه الرئيسية . والبرهان غير ممكن عن طريق العلم ذاته . إن الأمر على هذا النحو في درجة ما ، ولا مارك - كما هو معروف - قدم فكرة تغير الأنواع من أجل تفسير أشكال الكائنات الحية المتعددة ، ومنظمة عن طريق التصنيف المتعدد ، أي التجزيء . ومع ذلك ، فإن أفكار لا مارك كانت بحاجة إلى برهان - من أجل إظهار تلك الترابطات التي توحد بشكل خفي جميع التجزيء للكائن الحي في كل واحد . وعدم نجاح لا مارك لا يغير ، من أن ما جاء به فكرة حقيقية . ويجب أن نشير إلى أن فكرة التطور ذاتها لم تولد في علم البيولوجيا فقط بل وفي الجيولوجيا والتاريخ وفي مجالات أخرى من المعرفة . ولهذا فلقد اعترضت لا مارك مشكلة الانتقال من الفكرة الصحيحة إلى المادة العيانية الخاصة . ولقد بُرهنَت فكرة التطور عن طريق البيولوجيا وعن طريق علوم أخرى كالفلسفة قبل كل شيء . ويفسر هيجل هذا الوضع على النحو التالي :

١ - معطيات (أساس) العلم (النظرية) ليست مطلقة (وفي الفلسفة فقط المعطيات يقينية بشكل مطلق) ويبرهن خارج حدود العلم (ما عدا الفلسفة) ..

٢ - تُتجاوز محدودية أسس البناء العلمي في مسار التطور اللاحق للنظرية ذاتها (بما فيها الفلسفة) . ولننظر الآن في هاتين النقطتين :

١ - إن الأفكار المبدئية في العلم في صورة بديهيات ، أمور مسلم بها .. إلخ . لا تبرهن فعلاً في إطار هذا العلم أو تلك المنظومة النظرية ، ولهذا غالباً ما تعامل « أي البديهيات أ.ب » بوصفها شيئاً مطلقاً . ذلك لأنها هي ذاتها لا تتطلب أي برهان . وإذ كان الأمر على هذا النحو فهي لا تعدو كونها تحصيل حاصل كما يعتقد هيجل<sup>(١)</sup> .

(١) هيجل في علم المنطق ، الجزء الثالث ، ص ٢٧٠ .

وإلى هذه الحالة أشار انغلز<sup>(١)</sup> كما يشير عدد كبير من العلماء إلى نسبة الأفكار المبدئية - بديهيات هذا العلم أو ذاك. لقد كتبت س. أ. يانوفسكايا تقول: «إن البديهيات والنظريات وفي مختلف الأبنية البديهية في هذا العلم أو ذاك من العلوم الرياضية - تغير أمكنتها»<sup>(٢)</sup>. كما أشار م. بونكيه إلى تلك الحقيقة التي تقول بأن نظرية فيثاغورث تغدو وبصورة كلية في هندسة رين بديهية»<sup>(٣)</sup>.

ويجب أن نلاحظ أن المبادئ الأساسية كانت دائماً في الفلسفة نسبة (وليست يقينية بشكل مطلق كما ظن هيغل حول فلسفته)، وبرهنت كذلك خارج إطار الفلسفة فقط. ولهذا فلقد غيرت المادية شكلها بناء على الاكتشافات التي قدمتها العلوم الأخرى. والفكرة حول مادية العالم وتغير الجوهر المادي، الذي تنطلق منه المادية الديالكتيكية ما هو إلا نتيجة تطور تاريخ طويل للعلوم الطبيعية والفلسفة كما يقول انغلز.

٢ - البرهان مرتبط مع التوسطات الديالكتيكية. ولأن البرهان يملك طبيعة منطقية فليست الأسس التجريبية للأفكار العلمية هي التي تبرهن هذه الأفكار بل التطور اللاحق لتعيناتها. لقد أكد هيغل أن «المصطلح المتوسط» أي التوسط «ما هو إلا عصب البرهان»<sup>(٤)</sup>، ويمكن ربط بداية ونهاية المعرفة عن طريق التوسطات فقط، وتربط كهذا متعلق بطبيعة التوسطات. عرف هيغل التوسط «بوصفه مساوياً لذاته ويقع في الحركة»<sup>(٥)</sup>؛ وعلى أساس هذا التوسط الثالث يتميز البرهان بوصفه حركة من مضمون إلى مضمون واستنتاجاً صورياً، ويبين أن العناصر التي بمضمونها فاقدة للاختلافات الكيفية، تتناوب بشكل كامل، أما حركة الفكر فتكتسب طبيعة صورية محضة، ولكن ما من علم جرت الأمور هذه فيه حتى النهاية.

(٢) ماركس، انغلز، المؤلفات، المجلد، ٢٠، ص: ٥٧٢.

(١) س. أ. يانوفسكايا الحقيقة المضمونية، والبرهنة المنطقية - الصورية في الرياضيات، «الممارسة والوعي». موسكو. ١٩٧٣، ص. ٢٦٦.

(٢) م. بونكيه. الحدس والعلم. م ١٩٦٧، ص، ١٦.

(١) هيغل علم المنطق، الجزء ٣، ص ٢٧٥.

(١) هيغل المؤلفات، الجزء الرابع، ص، ١٠.

وفعلًا كل علم - بما فيه الرياضيات - يتحول بشكل دوري إلى « قوة مبرهنة، إذا ما استخدمنا مصطلح ؟ ي.لاكاتوس، يعاد بناؤها على ضوء النتائج الجديدة واللامتوقعة غالباً. ولقد برهن هيجل على ضرورة حركة كهذه مطبقاً إياها على الفلسفة. لقد كتب يقول: « يبقى المنهج هو ذاته كما كان في الموضوع السابق عند كل أساس جديد نشأ من قبل النتائج، بوصفها موضوعاً مطروحاً منذ الآن »، أما الاختلاف فيتعلق فقط بعلاقة الأساس بوصفه أساساً فقط، الحقيقة أن الأساس يظل أساساً غير أن مباشرته صورة، لأنها بنفس الوقت نتيجة، ولهذا فتوسطه بوصفه المضمون ليس ما تعارفنا عليه، وإنما هو مشتق ومبرهن<sup>(١)</sup>. ولقد توصل هيجل منشئ هذا الأسلوب لحركة المعرفة النظرية إلى جوهر البرهان النظري.

وعلم البرهان النظري كان قد بحث بشكل منطقي في الفلسفة الماركسية - اللينينية.

### البرهان في المنطق الديالكتيكي الماركسي

إن ما قد حُصل عليه في المنطق الهيجلي بوصفه نتيجة هامة دون أن تصبح نتيجة تفصيلية غدا في المنطق الديالكتيكي الماركسي موضوع بحث عميق وشامل. وما كان عند هيجل موضوع مشكلة اكتسب في الماركسية حلاً علمياً. وهذا ما يتعلق بفكرتين أساسيتين:

١ - إذا كانت عملية المعرفة والبرهان منفصلتين في المنطق الصوري فإن عملية المعرفة هي بنفس الوقت عملية برهان الأفكار المبدئية العامة. ٢ - إذا كانت المواضيع المبرهنة تتطابق في البرهان، فمن أين إذن تنطلق « الأسس » وإلى أين تسير، إنها ليست أشياء مختلفة اختلافاً كاملاً وبنفس الوقت ليست متطابقة بشكل مطلق « وما الأساس في نتيجة المعرفة إلا شيء مشتق ومبرهن ».

سنبحث الآن في هاتين الحالتين ومن وجهة نظر البرهان في المنطق الديالكتيكي. في نظرية البرهان التجريدية أي المنطقية الصورية تتكون بنية أي برهان من القضية، النتائج ثم العملية المنطقية.

(١) هيجل، علم المنطق، جزء ٣، ص ٣٠٤.

وأول ما يبدأ منه اختلاف نمطين من أنماط البرهان - هو تحقيق قضية البرهان .  
ويؤكد المنطق الديالكتيكي أن البراهين تخضع في مسار تطور المعرفة لا إلى الآراء  
الجزئية بل إلى المفاهيم المتطورة المتضمنة فكرة ، والتي تعتبر جملة محددة من الآراء .  
هذه الفكرة (وفي صورة مضللة) تمت إلى هيغل .

وبكلمة أدق ، إن ما يُبرهن عليه ليست النظرية ، بل الأفكار النظرية التي لم  
تبحث في نظرية ، التي لم تصبح نظرية بعد . وتلك الفكرة المركزية على هذا النحو  
شكل فرضية . وتفقد هذه الصفة عندما تبنى النظرية . فالنظرية لا يمكن أن تكون  
فرضية . إنها برهان على حقيقة الفكرة المركزية . ولكن النظرية يمكن خضوعها لعملية  
تصحيح ، بعد أن تؤكد أولاً . وعند ذلك يجب تناول النظرية في كليتها ، بما في ذلك  
نتائجها العملية ذات الأهمية التجريبية . ولا يمكن الحديث عن صحة وعدم صحة  
النظرية بخلاف ذلك ، وتصحيح النظرية الذي يتضمن في ذاته مباشرة الصدق (أي  
صدق النظرية) ما هو إلا عملية أخيرة في عملية برهنة الحقيقة النظرية . وهذا ما  
يجعل البرهان نهائياً .

ولا بد من بعض الكلمات حول أصل الفكرة التي تخضع للبرهان النظري . لقد  
كتب لাকاتوس في كتابه « البرهان والدحض » يقول : النظرية المبرهنة إما نتيجة  
برهان ساذج « أو تخمين استدلالي » ولكنها ليست نتيجة الاستقراء إطلاقاً .  
وإن التأكيد القائل بأنه « من أجل البداية لا بد من فكرة وليس أي معطيات » (١)  
تأكيد صحيح ويفهم من كلمة معطيات هنا المادة التجريبية الواقعية .

الفكرة - فعلاً - مبدأ المعرفة النظرية . ومن الصواب كذلك أن الفكرة ليست  
نتيجة استقراء بسيط لتعميم الحقائق ، فلا تكون الفكرة في هذه الحالة في وضع توحيد  
الظواهر المتناقضة . وبالمناسبة فإن الفكرة تحيط بجميع الظواهر وتتعلق بجميع ظواهر  
الجال المادي كذلك . فلاستقراء تحليلي ، أما الفكرة فتركيبية . ولكن لাকاتوس يخطئ  
إذ يجعل الاستقراء يناقض الاستدلال « وتخميناته » . والاستدلال بدوره لا يستطيع أن

(١) لাকاتوس ، البرهان والضد ، موسكو ١٩٦٧ ، ص ١٠٢ .

يقدم فكرة كالاستقراء، والاستقراء ما هو إلا تحصيل حاصل إذا ما أخذ بمعزل عن أشكال الاستنتاج المختلفة. ولكن الفكرة يجب أن تحيط بالانتقال إلى التضاد أي بما هو كلي.

والفكرة نتيجة التحليل النظري، والتحليل وحدة الاستدلال والاستقراء العيانية والذي يحقق من حيث المبدأ انشطار الواحد إلى تناقضات، ودراسة علاقاتها أي وحدتها، وتعمل الفكرة عن طريق حركة الفكرة التركيبية. إذ ذاك، كما قلنا سابقاً، توجد في الهوة بين التأكيدات المبدئية المتناقضة المندرجة في عداد الأفكار حلقات توسطية.

والأفكار المكونة لهذه التناقضات والمترابطة بعضها ببعض بصورة مؤقتة مجردة، بدون حلقات توسطية واضحة، أساس البناء النظري.

ويبرز في هذا الإطار سؤال حول ترابط تطور البرهان النظري مع عملية الإثبات. ولقد انتبه إلى هذه الرابطة عدد من ممثلي العلوم المختلفة، وعدد من مناطق العلم، بوضوح. فلقد كتب كواين يقول: «غالباً من يظهر القلق فيما يتعلق بالأسس رياضياً في لحظة نقدية عندما يبدو لنا أن الأفكار الأساسية تصبح غير ثابتة، وتتطلب التحقق من قبل الرياضيين»<sup>(١)</sup> زد على ذلك «أن التحقق من الأسس يجب أن يكون قد عرف مع المحافظة على البنى»<sup>(٢)</sup> وفي الحقيقة أن المشكلة تتعلق بيقينية الأسس المبدئية للإثبات.

ولكن ما الذي يفهم من أسس النظرية أو العلم؟ الأسس بمعنى الكلمة الواسعة أي أسس النظرية هي جوهر المصطلحات المبدئية والجمل.

والأسس لا تملك في أي وقت كان يقينياً مطلقاً، ولهذا فهي تتشكل كل مرة من جديد، عندما يستنفذها البناء النظري. وكما لاحظ لاكاتوس: «لا يمكن الوصول إلى

(١) الرياضيات في العالم المعاصر، م ١٩٦٧، ص ٩٥.

(٢) نفس المصدر - ص ٩٦.

اليقين، والأسس لا يمكن أن تكون مبرهنة ولكن « خبث العقل » يحول كل زيادة في الدقة إلى زيادة في المضمون، أي إلى غاية الرياضيات»<sup>(١)</sup>.

ولا يبين لنا لا كاتوس في هذا الكتاب، الذي تقتطف منه، « خبث العقل هذا »، ولكنه يعرض للعلاقة المعاكسة للدقة الصورية « بزيادة المضمون ».

وحتى في الدقة البديهية التي جاء بها الرياضي والمنطقي الألماني هليبرت تبين أن دقة الهندسة الاقليدية كانت ممكنة عن طريق رفض القسم الأكبر من تحديد مضمون أسس الهندسة وعن طريق التثبت من يقينيتها فقط.

ونحن لا نعرف ما هي النقاط والخطوط والسطوح، ولا ضرورة لمعرفة ذلك، وكل ما نملكه من حق هو الذي تعلمنا إياه - فيما يتعلق بما سبق - البديهيات. ومن هنا فالهندسة يجب أن تتطور ذلك التطور الذي يمكنها من الانتقال من البديهيات إلى النظريات بمعزل عن أهمية المفاهيم الكامنة في هذه البديهيات.

وسنرى فيما بعد أن كل منظومة نظرية تامة نسبياً من منظومات المعرفة تحل تناقضاً كهذا عن طريق تحليل مختلف الحلقات التوسيطية.

يُبنى البرهان في علاقة مع الأسس، وتلقي طبيعة هذا الترابط ضوءاً على العلاقة بين البرهان الصوري والبرهان النظري، وبدقة أكثر على الاختلاف في بناء البراهين.

إذا ما اعتبر الأساس منظومة لا متناقضة من القواعد المبدئية فإن بناء كهذا يمكن أن يتحقق عن طريق صوري في أغلب الأحيان، وبما يتطابق مع القواعد المعترف بها، ولا ضرورة هنا لأي عناصر خارجية. وتثبت الحلقات التوسيطية من القواعد الأساسية، ولا تبحث خارج إطار المنظومة، لكي تصبح فيما بعد متضمنة فيها. ولهذا فإن طبيعة البناء نفسه مرتبطة بطبيعة الحلقات والعناصر التوسيطية. وإذا لم تكن هذه التوسطات خارجية أي آتية من الخارج، إذن فالمنظومة صورية والانتقال إلى منظومة جديدة ممكن عن طريق إعادة النظر في الأسس المتضمنة مبادئ جديدة (بديهيات، أمور مسلم بها)، أي انتقال إلى منظومة قديمة من القواعد المبدئية، وحذف القواعد التي استنفذت ذاتها على نحو مطلق.

(١) لا كاتوس، البرهان والدحض، ص ٨٠.

ولكن هل تستطيع الحركة الصورية للمعرفة أن تقود إلى الحصول على مضمون جديد على الرغم من افتقارها إلى حركة العناصر الخارجية؟ طبعاً هذا ممكن، فوحدة الحركة الصورية والحصول على مضمون جديد والمعرفة الجديدة تتحقق بفعل التركيب، تركيب البديهيات التي تملك معرفة. وحركة فكر كهذه هي التركيب ذاته بواسطة قواعد منطقية محددة، ولهذا فإن بناء منظومة المعرفة الصورية يقدم مضموناً جديداً، وهذا إن جاز لنا التعبير «فرق» «المزيج» الممكن للتركيب الذي يملك مبادئ. ولهذا نفهم لماذا اعتبر هيغل في وقته الهندسة بمنهجها البديهي مثلاً على المعرفة التركيبية، وهذا التركيب هو الجديد الذي يُحصل عليه بنتيجة البرهان الصوري.

إن بناء معرفة كهذه متطابق في الأساس مع البرهان الصوري، غير أن البرهان الصوري لا يتطابق مع النظرية التامة، فبناءً على نظرية جيوديل تظهر دائماً في نظريته تلك الأحكام غير المبرهنة وغير محققة. ولهذا ففي كل منظومة من القضايا الحقيقية أكثر من القضايا المبرهنة. ولقد كتبت س. أ. يانوفسكايا تقول: «وكما بين تطور المنطق الرياضي المعاصر فلا وجود للتقدير الذي يتضمن علم حساب الأعداد الطبيعية، لا وجود لتلك الذخيرة من المبادئ المبرهنة التي استنفدت ذخيرة المبادئ الحقيقية لعلم الحساب»<sup>(١)</sup>.

كما أشار المنطقي الأمريكي س. كليني إلى أن «الجزء الأول من برنامج هلبيرت تطلب جعل نظرية الأعداد صورية، وتحليل أجزاء نظرية المجموعات الخارجية في بعض المنظومات الصورية S. ولقد بينت نظرية غيوديل أن هذا لا يمكن أن يتحقق بشكل كامل فيما يتعلق بنظرية الأعداد»<sup>(٢)</sup> ترى لماذا كان الأمر على هذا النحو؟ ذلك أنه ما من منظومة تامة لا متناقضة نسبياً غير مقتصرة على أسسها. ولهذا يعتبر البرهان الصوري جزءاً، لحظة من لحظات منظومة المعرفة النظرية التامة، والكلية نسبياً. ولكن البرهان الصوري لا يستنفذ البرهان النظري، فإذا ما استند البرهان الصوري على بديهية واحد فإنه يتطابق بشكل تكراري مع الأساس أي مع «البديهية»، ولكن

(١) س. أ. يانوفسكايا. الحقيقة المضمونة البرهنة المنطقية - الصورية في الرياضيات، ص ٢٥٧.

(٢) س. كليني، المنطق الرياضي، م ١٩٧٣ ص ٣٠٣.

مبدئين أساسيين لا يتعلقان ببعض البعض قادران على خلق امكانية تركيب لاحق، والحصول على مضمون جديد. وأسلوب كهذا ضروري في أي مجال من مجالات المعرفة. « فرأسال » « ماركس مثلاً مثال للبرهان اللامتناقض مع الأفكار المبدئية، مع أنه ليس في هذا يكمن جوهر « رأس المال ».

ترى ما هو البرهان الصوري؟ إليك تعريف مثل المنطق الرياضي المشهور في الولايات المتحدة الأمريكية « برهان الجملة S<sup>(١)</sup> المنطقي يكمن في بناء تتابع منطقي نهائي للجملة:

- ١ - الجملة الأولى بديهية ما من بديهيات اللغة.
- ٢ - وكل جملة لاحقة فإما أن تكون بديهية ما، أو مشتقة مباشرة بواسطة إحدى قواعد الاستنتاج من أي جملة سابقة عليها في هذا التتابع المنطقي.
- ٣ - الجملة الأخيرة في هذا التتابع هي S<sup>(٢)</sup> وعلى شاكلة هذا التعريف يقدم تشبورتش تعريفه:

« إن التتابع المنطقي النهائي الذي يتكون من صيغة أو عددٍ كثير من الصيغ ومبني بشكل صحيح يسمى برهاناً، وكل صيغة مبنية بشكل صحيح في تتابع منطقي إما أن تكون بديهية، أو أنها اشتقت من خلال قواعد الاستنتاج من الصيغ السابقة المبنية أيضاً بشكل صحيح للتتابع المنطقي»<sup>(١)</sup>.

وهكذا فإن البرهان المنطقي ينظم الترابطات المباشرة لجملة منظومة الوعي والنتيجة المباشرة ممكنة على أساس إحدى قواعد الاستنتاج). وعلى هذا الأساس فإن النتيجة الصورية ذاتها تتحقق على النحو التالي: الجملة الجديدة يمكن أن تتبع من الجملة السابقة، أو هي تركيب الجملة والبدييات السابقة. وفي هذه الحالة يفقد البرهان الصورة صفة تحصيل الحاصل. أنه يركب ما هو جزئي بالقوة، لأن المبادئ الأساسية (بما ذلك البدييات) - كما هي القاعدة - غير متعلقة ببعضها البعض.

(١) S هي P موضوع ومحمول.

(٢) تارسكي، الحقيقة والبرهان، مشكلات فلسفية، ١٩٧٢. العدد، ٨ ص. ١٤٣.

(١) تشبورتش، مقدمة في المنطق الرياضي، الجزء ١، موسكو ١٩٦٠، ص ٤٩ - ٥٠.



وهنا يمكن الإجابة على سؤال آخر: كيف تقع الحقائق في منظومة نظرية غير متناقضة، ولكن - صورياً - الجمل فيها غير مبرهنة؟

ذلك: أن البرهان الصوري ينظر في الانتقال المباشر من فكرة إلى أخرى. أما أن ينتقل من بديهية ما مباشرة إلى أخرى أو من جملة حصل عليها من بديهية أخرى فهذا غير ممكن، ولكن انتقال كهذا على الأقل يتم. ومن الواضح فإنه من أجل وحدة فكرتين غير متعلقتين بعضها ببعض لا بد من مفهوم كامن خارج إطار البديهيات وجمل المنظومة النظرية S. والتحليل الدقيق للنظرية يظهر هذه النقطة بجملاء. ففي منظومة بديهيات بيانو<sup>(١)</sup> هناك « المفاهيم الحدسية » على شاكلة « الصفة، والذي حال بين المنظومة الكلية ودقة صورتها »<sup>(٢)</sup>.

وبديهية بيانو الخامسة في صيغة س. أ. يانوفسكايا هي « كل صفة تابعة للآحاد (أي المنتقلة من العدد الذي تحتويه إلى عدد آخر نخضع إلى جميع الإعداد)<sup>(٣)</sup> ».

وتسمى يانوفسكايا « ١ ». « = » « اللاحق » مفاهيم غير محددة في منظومة بديهيات بيانو وجميع المفاهيم التي هي على هذا النحو تحدد طريقة تركيب الحالات المبدئية بعضها ببعض وبجمل العلم الأخرى. ولقد أصاب هليبرت عندما لم يرى ضرورة تفسير ما يقع في أساس التعريفات المبدئية. أو كما قال هيغل أبعد من الأسس لا يمكن أن نخطو أي خطوة إنها ذاتها مبرهنة خارج إطار المنظومة، ومفهوم الصفة نتيجة واضحة للتطور الفلسفي، أما التأثير الرياضي بوصفه تصنيفاً متتابعاً في سلسلة وفي مستويات، فهو نتيجة تعميم التأثير العلمي. وهذه المفاهيم ما هي إلا حلقات توسطة خافية مختلفة والتي تمنع أي تركيب مباشر وبشكل مطلق. لقد قال هيغل إن مفهوم التوازي يقع خارج هندسة إقليدس ذاتها. فعلاً لا تتطابق بديهية متوازيات إقليدس مع مفهوم التوازي، ولكنها تؤكد فقط جانباً من تعييناته وصفاته. وبديهية لوباتشوفسكي ما هي إلا تأكيد لصفة أخرى من صفات التوازي، أي ما هي إلا تعريف آخر له. وبديهية رين تعريف ثالث.

(١) بيانو، جوزية ١٨٥٨ - ١٩٣٢ عالم، رياضيات إيطالي.

(٢) انظر أ. مندلسن. مقدمة في المنطق الرياضي، موسكو ١٩٧١، ص ١١٥.

(٣) س. أ. بانو فسكايا، الحقيقة المضمونية والبرهنة المنطقية الصورية في الرياضيات، ص. ٢٥٨.

والمنظومة اللاصورية تستند على ذلك الأساس الذي يسمح بإدراج الحلقات التوسيطية الواضحة والتي لها طبيعة خارجية في البناء المنطقي. ومن أجل هذا لا بد من منظومة الأسس المبدئية أن تكون هي ذاتها في تناقض دياكتيكي، أي في وحدة متناقضات.

والبناء النظري هنا ما هو إلا عملية منطقية لبرهان وحدة التناقضات. ذلك أن الفكرة التي تقع في أساس النظرية، والتي يبرهن عليها من قبل هذه النظرية هي وحدة المتناقضات التي تتضمنها الفكرة بشكل خفي. ولهذا يمكن القول إن الميكانيك الكوانتي يبرهن على وحدة الصفات الجسيمية والموجية المتحركة في الجزئيات الدقيقة. ذلك أن الكشف عن هذه الصفات ليس برهاناً بعد، بل كشفاً لهذه الوحدة، ولكنه منيع الفكرة الميكانيكية الكوانتية. ولقد تضمنت فكرة لامارك وداروين حول التطور علاقة متناقضة من وحدة الوراثة والتغير والتي نظر إليها سابقاً بمعزل عن بعضها البعض، مما أدى إلى تصنيف غير حقيقي. وسمح تطور علم الوراثة ليس بالبرهنة نظرياً فقط، بل سمح بإعادة بناء ذلك الأساس الذي شاده لامارك وداروين. ولقد أصبح أساس النظرية منظومة من المفاهيم التي تعبر عن المسار الوراثي، عن علاقة الوراثة بالتغير، وتحولت في المنظومة إلى «وراثة، مسار وراثي - تعير».

ومسار البرهان النظري يملأ الهوة بين الأسس المبدئية المتناقضة بحلقات توسيطية. وفي هذا يكمن جوهر الاشتقاق النظري لمقولات ومفاهيم جديدة، حيث يتضمن النتيجة الصورية بوصفها لحظة تابعة. إذاً يتطابق البرهان النظري مع بناء النظرية. ويتم الانتقال في هذه الحالة من حلقة توسيطية إلى أخرى عن طريق استخدام مختلف طرق البرهان التي لا تعتبر بحد ذاتها نظرية. وتغدو وحدة المبادئ المتناقضة بفضل طريق الاشتقاق أكثر عيانية، بفضل إضافة الحلقات التوسيطية، وفي نظام محدد للحلقات التوسيطية التي جرى تحليلها يعطي في النهاية الأساس ذاته التي انطلقت منها. ولكنه الأساس الذي أصبح علاقة عيانية، منظومة من المفاهيم التي تتوسط هذا الترابط. ولما كان البناء النظري ليس إلا تطور الأساس المبدئي، فهو كما عبر هيجل ليس سوى شيئاً مشتقاً ومبرهنًا.

ويمثل ماركس في (رأس المال) البناء النظري على النحو التالي «بناءً على تغفلنا

أكثر فأكثر في الاقتصاد يجب علينا أن نكشف جميع التحديدات الجديدة لهذا التناقض (تناقض العلاقة البضائية) من جانب، وإظهار في أي صورة أكثر عيانية تتكرر صورته الأكثر تجريداً<sup>(١)</sup>. ولقد لاحظ ماركس أن ريكاردو أراد أن يبرهن على أن مختلف المقولات الاقتصادية أو العلاقات الاقتصادية لا تناقض نظرية القيمة، بل على العكس أراد أن يتتبع تطورها بجميع تناقضاتها الظاهرة من خلال الأساس، أو كشف الأساس ذاته<sup>(٢)</sup>.

والاستقطاب المبدئي في الميكانيك الكلاسيكي هو علاقة (الحركة - الكتلة) ولقد ظهرت هذه العلاقة عندما اكتشف كبلر مفهوم الكتلة بوصفها نقياً للحركة وتناقضاتها<sup>(٣)</sup>. ومن المعروف أيضاً أن ترابط الكتلة مع الحركة أصبح محققاً في قوانين نيوتن الأساسية باكتشاف مفهوم القوة، أو بكلمة أدق الجاذبية.

وهذه القوانين التي تبقى وتحفظ الأساس الضروري (علاقة «الحركة - الكتلة») سمحت بالحصول على قانون الحركة الأهلبيجية للكواكب بوصفها نتيجة بناء «المنظومة النظرية الأولى للفيزياء» ويحفظ الاستقطاب الرئيسي للحركة والكتلة - في صورة معقدة - في قانون التكافؤ ( $E=mc^2$ ). وهذان القطبان (الحركة مأخوذة في صورة عامة للطاقة، والكتلة) مترابطان بواسطة عنصر بسيط «C» سرعة الضوء.

وهكذا فالنتيجة في البناء النظري وكذلك في البرهان الصوري والبرهان التجريبي معطاة مسبقاً. ولكننا هنا أمام الأساس فقط الذي تنبثق منه البراهين من أجل إعادة بنائه وتغييره. وهذا الأساس المعاد بناؤه ليس إلا شيئاً مبرهنناً ومشتقاً بوصفه نتيجة، وليس للغز المرمم الذي تحدث عنه لاكاتوس. وهكذا نرى لماذا يتطابق البرهان النظري وعملية البحث، أما ما هو مشتق ومبرهن فيتطابقان ولا يتطابقان بنفس الوقت مع الأساس المبدئي. ولكنه هناك إلى جانب البرهان الكامل للفكرة العامة التي تحقق بناء النظرية يوحد مفهوم البرهان النهائي، المرتبط بمشكلة التحقق من نتائج بناء البرهان النظري.

(١) ماركس، انغلز، المؤلفات، المجلد ٢٦ الكتاب، ٢ ص ٥٧٦ نفس المصدر، ص ١٦٠.

(١) انظر. جيمبر. مفهوم الكتلة في الفيزياء الكلاسيكية، والمعاصرة. موسكو. ١٩٦٧، ص ٥٩ - ٦٣.

وإذا لم يكن البناء النظري برهاناً على الفكرة العامة المبدئية أو برهاناً على الأساس أي ما هو إلا إنشاء للأساس وتطوره فإن البرهان النهائي ليس برهاناً على الفكر العامة، بل التحقق من البناء النظري كله بما في ذلك الفكرة. إنه استمرار للبرهان النظري، وهذا ما يتحقق عن طريق خلق الترابط بين نتائج البناء النظري والمعطيات التجريبية أي الظواهر، الوقائع.. إلخ.

وهناك نقطتان على جانب كبير من الأهمية، وهما التفسير والتأكد. وهناك حيث لا ضرورة للتأكد المباشر يلعب التفسير دوره.

ويمكن الفرق بين التأكد والتفسير بما يلي: تخضع للتأكد النتائج المباشرة للنظرية أما الحقائق والظواهر التجريبية فتخضع للتفسير. ويعتبر التأكد من الوقائع العادية، أي الوقائع والظواهر اللامناقضة للأساس العام الصورة الإيجابية من التحقق. وهناك حيث لا مكان للتأكد «الحادث المناقض» يأتي دور التفسير. وإذا كان هذا الأخير - أي التفسير - غير ممكن على أساس المبدأ العام، فإن البرهان يغدو خاطئاً، أو غير كافياً ووحيد الجانب. إذ ذاك لا بد من إيجاد نظرية جديدة يستعاض بها عن القديمة، أو إضافة ما إليها. ويجب النظر إلى التفسير بوصفه إجراءً معقداً للتحقق الإيجابي من النظرية أكثر من التأكد.

وإذا كانت الحقائق النظرية (أو بكلمة أدق نتائج النظرية المبرهنة) غير متأكد منها، فهذا لا يستدعي بالضرورة تغير النظرية. وإذا ما ناقضت الحقائق الجديدة نتائج النظرية فهذا لا يعني كذلك أن النظرية كاذبة.

وغالباً ما يتحدثون في حوادث كهذه عن ضرورة نظرية جديدة بإمكانها تفسير الحوادث برمتها، بما فيها تلك الحوادث الجديدة وتغدو بديلاً عن النظرية القديمة. لقد كتب انغلز في (ديالكتيك الطبيعة) يقول: «تكشف الملاحظة عن واقعة جديدة ما، مما يجعل الطريقة القديمة في تفسير الوقائع المتعلقة بالوقائع ذاتها غير كافية، ومنذ هذه اللحظة تظهر الحاجة إلى طرق جديدة للتفسير»<sup>(١)</sup>. ويعني انغلز هنا بالطرق الجديدة في التفسير مبادئ نظرية جديدة، لأن الحديث أصلاً يدور حول وقائع جديدة. كما

(١) ماركس، انغلز، المؤلفات، المجلد ٢٠، ص ٥٥٥.

يرسم انغلز مسار الانتقال من النظرية التجريبية إلى المنظومة النظرية، أو الانتقال إلى نظرية تجريبية أخرى ونعني بالنظرية التجريبية التعميم في صورة جملة من قوانين ما لمجموعة ظواهر متحققة، نظرية الاشعاع مثلاً عند ريله - جنسى وفين. فلقد خلقت ظاهرة تداخل وانعطاف الضوء نظرية جديدة في الضوء أي النظرية الموجية، وبالتالي خلقت طريقة جديدة لتفسير ظاهرة الضوء بالمقارنة مع النظرية الجسيمية. ولكن الانتقال إلى نظرية الاشعاع عند بلانك بالمقارنة مع النظرية القديمة عند (ريله، جنسى وفين) ما هو إلا مثال على بناء المنظومة النظرية. فالنظريات التجريبية تفسر ظواهر منعزلة جزئية فقط. وهي يجد ذاتها تندرج بوصفها عناصر جزئية في المنظومة النظرية للمعرفة والتي رفعت منها الحوادث الجزئية. والمنظومة النظرية تتركب في هذه الحالة النظريات التجريبية وتدحضها وتحفظ بها في بنيتها. وعدم صدق نظريتان يتحول في منظومة صادقة، أي يحذف الجانب الوحيد لكل منهما.

وهناك حالات نحذف منها المبادئ العامة بشكل مباشر من قبل هذه الوقائع أو تلك وهذه الظواهر أو غيرها. فلقد استبعد نيوتن مثلاً قوانين كبلر التجريبية من قانونه حول الجاذبية الكونية، مشيراً إلى أنها مضمون نتائج منظومته النظرية، ومن هذه النتائج مبدأ الحركة الأهلبيجية للكواكب، ومع ذلك فلقد تبين أن عدداً من الكواكب لا تتحرك على أساس الحركة الأهلبيجية، وهكذا فلقد اصطدم القانون بحالات استثنائية ولكن ليس على القانون أن يعرف الاستثناء بالضرورة، فبناءً على تأكيد كارناب حول القوة الداحضة للحوادث المناقضة إلى جانب قوانين كبلر يجب أن نسقط منظومة نيوتن النظرية، والتي ما هي إلا نتيجة لهذه القوانين.

وعندما تصطدم النظرية بالوقائع فإن التفسير يقوم مستنداً إلى نظرية جديدة أكثر اكتمالاً. ولكن هذا ما يحدث في حالة الحقائق التجريبية. وعلى البناء النظري الشامل أن يقدم برهاناً نهائياً أي أن يفسر جميع الحالات الممكنة المتعلقة بمجالنا هذا. إذاً يجب أن يحل التناقض بين الحقائق العامة والحوادث الملموسة في أطر النظرية. وهذا ما حصل فعلاً استناداً إلى المثال الذي أتينا على ذكره سابقاً. ولنرى كيف تحدث عن ذلك فاينام إذ كتب يقول: «إذا كانت جميع الكواكب تنجذب إلى بعضها البعض، فإن القوة الموجهة، ولنقل، دوران المشتري حول الشمس - ليست قوة الجاذبية نحو

الشمس - ذلك أن هناك جاذبية زحل مثلاً، مع أنه ليس كبيراً (الشمس أكبر بقليل من زحل) ولهذا ففلك المشتري لا يمكن أن يكون اهليلجياً بشكل دقيق. ولهذا فالفلك يتذبذب نسبياً بخط مرور اهليلجي، ذلك أن الحركة تتعقد إلى حد ما. ومن أجل معرفة ما إذا كان بالإمكان تفسير الانحراف الجزئي وعدم الدقة في حركة الكواكب تفسيراً كلياً على أساس هذا القانون الوحيد أخذ العلماء بعين الاعتبار تأثير جاذبية كل كوكب على الآخر. ولقد تم كل شيء على ما يرام فيما يتعلق بالمشتري وزحل ولكن أورانوس - ويا له من كوكب جميل - قاد نفسه بشكل غريب، إذ تحرك لا على أساس اهليلجي دقيق والذي يمكن توقعه بتأثير جاذبية المشتري وزحل، ولكن حركة أورانوس حتى من جراء حساب امتدادهما لم تكن صحيحة. وهكذا فلقد وجد قانون الجاذبية نفسه في خطر. ولقد فكر عالمان في انكلترا وفرنسا وهما آدمس وليفيير كل على حدة بإمكانية أخرى تقول: ترى ألا يوجد هناك كوكب ضئيل آخر غير منظور، ولم يكشف بعد<sup>(١)</sup> وكما هو معروف فإن وضع هذا الكوكب (نبتون) كان قد حُسب رياضياً، وأصبح معروفاً. ولقد كان الحساب الرياضي هنا تجريبياً، تماماً كحساب مهندس الجسر، أو البرج التلفزيوني. هذه هي حركة الفكرة من الحقائق النظرية العامة إلى الوقائع، حركة من خلال الهجوم الكبيرة الصدفية للبارامترات. وهنا من الضروري أن نؤكد أن الحلقات التوسيطية التي تربط الحقائق النظرية والوقائع التجريبية تتسم على الأغلب بصدفة دلالة البارامترات، على عكس الحلقات التوسيطية داخل البناء النظري.

ولنتناول مثلاً آخر، وليكن التناقض بين نظرية القيمة وعملية التبادل الملموسة. المبدأ الأساسي في نظرية القيمة هو مبدأ تكافؤ حجم قيمة البضاعة المتبادلة، والذي كان له موقع في ممارسة التبادل في شروط المجتمع البرجوازي بوصفه قانوناً. وبنتيجة تأكيد القانون التجريبي بصورة استثنائية فقط رفض علم الاقتصاد السياسي المبتذل القانون نفسه. وبالمناسبة، فلقد فسر ماركس التناقض القائم بين القانون العام ووقائع خرقه المعدلة لتأثير القانون بواسطة تلك الحلقات التوسيطية كالقيمة، العرض والطلب.

(١) ر. فايمان، ر. لايتون. م. سيندس. محاضرات فائمينية في الفيزياء، العدد ١، موسكو، ١٩٦٧، ص ١٣٠

وهكذا نرى أن الفكرة العامة حتى [لو] كانت مبرهنة نظرياً وتستند على حقائق مبدئية صادقة بأنها تستدعي الشك إذا ما بقيت غير مبرهنة بشكل نهائي. أي إذا لم يكن هناك تفسير لجميع الظواهر الممكنة بما فيها الحالات المناقضة ومن أجل هذا لا بد من الحصول من الحقيقة العامة، على خصائص تربط هذه الأخيرة بواسطة الحلقات التوسيطية مع الوقائع.

وهكذا فلا بد من بناء عام يتضمن فيه التفسير بوصفه عنصراً. لقد كتب ماركس يقول: «تكمّن مهمة العلم خاصة في كشف: كيف يشق قانون القيمة طريقه بنفسه، إذاً لو أخطأنا بجميع الظواهر التي تبدو مناقضة للقانون أو فسرناها دفعة واحدة فمن الضروري عندئذ أن تقدم علماً سابقاً على العلم. وفي هذه النقطة تكمن خطيئة ريكاردو حيث يعتبره في فصله الأول حول القيمة، المقولات الممكنة التي يجب أن تشتق أصلاً، يعتبرها معطيات من أجل البرهنة على تطابقها مع قانون القيمة»<sup>(١)</sup>.

والمقابلة المباشرة بين الوقائع والظواهر وبين القوانين العامة تقود إلى جعل التجربة مبتدلة. وإلى هذا أشار ماركس بصدد الاقتصاد السياسي قائلاً: «وبشكل طبيعي يشق العقلي أي الضروري بنفسه طريقاً بوصفه فقط متوسطاً فعالاً بشكل أعمى، أما الاقتصادي المتبدل فيظن أنه يقوم باكتشاف عظيم عندما يؤكد، وعلى نحو هام، أن ظواهر الأشياء تبدو على نحو آخر بدل أن يكشف الترابط الداخلي بين الأشياء. ويفتخر عملياً بأنه يتمسك بشكل حاسم بما يظهر معتبراً إياه الشيء الأخير، فلماذا إذاً العلم بشكل عام؟»<sup>(٢)</sup>.

وهنا تظهر إلى حد كبير المشكلة الهامة لنظرية البرهان في المنطق الديالكتيكي والتحقق من البناء النظري من خلال نتائجه غير ممكن بدون التفسير، ولكن التفسير لا يستنفذ التحقق. وفيما يتعلق بالمبادئ الجزئية التجريبية تكفي ملاحظة واحدة، تجربة واحدة إلخ. أما بالنسبة إلى التحقق من البناء النظري فلا بد من تأكيد عملي. وليس كل تأكيد كافياً بالنسبة إلى القانون النظري، ذلك أن القانون النظري يكشف

(١) ماركس، انغلز، المؤلفات، المجلد ٣٢، ص ٤٦١

(٢) المصدر السابق ص ٤٦١.

الضرورة في شمولها وجميع اتجاهاتها، أي يكشف الكلية. لقد كتب انغلز يقول: «لا يمكن للملاحظة التجريبية بذاتها أن تبرهن على الضرورة بصورة كافية»<sup>(١)</sup> وهذا ما هو واضح: إذ تربط الإجراءات الجزئية التجريبية معرفتنا مع سمات جزئية وصفات المواضيع الجزئية فقط، أو مع صفات صدفية. والممارسة بوصفها إعادة تشكيل الموضوع وإنتاجه تمتلك سمة الكلية، وتتطابق مع منطق حركة الشيء، أي على منطق النظرية وبنيتها. ولهذا نرى لماذا «برهان الضرورة يكمن في النشاط الإنساني، في الاختيار، في العمل...»<sup>(٢)</sup>.

إن الممارسة هي التي تحقق التغلغل في إطار الضروري والعام في الموضوع، ولقد اعتبر العقليون كما هو معروف أن المفهوم، التفكير هو الذي يمتلك الثبات العام والضروري، كما سيأتي في الفلسفة الكلاسيكية الألمانية وجهة نظر تقول: إن الأهمية الموضوعية لمقولات الفكر تقصرها عموميتها وضرورتها. ولكن الفلسفة الماركسية هي الفلسفة الأولى التي قدمت المبدأ الذي يقول إن الممارسة ليست مجال سيادة الصدفة فقط، بل نحن هنا أمام ما هو عام وضروري مأخوذاً بوحدته مع تجلياته الحسية.

وتكمن خصوصية الممارسة - بوصفها معياراً حاسماً للحقيقة الذي يجعل من البرهان النظري برهاناً نهائياً - في كليتها. وهذا الاثبات المتعدد الجوانب، أي الكلي، لهذه النتيجة أو تلك ما هو إلا النظرية ذاتها. وفي الممارسة يستوعب الموضوع (أو العملية) في كليته، أي في جميع عناصره الضرورية، في ترابطها المتبادل. ولهذا فإمكانية النظر في الجانب الوحيد المميز للتجربة العادية أو الملاحظة البسيطة مستبعدة في التأكيد العملي. والممارسة على خلاف التجربة والإجراءات الأخرى للتحقق التجريبي - تظهر البنية الداخلية العميقة للموضوع الذي تستوعبه النظرية.

والتحقق العملي يمكن أن يقوم به الاختيار الذي يخضع لهدفٍ واعٍ على خلاف صور الممارسة الأخرى، كما يمكن للتجربة أن تحقق دور الممارسة إذا ما أعيدت أكثر من مرة في سبيل الإحاطة بجميع الحالات الأساسية، والجوانب الأساسية. ويمكن للتجربة أن تتطابق مع الممارسة إذا ما أخذت بحجمها الاجتماعي التاريخي الكلي.

(١) ماركس، انغلز، المؤلفات، المجلد ٢٠، ص. ٥٤٤.

(٢) ماركس، انغلز، المؤلفات، المجلد ٢٠، ص. ٥٤٤.



والتجربة متناولة بوصفها ممارسة ضيقة للجماعة، للطبقة، للمصالح المتجهة للدفاع عن الملكية الخاصة تغدو إثباتاً للأخطاء وللأضاليل. ويطمح المعترفون بمفهوم البرهان النهائي أحياناً إلى الخروج خارج إطار «الديماغوجية» مستندين إلى وجود حقائق في المستقبل دائماً لا تستطيع النظرية أن تفسرها.

ولقد رد لينين رداً عنيفاً في بداية هذا القرن على تأكيد كهذا قائلاً: «إذا ما أثبتت ممارستنا شيئاً ما على أنه حقيقة وحيدة أخيرة موضوعية ينتج من هذا الاعتراف بالطريق الوحيد الموصل إلى هذه الحقيقة، طريق العلم المستند إلى وجهة نظر مادية. بوغدانوف مثلاً يوافق على الاعتراف بنظرية ماركس حول دوران النقد بوصفها حقيقة موضوعية «بالنسبة إلى زماننا فقط» معتبراً ديماغوجية جعل هذه النظرية «فوق الحقيقة التاريخية الموضوعية» «والواحدة التجريبية، الكتاب الثالث، ص ٧» وما هذا إلا بلبلَةٌ تطابق هذه النظرية مع الممارسة لا يمكن أن تغيره أية شروط في المستقبل، لنفس السبب البسيط الذي يجعل من موت نابليون في ٥ أيار ١٨٢١ حقيقة أبدية. ولكن لما كان معيار الممارسة أي مسار تطور جميع البلدان الرأسمالية في السنوات العشر الأخيرة يبرهن على الحقيقة الموضوعية لمحمل نظرية ماركس الاجتماعية - الاقتصادية بشكل عام وليس على هذا الجزء أو ذاك، هذه الصيغة أو تلك، فمن الواضح أن الحديث حول «ديماغوجية» الماركسيين هنا لا تعني إلا القيام بتنازل لا يغتفر لصالح الاقتصاد البرجوازي»<sup>(١)</sup>.

أولئك الذي ينفون إمكانية البرهان النهائي على الحقائق النظرية يوحّدون نسبية المعرفة العلمية مع الدحض. لكننا هنا أمام شيئين مختلفين إنهم لا يدحضون الحقائق النسبية، بل المبادئ الخاطئة الباطلة. أما دحض الحقائق النظرية فهو دحض باطل. وإذا ما دار الحديث حول تدقيق الحقائق (تحت تأثير الاكتشافات الجديدة) فهذا ليس دحضاً إطلاقاً، بل تطويراً. ويصر كارل بوبر وأتباعه، كما هو معروف، على أن دحض المبادئ العلمية للنظريات والقوانين شيء ضروري لا بد منه. ولقد نبهنا القارئ سابقاً إلى لا منطقية مدخل كهذا، الذي يتبع موقفاً داحضاً منزهاً عن الخطأ، ومحاولة

(١) لينين، المؤلفات الكاملة، المجلد ١٨. ص ١٤٦

وضع البرهان النهائي على المبادئ النظرية في تناقض مع دحضها العام يلقي في أوساط المنطقة الغربيين نقداً وتقيماً سلبياً ومن مواقع مختلفة. بإمكاننا طبعاً كشف لا منطقية «التحريفية» آتين بعدد كبير من تأكيدات قوانين العلم إلخ.. ولكن مع ذلك تشير التحريفية إلى إمكانية دحض أي نظرية، أي قانون في المستقبل.

والبرهان الحاسم ضد النفي النسبي للبرهان النهائي على مبادئ العلم النظرية يتضمنه المنطق الديالكتيكي الماركسي مُقدِّماً مفهوم الممارسة الاجتماعية. واستخدام نتائج الأبحاث العلمية في الممارسة تكذيب صارخ لأولئك الذين لا يثقون في إمكانية البرهان النهائي على الحقائق النظرية مهما كانت الوسائل الجزئية للتحقق التجريبي مراعاة لعدم الثقة.

الممارسة - أساس وذرورة البرهان النظري. ويُبرهن في الممارسة على موضوعية القوانين المنطقية؛ على موضوعية الترابطات التي بفضلها يبنى البرهان، وبهذا المعنى تعتبر الممارسة أساس هذا الأخير ومصدر بنيته المنطقية، مقدمة الإثبات الكامل للبناء النظري، إذ ذاك تغدو الممارسة المرحلة النهائية للبرهنة على هذا البناء.



## الفصل الثامن

### الحقيقة والمنطق

إنّ لمشكلة العلاقة بين الحقيقة والمنطق جوانب متعددة، ولكن أهم جانب من هذه الجوانب هو ما يتعلق بترابط المنطق ونظرية المعرفة. وكان هذا الجانب قد اكتشف من قبل أرسطو، وبارتباط بمشكلة البرهان مس المنطق الصوري بهذا الشكل أو ذاك مسألة علاقة المنطق بنظرية المعرفة، غير أن ترابط المنطق بنظرية المعرفة أحيط به بصورة واضحة وملموسة في مستوى المنطق الديالكتيكي.

ولنقم الآن بدراسة هذا الترابط مطبقاً على مشكلة الحقيقة.

#### ١ - علاقة جوانب الحقيقة المنطقية والمعرفية

##### المدخل المعرفي والتحديد الدلالي للحقيقة

تنظر الفلسفة، كما هو معروف، في العلاقة والترابط بين جوانب المعرفة بعضها ببعض، وفي علاقة المعرفة وعناصرها بالعالم الخارجي، وجانبا الفلسفة هذان يشترطان وجود علمين مستقلين نسبياً هما المنطق ونظرية المعرفة (وتسمى هذه الأخيرة في الكتابات الغربية المنطقية عادة ابيستمولوجيا).

لقد انتبه لينين في « الدفاتر الفلسفية » إلى علاقة المنطق بنظرية المعرفة في مشكلة الحقيقة، مؤكداً أهمية هذه المسألة. ومعروفة جداً كلمات لينين التالية « لا علم

النفس، لا فينومينولوجيا الروح، بل المنطق = مسألة الحقيقة»<sup>(١)</sup>، وهذه الكلمات ماهي إلا اختصار لأحكام أكثر عيانية «وهكذا، ليس رسم صور التفكير فقط، ليس رسماً طبيعياً - تاريخياً لظواهر التفكير ما يتميز عن رسم الصور؟؟»، ولكن مطابقة مع الحقيقة، أي المضمون الأساسي للأشياء أو ببساطة أكثر نتائج ومسار تاريخ الفكر؟؟ «في هذا الإطار عند هيجل غموض مثالي، كتمان، صوفية»<sup>(٢)</sup> كما كتب لينين في نفس المكان يقول: «في فهم كهذا يتطابق المنطق مع نظرية المعرفة وهذه مسألة هامة جداً بشكل عام».

ويتضح من هذه الأفكار أن لينين يدرج مشكلة الحقيقة في المنطق، زد على ذلك في إطار علاقة (تطابق) صور التفكير أي صور المعرفة والحقيقة. ولكن الحقيقة مضمون المعرفة. وكانت أهم مشكلة في المنطق وعلى امتداد مراحل تطوره مشكلة علاقة هذه القاعدة المنطقية أو تلك، هذا القانون أو ذاك، المبادئ بالنتيجة، بالحقيقة.

وهناك خرق غير ممكن للقواعد يحذرنا منه المنطق في نهاية الأمر، لأن وجوده قاد إلى نتائج غير حقيقية. ولقد أشير منذ البدء إلى أن خرق قانون الثالث المرفوع في المنطق الصوري لا بد وأن يقود إلى الخطأ وإلى الابتعاد عن الحقيقة.

والحقيقة بوصفها مضمون المعرفة، مضمون صور التفكير فالقواعد المنطقية ما هي إلا جوانب المعرفة. والعلاقة بين هذه الجوانب أهم جانب من جوانب المنطق. ولكن الحقيقة مضمون نظرية المعرفة. زد على ذلك أحياناً ما ننظر إلى الحقيقة في الكتابات الماركسية على أنها مقولة مركزية في نظرية المعرفة (ب.ف. كوبنين). فعلاً يظهر في مقولة الحقيقة - وكما أشار لينين في كتابه المادية والمذهب النقدي - التجريبي - تناقض الاتجاهين الرئيسيين في الفلسفة: ترى هل تفكيرنا متطابق بمضمونه مع الوجود أي هل نعرف العالم. هل المعرفة قادرة على تقديم الحقيقة الموضوعية، وبكلمة مختصرة، هل هناك من حقيقة موضوعية؟.

(١) لينين، المؤلفات الكاملة، المجلد ٢٩، ص. ١٦٥.

(٢) المصدر السابق ص ١٥٧.

والمشكلة في مقولة الحقيقة لا تمس علاقة عناصر معرفة بعناصر معرفة، بل علاقة المعرفة (مضمونها) بالعالم الخارجي، بالموضوع.

وبنتيجة الأمر، نرى أنا في مشكلة الحقيقة أمام الوحدة الأكثر ترابطاً ومباشرة بين المنطق ونظرية المعرفة. والمنطق لا يبحث مباشرة وبشكل خاص مسألة علاقة التفكير بالوجود، علاقة الصور المنطقية بموضوع العالم الخارجي، مع أن هذا لا يمنع أي منطق في بعض الحالات من تعاطي مسائل معرفية. والواقع، أن كثيراً من المناطق يؤكدون أن لا علاقة بين المنطق والعالم الخارجي، أو على الأقل المنطق لا مبالٍ بأي عالم ممكن بما فيه العالم الموجود<sup>(١)</sup>.

ومن الواضح أن موقفاً كهذا ما هو إلا حل سلمي للسؤال الأساسي في الفلسفة، والذي لا بد وأن يؤثر على حلهم مسألة الحقيقة في المنطق.

ولما كان المنطق لا ينظر مباشرة في مشكلة طبيعة الحقيقة (وهذا ما قدم لمثلي الوضعية المنطقية حجة لاعتبار المشكلة الفلسفية القديمة (ما هو الحقيقي؟) مشكلة زائفة، وأن يعبروا بنفس الوقت عن موقفهم المعرفي) فلربما تكون رأيي يعتقد أن المنطق لا يقدم، بشكل عام، أي تصورٍ عن الحقيقة. بل وإنه ذاته يستعير تصوره عن الحقيقة من نظرية المعرفة. وبالمناسبة، فإن تاريخ المنطق يشير إلى: كم هي متعددة الأشكال - وبشكل متباين - الاتجاهات المنطقية فيما يتعلق بمشكلة الحقيقة.

ويشير أكثر مثلي منطق العلم إلى الفرق بين الطرح المنطقي لمشكلة الحقيقة والطرح المعرفي، مع أنهم غالباً ما يوحّدون هذا الأخير مع الطرح التجريبي للمشكلة. ويمكننا أن نجد مدخلاً كهذا في تأكيد كارناب التالي: «غالباً ما ميز الفلاسفة بين شكلين من الحقيقة. حقيقة بعض الجمل والتي هي منطقية ضرورية مؤسسة على المعنى. وحقيقة جمل أخرى تجريبية، صدفية متعلقة بوقائع العالم المادي»<sup>(١)</sup>. مدخل كهذا محدود وضعياً، ذلك أنه في الوضعية تقسم الجمل إلى منطقية وتجريبية، وكذلك إلى ضرورية وصدفية.

(١) أنظر: كارناب، أسس الفيزياء الفلسفية، ص ٤٧ - ٤٩.

(١) كارناب، المعنى والضرورة، موسكو، ١٩٥٩، ص ٣٢١.

وسنظر الآن في هذا التقسيم الوضعي للحقيقة. وسلاحظ هنا أن فلسفة أرسطو قد تضمنت هذين الاتجاهين لمشكلة الحقيقة. في علم أرسطو عن الحقيقة هناك جوانب ثلاثة نصنفها على النحو التالي:

١ - جوانب معرفية، مرتبطة بالمبادئ التي يستند إليها المنطق، ومرتبطة بأصل هذه المبادئ.

٢ - جوانب دلالية (سيميائية) مرتبطة بوجود علاقة بين الجمل وما تعبر عنه.

٣ - جوانب منطقية بالمعنى الضيق لهذه الكلمة (أو نحوية كما يتحدث عادة ممثلو المنطق الصوري المعاصرون) مرتبطة بالاستنتاج والبرهان.

ويمكننا القول: إن النقطة الثانية والثالثة ما هما إلا جانبان منطقيان في معرفة الحقيقة، أما الأولى فهي جانب معرفي، وتربط هذه الجوانب بعضها ببعض واضح للعيان. إذ على أساس مبادئ المنطق يحصل على الحقائق المنطقية على أنها نتيجة للاستنتاج والبرهان، كما يتحقق على أساس هذه المبادئ ذاتها التحليل الدلالي للجمل. ويكمن الجانب المعرفي في أساس الجانب المنطقي ويحدده. وهذا هو أهم جانب من جوانب فلسفة أرسطو حول الحقيقة. (ويجب أن نشير إلى أن هناك خطأ فادحاً في هذه الفلسفة حول الحقيقة، إذ لا يضاف التعلق النسبي للجانب المعرفي بالمنطقي إلى تعلق الجانب المنطقي بالمعرفي، وهذا ما هو هام من أجل تحليل مختلف مستويات المنطق وخاصة العلاقة المتبادلة بين المستوى التجريبي والمستوى النظري في المعرفة).

ولقد انتبه كثير من المفكرين العظام في تاريخ الفلسفة إلى هذا الترابط بين جانب الحقيقة المنطقي والمعرفي. ففي فلسفة كانت هناك لحظة متعلقة بمفهوم معيار الحقيقة، لقد كتب يقول: بما أن المنطق يقدم للفهم القواعد العامة الضرورية، فيجب أن يقوم معيار الحقيقة في هذه القواعد خاصة، وما يناقض هذا القواعد ما هو إلا باطل في حقيقة الأمر، ذلك أن الفهم يناقض عند ذلك قواعد التفكير العامة، يناقض ذاته، ومع ذلك فإن هذه المعايير لا تمس إلا أشكال الحقيقة فقط، أي التفكير بشكل عام. ولهذا فهي غير كافية مع أنها صادقة بشكل تام، والمعرفة بشكل عام متعددة الأشكال ومرتبطة بالصور المنطقية أي أنها لا تناقض ذاتها، ولكنها يمكن - على الأقل - أن

تناقض الشيء. وهكذا فإن معياراً منطقياً واحداً فقط وخاصة مطابقة المعرفة مع القوانين العامة الصورية للفهم والعقل هو حقيقة. و Conditio Sine qua non أصبح شرطاً سلبياً لكل حقيقة، والمنطق لا يستطيع أن يتقدم أكثر من هذا، وأي معيار ليس بقادر على الإحاطة بالخطأ المتعلق لا بالشكل بل بالمضمون»<sup>(١)</sup>.

النظام إذاً لا يجسد الحقيقة المادية (الموضوعية) للمعرفة<sup>(٢)</sup>.

ويقع المطلب الأرسطي بمطابقة المعرفة مع الموضوع في مختلف اتجاهات الحقيقة سواء منها المادية أم المثالية. ومنطقية وعمق هذا المفكر أو ذاك يكمن في فهم العلاقة بين هذا المطلب وبين معيار الحقيقة المنطقية. وفهم علاقة كهذه لحظة ضرورية في مفهوم الحقيقة لا تستطيع أي فلسفة تجاوزها بما في ذلك الفلسفة الوضعية.

وتتصور بعض أشكال المثالية هذين الجانبين من جوانب معرفة الحقيقة بمعزل عن بعضها البعض، وفي استبعاد متبادل غير قابل للتوفيق. ولهذا يبدو مفهوم الحقيقة العام - الذي يتوحد فيه الجانبان المشار إليهما - بغير مضمون. لقد كتب الفيلسوف والمنطقي الكاثوليكي ي. بوخانسكي يقول: إن الحقيقة تعني تطابق وتوافق الفكرة مع «شيء ما» كما يشير إلى أن «هذا التطابق - من السهل أن نلاحظه في اتجاهين: الاتجاه الأول: إذ يطابق الشيء الفكرة مثلاً في قولنا هذا المعدن ذهب حقيقي أو هذا الإنسان بطل حقيقي في هذه الحالة الشيء يطابق الفكرة. ويسمى الفلاسفة هذا الشكل الأول من الحقيقي أو الحقيقة شكلاً انطولوجياً. أما الحالة الأخرى فعلى العكس من ذلك، تسمى الفكرة، الحكم، المبدأ حقيقة إذا ما تطابقت مع الأشياء. هذا الشكل الثاني من الحقيقي يملك سمات يغدو من السهل على أساسها معرفة الحقيقي. وفي هذا المعنى الثاني الحقيقي هو الأفكار، الأحكام، المبادئ فقط وليس أشياء العالم الخارجي. ويسمى الفلاسفة هذا الشكل الثاني من الحقيقة الحقيقة المنطقية»<sup>(٣)</sup>.

إن العلاقة بين الشيء والفكرة علاقة معرفية لا منطقية. بوخانسكي نفسه فيما بعد

(١) كانت، المؤلفات، الجزء ٣، ص ١٦.

(٢) المصدر السابق ص ١٦١

(٣) Bochenski. Wage Zum Philosophischen Denken, S46 - 47.



يحاول تصنيف الفلاسفة ذوي وجهات النظر المختلفة في فهمهم لعلاقة الشيء بالفكرة إلى مثالين وواقعين (ليس بالضرورة أن يدل الفلاسفة الواقعيون على الاتجاه المادي). أما فيما يتعلق بشكل الحقيقة الأنطولوجي، فما هذا إلا فهم معرفي محدد للحقيقة (في إطارنا هذا فهم مثالي - موضوعي).

والاتجاهات الفلسفية تلك التي تستند إلى معنى «الحقيقة المنطقية» المكتفي بذاته، مرتبطة عادة بالمثالية في فهم (الجانب المعرفي) للحقيقة. وبكلمة أدق في فهم طبيعة الحقيقة ذاتها، إذ ليس هناك من حقيقتين - «معرفية» و«منطقية» بل حقيقة واحدة. وإذا ما اعترف هذا المنطقي أو ذاك بما يسمى «بالحقيقة المنطقية» دون أن يعتبر ذلك الموقف موقفاً مثالياً فهذا لا يفسره إلا عدم تفكيره منطقياً.

ويمكن أن نجد عند فيجشتين تأكيدات جد متناقضة، بل وفكرة مثالية. وهذا ما يمكن اكتشافه عن طريق تحليل دقيق، فهو يؤكد أن «الجملة يمكن أن تكون صادقة أو كاذبة بوصفها شكلاً للواقع فقط»<sup>(١)</sup>. كما كتب في نفس المكان ما يلي: «إذا لم نلاحظ أن الجملة تملك معنى مستقلاً عن الوقائع، فمن السهل أن نصدق أن الحقيقي والكاذب علاقتان متساويتان بين الإشارات والمعاني»<sup>(٢)</sup>. طبعاً هناك استقلالية لمعنى الجملة عن الوقائع، ولكنه استقلال نسبي، ويمكن للتحليل الشامل لأي نظرية منطقية في الحقيقة أن يكشف هذه النسبية. ويدحض فيجشتين مذهب الأفكار الفطرية في معرفة الحقيقة، لأنه من الخطأ بمعرفة حقيقة الأفكار من الأفكار ذاتها بدون «موضوع مقارنة». ولكن ما الذي يقصده «بموضوع المقارنة»؟ يؤكد فيجشتين أن الجملة «صورة الواقع». ومع ذلك الجملة من وجهة نظره: «نموذج الواقع كما تتصوره بأنفسنا». وبكلمة واحدة، يدور الحديث عن الواقع كما هو معطى في الفكرة. «وما الفكرة ذاتها إلا جملة مفهومة. ومجموعة الجمل هي اللغة»<sup>(٣)</sup>. نحن هنا أمام دورة مغلقة. ويتوقع فيجشتين في اللغة، ولا يستطيع أن يخرج خارج هذا الإطار في فهم الحقيقة، حيث تملك الحقيقة وجوداً مستقلاً، بوصفه صفة، دلالة الجملة اللغوية لقد كتب.

(١) فيجشتين، بحث منطقي - فلسفي، ص ٤٨.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق ص ٤٤.

يقول: «إنه لصحيح أن حقيقة جملة ما تنتج من حقيقة جملة أخرى، نعرفها من بنية الجملة؛ وإذا ما نتجت حقيقة جملة من حقيقة جملة أخرى، فإن هذا ليعبر عن تلك العلاقات التي توجد بين أشكال هذه الجمل. ونحن في حل من أن نضع هذه الجمل في تلك العلاقات، أو نربطها بشكل تمهيدي مع بعضها في جملة، ذلك أن هذه الروابط داخلية، وما وجدت إلا لأن الجمل، وجدت أصلاً»<sup>(١)</sup>.

بكلمة واحدة الحقيقة بوصفها مقولة غير ضرورية في جوهر الأمر من وجهة النظر هذه. وما وجهة نظر فتيجنشتين كما عُرِضت في «البحث المنطقي - الفلسفي» إلا نموذج لذاك الاتجاه الذي يرى الاستقلال المطلق «للحقيقة المنطقية». وهذا مالا وجود له على أرض الواقع، إذ لا يوجد إلا مفهوم واحد للحقيقة وهو المفهوم المعرفي.

ومع ذلك نصادف أحياناً وجهة نظر يمكن تسميتها كما وصفها ت. توتارينيسكي «بالمدخل العدمي لنظرية المعرفة». ويمكن إدراج وجهة نظر آير. الذي رفض مصطلح «الحقيقة» بشكل عام. بل إن آير لا يعتبر السؤال «ما هي الحقيقة؟» سؤالاً يتضمن مشكلة أصيلة ولهذا، فإن موضوع نظرية المعرفة لا يمكن أن يكون إلا الكشف عن دلالة الجملة»<sup>(٢)</sup>.

ويندرج آير في عداد مناطق العلم الذين يطمحون إلى إدراج المشكلات المعرفية بشكل كامل في المشكلات المنطقية، ولا ينسحب هذا على نظرية الحقيقة فقط ولكن على مشكلات معرفية أخرى للفلسفة بما في ذلك سؤال الفلسفة الأساسي. ويسمى آير فصلاً من كتابه - الذي تناقشه هنا - (حل المشكلات الفلسفية الهامة التي لم تحل بعد، والتي ما تزال تثير النقاش). ومن هذه المشكلات مشكلة «العقلانية والتجريبية»، «الواقعية والمثالية»، «الواحدية والتعددية». ولا يدخل في إطار اهتمامنا تحليل المشكلات هذه على ضوء الحل الذي يقترحه آير، ولكن لا بد من أن نشير فقط إلى أن مدخلة يتحول إلى بحث الأخطاء المنطقية في وضع وحل المشكلات وتصحيحها.

(١) المصدر السابق ص ٦٣

(٢) آير، المصدر السابق، ص ١١٤

ومدخل كهذا لا يمكن أن يقود إلى حلول عامة نهائية، بل إلى حل مقبول للمشكلات المشار إليها. لقد كتب آير يقول: «المشكلات التي تتعاطاها الفلسفة ما هي إلا مشكلات منطقية خالصة» مع أن الناس يتجادلون واقعياً في مشكلات منطقية، فإن الاختلاف في وجهات النظر شيء غير مبرر، ذلك أن وجهات النظر هذه لا تتضمن نفي جملة ما صادقة بالضرورة أو تأكيد جملة كاذبة بالضرورة. ولهذا يجب أن نكون على ثقة من أن أحد الحزبين المتناقشين، وفي جميع هذه الحالات - مذنب في ارتكاب حكم خاطيء والذي يمكننا عن طريق بحثٍ مواظب لمسار الفكر اكتشافه»<sup>(١)</sup>.

ومحاولة إدراك جميع المشكلات الفلسفية وخاصة المعرفية في مشكلات منطقية تقود آير إلى تحويل الفلسفة ذاتها إلى المنطق. وهذا ما عبر عنه آير مباشرة إذ كتب يقول: «على الفلسفة أن تتطور في إطار منطق العلم»<sup>(٢)</sup>. كما أكد في مكان آخر أن «الفلسفة جزء من المنطق»<sup>(٣)</sup> ومن هذا المنطلق فهم آير مشكلة الحقيقة.

وبالنسبة إلى آير لا ضرورة مثلاً للتأكيد أن الجملة التالية «الملكة أنا ميتة» جملة صادقة. إذ أن كلمة صادقة هنا لا لزوم لها على الإطلاق، ذلك أن ما قيل هو أن الملكة أنا ميتة فقط. وكذلك الأمر إذا ما قلنا إن «الجملة» اكسفورد عاصمة انكلترا «ليست جملة صادقة» ولكننا نؤكد بنفس الوقت أن اكسفورد ليست عاصمة انكلترا. وعلى هذا النحو، فإنه إذا ما قلنا إن هذه الجملة صادقة فإنما نؤكد بها بنفس الوقت، أما قولنا عن جملة أنها كاذبة فإنما نؤكد ما يناقضها. وهكذا يبدو أن مصطلحي الصادق والكاذب مصطلحان مستمدان وماقداً الأهمية، يتجسدان في الجملة بوصفها علاقة تأكيد ونفي فقط. وفي هذه الحالة فإن المطالبة بتحليل مفهوم «الحقيقة» ليس له أي معنى»<sup>(٤)</sup>.

ولما كان هناك من يقترح بدلاً من «P» الحقيقية، صورة أخرى من «P الموجودة»، وهذا كافٍ بالنسبة إلى تحليل الجملة المنطقي، فإن المفهوم التقليدي للحقيقة «من حيث

(١) المصدر السابق ، ص ١٧١

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٠٤

(٣) المصدر السابق ، ص ٢٠٤

(٤) المصدر السابق ص ١١٦

هي صفة واقعية « أو «علاقة واقعية، يظهر أن معظم الأخطاء الفلسفية نتيجة عدم كفاية التحليل المناسب للموضوع»<sup>(٢)</sup>. ومن وجهة النظر هذه فإن جميع نظريات الحقيقة من حيث هي صفة واقعية أو «علاقة واقعية» هي بالنسبة إلى آير لا معنى لها. ولهذا فإن السؤال حول «ما الذي يجعل جملة P حقيقية» ما هو إلا سؤال حول «كيف نبرهن على معنى الجملة».

ومع ذلك فلم يكن بمقدور آير أن يستبعد مفهوم الحقيقة من الفلسفة ومن المنطق. وهذا ما يظهر خاصة من خلال تحليله للتقسيم التقليدي - «المتبع منذ كانت» بالنسبة إلى المنطق الصوري - الأحكام إلى تحليله وتركيبه. وهذه الأخيرة تتطابق - من وجهة نظر المذهب الوضعي مع القضايا التجريبية.

وإذا ما تناولنا الجانب الظاهر من المشكلة فإن خطأ آير يكمن في أنه لم يستطع أن يخرج من مصطلحي «الحقيقي» و«الكاذب»، عند النظر إلى الشكلين المشار إليهما للجملة. كما يبدو أن الاتجاهات الأخيرة فيما يتعلق بمشكلة الحقيقة في الفلسفة الوضعية ولا سيما منطق العلم \* لم ترفض مصطلحي «الحقيقي» و«الكاذب». ويمكننا هنا أن نولي وجهنا شطرك. بوير الذي يحاول هو الآخر استبدال مصطلح «الحقيقي» بتعبير «التطابق مع الواقع». ولكن هذه المحاولة لا ترتفع إلى مستوى المبدأ، بل ننظر إليها فقط على أنها أسلوب منهجي. ولكن من الصعب إدراج بوير في المذهب الوضعي الذي يتعرض من قبله للنقد من وقت إلى آخر.

وهناك حالات تستبعد أي امكانية للتخلص من مفهوم الحقيقة في الفلسفة وهذه الحالات مرتبطة بـ:

١ - علاقة الفكر الواقعية مع العالم الخارجي.

٢ - علاقة ما يسمى الجمل التحليلية بالجمل التركيبية.

وتكمن خصائص الجمل التركيبية كما يرى آير في أن معانيها تُبرهن عن طريق التأكد، التحقق من الوقائع وذلك أن وضعاً لا يدل على أي شيء إذا لم يكن مُحقق تجريبياً.

(٢) المصدر السابق ص. ٣٢١.

ولكن إذا كانت الجملة إشارات لغوية إلى جانب المعاني، فلا معنى إذاً للحديث عن الحقيقة، بل يمكن الاكتفاء فقط بالتفكير بمعنى الجملة.

والحقيقة ليست كما يؤكد آير توافق الجمل والمواضيع اللغوية مع الوقائع التي تشير إليها هذه الجمل. إن الحقيقة إنعكاس وقائع العالم الخارجي في مضمون تصوراتنا وأفكارنا. ففي مضمون هذه التصورات وهذه الأفكار تُعكس تلك العلاقات والترابطات الموضوعية التي تكون بدورها شروط بنية الجمل ذاتها. ولهذا عندما ننفي أو نؤكد شيئاً ما في الجملة بواسطة الترابطات المنطقية (يكون) أو (لا يكون) فإن الحديث لا يدور حول البنية الخارجية المتشابهة للجملة ولكنه يدور قبل كل شيء حول العلاقة الموضوعية لقضايانا بترابط مع العالم الخارجي (وليس فقط بترابطات الوقائع الجزئية أو مجموعها). ولننظر في هذا الإطار المثال المقدم من قبل آير. فالجملة (هناك نمل بنى منظومة العبودية). هذه الجملة كما يقول جملة تركيبية (ذلك أننا لا نستطيع بواسطة النظر البسيط إلى تحديد الرموز المشكلة للجملة أن نقول إن هذه الجملة صادقة أو كاذبة، يجب علينا في الواقع أن نلاحظ هذه الواقعة. والجملة القائلة إما أن يكون بعض النمل طفيلياً أو لا واحدة من النمل طفيلية: هي جملة تحليلية ذلك أن هذا لا يتطلب أي ملاحظة تجريبية من أجل أن نثق في حقيقة هذه الجملة ومن ثم يقدم آير نتيجة تكفي لدحض موقفه إذ يقول: «إذا ما عرفنا وظيفة الكلمات «إما» و«ليس» فإنه يمكن أن نرى أن كل جملة على نحو «إما P صادقة أو ليست صادقة لها دلالتها بمعزل عن التجربة. إذاً جميع الجمل من هذا القبيل جل تحليلية»<sup>(١)</sup>.

طبعاً إذا وضعنا في العلاقة المنطقية تلك المواضيع اللغوية كـ «أو» «ليس» «هو» إلخ مع مواضيع كالنمل والشجر الخ، فإنه من الطبيعي أن نستنتج مع آير أن القواعد التي تربط المواضيع اللغوية بعضها ببعض هي محض اتفاق، ولكن لا يمكن الموافقة أبداً على التأكيد القائل كما لو أن الجمل التحليلية لا تمس الأحكام المتعلقة بالعالم التجريبي، أو أنها ببساطة استعدادنا في استخدام الكلمات بشكل محدد، «إننا لا نستطيع نفياً دون أن نفصلها عن المقابلات التي يتطلبها نفينا ذاته دون أن نقع على

(١) المصدر السابق، ص ١٠٢-١٠٣

هذا النحو في التناقض، وهذا ما يشكل أساس ضرورتها الوحيد»<sup>(٢)</sup>. إن الاتفاق يمتد إلى أشكال الجمل والمواضيع اللغوية الأخرى وليس إلى مضمونها اللامتوحد مع معانيها، ذلك أن هذه الأخيرة يمكن أن تكون اتفاقاً أيضاً. مثلاً: (العفريت، عروس البحر، الجدول، إلخ). الأشياء المتفق عليها بمضمونها ليست علاقات منطقية معبر عنها عن طريق إشارات (و)، (أو)، (هو)، (ليس)، (كل)، (بعض)، إلخ. بل إنها تعكس العلاقات التي تمت إلى جميع الظواهر الموضوعية والذاتية المنطقية والسيكولوجية إلخ. وبكلمات أخرى إنها علاقات ضرورية وترابطات موجودة في جميع الظواهر وإذا لم يكن بينها وبين المواضيع اللغوية كالنمل، الشجرة، القمر إلخ اختلاف جوهري كان المنطق جزءاً من علم اللغة ليس إلا.

وخصوصية المواضيع اللغوية هذه هي التي تحقق المعنى الضروري أو حقيقة ما يسمى بالجمل التحليلية.

إن أي موضوع لغوي يملك مضموناً، وهذا المضمون ليس معنى الكلمة ببساطة، بل هو علاقة محددة بين المعاني، ومنبع هذا المضمون علاقات الواقع الضرورية الموضوعية. ومن هنا فإن علاقة الدلالة من حيث هي مضمون الجملة تتضمن في ذاتها الضرورة والشمول اللذان يحددان ترابط الدلالات ذاتها، أي ترابط المواضيع اللغوية. وكل قول يعبر عن ظاهرة صدفية، عن واقعة ما وليكن مثلاً قولنا «كان اليوم مائطراً أو لم يكن» يتضمن بهذا الشكل أو ذاك في ذاته وبشكل ضروري إحدى هذه العلاقات الضرورية العامة للدلالات. وبكلمات أخرى يظهر مضمون الترابط المنطقي الذي يملك صفة ضرورية وعامة في علاقة الدلالات. وعلى هذا النحو يختلف الترابط المنطقي عن الترابط اللغوي. وتشكل ضرورة وشمول الترابط المنطقي على أساس علاقات الدلالات المتضادة، فترابط المنطق العام المتشكل أو المعبر عنه برابطة «هو» نفي لوجود شيء ما أي «ليس هو». والعلاقات المنطقية المعبر عنها بواسطة «أو» تتضمن بشكل خفي في ذاتها التضاد المشار إليه بين «يوجد» و«لا يوجد» وهذا ما نشاهده بسهولة في قانون الثالث المرفوع. وكذلك الصور المنطقية الأكثر تعقيداً تتضمن هذا

التضاد ولكن بشكل خفي في جملة آير مثلاً حول النمل - الطفيليات. أما فيما يتعلق بالرابطة «و» فإننا إزاء الحالة ذاتها كما هو في الرابطة «هو». والصور التي نصادف فيها الرابطة «و» تتطلب رابطة «هو» في شكلين أو في توحيد مع النفي كما في قانون رفع التناقض.

ولا يمكن أن تنشأ بين المواضيع اللغوية العادية علاقات كهذه ذلك أن دلالاتها بحد ذاتها صدفية، وما يحولها إلى مضمون الفكر هو العلاقة والترابط المنطقيان.

وهكذا هناك إختلاف بين مضمون الترابط المنطقي وبين المفهوم العادي اللغوي «الدلالة»، وعلمنا بحركة تحليلية في منطق القرن العشرين أن ندرج الجانب المنطقي (الجانب المعرفي) للتفكير في الجانب اللغوي وتطلب علاقة الفهم الدلالي للحقيقة بالفهم المعرفي اتباعاً جدياً.

إن إغراء توحيد هذين الجانبين من الحقيقة لكبير جداً. ذلك أن الفهم الدلالي للحقيقة يستند إلى الاتجاه الأرسطي في الحقيقة بوصفها تطابق أقوالنا وتصوراتنا مع حقائق العالم الخارجي. ويرى تارسكي أن التعريف الدلالي للحقيقة ما هو إلا التدقيق اللاحق لتعريف أرسطو. لقد كتب يقول: «نعني بعلم الدلالة ذلك الجزء من المنطق الذي ينظر في العلاقة بين المواضيع اللغوية، ويكشف الجانب الدلالي لمصطلح «الحقيقي» عن طريق التفسير الذي يقترحه أرسطو، وعن طريق بعض المصطلحات التي سنقدمها في بحثنا اللاحق.. وسنحاول هنا أن نقدم تفسيراً أكثر دقة للإتجاه التقليدي في الحقيقة والذي يستطيع أن يغير الإصطلاح الأرسطي محتفظاً بأفكاره الأساسية»<sup>(١)</sup>.

ويعني تارسكي هنا قول أرسطو «أن نقول عن الوجود أنه لا وجود له أو عن اللاوجود أنه موجود فهذا يعني أننا نتحدث بشكل كاذب» أما أن نقول أن الموجود موجود واللاموجود ليس بموجود فهذا يعني أننا نقول الحقيقة»<sup>(٢)</sup>.

وتكمن أهمية التعريف الدلالي للحقيقة الذي يقترحه تارسكي في الرغبة في تحقيق

(١) تارسكي ، الحقيقة والبرهان ، (مقالات فلسفية العدد ١٩٨٢٨)

(٢) أرسطو ، المؤلفات ، ج ١ ص ٤١٠

(تفسير مُرضٍ لدلالات مصطلحيّ الحقيقي والكاذب)<sup>(٣)</sup> كما يقول . وعندما تتعلق هذه المصطلحات بجملة معينة مثلاً « الثلج أبيض » فإن الصياغة في هذه الحالة تأخذ الشكل التالي:

١ - « الثلج أبيض » - حقيقة إذا وإذا كان فقط الثلج أبيض .

٢ - « الثلج أبيض » - كذب إذا وإذا لم يكن الثلج أبيض .

ويلاحظ تارسكي أنه ليس هناك دور منطقي في هاتين الصيغتين ذلك أن الجملة المأخوذة بين قوسين مستقلة منطقياً ويمكن تقسيمها إلى أجزاء مكوّنة، ولكن في عداد جميع الصيغ تظل الجملة مُسندة. وإذا كان الجزء الأول من الصيغة أي كلمة « ثلج » مُسندة فإنها في الصيغة بشكل عام ليست مُسندة وهي لا تملك معنى مستقلاً. وتأخذ صيغة تارسكي المُعممة الشكل التالي: « P حقيقة إذا كانت فقط، إذا كانت P » حيث P تعني بعض الجمل التي من أجلها يُبنى التعريف .

وينتقل تارسكي في النهاية إلى نتيجة مفادها أنه بالنسبة إلى أي جزء يملك لغة طبيعية غنية بشكل كافٍ، يمكن بناء تعريف عام بشكل مرضٍ إذا كان هذا الجزء فقط إذا كان هذا الجزء ولنقل « لغة M » تتكون من عدد محدود من الجمل .

وليس من السهولة كشف معنى محاكمات تارسكي هذه في المجال الفلسفي ذلك أننا نقع دائماً في إطار المنطق ولا نستطيع أن ننفي أن الحديث يدور كما يقول تارسكي حول مفهوم الحقيقة المنطقية .

ما كان في عصر أرسطو ممكناً عزل الجانب الدلالي للحقيقة - على خلاف عملية التجريد - بشكل تحليلي عن الجانب المعرفي، ذلك أنها يتطابقان مع بعضهما البعض بشكل مباشر. وهذا يفسره عدم تطور المنطق في ذلك الوقت وغياب الفصل الدقيق لجوانبه كالجانب الدلالي والجانب التحليلي. ولم يكن الإستقلال النسبي للمنطق قد عُرف بعد، إنما هو مُعطى في الواقع يجب أن يكون قد وجد تعبيره بشكل مباشر في المنطق ويحاول تارسكي أن يعزل الجانب المنطقي للفهم الأرسطي لمفهوم الحقيقة ويخضعه لبحثه. ويجب

(٢) تارسكي، المصدر السابق، ص ٣٧



أن لا نشك في أن التعريف الدلالي للحقيقة يمت إلى المنطق، وذلك ما قيض لتارسكي أن يدرج دلالة أي موضوع لغوي في بناء ما وراء اللغة الأكثر رُقياً بوصفه جزءاً من هذا الأخير كما يقول بوير. وواضح من مثال تارسكي السابق « الثلج أبيض » حقيقة إذا وإذا كان فقط الثلج أبيض، أنه إذا كانت الجملة الموجودة بين قوسين هي جملة لغة موضوعية فإن كل الجملة بشكل عام تتضمن اللغة الموضوعية كجزء، وينتج من هذا أن البناء يخضع نفسه لعلم الدلالة. وما هو هام ليس تعلق البناء بالدلالة إنه داخل ذاته ذو دلالة، ولكننا نعرف أن المفهوم المعرفي للحقيقة والجانب الدلالي يتضمن في ذاته الحقيقة المنطقية كجزء.

وبالنسبة للفهم المعرفي، ما هو حاسم هو علاقة الذاتي بالعالم الموضوعي (الوقائع الموضوعية، الظواهر إلخ) ولهذا يكمن الفهم الأساسي للحقيقة في النظر إلى مضمون معرفتنا بوصفها شيئاً غير متعلق بالإنسان. لقد كتب تيسريلي يقول: « حقيقة المنطق تكمن في أن الفكر يملك ما هو موضوعي »<sup>(١)</sup>. كما يصيغ هذه الفكرة في مكان آخر على النحو التالي « يدل الاستنتاج، البرهان على أنها من معطيات حقيقة، إذا كانت هذه المعطيات تستند وتعبر عن الواقعي - عن الواقع »<sup>(٢)</sup>.

وفي الواقع إن هناك حالات يمكن عندها أن نبني تأكيدات صادقة من تأكيدات كاذبة. وهذا ما انتبه إليه بوير بمناسبة تحليل النظرية الدلالية في الحقيقة عند تارسكي. وينطلق بوير من مبدأ توافق الجملة مع الواقعة. وهو لا يستخدم في هذا الإطار مصطلح « الحقيقة » ويصرف الذهن عن الجانب المعرفي لها، ويناقش الأمر على النحو التالي: « إذا ما تناولنا اللغة الإنكليزية بوصفها لغة موضوعية، ولغة أخرى بوصفها ميتالغوية فإننا نستطيع من التأكيد الكاذب بأن « القمر يتألف من جبن أخضر » بناء تأكيد دلالي حقيقي: « القضية الإنكليزية:

The moon is made of green cheese.

(١) تيسريلي. المطلق الديالكتيكي. ص ٣٣٩.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٢١

تطابق الحقيقة في تلك الحالة إذا كان القمر يتألف من جن أخضر»<sup>(١)</sup>.

من السهل أن نلاحظ أن البناء عند بوير كما هو ذاته عند تارسكي ولكن عوضاً عن اللغة الموضوعية تظهر الجملة الحقيقية عند تارسكي. وينتج عن ذلك أن البناء المشار إليه غير مبال فعلاً بضمون المقولة مع أخذه بعين الاعتبار (دلالة رموز منظومة الإشارات).

لقد وضع تارسكي إلى جانب الجملة (الثلج أبيض) الصيغة التالية المتساوية القيمة «هناك صف من كلمتين. تتكون الكلمة الأولى من الأحرف (ث)، (ل)، (ج). والثانية من الأحرف (أ)، (ب)، (ي) (ض). هذا الصف عن الكلمتين حقيقي إذا كان وفقط إذا كان الثلج أبيض»<sup>(٢)</sup>.

إن التعريف الدلالي لا يعني شيئاً أبداً سوى أن يصف منظومة محددة من الإشارات، التي تملك دلالة معينة، والتي يمكن أن تكون مرتبطة بشكل محدد ببعضها البعض وعلى الرغم من أنها مفهومة فإنها بنفس الوقت لا تقول شيئاً عن الواقع الخارجي.

لا شك أن أغلب الجمل اللغوية التي تخضع للنظر الدلالي هي جل عيانية و«متجهة» إيجابياً إلى العالم الخارجي الموضوعي. ولكن تدخل هذه الجمل في العملية المعرفية بوصفها عناصر فقط، تضاعف المعرفة باستقلال عن مستوى المعرفة ذاتها. وتتضمن كما يعبر تسريتي في ذاتها مضموناً موضوعياً، مضموناً لا شرطياً وهو الحقيقة. ولا تناقض الجمل الأخرى هذه الأخيرة فقط.

## ٢ - علاقة المعيار المعرفي للحقيقة بالمعايير المنطقية

إن تارسكي الذي عزل الجانب الدلالي للحقيقة عن جانبها المعرفي لم يرق مع ذلك الترابط بينهما. ويظهر ذلك خاصة في نفيه لإمكانية المعايير العامة للحقيقة. وهو ذاته يؤكد أن تعريفه لا يقدم لنا معياراً جدياً نستطيع على أساسه معرفة ما إذا كانت بعض

(١) كارل بوير. Objective Erkenntnis, S. 354.

(٢) تارسكي المصدر السابق، ص ١٣٧

الجملة في اللغة صادقة أم كاذبة « ولم يطمح التعريف أصلاً من أجل هذا » .

وهكذا فإن رفض المدخل المعرفي إلى مفهوم الحقيقة، يقود إلى رفض معيار الحقيقة العام . وهذا يعني أن العملية التحليلية في البحث المنطقي لمفهوم الحقيقة قد ابتعد إلى حد كبير، ويجب أن يساعد النظر في مشكلة معيار الحقيقة في درجة ما في إقامة حدود التحليل المنطقي لمفهوم الحقيقة .

ويجب أن نشير قبل كل شيء إلى أن تارسكي نافياً معيار الحقيقة العام يحتفظ بنفس الوقت بوجود معايير منطقية جزئية لها . لقد كتب يقول : « لما كان تعريف الحقيقة لا يقدم لنا معياراً لها ، والبحث عن الحقيقة بوصفها جوهر النشاط العلمي ، فإن مشكلة إيجاد معايير جزئية للحقيقة على الأقل ، والنظر في الإجراءات التي تسمح لنا بالإعتراف أو بنفي حقيقة ما أمكن من القضايا مسألة هامة جداً »<sup>(١)</sup> .

وهكذا فالبحث المنطقي الخالص للحقيقة مرتبط بنفي معاييرها العامة . وينظر كارل بوير إلى قول فتجنستين حيث (المفهوم يبقى فارغاً إذا لم يكن هناك معيار لاستخدامه على أنه نواة المنهج الوضعي المضمون من قبل المنطق المعاصر ، وخاصة من قبل نظرية تارسكي في الحقيقة والتي تقول : « بالنسبة إلى اللغات الغنية بشكل كافٍ لا يمكن وجود أي معيار عام للحقيقة »<sup>(٢)</sup> . وبكلمة أكثر تحديداً لهذه الفرضية ، لا يمكن أن يوجد أي معيار عام منطقي للحقيقة .

أما فيما يتعلق بالأنماط المتعددة لمعايير كهذه ، فهذا ما تفسره عدة شروط . فتارسكي يربط مسألة معيار حقيقة جل (العلم الإستدلالي) بمشكلة البرهان في المنطق . للمعايير المنطقية للحقيقة علاقة مع مسألة البرهان فعلاً . وكما كتب سيرتيلي يقول : « الضرورة المنطقية والحقيقة تتطابقان في البرهان »<sup>(٣)</sup> .

لقد أشرنا إلى أن الجانب الدلالي مرتبط بعلاقة الجانب الخارجي الرمزي للأشكال اللغوية بمعانيها ، والجانب المعرفي مرتبط بنفس الوقت بعلاقة المضمون الموضوعي (الذي

(١) تارسكي ، المصدر السابق ، ص ١٤١ .

(٢) K. Popper. Objektive Erkenntnis, S 349

(٣) سيرتيلي . المنطق الديالكتيكي ، ص . ٨٧٠ .

يتضمن في ذاته لحظة الدلالة أي الجانب الدلالي، لمعارفنا وتصوراتنا بالعالم الخارجي). وفيما يتعلق بالتحقق من الحقيقة الموضوعية للمعرفة كان من الضروري معيار يخرج خارج إطار علاقات الرموز والإشارات بمعانيها، ولا يباي بها. ومعيار كهذا لحقيقة المعرفة تراه المادية الديالكتيكية في الممارسة، الممارسة مأخوذة بحجمها الاجتماعي التاريخي، الممارسة التي تملك في ذاتها الجانب المعنوي والمادي، هي ينبوع المعايير المنطقية ذاتها. إنها تقدم الأساس المادي لحركة وتطور تفكيرنا والأساس لتكوّن قوانين تفكيرنا أيضاً. ومن هنا فإن إعلان تارسكي وآخرين حول ذوبان خصوصية كثير من مجالات الرياضيات المعاصرة وتشويه الأقسام النظرية الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا في حالة تطبيق معيار وحيد لحقيقة المعرفة، إعلان لا يملك أي أساس، ويستند إلى تصورات تجريبية حول جوهر ودور معيار كهذا للحقيقة. إن تطور الممارسة بشكل خاص وبنيتها يكوّنان الشرط في نهاية الأمر لمستوى تطور التفكير الإنساني (مثلاً المستوى العادي، العلمي التجريبي، العلمي النظري).

والمعايير المنطقية المناسبة للحقيقة، المعايير المنطقية كما أشرنا أعلاه مرتبطة بطرق البرهان، وكما أشار أرسطو، إن كل استنتاج هو برهان لأنه لا يمكن أن يتحقق إلا على أساس معطيات حقيقة، وبنفس الوقت لا يمكن للبرهان الذي يستند إلى معطيات كاذبة أن يكون برهاناً. والبرهان المرتبط بدقة منطقية يلزمنا بضرورة التأكد من كل مبدأ من مبادئ المعرفة البشرية في الممارسة، رابطاً معرفتنا بالعالم الخارجي ومتملكاً قدرة الواقع المباشر.

لقد نشأت المعايير المنطقية في البدء في منظومة منطق أرسطو وتوافقت هذه المعايير مع قوانين المنطق الأساسية وكانت أيضاً صورية، بمعنى أن تطبيقها على أي مستوى من مستويات المعرفة لم ينبج ولن ينبج أي شك. وكان الإستثناء الوحيد هو قانون السبب الكافي الذي لم يكن من حيث المبدأ صورياً، ولعدم صياغته الدقيقة قدم الحجة بشكل جدي لحذفه من قبل عدد كبير من المناطق اللاحقين. ولم يتحول إلى مشكلة كبيرة قائمة بذاتها في المنطق وفي علوم أخرى. ولم تكن مشكلة تأسيس النظريات العلمية وأفكار العلم الأساسية في القرن التاسع عشر مشكلة صورية وهذا ما يشهد على إزدواجية مضمون قانون السبب الكافي. وبالنسبة فإن المنطق الصوري ذاته وفي

شكله الكلاسيكي تضمن بشكل عام إمكانية نشأة المنطق الرياضي وكذلك منطق العلم بل وحتى المنطق الديالكتيكي. فلا منطق العلم ولا المنطق الديالكتيكي باستطاعتها الإستغناء عن صور التفكير (الإستقراء، الإستنتاج، التحليل) والتي كانت قد اكتُشفت في إطار المنطق الصوري الكلاسيكي. ولقد نشأت قوانين هذا المنطق بناءً على بحث صور حركة المعرفة العادية، ولم تكن في زمن أرسطو قد وُجدت بعد، ليس فقط العلوم الطبيعية بشكل عام، بل والمنظومة الأولى لهندسة إقليدس، كان بالإمكان فقط الحديث عن عناصر الهندسة بوصفها علماً ولا سيما الميكانيك. أجل إن الأمثلة التي يُظهر على أساسها أرسطو حقيقة قوانين المنطق الصوري لا تدع مجالاً للشك في أن قوانين المنطق الصوري الكلاسيكي أسست على قاعدة مستوى متدنٍ من المعرفة الإنسانية. هذه الشروط جعلت من هذه القوانين صورية كما أشرنا، أي مُطبَّقة بشكل مشابه على أي مستوى من مستويات المعرفة، ذلك أن القوانين هذه تطبَّق في المستوى الأدنى وتحتفظ بتأثيرها في مستوى أعلى، تحتفظ بتأثيرها كلحظة ضرورية ولو في صورة معدلة.

كانت قوانين المنطق الصوري وستبقى معايير منطقية لأي مستوى من مستويات المعرفة ويقود خرقها إلى الإبتعاد عن الحقيقة حتى في التفكير العلمي النظري وهذه القوانين معايير صورية محضة للحقيقة.

ويحتل قانون رفع التناقض في عداد هذه القوانين مكانة خاصة. ويحمل اللاتناقض على أنه معيار حاسم وكافٍ لأي بناء منطقي بشكل خالص، ونتائجه لا يمكن أن تُقابل بعالم الوقائع (على الأقل في وقتنا الحاضر). ويظهر في هذا القانون بشكل خاص تطابق الحقيقة مع الصدق المنطقي، أي مع صورة التفكير المنطقية، ومع ذلك فإن عدداً كبيراً من ممثلي المنطق لا يعدمون أي تحفظ فيما يتعلق في إطلاقية هذا التوافق. ويعلن آير معترضاً على وجهة النظر المتعلقة بالهندسة وكذلك بالعلم وضد الجمل التحليلية أنه في زمن كانط لم تكن هناك إلا الهندسة الإقليدية، ولهذا كان بالإمكان تكوّن وهم في أن أطروحاتها تتعلق بالمكان من حيث هو شكل من أشكال إدراكنا الحسي. ولكن مع ظهور الهندسة اللاإقليدية غداً واضحاً أن الهندسة لا علاقة لها بالمكان الفيزيائي. ثم يصل آير بعد ذلك إلى النتيجة المنطقية: «تُرى هل يمكن

تطبيق الهندسة على العالم الفيزيائي المنطقي أم لا - إنه لسؤال تجريبي، يقع خارج الهندسة ذاتها ولهذا فلا معنى للسؤال أي من الهندسات التي نعرفها كاذبة وأي منها الصادقة، ولأنها جميعها متحررة من التناقض فجميعها إذاً صادقة»<sup>(١)</sup>. وهكذا فإن عدم تناقض المنظومات الهندسية بناءً على وجهة نظر آير معيار كافٍ للدلالة على حقيقتها. والسؤال حول الأسس المبدئية التي حصل على هذه المنظومات على أساسها لا ينظر إليها. المهم فقط هو أن الهندسة - «منظومة منطقية خالصة، وجملها تحليلية محضة»<sup>(٢)</sup>.

لا شك أن عدم التناقض معياراً هاماً منطقي للحقيقة إلى حدٍ كبير بالنسبة إلى قضايا العلم الجزئية، ولكنه غير كافٍ بالنسبة إلى المنظومات العلمية، فأير يتحدث عن عدم تناقض الهندسات الموجودة، وهذا ما هو كافٍ بالنسبة له من أجل إعلان صدقها. لكنه لا يقول شيئاً عن التناقض الذي يقسم الهندسات التي تنطلق من بديهيات يناقض بعضها البعض) والواقع إن هناك ترابطاً منطقياً بين الهندسات الموجودة، فالهندسة اللاإقليدية ومبادئها مشتقة منطقياً من مبادئ الهندسة الإقليدية.

لندع جانباً علاقة المنظومات العلمية ببعضها البعض ولننظر إلى أي حدٍ تطبق المعايير الصورية المطلقة على جل منفصلة. لنأخذ الأمثلة التي تعامل معها كل من آير وبوير. فأمثلة كهذه تتصف بالصدق إلى الحد الذي تتصف به بالكذب، لأنها لا تتحدث عن شيء محدد. وأمثلة من هذا القبيل: المثال المتناقض الذي قدمه غ. فوريه. «إذا كان الفيل طيراً فإن الثلج حار»<sup>(٣)</sup>.

يمكن بناء أحكام كهذه إلى ما لا نهاية وليس فقط من جمل كاذبة، بل من جمل لا معنى لها. «ويمكن أن يكون ذلك قد قدم حجة لبعض مناطق العلم بما فيه بوير لرفض مصطلح «الحقيقة» مطبقاً على هذا النمط من الجمل فقط». واتباع قوانين المنطق الصوري يمنع هذه الجمل من الأخطاء المنطقية ليس إلا. وينتج من مثال آير

(١) A. J. Ayer. Sprache, Wahrheit und Logik, S. 108.

(٢) المصدر السابق.

(٣) G. Frey, Philosophie und Wissenschaft, Stuttgart, 1970, 545.

(إما بعض النمل طفيليات أولاً واحدة من النمل بطفيلية) إذا كان كل النمل طفيليات، فإننا لا نعرف هذه الحقيقة بناءً على هذه الجملة. والمعيار المنطقي على أية حال يسمح بناء صورة هذه الجملة فقط. وإن معياراً للحقيقة كهذا لا يعين حتى مضمون الجملة العام كما تعينه المعايير التجريبية والنظرية.

فالمعايير الصورية كافية في مستوى المعرفة الإنسانية العادي، من حيث ارتباطها مباشرة بظواهر العالم الخارجي. ولكن المعايير الصورية تظهر عدم كفايتها في مستوى المعرفة العلمية التجريبي، ولو أن تطبيقها هنا « كما في مستوى المعرفة النظري » شرط لا بد منه من أجل التحقق من مسار المعرفة ونتائجها. وفي مستوى المعرفة العلمية، حيث نشأ ترابط المعرفة الإنسانية مع العالم الخارجي، (وظهر في هذا الإطار تداخل مختلف أنماط البنى الاختيارية)، لم تعد المعايير الصورية وسائل خاصة لإظهار حقيقة المعرفة التي حُصل عليها.

وهنا تظهر مسألة واحدة على الأقل حول تحديد حقيقة الأسس المبدئية والتي يمكن أن تكون نتائج الإدراك اللامباشر عن طريق أعضاء الحس لظاهرة ما، بل عن طريق تطبيق المناهج التجريبية. ولهذا فلقد ترافق ظهور العلوم الطبيعية التجريبية في بداية العصر الحديث مع نقدٍ شامل للمنطق القديم.

إذا ما عممنا تأكيد سيريتلي حول « أن استحالة التناقض هو بالنسبة إلى الصدق والحقيقة شرط سلمي وليس شرطاً إيجابياً » (١) نقول إذا ما عممنا هذا التأكيد على جميع المعايير الصورية لحقيقة القضايا العلمية والتي تقع خلفها ثلاثة من قوانين المنطق الصوري فإنه ينتج من ذلك: أن مراعاتها يساعدنا على التخلص من الأخطاء، ولكن لا يحقق اكتشاف الحقيقة.

وتناول المعايير المنطقية لمستوى المعرفة التجريبي مرتبط باسم غاليله وف. بيكون. وعدم الثقة بالإدراك الحسي المباشر مرتبط بتطور المناهج الدقيقة في دراسة خواص أشياء العالم الخارجي في مسار نشأة المعرفة العلمية - الطبيعية. وقاد إلى ضرورة اكتشاف طرق جديدة والتي كان بالإمكان عن طريقها تحقيق صدق الأسس المبدئية

(١) سيريتلي، المنطق الديالكتيكي، ص ٩٦.

للعلم ونتائجها الأخيرة. وإذا كانت التجربة الحسية المباشرة للناس تقع في أساس المعايير المنطقية، فإن الوسائل التوسعية للملاحظة، القياس، الاختيار والتأثير المتبادل بين أعضاء الحس مع العالم الخارجي تقع في أساس المعايير التجريبية المنطقية. بل إن الأسس المبدئية للعلم قد انفصلت عن الشيء المدرك.

ولهذا انتصبت مشكلة الانتقال من خواص الشيء إلى مفهوم العلم وبالعكس. وكان الجواب على المشكلة المشار إليها في إطار المنطق قائم في المنهج الاستقرائي لفرنسيس بيكون وفي قواعده التي طورها فيما بعد س. مل. واحتفظت هذه القواعد إلى الآن بأهميتها وظلت مدار نقاش في الكتابات العلمية المعاصرة.<sup>(١)</sup>

ومبدأ الاختزال هو الآخر معيار منطقي للمعرفة التجريبية. ويكمن هذا المبدأ في إمكانية اختزال أي قضية معقدة من قضايا العلم إلى قضية أكثر بساطة وأكثر وضوحاً. ومن الخطأ توحيد مبدأ الاختزال مع مبدأ التبسيط الذي لا يعتبر معياراً لحقيقة القضايا العلمية، بل طريقة فقط لنشأة التجريد، العلم. كما ظهرت المبادئ التجريبية في إطار منطق العلم المعاصر بوصفها معياراً للحقيقة، كمبدأ الملاحظة ومبدأ التحقق. وهذان المبدآن مترابطان ببعضهما البعض، بل يمكن القول إن مبدأ التحقق يستدعي مبدأ الملاحظة من حيث هو مبدأ أكثر بساطة، لأن التحقق لا يمكن أن يتحقق إن لم يعد إلى إمكانية ملاحظة الظاهرة (ولو من خلال إظهار الآلة) وإذا كنا لا نعتبر هذه المبادئ مبادئ مطلقة (لأنه ليس كل ظاهرة ظاهرة تخضع للملاحظة وليس كل قضية علمية محققة بنتيجة ذلك) فإنها يلعبان دوراً كبيراً كونها معايير لحقيقة قضايا العلم التجريبية. فمبادئ كمبادئ علم الجبال ما هي في النهاية إلا مبادئ سيكلوجية جمالية وقد تكون أي شيء آخر ولكنها ليست مبادئ منطقية إطلاقاً، وهي ليست معايير للحقيقة بشكل خاص. كما توجد في تاريخ العلم صيغ جد جميلة ولكنها ليست مبادئ، ويمكن القول إن الجبال معيار كمال النظرية ولكنه ليس معيار حقيقتها ذاتها. وأساس المعيار التجريبي العام هو الملاحظة المنهجية، وخاصة الاختبار. وتتضمن المعايير النظرية في ذاتها المعايير التجريبية ولكن من حيث هي لحظة تابعة.

(١) انظر، ل. دجيني، المنطق في الاحصاء، موسكو ١٩٧٣



فالمعايير النظرية تتجاوز محدودية المعايير التجريبية، وتكمن محدودية هذه المعايير، في أنها قادرة على التحقق من حقيقة بعض قضايا العلم لكنها غير قادرة على التحقق من المنظومة التي تربط هذه القضايا. ولهذا فالممارسة هي أساس معايير الحقيقة النظرية، الممارسة في صورتها الأكثر تطوراً تاريخياً. وما بنية المعيار الممارسي إلا شكل خاص من التوسط، والمعايير المنطقية لحقيقة القضايا العلمية هي التي تعكس هذه الخصوصية.

وتتجه المعايير الصورية إلى تدقيق حدود اليقين الذي تملكه المعرفة. ولا يدور الحديث هنا حول إظهار وجود أو عدم وجود الأخطاء في مسار حركة الفكر، بل حول تحقيق المضمون اليقيني للمعرفة. وتراجع مشكلة الصدق الصوري إلى الوراثة إنها لحظة تابعة، لأن صدقاً كهذا لا يسمح بحذف ذاته بالتحقق الدقيق فيما إذا كانت النتيجة صادقة أم لا.

ويسمح المعيار الصوري للحقيقة بتحديد دقيق للنتيجة في تلك الحالة فقط إذا كان صدق المبادئ الأولية معروفاً منذ البدء، ولكن المبادئ الأولية ليست دائماً واضحة بذاتها. إن الأمر بسيط هنا إذا دار الحديث حول موت جميع الأحياء (بما فيهم سقراط)، ولكن إذ يدور الحديث عن أن الكواكب تدور حول الشمس بحركة أهليلجية، فهذه الحقيقة لا يمكن الحصول عليها إلا إذا عممنا نتائج ملاحظات متعددة ومنظمة بمساعدة أجهزة محددة، ومن خلال تنسيق هذه المعطيات يمكن الحصول على صورة داخلية كلية، والمفاهيم التي بنيت عن طريقها هذه الصورة هي كذلك نتائج منطقية ومرتبطة مباشرة بالموضوع.

ولا تستبعد المعايير التجريبية المعايير الصورية بشكل كامل، فهي عملياً ترافقت جنباً إلى جنب في الحركة الواقعية للمعرفة البشرية. ولقد كان الاستقراء من حيث هو صورة لحركة المعرفة معروفاً منذ أيام أرسطو، ولكنه لم يعامل بوصفه منهجاً للعلوم الاختبارية - التجريبية إلا في زمن بيكون.

ولقد أشرنا سابقاً إلى أن محدودية المعايير التجريبية للحقيقة تكمن في أنها تساعد (على خلاف المعايير الصورية) على إظهار صدق بعض القضايا فقط، وليس علاقاتها في منظومة قضايا العلم. ومعايير كهذه لا تساعد على توحيد صدق القضايا الجزئية مع

حقيقة علاقات جملة القضايا. والمعايير التي تقوم بهذه المهمة لا نجدها في إطار المنطق الصوري، ولا في إطار منطق العلم بل في إطار المنطق الديالكتيكي مطبقة على مستوى المعرفة النظري.

### ٣ - المعايير المنطقية للحقيقة في مستوى المعرفة النظري

قبل أن تنتقل إلى معايير الحقيقة المطبقة في مستوى المعرفة النظري لا بد من تناول السؤال التالي: ترى هل يمكن للمفهوم، للفكرة، للنظرية أن تمتلك معنى الحقيقة أم هي وفقاً على الحكم، القضية والجملة؟.

بعض ممثلي المنطق الصوري يجيبون بالنفي على هذا السؤال. مؤكدين على بقاء الأمر كما كان في عصر أرسطو. غير آخذين بعين الاعتبار أن الوضع قد تغير في المنطق ذاته منذ أرسطو حتى الآن، لقد أصبح المنطق يدرس التأكيدات المنطقية التي تخضع إلى التقييم صدقها أو كذبها. يدرس العلاقات والترابطات المنطقية للتأكيدات التي تخضع إلى التقييم من جهة صدقها أو كذبها، ولا تنحل بنفس الوقت إلى جمل جزئية.

وتسمى، أحياناً، هذه العلاقات بين الأحكام جمل معقدة، غير أن هذا لا يغير من الأمر شيئاً لأن تسمية كهذه لا تشير إلا إلى إمكانية العمليات المنطقية اللاحقة معها ومع الجمل، ولكن هذه السمة الغائبة في الأحكام العادية هي التي كانت بحاجة شرطاً لامكانية بناء مختلف جداول الحقيقة، وأصلها يتعلق بالمنطقي والرياضي الألماني غ. غريفه، ولقد ظهرت بظهور العلوم الطبيعية اتجاهات لم ترض بإلحاق الصدق والكذب بالأحكام فقط، لأن العلوم الطبيعية قد بينت أن أي فكرة يُعبر عنها في جملة واحدة فقط أو أي فكرة مجردة وتظهر حقيقتها في بناء نسقي للنظرية. ولقد ظهرت وجهة نظر تنظر إلى الفكرة والمفهوم أو إلى أي منظومة من المنظومات على أنها صادقة أو كاذبة.

وجهة النظر هذه قد أدركت من قبل الفلسفة الماركسية منذ بدايتها. فلقد تحدث انغلز مثلاً في «ديالكتيك الطبيعة» عن نظريات كاذبة. كما كتب لينين في «الدفاتر

الفلسفية « عن برهان المقولات ، وعن الصدق الموضوع للأفكار ، وللمعارف ، وللعلم<sup>(١)</sup> .

ويمكن الاستناد إلى الكتب المعاصرة في المنطق الديالكتيكي حيث نجد وجهة نظر واسعة حول أهمية الحقيقة . وقد كتب تسريتلي يقول : إن « الحقيقة والكذب لا يعبران عن خصوصية الحكم . فليس الصدق والكذب يصدقان على الحكم ، بل الاستنتاج يمكن أن يكون خاضعاً لهما ، وكذلك البرهان والمفهوم ومجمل العلم . والعلم إذا لم يكن حقيقياً فإنه يكف عن أن يكون حقيقياً ، وعلى منظومة البرهان طبعاً أن تكون منظومة حقيقية »<sup>(٢)</sup> .

ويكمن الاعتراض الذي يظهر عادة ضد ما يدل على صدق المفهوم في أن المفهوم لا يعبر عن تأكيد أو نفي الأشياء ، بل ما هو إلا إشارة إليها . فمفهوم البياض لا يحدثنا عما إذا كان هذا الشيء أبيض أم لا ، غير أن هذا فهم بسيط للمفهوم ذاته ، المشتق في مسار تطور المعرفة النظرية ، والمفهوم ليس دلالة الكلمة فحسب .

فالمفهوم التجريبي كما بين (كان) ما هو إلا رسم خيالي وليس شكلاً . وهذا يعني أنه يُعبر في أي مفهوم تجريبي عن علاقات محددة للموضوع ، عن خاصة أو خاصتين أو أكثر وعلاقتها ببعضهم البعض . ولما كان الحديث يدور حول ترابط الخصائص فتربط المفهوم علاقة بين التصورات ، ولهذا حتى تصور البياض ليس مفهوماً ، ولكنه يغدو كذلك عندما يصبح البياض في ترابط مع الخصائص المحددة للإشعاعات الملونة .

أما فيما يتعلق بالمفاهيم النظرية فإن بنيتها أكثر تعقيداً ، إنها كما نعرف تتضمن تركيباً محدداً من المفاهيم التجريبية والتي بوحدتها ظهرت الإمكانيات الجديدة لتطور المعرفة . ولما كان كما هو ظاهر في المنطق الصوري - المعاصر - يمكن للعلاقات الصورية المباشرة للأحكام أن تمتلك دلالة الحقيقة ، فإن العلاقات المحددة للأحكام التوسيطية بمضمونها قيمة بامتلاك هذه العلاقات أكثر .

لقد بنا تارسكي منظومة عامة للحقيقة بالنسبة إلى اللغة الغنية بشكل كافٍ M بوصفها جزءاً من اللغة الطبيعية « اللغتان الروسية والأنكليزية مثلاً » ولا شيء يمنعنا

(١) لينين ، المؤلفات الكاملة المجلد ١٢٩ ص ٨٦-١٧٣

(٢) تسريتلي ، المصدر السابق ، ص ١٧٠

من النظر إلى هذه اللغة بوصفها متضمنة جملًا أي نظرية علمية من النظريات. وفي هذه الحالة يغدو واضحاً أنه انطلاقاً من المنطق الصوري، فإن المنظومة النظرية للمعرفة يمكن أن تخضع بشكل كلي لعملية التقييم من حيث الصدق والكذب.

وتسمح الرابطة المجردة «و» التي يدل عليها بـ«٨»، «٠». المطبقة في المنطق الرياضي بوصفها عنصراً ضرورياً منطقياً للعلاقة بين القضايا، نقول تسمح بتطبيق هذه السخيا Schem لا على النسق الصورية فحسب بل وعلى النسق غير الصورية للمعرفة، هذا هو العلم وأقسامه النظرية.

وإذا كانت جملة مستوى المعرفة العادي تتعلق بالصفات الخارجية وترابطات الأشياء، والجملة العلمية التجريبية تتعلق بهذه أو بتلك الصفة الأساسية أو بالترابط الجوهرى بين الأشياء، فإن جملة العلم النظري (التي تعبر عن القانون النظري) تتعلق بجميع نسق الترابطات الداخلية للشيء بشكل عام «أو تتعلق بالجوهر بشكل عام». والجمل والقضايا حول بعض الخصائص الأساسية تشتق كنتيجة لهذه النسق. وبناء على ما سبق، فإن حقيقة المستوى النظري تختلف بينيتها عن حقيقة المستوى الأدنى من المعرفة. لقد كتب لينين يقول: «الوجود المنعزل، الشيء المنعزل والظاهرة المنعزلة، جانب واحد من الفكر (من الحقيقة). لا بد للحقيقة من جوانب أخرى من الواقع. والتي تبدو وكأنها مستقلة وتصبح الحقيقة واقعاً في مجموع الجوانب، (Zusammen) في علاقاتها (Beziehung)»<sup>(١)</sup>.

ومن هنا نشأة المطالب الجديدة لمعايير الحقيقة التي تتركب خصائص المعايير الصورية والمعايير التجريبية في صورة أكثر تعقيداً. وتناقض هذه المطالب، المطالب السابقة ولكنها تحتفظ بها بنفس الوقت في صورة متغيرة.

ومبدأ رفع التناقض أهم معيار صوري من معايير حقيقة قضايا العلم هذا دون أن نذكر قضايا المعرفة العادية. وهذا ما كان قد أشار إليه لينينز وكانط وكثير من المناطقة والرياضيين. أما في المنطق الديالكتيكي فقد صيغ مبدأ التناقض الديالكتيكي، بوصفه معياراً منطقياً لحقيقة مبادئ العلم النظرية.

(١) لينين، المؤلفات الكاملة الجزء ٢٩، ص. ١٧٨.

وصيغة انغلز الدقيقة لمطلب كهذا بالنسبة إلى العلوم الطبيعية كنا قد أتينا على ذكرها في مكانها (أنظر الفصل الرابع، القسم الأول). ومبدأ التناقض الديالكتيكي يطالب بأن لا تنفصل التضادات في جوهر الشيء نفسه بعضها عن بعض، بل على العكس يجب النظر إليها في ترابط توسطي، فمن الخطأ مثلاً تقديم صورة حقيقية لبنية الذرة الداخلية عازلين النواة عن غلاف الذرة. كما لا يمكن فهم جوهر أسلوب الإنتاج مجزئين القوى المنتجة والعلاقات الإنتاجية بعضها عن بعض. ولا يمكن فهم جوهر المجتمع بشكل عام ناظرين إلى البنية التحتية والبنية الفوقية خارج ترابطهما الداخلي.

ولما كان التناقض الصوري المنطقي والتناقض الديالكتيكي يختلفان عن بعضهما من حيث البنية، فإنه لا يتم استبعاد أحد المبادئ من قبل مبدأ آخر في المعرفة النظرية. والتناقض الديالكتيكي يحيط بجوهر الموضوع في كليته، لأنه يقبض على «نقاطه» واتجاهاته المتناقضة الأخيرة، ويطلب بحث الحلقات الوسيطة من أجل اكتشاف جوهر الشيء في صورة نسقية، والحقيقة تغدو مملوكة إذا ما روعي هذا. ولكن يجب تطبيق في كل حلقة من حلقات التحليل المبادئ التجريبية «التحقق، الاختزال إلخ» لأن العناصر النهائية للعلاقة وللحلقات التوسطية يجب أن تستحوذ من قبل المناهج التجريبية.

ولقد قام هانس بمحاولة وضع معايير الحقيقة النظرية المصاغة في المنطق الديالكتيكي في تناقض مع المعايير الصورية، في كتابه «جواهر وأشكال الديالكتيك» الصادر في ألمانيا الغربية ١٩٥٩. وتحدث في هذا الكتاب قائلاً: «المعايير شأنها شأن مفهوم الحقيقة في المنطق الديالكتيكي تناقض المنطق، وتناقض إذاً «ممارسة التفكير العلمي». «ولا يدحض الديالكتيك من قبل المنطق الصوري فحسب بل إن التفكير الرياضي والعلمي - الطبيعي لا يعترف بالعملية الديالكتيكية»<sup>(١)</sup> ففي أي نقطة إذاً يجري تناول معايير الحقيقة؟ المنطق لا يعترف إلا بنتائج التفكير التي تثبتها بمعنى واحد على أنها الحقيقة. ولقد أخذت العلوم الأخرى هذه المبدأ عن المنطق الصوري

(١) R Heiss. Wesen und Formen der Dialektik. köln - Berlin. 1959. S. 164.

كما أخذه « المنهج الرياضي » « المعرفة الاختبارية »<sup>(٢)</sup> « الحقيقة تقع خلف ما هو مستقر. ومفهوم الحقيقة يوجد في جملة الحقائق التي تعتبر حقائق أبدية. وهكذا فقد قيل إن حقائق المبادئ الرياضية ثابتة، ولمبادئ فيثاغورث اليوم معنى دقيق هو ذاته قبل ألفي عام »<sup>(٣)</sup> وبالمناسبة « فإن الأساس الأول للتفكير الديالكتيكي من حيث أن الحقيقة واقعية كالحركة يجب أن يكون خاطئاً. لأنه يجذف ما يمت إلى الحقيقة بشكل جوهري »<sup>(٤)</sup>. وبنفس الوقت فالدخل الديالكتيكي يؤكد نفي حقيقة مبادئ الرياضيات، مبادئ فيثاغورث مثلاً إلخ. ونحن في هذه الحالة أمام تناقض بين الديالكتيك والمنطق الصوري فيما يتعلق بمسألة الحقيقة بناءً على قانون الوحدة. إن مبدأ تطور حقيقة المعرفة يجذف الوحدة، والتناقض الثاني يمت إلى قانون رفع التناقض. والمنطق الصوري يدحض المبادئ الاجرائية للديالكتيك، « بالنسبة إلى المنطق الصوري تبقى القضايا المتناقضة والمتضادة الكاملة أموراً غير حقيقية، لأنها لا تحقق مطلب الدلالة الوحيدة ولا تعتبر ثابتة »<sup>(٥)</sup>.

ومن وجهة نظر هانيس فالتفكير الديالكتيكي يستخدم معياراً مزدوجاً للحقيقة، وعلاقة الحقيقة هي الكلي أي أن ما يأتي حاذفاً القديم هو الحقيقة، القديم الذي يستبعده الكلي الجديد. وكما يكتب هانيس: « ويبدو هنا أن المعيار الاجرائي للحقيقة بالنسبة إلى التفكير الديالكتيكي معيار سلمي. وفي كل مكان، حيث تظهر التناقضات والتضادات والتي يمكن الإشارة إليها، يملك المفكر الديالكتيكي المعيار الأول للحقيقة وللكذب، ومن هنا يبدأ عمله. أما الخطوة الثانية فهي الإشارة فقط إلى الحقيقة من حيث هي شيء معطى وينبع من حل هذا التناقض »<sup>(٦)</sup>.

(١) المصدر السابق. ص ١٦٤.

(٢) المصدر السابق، ص ٦٥.

(٣) المصدر السابق، ص ٦٥.

(٤) المصدر السابق ص ١٧٦-١٧٧.

(٥) المصدر السابق، ص ١٣٦.

ولنر الآن الفكرة الختامية لهاينس حول معايير الحقيقة في « التفكير الديالكتيكي »: « التفكير الديالكتيكي يملك في الواقع معياراً مزدوجاً ومتحركاً للحقيقة، وإذا ما عبرنا عنه بكل سماته فإن هذا يعني: أن الحقيقة موجودة فقط لأن الواقع المعطى يُظهر نفسه حراً من التناقضات، وكل ما هو حقيقي هو مع ذلك كاذب، لأنه يحمل في ذاته التناقض. فهل الواقعة الجزئية حقيقة أم كذب. هذا ما لا يمكن حله بناءً على ظاهرة جزئية، وهذا ما يحلّه قبل كل شيء شكل وعناصر الكلي، حيث الظاهرة الجزئية متضمنة فيه » (٢).

يجب أن نشير قبل كل شيء إلى أنه لا وجود في المادية الديالكتيكية لما يسمى « الحقيقة الأنطولوجية » إذا ما استخدمنا تعبير هاينس وبوخانسكي وآخرين. وإطلاق هذه الصفة على مفهوم الحقيقة يمكن أن توضع بالنسبة إلى المنطق الديالكتيكي مع بعض التحفظ والتدقيق. وفيما يتعلق بالديالكتيك المادي فإن مثليه لم يضعوا أي معطى عاماً من حيث « الحقيقة » أو « الكذب » بل كشيء جديد فقط أو قديم، تقدمي أو رجعي، مفهوم الحقيقة في الديالكتيك المادي ممكن فقط بوصفه مفهوماً معرفياً، وهذا ما حُدد بدقة في كتاب لينين « المادية والمذهب النقدي التجريبي ».

أما فيما يتعلق بمعايير الحقيقة التي صاغها المنطق الديالكتيكي الماركسي في تضاد مع قانون الوحدة والاستمرار والدلالة وحيدة الجانب، مع أبدية الحقيقة، فيمكننا ملاحظة ما يلي: فعلاً، يجب أن يشمل مبدأ التطور الحقيقة. فحقائق العلم تتصور بدورها كما هي ظواهر الواقع، ولكن هذا لا يعني أن تتحول حقائق العلم مع الزمن إلى أخطاء، بل تنكشف نسبتها ومحدوديتها فقط في مسار التطور. وقد تبين في بعض الحالات أن مجال تطبيقها محدود، أو أنها مجردة إلى حدود كبيرة في حالة أخرى، أو أنها غير كاملة وغير دقيقة في حالة ثالثة إلخ إلخ.

ومن وجهة النظر هذه بدت مقولات فيثاغورث محدودة بظهور الهندسة اللاإقليدية. ولقد حفظت في هندسة ريمان هذه القضايا ولكن في صورة متغيرة إلى حد ما، كما هو الحال بالنسبة إلى قضايا الهندسة الإقليدية الأخرى. والفهم الصحيح

(١) المصدر السابق، ص ٧٦٠

لديالكتيك الحقيقة المطلقة والحقيقة النسبية يستبعد أي امكانية لتحول الديالكتيك إلى مذهب نسبي كما ألح هاينس. ولكن لينين احتج بحزم ضد ذلك. وإن معنى تطور الحقيقة يتضمن في ذاته أن الحقيقة لحظة ضرورية، وشرط قانون التطابق، ولكنه لا ينحل إليه، بل يغنيه باختلاف ضروري. وبهذا المعنى فكما أن الهندسة اللاإقليدية متطابقة مع الهندسة الاقليدية، ولكنها بنفس الوقت مختلفة عنها. وبفضل هذا الحال ظهرت محدودية ونسبية مبادئ الهندسة الاقليدية، وما الهندسة اللاإقليدية إلا تطور لاحق للهندسة الاقليدية. وعليه، فإن المدلول الوحيد لمبادئ الهندسة الاقليدية وكذلك الهندسة اللاإقليدية لا يستدعي الشك عند أي ديالكتيكي جاد.

ويحفظ قانون الوحدة بشكل كامل على الرغم من أنه قانون تابع، تماماً كما تحفظ قوانين الكيمياء في الفيزيولوجيا.

وها قد نظرنا في مبدأ التناقض الديالكتيكي بوصفه معياراً منطقياً لحقيقة مبادئ العلم النظرية. ومن هنا فإن وضع هذا الجانب في تناقض كامل أو تضاد مع الآخر ما هو إلا ابتعاد عن الحقيقة.

والمعيار الهام الآخر للحقيقة في المستوى النظري هو مبدأ الشمول «المتعدد الجوانب أ.ب.». ومبدأ عيانية الحقيقة أي مبدأ الشمول الذي عولج من قبلنا بأسهاب فيما سبق يقدم معياراً للحقيقة النظرية بشكل أصيل، والذي - على خلاف المبدأ التجريبي الذي يتعلق بالصفات الجزئية للشيء - لا يمكن أن يكون معرفة وحيدة الجانب، والذي لا يتحول إلى ما يناقضه أي إلى اللاحقيقة.

ويرتبط مبدأ عيانية الحقيقة بشكل لا تنفصم عراه مع المطالب السابقة للمنطق الديالكتيكي.

ولفهوم عيانية الحقيقة جانبان: الجانب التاريخي، والجانب البنيوي. ويصف الجانب الأول علاقة الحقيقة بالشروط التي توجد بها الحقيقة بشكلها الواقعي، أما الجانب الثاني فيدل على خصائص الحقيقة بشكلها الواقعي، على خصائص الحقيقة بمحد ذاتها.

وعلاقة الحقيقة بالشروط التي توجد بها مختلفة والزمان والمكان قبل كل شيء هما



هذه الشروط. فأطروحة كارل ماركس وفردريك انغلز حول إمكانية انتصار الاشتراكية في وقت واحد وفي أكثر أو في جميع البلدان الرأسمالية المتطورة، كان مبدأً حقيقياً بالنسبة إلى شروط الرأسمالية ما قبل الاحتكارية، أما في شروط الأمبريالية، فلقد صاغ لينين أطروحة جديدة حول إمكانية انتصار الاشتراكية في بعض بل وحتى في بلد رأسمالي واحد فقط.

الحقائق اللاحقة - تاريخياً كما هي القاعدة - تكون أكثر دقة واكتمالاً. فلقد أخضعت مبادئ الفيزياء الكلاسيكية في بداية القرن العشرين إلى عملية تدقيق في كثير من الجوانب، غير أن ذلك لا يعني أن هذه المبادئ لم تكن مبادئ حقيقية، ولكن فقط إنها نسبية، ومحدودة تاريخياً، واستطاعت أن تكون الوحيدة التي لها معنى بالنسبة إلى الشروط المعروفة آنذاك ولقد أصبحت هذه الحقائق - بالنسبة لإمكانية المعرفة في الشروط التاريخية الجديدة، بسبب الوسائل العلمية الجديدة وإمكانات المعرفة المختلفة - مجردة لا تطابق جميع ما قد وضعه العلم في القرن العشرين من ظواهر (المواد المشعة والجزئيات الدقيقة إلخ).

وهكذا نرى اللحظات النسبية التاريخية للحقيقة:

١ - ما يمكن تطبيقه في شروط تاريخية معينة وما لا يمكن تطبيقه في شروط أخرى نتيجة تطور الموضوع.

٢ - المعطيات التاريخية التي تسمح بصياغة حقيقة أكثر اكتمالاً ودقة. ويمكن أن نشير إلى لحظات أخرى، ولكن ما يهمنا الإشارة إلى تلك الجوانب بالنسبة إلى عيانية الحقيقة التي تتعلق بمبادئ العلم النظرية.

ولا تعني عيانية الحقيقة إلا بنيتها المحددة الداخلية.

ونحن نعرف أن ماركس قد عرف العياني بوصفه وحدة التعينات المختلفة. وما مبادئ العلم النظرية إلا تركيب المبادئ التجريبية، وإليها يخضع هذا الفهم البنيوي للعياني. وفهم العياني بوصفه وحدة الأشكال المختلفة للتعينات لا يعني كل مجموعة من التعينات بل تلك التي تؤلف نسقاً - وحدة جميع التعينات على أساس مبدأ

واحد عام. ولا داعي للوقوف بشكل خاص على مشكلة النسق، ذلك أنها بُحثت في الكتابات الفلسفية وبإسهاب.

ولنعرج الآن على هيجل فلقد وصف الحقيقة في (ظاهريات الروح) بوصفها نسقاً تفقد مبادئ العلم أهميتها خارج هذا النسق. وتؤكد هيجل هذا يصف خصائص المعرفة النظرية بخاصة. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن كمية القضايا الحقيقية في المنظومات الصورية هي أكثر برهنة، فإنه ينتج أن عدم تطابق كمية المبادئ البرهنة والحقيقة في نسق المعرفة النظرية يتجاوز هذا الوضع، ويجعل من الحقيقة، بوصفها فكرة عامة أولية، نظرية من حيث هي نتيجة لجميع نسق المفاهيم التي يُبحث عن طريقها كل مفهوم جزئي (وعليه كل مبدأ جزئي) في نسق المعرفة.

وهكذا فإن حقيقة الفكرة النسبية كانت قد اكتشفت نتيجة المطابقة لنظرية غاليليه وأشتاين أي مطابقة نسق المعرفة النظري. ومبدأ الاختزال الذي اكتشفه لورنس من وجهة نظر التحولات الغاليلية يغدو فاقد الأهمية إذا ما عزلناه عن نسق أشتاين النظري. وكذلك بالنسبة إلى مبدأ تعلق قانون فضل القيمة بكمية العمل الحي، إذ أنه سيفقد معناه أيضاً خارج المنظومة النظرية التي عرضها ماركس في (رأس المال)، فمفهوم فضل القيمة في هذا النسق ليس مشتقاً بدقة من مفاهيم أخرى فقط، بل يخدم الأساس المنطقي لفهم الجوهر والربح ذاته الملاحظ إختبارياً.

وهذا المعيار المنطقي (عيانية الحقيقة) يجعل من الضروري التحول إلى الوقائع من أجل إظهار حقيقة كل مبدأ من مبادئ العلم. ومبادئ العلم والتي ما هي إلا نتيجة المنظومة النظرية تجيب على معيار الحقيقة التجريبي. ومن الواضح أنه يكمن في أساس هذا المطلب مبدأ المنطق الديالكتيكي العام - أي مبدأ الإطاحة الشاملة بالموضوع.

والمعايير المنطقية لحقيقة مبادئ العلم النظرية بشكل عام هي ذاتها قوانين الديالكتيك الأساسية، وهي تلك المبادئ الديالكتيكية - المنطقية التي ترتبط بقوانين الديالكتيك الأساسية. غير أن مسألة كهذه تتطلب بحثاً مستقلاً.



## الخاتمة

### وظيفة التفكير النظري الإجتماعية

لقد كان التفكير منذ ظهوره وفي وظائفه متضمناً دائماً بهذا الشكل أو ذاك في الممارسة الإجتماعية الإنسانية. ولارتباط التفكير مع النشاط العملي طبيعة مباشرة وطبيعة توسطة، وتتعلق هذه الأخيرة بالتفكير النظري وهدفه الكامن في إمتلاك الواقع عن طريق اكتشاف النظرية العلمية.

تُرى ما هي الخصائص المميزة لترابط التفكير النظري بالنشاط العملي؟ يُفهم من الممارسة عادة بالمعنى الفلسفي للكلمة عملية إعادة تشكيل (تحويل) الطبيعة والوسط الإجتماعي من قبل الناس بوصفهم كائنات إجتماعية، وهذه العملية المادية التي يقوم بها الإنسان يتحدد جوهرها قبل كل شيء على أساس العلاقات الإجتماعية المادية التي يقع فيها الإنسان، - والنشاط العملي المتجه بشكل مباشر إلى تغيير الأشياء المادية يختلف عن النشاط الذهني أي عن النشاط في مجال الفكر وهذا الأخير تالٍ بالنسبة إلى الأول ويدخل في صورته المحددة في النشاط الأول بوصفه لحظة تابعة. ولقد أكد ماركس أن العمل بوصفه شيئاً خاصاً بالنشاط الإنساني يتضمن بالضرورة في ذاته النشاط الذهني الواعي كذلك<sup>(١)</sup>.

(١) ماركس ، انگلز ، المؤلفات ، المجلد ٢٣ ، ص ١٨٩

وهكذا فإن النشاط العملي والفكري يرتبط أحدهما بالآخر بشكل وثيق بل ويصب أحدهما في الآخر. ووظيفة الفكر كما نعرف تتوسط التأثير العملي. وهذا الترابط التوسطي يمكن أن يمتلك درجات مختلفة من التعقيد، وعندما نتحدث عن النشاط في مجال الفكر من حيث هو لحظة توسطية فإننا نعني الممارسة بالمعنى الواسع لهذه الكلمة. الممارسة بوصفها عملية اجتماعية، في الأفعال الفردية، وفي إطار النشاط النظري الواعي. ويمكن أن يكون النشاط العملي بدوره لحظة توسطية (الاختبار مثلاً في البحث النظري). لقد كتبت بهذه المناسبة غ. أ. دافيدوفا ما يلي: «إن النظر في أي فعل إنساني جزئي (منعزل) لا يمكن إخراجهِ خارج إطار وهم أولية بعض الدوافع الفكرية، أو المؤثرات الفكرية التي تُشيع في الظاهر «المبدأ» و«السبب» لكل فعل واعٍ (المتجه إلى هدف) ولهذا فإن إظهار عملية اشتقاق المعرفة من العملية المادية لحياة الناس غير ممكن على الإطلاق ما دمنا نقف في إطار علاقة المعرفة بأفعال جزئية عملية (في إطار الممارسة الروبوسونية إذا جاز لنا التعبير). ومن أجل أن تصبح الممارسة مفهومة بوصفها أساس العملية الواعية (الفكرية) يجب أن تُتناول وتُبحث في مقياسها الاجتماعي التاريخي، على أنها مجموعة من شمولية العملية عملية إنتاج الحياة المادية من قبل الناس»<sup>(١)</sup>.

إن العملية الاجتماعية والنشاط الحيوي خاصة وأساسها الإنتاج الاجتماعي يشكلون كلاً واحداً، وما النشاط الذهني إلا لحظة توسطية، وينتج عن وظيفة كهذه للنشاط الذهني أنها دائماً متجهة في نهاية المطاف نحو التحويل العملي للواقع.

وهذا المعنى يمكن فهمه الصفة الكلية - قبل كل شيء - والمبدعة للنشاط الذهني الذي كتب عنه لينين قائلاً: «لا يعكس الوعي العالم الموضوعي فحسب بل ويخلقه»<sup>(٢)</sup>. وكل نشاط إبداعي في تغير الواقع مرتبط بالتفكير. وتجد السمة الإبداعية للتفكير ذاته كما لها في تحقيق هذه الوظيفة.

(١) غ. أ. دافيدوفا، الممارسة أساس وحدة مستوى المعرفة التجريبي والنظري، «الممارسة والوعي» ص ١٥٩

(٢) لينين، المؤلفات العامة، المجلد ٢٩، ص ١٩٤

لا شك أن النشاط الذهني يتضمن بدوره العمليات الفكرية التي لا توجد في ترابط مباشر مع الممارسة الإجتماعية إلا في مرحلة أخيرة فقط ، ومن خلال عمليات أخرى مرتبطة بالأعمال الخارجية المادية. وتظهر مسألة ترابط هذه العمليات بالنشاط العملي عندما يدور الحديث حول الأسس النظرية لأي مبدأ علمي وحقيقته. وحتى الرياضيات-هي العلم الذي يتطور بمعزل عن أي ترابط مباشر واضح بالنشاط العملي - مرتبط بهذا النشاط في نهاية الأمر. لقد كتبت |يانوفسكايا| تقول: « من الخطأ بديهياً تأسيس بناء العلم الرياضي دون الاستناد إلى الحساب المضموني حيث الأعداد والعلاقات بينها تشكل فيه بوصفها مفاهيم دائمة (فردية) والخطأ الإستعاضة عنها بشيء يختلف عنها »<sup>(١)</sup>.

وفي الحساب المضموني هناك وجود لموضوع خاص، يُعرف عليه من خلال «إشارات أعضاء حسنا في عملية النشاط العملي أمام الأشياء وعلاقات العالم الخارجي»<sup>(٢)</sup>. وفي النشاط العملي يوجد معيار حقيقة جميع العلوم بما فيها الرياضيات.

والترابط مع الممارسة صفة لجميع مجالات المعرفة النظرية، وهي القوانين التي يدرسها المنطق الديالكتيكي كما نعرف، لقد رأى ماركس مهمة الامتلاك النظري في استيعاب الكل الموضوعي الواقعي من حيث هو كل «مدرک» وعن هذا الطريق يختلف الامتلاك النظري عن الامتلاك الفني والديني والروحي العملي - لهذا الواقع»<sup>(٣)</sup>.

- وعلى الرغم من أن الامتلاك النظري للواقع يختلف عن عملية تغيره، فإن هذا لا يعني أن الامتلاك النظري يقع خارج نشاط الناس العملي المبدع، وامتلاك كهذا مشروط أصلاً بمطالب الممارسة العملية. ففي مراحل صراع العمال الأولي ضد الإستغلال الرأسمالي استند على معرفة تجريبية، وبناء على مستوى كهذا من وعي الإستغلال بسبب من عدم المساواة الإجتماعية، ظهرت أشكال مختلفة من النضال

(١) يانوفسكا ، الحقيقة المضمومية والبرهان الرياضي المصدر في الرياضيات ، (الممارسة والوعي) ص ٢٦٢-٢٦٣

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٦٠

(٣) ماركس ، انغلز ، المؤلفات ، المجلد ٤٦ ، ج ١ ، ص ٣٨٠

الإقتصادي. ولكن هذا النضال لم يستطع أن يقود مع ذلك إلى تغير جذري للعلاقات الاجتماعية، وإلى محو أساس اللامساواة الاجتماعية. ومن ثم ظهر مطلب بحث الرأسمالية نظرياً، الذي أبرز العملية الداخلية للوظيفة التي تؤديها هذه المرحلة الاجتماعية، ولقد تصدى ماركس لبحث كهذا، لا عن طريق تصوير بسيط لأشكال الاستغلال الموجودة في هذا البلد أو ذاك في مراحل واحدة، أو عن طريق إظهار السمات التي كان بالإمكان تركيبها تجريبياً لهذه الأشكال، بل عن طريق الدراسة النظرية للتشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الرأسمالية، وعن طريق تحليل ترابطاتها وعلاقاتها الضرورية، كما كانت جميع أشكال ظهور الرأسمال الواقعة على السطح مفسرة بنفس الوقت.

وحصلت الحركة العمالية على موجة ساعدتها على تغيير المجتمع بصورة جذرية.

لقد توجه انتباه علم الاقتصاد البرجوازي، إلى مظاهر العلاقات الرأسمالية الخارجية. وأشار ماركس في حينه إلى التضليل المرتبط بالدخل الذي نظر إليه من حيث مساواته للعمل الذي تم واقعياً. لقد كتب ماركس يقول: «ولهذا غدا واضحاً المعنى الحاسم الذي يملكه تحول قيمة وثن قوة العمل إلى صورة دخل، أي إلى قيمة وثن العمل ذاته». وفي هذه الصورة - التي تخفي العلاقة الحقيقية، والتي تقدم شكل العلاقة من حيث هي علاقة متناقضة بشكل مباشر - تقع جميع التصورات الحقوقية للعامل وللرأسمالي، وجميع أضاليل أسلوب الإنتاج الرأسمالي، جميع الأوهام المخلوقة من قبله كوههم الحرية، جميع الحيل المؤيدة للاقتصاد السياسي المتبدل. ويمكن القول عن أشكال ظهور «قيمة وثن العمل» أو الدخل على خلاف العلاقة الجوهرية التي تظهر - على خلاف قيمة وثن قوة العمل - نفس ما قلناه حول جميع أشكال الظهور بشكل عام وعن الأساس التي يحتفي خلفه. وتنتج الأشكال الأولى ذاتها مباشرة من حيث هي صورة شائعة للتفكير، والأشكال الأخرى يمكن أن تنكشف عن طريق البحث العلمي<sup>(١)</sup>. وليس بمقدور التفكير الذي تم بصورته السابقة أن يظهر العلاقات العميقة للجوهر. وهذه الصورة الشائعة كما بين ماركس تتطابق مع الممارسة المحدودة، وعلى أساسها نشأت تصورات العمال، قبل أن ينطلقوا خارج هذه التصورات.

(١) ماركس، انغلز، المؤلفات، المجلد ٢٣، ص ٥٥٢

وعلاقة الأيدولوجية البرجوازية بالتفكير النظري في مجال العلوم الإجتماعية مشروطة بمطامحهم الطبقية، بخوف البرجوازية من الممارسة الثورية لأنها تفقدها أساس وجودها ذاته. وهذا ما يفسر ولعها بالفهم الوضعي للعلم. والوضعية منذ ظهورها - وهي التي تتجه نحو حذف كل شكل من أشكال الضلال في العلم - لم تستطع أن تهرب من الضلال، بل على العكس قد وسعته، مستعيضة عن الصور العلمية بتلك الأشكال من التفكير التي تتحدد بالإحاطة مباشرة بالظواهر المدركة والمعطاة حسيًا، وبنفس الوقت تحريف العلاقات الجوهرية التي توطدت وثبتت عن طريق وضعها بضمير حي. ولا يمكن دحض التصورات الوضعية حول المجتمع عن طريق مقارنتها بتلك الممارسة التي تعكسها هذه التصورات، والمطالب التي تتطابق معها، ومن أجل ذلك يجب الإلتباه لا إلى الممارسة المحدودة في ظهورها، بل إلى الممارسة التي تأسس المجتمع العميقة.

ولقد ساعد ظهور النظرية الماركسية حول المجتمع على حل التناقض بين الحركات الثورية المتجه إلى تغير أسس المجتمع والعمليات الفكرية التي يجب أن تتوسط هذه الحركات. والحركة الثورية العمالية التي تتطابق مع نظرية ماركس وانغلز لا يغدو هدفها تغير جزئي في إطار النسق الإجتماعي الموجود، بل هدفها إعادة بناء المجتمع بشكل كامل. وهكذا فإن معرفة الدور العملي للتفكير النظري يتطلب الفهم العلمي للممارسة بشكل أصيل، في تطورها، في علاقاتها المعقدة، وفي جميع أشكالها المختلفة.

ويوفر ترابط الممارسة والمعرفة العلمية النظرية إمكانية تفسير، تعريف النطق الديالكتيكي الذي قدمه لينين. لقد وقف لينين في معرض نقاشه مع تروتسكي وبوخارين حول مسألة دور النقابات في المجتمع الاشتراكي ضد الفهم التوفيقي والتجريبي الوحيد الجاذب لدور الوعي. واضعاً الفرق بينه وبين الفهم الديالكتيكي النظري للوعي، إنهم في الحالة الأولى يُوجهون بما هو عادي، أو ما يقع تحت العين غالباً، ويتوقعون داخله ويتابع لينين: «إذا ما أخذنا تعريفين أو أكثر مختلفين ومتوحدتين مع بعضها، محض صدفة... فإننا نحصل على تعريف توفيق، يشير فقط إلى جوانب متعددة للموضوع»<sup>(١)</sup>.

(١) لينين، المؤلفات الكاملة، المجلد ٤٢ ص ٢٨٩-٢٩٠



وهكذا فإن هذه الصيغة أو تلك لا تحقق التفكير الديالكتيكي. المهم هو أسلوب الترابط، ووحدة النقاط المختلفة في الكل المدرك. واستناداً إلى موقف بوخارين، حيث يجب النظر في مسألة دور النقابات من وجهة نظر سياسية وكذلك اقتصادية أشار لينين إلى أن: «عدم الصدق النظري أمر سيء. السياسية تعبير مركز عن الاقتصاد... السياسة لا يمكن أن تكون أولية بالنسبة إلى الاقتصاد، والتفكير بخلاف ذلك نسيان ألف باء الماركسية»<sup>(١)</sup> وبناءً على ما قاله لينين، فإن التوحيد الخارجي المحص بين السياسية والاقتصاد من حيث المبدأ يعني وضع الكل الموجود تحت الاستفهام.

والمسألة ماركسياً يجب أن تكون فقط على النحو التالي:

بدون مدخل سياسي صحيح إلى مشكلات وضع الطبقة لا يمكن لها أن تحتفظ بسيادتها، إذ لا يمكن حل مشاكلها الإنتاجية<sup>(٢)</sup>. إذ لا يفهم لينين وحدة السياسة والاقتصاد وبمعنى وحدة مجردة أو بمعنى وحدة خارجية توفيقية، بل بوصفها وحدة ديالكتيكية، اشتقت عن طريق الإحاطة النظرية بالعلاقات الجوهرية، التي تكمن في أساس الكلي، حيث تحدد منه الجوانب العيانية في ترابطها المتبادل الداخلي. وهكذا وصف لينين الخطيئة المنهجية لبوخارين قائلاً: «الجوهر النظري لخطأ بوخارين يكمن في أنه يستعيز عن العلاقة الديالكتيكية بين السياسة والاقتصاد» والتي تعلمنا إياها الماركسية «بالتوفيقية» هذا الأمر أو ذاك «من هذا الجانب ومن الجانب الآخر» - هذا هو موقف بوخارين، وهذه هي التوفيقية<sup>(٣)</sup>.

وفي هذا الإطار قام لينين بتطوير تعريفات هامة للمنطق الديالكتيكي: «يطلب منا المنطق الديالكتيكي أن نمشي إلى الأمام، من أجل معرفة الشيء فعلاً، يجب الإحاطة به، دراسة جميع جوانبه، جميع ترابطاته و(توسطاته) ونحن لا نستطيع الوصول إلى ذلك بشكل كامل، ولكن مطلب الإحاطة الشاملة يحفظنا من الخطأ ومن البلبلة.

(١) لينين، المؤلفات الكاملة، المجلد ٤٢، ص ٢٧٩.

(٢) المصدر السابق ص ٢٧٩.

(٣) المصدر السابق ص ٢٨٦.

هذا أولاً. أما ثانياً: فالمنطق الديالكتيكي يطلب منا أيضاً أن نتناول الموضوع في تطوره، في (حركته كما يقول أحياناً هيغل) في تغيره. ثالثاً: كل ممارسة إنسانية يجب أن تدخل في تعريف الموضوع الكامل، كميّار الحقيقة. وكمحدد عملي لتراطات الشيء بما هو هام للإنسان. رابعاً: يعلمنا المنطق الديالكتيكي أن (لا وجود للحقيقة المجردة، الحقيقة دائماً عيانية)<sup>(٢)</sup>. ولقد أكد لينين أن الإشارة إلى هذه النقاط ليست إحاطة شاملة بالمنطق الديالكتيكي، ولكنها تتضمن أهم سماته على الأقل.

ولنين في صياغته مطلب المنطق الديالكتيكي في البحث النظري للموضوع انتبه بخاصة إلى ضرورة الإحاطة الشاملة بالموضوع في جميع علاقاته الأساسية وفي وحدة أجزائه المختلفة، رابطاً هذه الضرورة بفهم تطور الموضوع ومشيئاً إلى أهمية الممارسة التي تدخل في الوعي لا كميّار للحقيقة فقط، بل وكمحدد لتراطات الموضوع بالأمور الهامة بالنسبة إلى الإنسان.

يحيط التفكير التجريبي بالجوانب الجزئية للموضوع المدرك والذي له علاقة بالممارسة، ويتجرد عن الجوانب الأخرى. ولما كان الموضوع ذاته يملك جوانب مختلفة تجريبية كما يملك علاقات مختلفة فإنه يغدو موضوع المعرفة التجريبية من جوانب مختلفة كذلك. وكما يشير مثال لينين حول الكأس، يتحدد الموضوع بسمات مختلفة لها علاقة مع الممارسة. وهذا التحديد تحديد عقلي ويمكن الاقتناع به بسهولة وله أهمية عملية مباشرة، ومع ذلك فإن تحديداً كهذا غير كافٍ بالنسبة إلى تحديد المفهوم النظري الذي يجب أن يحيط بالشيء في وحدة جميع علاقاته الجوهرية. ولقد انتبه هيغل في حينه إلى محدودية تعريف المفهوم على هذا النحو. لقد كتب يقول: «التعريف لهذا يرفض التحديدات الحقيقية للمفهوم التي يمكن أن تكون في جوهرها مبادئ للأشياء ويرضى بالسمات، أي بتلك التحديدات حيث أهميتها بالنسبة إلى الموضوع ذاته غير مُبالية والتي هدفها أن تكون إشارات إلى بعض الانعكاسات الخارجية فقط»<sup>(١)</sup>.

(١) المصدر السابق، ص ٢٩٠.

(٢) هيغل، علم المنطق ج ٣، ص ٢٥٩.

ويستخدم التعريف التجريبي سمة أو عدة سمات من سمات الشيء المدرك التي لها علاقة بالانعكاس الخارجي. وفي هذه الحالة يُوصف الموضوع على هذا الأساس من أجل مطلب جزئي عملي. فالشجرة يمكن أن تُعرف من حيث هي مادة ميتة ذات قوة كامنة، أو بوصفها موضوعاً يقدم ظلاً، أو موضوعاً تنمو على أساسه ثمار معينة، أو وسيلة للراحة، أو كمانع عند بناء طريق إلخ. لقد أشار هيغل إلى أن: «أهمية السمة بالنسبة إلى التعريف حيث تكون الصفة فيه موضوع تحديد بسيط. والتحديد اللامتطور هو شموليتها، ولكن الشمولية في الوجود المتعين شمولية تجريبية محضة، شمولية في الزمان حيث الصفة المعطاة موجودة دائماً بينا الصفات الأخرى متغيرة بالقياس إلى ثبات الكلي، أو الكلي الذي ينبع من المقارنة مع أنماط الكل العيانية المختلفة ولهذا لا يخرج خارج حدود ما هو موجود فيها جميعاً»<sup>(١)</sup>. وهيغل مصيب في هذا المجال ذلك أن المجال العيني يقود إلى تلك التعريفات التي تصف الشيء على الأقل ولكنها تعريفات تجريبية بمعنى أنها ذاتها تُختار بما يتوافق مع المطالب الجزئية لذات المعرفة. وتعريف الموضوع المعطى على أساس هذه الجوانب الجزئية لحظة ذاتية بهذا الشكل أو ذاك حتى ولو تضمن لحظات موضوعياً أو واقعياً كصفة للموضوع.

ومن الخطأ خلط تعريف كهذا مع التعريف النظري للمفهوم. هذه التعريفات المعروضة سابقاً مُبررة في إطار التفكير الذي يضع أمامه هدفاً عملياً ذا محدودية ضيقة، ومن البديهي أن هذه التعريفات يجب أن تُرضي قواعد المنطق الصوري التي تنظر إلى تعريف المصطلحات بشكل عام دون أي تمييز سواء دار الحديث حول التعريف التجريبي أم التعريف النظري.

أما فيما يتعلق بتعريف المفهوم في التفكير النظري، فالذي أكدّه لينين في «التعريف الكامل» للشيء يجب أن يتضمن لا الممارسة الجزئية ولا محدودية النشاط العملي، بل «محمل الممارسة الإنسانية، الممارسة في مستواها العالي قبل كل شيء».

في هذه الحالة فقط يُحاط بالموضوع لا في صفاته الجزئية بل في كليته، وينفس الوقت تحذف اللحظة الذاتية التي تميز التعريف الصوري والتفكير التجريبي الضيق.

(١) المصدر السابق، ص ٢٥٨

ولا تدخل في التعريف النظري للمفهوم الجوانب الجزئية للتأثير المتبادل العملي بين الإنسان والموضوع بل جميع الجوانب. ويحيط التعريف النظري بالموضوع في جميع نقاطه وعلاقاته. في هذه الحالة فقط يمكن للتفكير النظري أن يخدم أهداف التعامل العملي مع الموضوع في مستوى النشاط الإنساني بشكل كامل. وكما يقول لينين: ففي الوقت الذي يتراكم فيه التفكير التجريبي الضيق في أساس تعريف المفهوم (وهذا ما هو عادي أو ما هو أمام الأعين دائماً) يتحدد الجوهرى قبل كل شيء بمطالب الممارسة المحدودة.

والأساسي في المعرفة النظرية يجب أن يكون أساسياً بالنسبة إلى الموضوع ذاته، وبشكل عام المؤكد في المعرفة النظرية - هو كما رأينا ليس المجرد العام، بل العام العياني. وشمولية التعريف في إطار معرفة كهذه يجب أن تحقق الضرورة في التطابق مع تلك التي يمكن منها اشتقاق السمات الأساسية للظاهرة التي يجب تعريفها<sup>(١)</sup>.

لقد صاغ لينين هذا المطلب في إطار بحثه للإمبريالية. وتعريف الإمبريالية المقدم من قبله، تعريف نظري للمفهوم، إنه لا يحيط بهذه السمة أو تلك من السمات المثبتة تجريبياً لإقتصاد وسياسة الدول الرأسمالية، بل يصف أساس الإمبريالية الذي ينبع منه جميع الظواهر الخاصة في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، وفي مختلف البلدان والمراحل. ويتضمن التعريف اللينيني كما هو معروف للإمبريالية خمس خصائص أساسية لها، والمحدد هنا هو نشأة الإحتكار الذي يدخل في جميع جوانب الامبريالية وكذلك خصوصية الموقع التاريخي لها.

لنقم بمقارنة هذا التعريف مع تعاريف أخرى لها أيضاً أهمية في كتابات تلك المرحلة. لقد قدم الاقتصادي الانكليزي البرجوازي هوبسن التعريف التالي: «ولهذا فلقد وصلنا إلى نتيجة مفادها أن الامبريالية هي طموح الصناعة الأمر بتوسيع القنوات التي تجري فيها الثروة الفائضة عن طريق البحث خارج حدود السوق وإمكانية إنتاج رأس مال متراكم ضروري لصرف البضاعة وتوزيع الرأسمال الذي لا تستطيع استخدامه أو بيعه في بلدانها»<sup>(٢)</sup>. كما فهم مُنظرُ الأُممية الثانية كاوتسكي الامبريالية على

(١) لينين ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٧ ص ١٨٦

النحو التالي: «الإمبريالية ثمرة التطور العالي للرأسمالية الصناعية وتظهر في طموح كل قومية صناعية رأسمالية في أن تُخضع لذاتها وأن تضمن إلى أجزائها المجال الزراعي وكل ما كان هذا المجال أكبر، كل ما كان أفضل بمعدل عن التقسيمات القومية لسكانها» (٤).

في كل تعريف من هذه التعاريف أخذ جانب أو عدد من جوانب الكل وهي في جوهر الأمر صفات للإمبريالية، ولكنها أي هذه التعريفات تتناول السمات العامة المُعطاة مباشرة ولا تتضمن العلاقات الأساسية، ولا سيما طبيعة دور الإمبريالية وهو الشرط الذي يحدد جميع الشروط الأخرى بما في ذلك تلك التي أُحيط بها في التعريف. وهذا ما يفسره التعبير عن الطموحات الضيقة الطبقة في هذه التعاريف، كما أنها تخدم تبرير الممارسة المُطابقة لهذه الطموحات. وإذا أبدع لينين نظرية حول الإمبريالية فإنه انطلق من مصالح الجماهير العمالية التي تحقق في ممارستها الثورية طموح الإنسانية في المستقبل. ولهذا يمكن الحديث عن (الممارسة الإنسانية الشاملة) بمعنى تاريخي - عالمي، الممارسة التي تشترط فهم نظري مطابق للموضوع.

وبناءً على ما قيل نصل إلى نتيجة: ليس مضمون التفكير فقط متعلق بموقف المفكر، بل وطريقة التفكير أيضاً. وهناك ترابط داخلي بين العلمية والتحزب، ومن خلال بحث ظاهرة إجتماعية كظاهرة الإمبريالية رأينا أن الموقف الإجتماعي يسمح أو لا يسمح بالوصول إلى الفهم النظري. والمعرفة العلمية النظرية للعلاقات الإجتماعية وتطورها ممكنة على نحو أصيل على أساس موقف الطبقة التي تعبر عن مصالح الإنسانية في ممارستها، أي في إطار النظرية الماركسية - اللينينية. ولكن هذا لا يعني عدم وجود أبحاث علمية حول المجتمع خارج العلم الماركسي - اللينيني، ولكن هذه الأبحاث العلمية لم ترتفع إلى مستوى المعرفة النظرية للمجتمع بشكل أصيل، وكان عليها أن تبقى متأخرة في مستوى العلم التجريبي، ومن البديهي أن هذا لا ينفي بعض محاولات التفسير النظري للظواهر الإجتماعية، ولكن من غير الممكن خارج الديالكتيك المادي بناء نسق منطقي نظري للمعرفة في مجال العلوم الإجتماعية. ويستطيع العلم التجريبي أن يقدم

(١) كاوتسكي - الدولة القومية، الدولة الإمبريالية واتحاد الدول، موسكو ١٩١٧ صفحة / ١٥.

معلومات مفيدة إلى حدٍ كبير يستند إليها العلم النظري بكافة جوانبه، ومع ذلك هناك إمكانية دائماً لتشويه العلاقات الواقعية عند موقف اجتماعي معين. وهذا ما رأيناه سابقاً حتى في تلك الحالة حين تحتل الحقائق التي حصل عليها التصحيح التجريبي. طبعاً، لا تتبع المعرفة النظرية ميكانيكياً من موقف اجتماعي محدد، بل لا بد من معطيات مناسبة علمية، منطقية ومنهجية (كمستوى تطور الممارسة). وفي شروط الإشتراكية حيث تتحقق معطيات اجتماعية محددة أصبح تحقق إمكانية المعرفة النظرية مرتبط فعلاً بامتلاك الديالكتيك المادي والمنطق الديالكتيكي.

إن تطور المنطق الديالكتيكي وامتلاكه في المجتمع الإشتراكي من حيث هو علم حول قوانين وأشكال حركة المعرفة النظرية، التفكير، أمر ضروري خاصة، لأن مراقبة العمليات الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية أيضاً، تعني توسيع الممارسة المتجه عملياً ونظرياً بنفس الوقت. وهذا يتطلب تطور قدرة جميع الناس ليست فقط في امتلاك العلاقات المتبادلة القرينة بل والبعيدة أيضاً، والتوجه عن طريق المعرفة النظرية، إذ من الضرورة الارتقاء ثقافياً، منطقياً بالتفكير المنتظم إلى مستوى المنطق الديالكتيكي قبل كل شيء.

والمنطق الصوري وحده ليس في وضع يؤهله أن يخرج التفكير خارج إطار المعرفة التجريبية. ولهذا مهما كانت ضرورة تعلم المنطق الصوري، فإن إتمام وإتقان استخدام مصطلحاته بعيد وغير كافٍ من أجل المعرفة النظرية والتفكير النظري. وامتلاك المنطق الديالكتيكي هام جداً، ذلك أن الناس تستخدم المفاهيم التي لم يخلقوها بأنفسهم إطلاقاً بل أدركوها إلى جانب اللغة في صورتها الجاهزة «ومن أجل استخدام هذه المفاهيم بصفاتها وجوهرها من الضرورة وجهة نظر محددة، وتجهيز منطقي ومن المحتمل أن يزول مضمون المفهوم النظري في أسوأ الأحوال».

والامتلاك الصحيح للمفاهيم العامة من الأهمية بمكان ومن أجل الجيل الناهض في المقام الأول، وما يجب أخذه بعين الاعتبار أن أهمية التعليم المدرسي تتضح من خلال ما يلي:

«الأطفال قبل كل شيء يفهمون المفاهيم العامة، ويمتلكونها قبل أن يقفوا على أسس ظهورها التجريبي الجزئي، فالفرد يجب أن يفعل ويستوعب الأشياء بما يتوافق مع تلك

المفاهيم التي توجد في المجتمع مسبقاً من حيث هي قواعد موجودة. والفرد لا ينتجها بذاته، بل يحصل عليها ويمتلكها. عندها باستطاعته أن يقود نفسه بشكل إنساني مع الأشياء. ويدخل « العام » بوصفه شكلاً وقاعدة للنشاط بالنسبة إلى الفرد في التعلم كشيء أولي بالنسبة إلى الظواهر الجزئية المتجه إليها هذا العام. وهذا العام ما هو إلا شكل ومقياس ومجال من أجل تقييم الأشياء التي يصادفها تجريبياً. بكلمات أخرى لا يجد الفرد أمامه « طبيعة غير مكتملة » يستند إليها من أجل تشكيل المفاهيم - أنها قد منحت له كتجربة متبلورة وذنية تكونت تاريخياً من قبل الناس، ولكن هذا العام ما هو إلا تال بالقياس إلى مجموع النشاط الإنتاجي للجميع، أي نشاط الإنسانية التي قامت بفعل التعميم <sup>(١)</sup>. وفي هذا الإطار يصبح هاماً عن أي طريق يمتلك الأفراد « العام » - تجريبياً أو نظرياً، يمتلكونه كعام مجرد أم كعام عياني.

لا شك أن هذه المهمة ليست وفقاً على المنطق الديالكتيكي فقط بل ومهمة العلوم الأخرى. ولكن المنطق الديالكتيكي باستطاعته أن يوجه هذه العملية بطريق موثوق، فمثلاً هناك فرق كبير بين: هل أعني أنا بوصفي مريباً الفرق بين المفاهيم العامة - المجردة والمفاهيم العامة العيانية، بين المفاهيم من حيث هي تصورات عامة والمفاهيم النظرية، بين التفكير التجريبي والتفكير النظري أم لا!

من أجل ذلك لا بد من معرفة علمية ترتفع إلى المستوى النظري في جميع المجالات. وإلى جانب ذلك، فإن ما يسمى بالتفكير العادي الزائف للناس والذي يحمل في ذاته انطباعاً تجريبياً قوياً يقتني بقدر كبير بمضمون علمي نظري، ولكن هذا لا يعني أن كل إنسان يجب أن يتحول إلى عالم. غير أن امتلاك كل إنسان لأسس التفكير النظري أصبح ضرورياً.

وبتطور الديالكتيك المادي، وتحويل عدد كبير من مجالات العلم إلى علوم مستقلة نسبياً توحدت المناهج التجريبية والنظرية بشكل وطيد وعضوي. إذ ذاك ستصبح وقائع التصورات متوافقة مع الواقع بصورة أقل، بسبب أن المعرفة تمر بشكل دوري في

(١) ف. ف. دافيدوفا، أشكال التعميم في التعليم، موسكو ١٩٧٢، ص ٢٧٢.

درجتين: درجة تجريبية ودرجة نظرية. «ونصادف أحياناً وجهة نظر تؤكد كما لو أن التفكير النظري في وقتنا الراهن يستند إلى التفكير التجريبي، أو كما لو أنه يعلو عليه ومحتفظاً به كأساس له، وبحث كهذا لعلاقتها هو من وجهة نظرنا غير صحيح. فالتفكير النظري المعاصر في مسار تكونه يهضم اللحظات الإيجابية، وطرق التفكير التجريبي «محتفظاً» بها في ذاته.

والتفكير النظري داخل حركية الخاصة يحل الآن مهامه الجزئية ويحل ما كان سابقاً «في بعض الشروط الخاصة وما زال باق» من التفكير التجريبي الجاهز، ولكنه يحلها بطريقته الخاصة الأكثر تأثيراً وعمقاً، وتصوير الوجود المتعين بوصفه أساس ونتيجة الوجود المتوسط أحد مهمات التفكير النظري. ولكن هذه المهمة تُحل على ضوء الهدف الرئيسي وهو تفسير جوهر الموضوع كقانون عام لتطوره. وعلى هذا الطريق يجد التفكير النظري الوقائع الاختبارية، ووقائع الملاحظة، صانعاً داخل منظومته وسائل حسية لتحديد هذه الوقائع. لا سيما أن الذهني والحسي يوجدان هنا في وحدة، ولكن هذا كله يتم في عملية واحدة عند دراسة نشأة أي منظومة شاملة.

وسيستمر التفكير التجريبي في حدود واضحة، وقبل كل شيء، في إطار التفكير العادي. ولا شك أن هذا التفكير في قيامه بوظيفة عقلية يختلف عن التفكير العلمي التجريبي المرتبط ارتباطاً وطيداً مع التفكير النظري. ولكنه إذ ذاك لا يبقى تفكيراً تجريبياً ضيقاً - في حدود معينة، بل يستند على نتائج النظرية والعلم. فالممارسة الإنتاجية تشبع بدرجة كبيرة بالمعارف العلمية، وينبع مطلب تكوين وجهة نظر علمية عند الجماهير من مهمة التطور اللاحق للمجتمع، وهذا يتطلب امتلاك الوسائل العلمية - النظرية في التفكير.

ولهذا فمن الضرورة إنارة أسس ومبادئ المنطق الديالكتيكي.



## الخطأ والصواب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٣	٧	واحدأ	واحد
٣	١٢	يضحدوا	يدحضوا
		ضحدهم	دحضهم
٤٦	٩	ضحد	دحض
٥٨	٢٠	و	في
٢٠١	٩	كامن	كامناً

ملاحظة : الصفحة ٢١٦ بيضاء أما الصفحة ١١٦ الواقعة في

الصفحة ٢١٦ فهي مكررة

لدار دمشق

## الفهرس

ص	تقديم المترجم
١٥	تصدير
٢١	المقدمة
٢٩	الفصل الأول - المعطيات النظرية لنشأة المنطق الديالكتيكي الماركسي
٥٩	الفصل الثاني - طبيعة التفكير الانساني والمنطق .
٥٩	١ - الانعكاس والتفكير
٦٢	٢ - التفكير بوصفه دليلاً على نشاط الانسان المادي .
٧٧	الفصل الثالث - الممارسة - اساس نشأة وتطور الترابطات المنطقية
٧٧	١ - علاقة الترابطات المادية والمنطقية .
٩١	٢ - تطور الممارسة التاريخي وبنية الترابطات المنطقية .
١٠٣	الفصل الرابع . بعض مبادئ المنطق الديالكتيكي الأساسية
١١٦	طرائق حل التناقضات
١١٩	مبدأ الاحاطة الشاملة بجوانب الموضوع المتعددة
١٣٢	الوعي النظري والنظرة الشاملة للشيء .
١٣٧	الانتقال من المجرد الى العيني ، وحدة المنطقي والتاريخي .
١٣٩	الفصل الخامس - العلاقة المتبادلة بين صور التفكير .
١٣٩	١ - ماهي صور التفكير

١٥٣	٢ - المفهوم - الصورة الاساسية لحركة المعرفة النظرية .
١٥٧	٣ - مشكلة الحكم .
١٧٣	٤ - الاستنتاج والانتقال من المفهوم المجرد الى المفهوم العيني .
١٨٥	٥ - الانتقال من المفهوم المجرد الى العيني وقانون الترابط العكسي .
	تضمن وشمول المفهوم .

## ١٨٩ الفصل السادس . النظرية العلمية بوصفها

### منظومة مقولات تطور النظرية

١٨٩	١ - موضوع النظرية .
١٩٤	٢ - المشكلة النظرية والفكرة .
٢٠٠	٣ - مبادئ النظرية ومقولاتها الاساسية .
٢٠٧	تطور النظرية واكملها .

## ٢١٥ الفصل السابع - البرهان النظري

٢١٥	وضع المشكلة في منطق هيغل
٢٢٠	البرهان في المنطق الديالكتيكي الماركسي .

## ٢٣٧ الفصل الثامن - الحقيقة والمنطق

٢٣٧	العلاقة بين جوانب الحقيقة المنطقية والمعرفية
٢٥١	علاقة المعيار المعرفي للحقيقة بالمعايير المنطقية
٢٥٩	المعايير المنطقية للحقيقة في مستوى المعرفة النظري .
٢٦٩	الخاتمة وظيفية التفكير النظري الاجتماعية .



М.: Политиздат, 1979.— 286 с.

## المنطق الديالكتيكي

يعتبر كتاب « المنطق الديالكتيكي » لكل من ف. كوميف الدكتور في العلوم النفسية والاستاذ في جامعة برلين ، ز. أرودييف الدكتور في العلوم النفسية والاستاذ في جامعة موسكو حدثاً هاماً في تاريخ المنطق الديالكتيكي اذ يشكل احدى المحاولات الاولى في عرض هذا المنطق ، مبادئه ، قوانينه ومشكلاته الاساسية . لقد رصدنا بكل دقة نشأته وتطوره ، وكشف عن أهمية بالنسبة لحل جملة من مشكلات العلم المعاصر .

انه ولا شك كتاب جدير بالقراءة ، لا بالنسبة للذين امتهنوا الفلسفة فحسب ، بل لأولئك الذين يمارسون العمل السياسي وبخاصة القادة منهم الواضعين نصب عينهم الدفاع عن التقدم اذ أن العفوية في العمل السياسي خطر كبير على الرغم من صدق النوايا ، أجل لا بد من العلم والمعرفة .

لقد جاءت ترجمة هذا الكتاب أمينة للنص الاصلي محافظة على روحه الفلسفية المنطقية . كما أنها تشمل اسهاماً كبيراً في نشر الوعي الفلسفي - المنطقي لدى قراء العربية .

د. س. س. شارع بورسعيد - هاتف ٢١١٠٤٨ - ٢١١٠٢٢

بيروت - الطراء - شارع المقدسي - بناء بورس - ١٤٥٢٩٩

